

أنطوان برونيه
جون بول جيشار

التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية

ترجمة
عادل عبد العزيز أحمد

2653



دخلت البلدان الأوروبية والولايات المتحدة منذ عام 2007 فى أزمة مالية طاحنة لم تخرج منها حتى اليوم. وعلى الرغم من اعتراف قادة هذه البلدان بخطورة تلك الأزمة، فإنهم يتجاهلون السبب الرئيسى الذى أدى إلى وقوعها. إن إلغاء الحمائيات الجمركية، والذى تم تفعيله بطريقة مذهبية مطلقة استناداً إلى مبدأ حرية التبادل، مع استمرار التخفيض الكبير الذى تمارسه الصين لعمليتها النقدية قد تمخض عنه اختلالات حادة فى المبادلات الدولية.

لقد تفاقمت تلك الاختلالات التجارية مع إصرار الصين على عدم إعادة تقييم عملتها النقدية، وكنتيجة لذلك استمرت البلدان الغربية غارقة فى أزماتها المالية. وهى استراتيجية تسعى من خلالها إلى سحب بساط الهيمنة العالمية من الولايات المتحدة الأمريكية لتحل محلها خلال العقود القادمة. وهذه الاستراتيجية الصينية تمتد إلى جميع المجالات (الاقتصادية المالية والعسكرية والدبلوماسية والثقافة.... إلخ). ونظراً لأنها تعتمد بصورة مركزية على سعر صرف اليوان فهى تمثل بلا شك توجهاً نحو استعمار اقتصادى جديد. لذلك يتعين على البلدان الغربية أن تكون على أهبة الاستعداد لمواجهة هذا العدوان الصينى. ويبدأ ذلك بضروره الخروج من منظمة التجارة العالمية الحالية، وإقامة منظمة تجارة عالمية جديدة تقوم على رفض الإغراق النقدى والسياسة التجارية التى تنتهجها الصين.

التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية

الإمبريالية الاقتصادية

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2653
- التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية: الإمبريالية الاقتصادية
- أنطوان برونيه، وجون- بول جيشار
- عادل عبد العزيز أحمد
- اللغة: الفرنسية
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:

LA VISÉE HÉGÉMONIQUE DE LA CHINE

L'impérialisme économique

Par: Antoine BRUNET & Jean-Paul GUICHARD

Copyright ©L'Harmattan, 2011

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية

الإمبريالية الاقتصادية

تأليف : أنطوان برونيه
جون بول جيثار
ترجمة : عادل عبد العزيز أحمد



2016

بطاقة الفهرسة

**إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية**

برونيه: أنطوان.

التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية: الإمبريالية الاقتصادية/ تأليف

أنطوان برونيه؛ جون بول جيشار؛ ترجمة: عادل عبد العزيز أحمد؛

ط ١ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٦

٣٠٠ ص؛ ٢٤ سم

١- الإمبريالية

٢- الاستعمار الجديد.

(١) جيشار، جون بول (مؤلف مشارك)

(ب) أحمد، عادل عبد العزيز (مترجم)

٣٢٥،٣

(ج) العنوان

رقم الإيداع ٢٠١٥/٥٥٤٢

الترقيم الدولى ١-978-977-92-0177-I.S.B.N.

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعرفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

11	- كلمة المترجم
15	- مقدمة
27	- الفصل الأول: الصين كقوة عظمى رأسمالية وشمولية
29	(١) الصين والولايات المتحدة قوتان على قدم المساواة
36	(٢) الصين دولة شمولية ورأسمالية
45	(٣) فعالية التزاوج بين الرأسمالية والشمولية
47	(٤) الصين فى طريقها لانتهاك الاقتصاديات المتقدمة
	- الفصل الثانى: العوامل التى أدت إلى الهيمنة العالمية لكل من
59	إنجلترا والولايات المتحدة
61	(١) النموذج التجارى والانتقادات الموجهة له من قبل الكلاسيكيين
67	(٢) الاستراتيجية التى قامت عليها الهيمنة العالمية لإنجلترا
70	(٣) العصر الذهبى للإمبراطورية البريطانية
75	(٤) صعود الطامعين إلى العرش: ألمانيا والولايات المتحدة
78	(٥) ظهور الهيمنة الأمريكية خلال فترة الأزمات
82	(٦) الدروس المستخلصة من التاريخ حول مساوئ المذهب التجارى
93	- الفصل الثالث: الاستراتيجية التجارية للفوائض الخارجية ومزاياها
93	(١) مذهب التجاريين والحاجة إلى تحقيق فوائض تجارية خارجية

95	(٢) النمو الاقتصادي، الإنفاق الداخلي والرصيد الخارجي
98	(٣) معوقات النمو الاقتصادي
99	(٤) الدول الميركانتيلية والدول غير الميركانتيلية
99	(٥) استراتيجية الاستدانة
101	(٦) الاستراتيجية التجارية
103	(٧) غلبة الاستراتيجية التجارية
107	- الفصل الرابع: النموذج الياباني كمصدر إلهام للصين
107	(١) الحقبة الجديدة (ميجي) والاستعمارية اليابانية (١٨٥٤ - ١٩٢٠) ...
109	(٢) صعود السياسة العسكرية وبوادر الحكم الشمولي (١٩٢٠ - ١٩٤٥)
111	(٣) سر النمو الاقتصادي القوي بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٦٥)
15	(٤) اليابان كمصدر إزعاج للولايات المتحدة في الفترة من (١٩٦٥ - ١٩٨٥)
118	(٥) الصراع بين الولايات المتحدة واليابان (١٩٨٥ - ١٩٩٥)
121	(٦) الفرق بين اليابان والصين من وجهة نظر العالم الغربي
127	- الفصل الخامس: السياسة التجارية للصين
128	(١) تأكيد الشمولية في الصين والانتهاكات الموجهة لها
	(٢) تبني الصين للنموذج الياباني وتنمية الأنشطة القائمة على العقود من
129	التحتية
131	(٣) انخفاض تكلفة العمل في الصين بدرجة لا مثيل لها في العالم
136	(٤) الرقابة على الصرف وعدم وضوح سياسته في الصين
143	(٥) رأسمالية وطنية في الصين ولكنها شمولية
145	(٦) نقل التكنولوجيا والنفوذ التجاري للصين

(٧) التقارب بين الصين والولايات المتحدة ضد مصلحة الاقتصاد الياباني	
147	(١٩٧٢ - ١٩٩٥)
150	(٨) العلاقة المتداخلة بين السياسة والاقتصاد: طبقاً للحالة التايوانية
152	(٩) نظام الثواب والعقاب للشركات التي تخدم السياسة الصينية
163	- الفصل السادس: الفائض التجاري للصين يفقد العالم توازنه
164	(١) نهاية اتفاقيات بريتون وودز وصعود المنافسة اليابانية
165	(٢) صعود الصين وأثره على الصناعات الأمريكية
168	(٣) المحاباة مع الصين والقسوة مع اليابان : مبدأ الكيل بمكيالين
170	(٤) هجرة قطاع الخدمات سعياً وراء العائد المرتفع لرأس المال في الصين
174	(٥) الصين تسعى إلى تدمير الصناعة في البلدان الغربية
177	(٦) السيناريو الكارثي والفرصة الأخيرة
179	(٧) البداية الحقيقية للأزمة المالية الحالية
185	(٨) الصين ومسئوليتها عن الأزمة المالية الحالية
190	(٩) هل يتعين علينا الاستمرار في لعبة الصين؟
199	- الفصل السابع: إعلان الصين الحرب الاقتصادية ضد الدول المتقدمة
	(١) الصين والدروس الاستراتيجية المستفادة من انهيار الاتحاد السوفيتي
199	وفشل اليابان
	(٢) الاستراتيجية الصينية لشن حرب اقتصادية تسعى لزعزعة البلدان
201	الغربية
206	(٣) حالة اللاوعي التي يعاني منها العالم في مواجهة الصين
207	(٤) انحصار الأزمة المالية بشكل حاد وعميق في الدول الغربية

209	(٥) التعاون الصيني الأمريكى ما هو إلا فكرة خيالية
	(٦) الاختناق الاقتصادى لمجموعة العشرين تحت ضغط حبل المشنقة
213	الصينية
	(٧) رد الفعل الأول: استخدام ميزانية الدولة ثم القطاع العقارى من أجل
216	الإنعاش الاقتصادى
	(٨) رد الفعل الثانى: استخدام التوسع فى الميزانية بصورة مستمرة
218	ومتزامنة من أجل الإنعاش الاقتصادى
	(٩) رد الفعل الثالث: زيادة القيود على ميزانيات الدول الأوروبية والهروب
221	إلى الأمام فى الولايات المتحدة الأمريكية
	- الفصل الثامن: تعميم المواجهة الصينية مع الدول المتقدمة
227	على كل المستويات
228	(١) الأهداف والوسائل الاقتصادية
234	(٢) الأهداف والوسائل الجيوسياسية
	- الفصل التاسع: علامات استنفهام حول سلبية موقف الدول
257	المتقدمة فى مواجهه الصين
258	(١) انعدام الرؤية لدى الدول المتقدمة
260	(٢) عن فعالية التوافق بين الدول الغربية فى مواجهة الصين
	(٣) الشركات والحكومات الغربية تتوخى الحذر فى مواجهة الشمولية
262	الصينية
264	(٤) جماعات الضغط الصينى "اللوى الصينى"
269	(٥) اللوى الصينى والتمويل الدولى
271	(٦) انعدام الرؤية لدى المجتمع الأكاديمى

273	(٧) سلبية الدول الغربية فى مواجهة الصين تصل إلى حد المفامرة
275	(٨) الخوف من مواجهة الصين
	– الفصل العاشر: كيفية التصدي للتوجه الصيني نحو الهيمنة
283	العالمية
283	(١) صعوبة تقادى الدول المتقدمة المواجهة مع الصين
284	(٢) الدروس المستفادة من الأزمات السابقة
286	(٣) إعادة تقييم العملة الصينية أمر مرغوب لكنه مستحيل
289	(٤) منظمة التجارة العالمية عائق أمام الدول الغربية والعالم عدا الصين ...
292	(٥) ضرورة إنشاء منظمة عالمية جديدة للتجارة الدولية

كلمة المترجم

لأول مرة فى تاريخ تقارير صندوق النقد الدولى نلحظ اتجاها عاما لإعلان نهاية الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية لتترك مكانها إلى الصين. وطبقا للتوقعات الرسمية الأخيرة للصندوق فإنه بحلول عام ٢٠١٦ سيتخطى الاقتصاد الصينى نظيره الأمريكى لتنتقل بذلك الهيمنة الاقتصادية الجديدة إلى الصين.

وأيا كانت درجة مصداقية هذه التوقعات، فإن واقع الأمر لا يفتأ إلا أن يؤكد لنا هذه التوقعات. إنها بحق مفاجأة من العيار الثقيل، خاصة إذا علمنا أنه منذ حوالى عشر سنوات فقط كان حجم الاقتصاد الأمريكى يمثل ثلاثة أضعاف الاقتصاد الصينى. ولا نبالغ القول بأن مقدرات الاقتصاد الأمريكى اليوم تكاد تتحدد بالتوجهات الاقتصادية الصينية. فالصين تستحوذ على المكانة الأولى بين الدول حائزى سندات الخزانة الأمريكية حيث تصل قيمة هذه السندات التى تستحوذ عليها الصين إلى ما يعادل ١١٦٠ مليار دولار بما يعكس مدى ثقل وتوغل الصين فى الاقتصاد الأمريكى.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبى، فالوضع أكثر سوءاً مع أزمة اليورو التى لم تخرج منها بعد دول منطقة الأيرو فى الاتحاد. فى الوقت ذاته، فإن معدل النمو الاقتصادى لأى دولة من دول الاتحاد لا يتوقع أن يزيد عن ١٪ خلال العام القادم، فى حين أن توقعات النمو الاقتصادى للصين تصل إلى ٨٪.

إن الرئيس الفرنسى السابق نيكولا ساركوزى لم يستطع إخفاء قلقه تجاه هذه الهيمنة الاقتصادية للصين خلال خطابه بمرسيليا فى ٨/١٢/٢٠١١ حيث دعا إلى ضرورة مواجهة المنافسة غير العادلة من قبل الصين والتى أضرت كثيراً بالاقتصاد الأوروبى وبقدرة الشركات الأوروبية على المنافسة مما ترتب عليه تفاقم مشكلات البطالة. إن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى يستعدان منذ عدة سنوات

لمواجهة الهيمنة الاقتصادية للصين، فهل يتعين علينا نحن العرب ودول منطقة الشرق الأوسط الانتظار لعدة عقود حتى تستوعب خطورة الوضع الحالى. لذلك يأتى هذا الكتاب ليدق ناقوس الخطر أمام الاقتصاديات العربية لكى يعدوا عدتهم فى مواجهة هذا الزحف الصينى.

ومما لا شك فيه أن الصين تسعى إلى تحقيق هذه الهيمنة الاقتصادية مستخدمة فى ذلك كل الطرق (السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية). كلنا يعلم أنه منذ منتصف التسعينيات، تسعى الصين لتعزيز هيمنتها الاقتصادية على العالم. ففي عام ١٩٩٦ تم إنشاء منطقة "البريك BRIC" التى تضم بالإضافة إلى الصين كلا من روسيا، والبرازيل والهند. كما أنشأت الصين منطقة لتعاون شنجهاى OCS التى تضم أربع دول من آسيا الوسطى بالإضافة إلى روسيا بهدف التعاون فى مجالات الطاقة كما تسعى الصين منذ عام ٢٠٠٠ إلى "شراء أفريقيا" فالصين لا تتوانى فى التوغل نحو أفريقيا ولا يخفى علينا هذه المؤتمرات الدولية التى تنظمها الصين مع الدول الأفريقية فى فترات متقاربة للغاية (كل ثلاث سنوات). ففي أواخر ٢٠٠٦ اجتمعت الصين مع حوالى ٤٠ دولة أفريقية فى بكين. أما فى منتصف أكتوبر ٢٠٠٩ فكان اللقاء فى شرم الشيخ بحضور ٤٩ دولة أفريقية وعربية، والأخطر من ذلك أن الصين تقترب كثيرا من الأنظمة الأكثر ديكتاتورية فى العالم والتى تجمعها بها علاقات وطيدة مثل كوريا الشمالية وبيرمانى، وإيران، والسودان، وسوريا، وزيمبابوى وغيرها من الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية. وهنا نتساءل إذا كانت دول الربيع العربى تسعى إلى إقامة نظام سياسى ديمقراطى من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادى لمواطنيها، فهل تعطى الصين المثل لهذه الدول؟ هل يمكن أن تستحوذ الصين الأقل ديمقراطية على المقدرات الاقتصادية لدول ثارت شعوبها من أجل الديمقراطية؟ هنا تكمن أهمية هذا الكتاب للقارئ العربى والأفريقى حتى يدرك حقيقة الهيمنة الاقتصادية للصين.

وغنى عن الذكر أن مصر هى أول دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين وهى خامس أكبر شريك تجارى للصين فى أفريقيا. لكننا نتساءل ما هى طبيعة هذه الشراكة التجارية؟ إن المتتبع لتطور الميزان التجارى بين البلدين يستنتج بسهولة أن هذا الميزان ليس فى صالح مصر. وطبقا لأحدث الإحصاءات لا تتجاوز صادرات مصر

للصين قيمة مليار ونصف مليار دولار بينما تستورد مصر من الصين بما قيمته ثمانية مليارات دولار وإذا كان من الطبيعي أن يتفاوت الميزان التجارى بين بلدين، ولكن أن يصبح دائما فى صالح دولة دون الأخرى فهنا تكمن المشكلة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان الميزان التجارى بين الصين وألمانيا لصالح هذه الأخيرة لعدة سنوات. وكان ذلك يعزى إلى زيادة الواردات الصينية من الآلات ومستلزمات الإنتاج الألمانية اللازمة لدفع عجلة التنمية فى الصين. بعد ذلك أصبح هناك تكافؤ واضح فى العلامات التجارية بين البلدين. أما بالنسبة للحالة المصرية، فيغلب على الواردات المصرية من الصين الطابع الاستهلاكي الذى لا يتمخض إلا عن أضرار جسيمة بالصناعات المحلية وهنا تكمن أهمية هذا الكتاب على المستوى المحلى، حيث إنه يستطيع مساعدتنا فى الإجابة عن التساؤل التالى: إذا كان التوجه الصينى نحو الهيمنة الاقتصادية أصبح مؤكدا، فكيف يستطيع إذن الاقتصاد المصرى أن يواجه هذه الهيمنة فى ظل موازين تجارية ليست دائما فى صالحه بل تضره فى كثير من الأحيان من خلال تعاملاته مع الصين؟

لا يمكننا إخفاء أهمية هذا الكتاب بالنسبة للقارئ العادى الذى ربما يصادف يوميا وهو فى طريقه للعمل هؤلاء الباعة المتجولين الصينيين الذين انتشروا بدرجة ملحوظة منذ عشرات السنوات وخاصة فى المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية. بل وربما يطرق أحدهم بابه ليعرض عليه ما يحتاجه من مستلزمات حياته اليومية. هنا يتساءل القارئ العادى كيف وصل المنتج الصينى حتى عتبة بابه، وبأيدي صينية وبلسان يتحدث المصرية بسهولة؟ لا نبالغ بأن القارئ المصرى يهيمه معرفة ماذا حدث، ويهيمه أكثر ما سيحدث فى المستقبل عندما تتحدث الأرض بالصينية من خلال الهيمنة القادمة للصين على الاقتصاد العالمى.

د. عادل عبد العزيز

القاهرة فى ١ أغسطس ٢٠١٣

mehany@Voila.fr

مقدمة

"عندما تستيقظ الصين، فإن العالم سيرتعد"

نابليون بونابرت، سانت هيلين ١٨١٦

هناك تاريخان نحتفظ بهما في ذاكرتنا، الأول وهو عام ١٧٨٩ الذى تم فيه اقتحام سجن الباستيل فى قلب باريس، وهو تاريخ يرمز للحرية الإنسانية بأسرها. أما الثانى فهو عام ١٩٨٩ حيث احتفل العالم، بطرق مختلفة، بمرور مائتى عام على هذه المناسبة والذى نتذكر فيه بشكل خاص الأمل العريض الذى أوجده سقوط جدار برلين، وقيام "الثورة الناعمة" (*) وكذلك انهيار الإمبراطورية الشمولية السوفيتية، حيث حصلت الشعوب على حريتها بدون إسالة قطرة دم واحدة. بيد أننا ننسى سريعا أن هذا العام شهد كذلك ما نطلق عليه الربيع البيكانى فى الصين. ففى ٣٠ مايو عام ١٩٨٩ أقام الطلاب الصينيون نصبا فى ميدان تيانانمين أمام الصورة الكبيرة لماوتس تونج يحمل رموزا للديمقراطية. وقد انقسم الحزب الشيوعى فيما بينه حيال هذا الحدث، لكن الرد جاء سريعا بوأد هذه الحركة الطلابية المطالبة بالحرية والديمقراطية. ففى الرابع من يونيه أى فى أقل من أسبوع تم إزالة هذا النصب وحدثت مجزرة للطلاب المتظاهرين على يد الجيش الصينى. لقد اختارت السلطة الصينية مرة أخرى الشمولية وبطريقة أحدثت صدمة للعالم. لقد نسينا هذه الأحداث، فالذاكرة الإنسانية تكون أحيانا انتقائية. نحن لا نتذكر سوى إنجازات دينج إكسيانج حيث أقام نظاما رأسماليا فى

(*) هى ثورة سلمية قامت فى تشيكوسلوفاكيا، يطلق عليها الثورة الناعمة (باللغة السلوفاكية) ويطلق عليها كذلك المخملية (باللغة التشيكية) وقد قامت فى الفترة ما بين ١٧ نوفمبر إلى ٢٩ ديسمبر عام ١٩٨٩ فى تشيكوسلوفاكيا حيث شهدت هذه الدولة سقوط الحكومة الشيوعية. (المترجم)

الصين ونسى الحرب التي أعلنها ضد فيتنام عام ١٩٧٩ ومساعدته للخمير الحمر والقمع الشديد الذى حدث ضد الطلاب الصينيين عام ١٩٨٩ بل نسى على وجه الخصوص، تلك الرأسمالية الشمولية التى وعد بها الصين والتى سبق أن عرفتها أوروبا جيدا إبان عهد موسوليني وهتلر. لقد نسينا أو تناسينا كل ذلك لأننا لا نريد إلا أن نرى الصين اليوم فى تلك الصورة الإيجابية لشريك لا غنى عنه والذى معه يتم إبرام العقود والصفقات المربحة للغاية. نحن لا نريد أن نرى أو أن نفتتح بأن المشروع الصينى يتمثل فى السيطرة على العالم وتعميم طريقة التنظيم الشمولى عليه. إن ذلك كله لا يدعو للفرح والسعادة لأنه أمر ليس مستبعد الحدوث. هذا الكتاب هو دعوة إلى أن يتحرك العالم ضد الذى سيواجهه من الصين. يتعين علينا القطيعة مع فكرة أن الرأسمالية من أجل أن تزدهر كاملة فإنها تحتاج إلى الديمقراطية، والافتراض أنه طالما تبنت الصين نظاما رأسماليا فإنها بلا شك ستتجه نحو نظام ديمقراطى. يجب علينا أن نهجر تلك الفكرة الساذجة.

إن دينج إكسيانج ومعه قادة الحزب الشيوعى الصينى قد قدموا لنا الدليل القاطع عام ١٩٨٩ بأن الصين لن تسعى لإقامة نظام ديمقراطى. وهم يسعون لإظهار أنه فى الواقع العملى فإن الرأسمالية الشمولية هى النموذج الناجح فى مواجهة الرأسمالية الديمقراطية. لقد كان يسيطر على العالم منذ قرنين من الزمان، قوتان عظيمتان تناوبتا الهيمنة عليه وهما: المملكة المتحدة ثم تبعته الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت هذه الهيمنة يصاحبها نشر لمعايير وقيم الديمقراطية وما حملته أوروبا فى عصور النور فى القرن الثامن عشر وخاصة فرنسا وإنجلترا. كان العالم قابعا تحت سيطرة هاتين القوتين اللتين سعيا إلى تطوير الرأسمالية الديمقراطية. ولقد كان المحك الرئيسى لهذه الهيمنة يتمركز حول مستوى التجارة الخارجية الذى أوجد مما لا شك فيه صراعات عنيفة بين الدول. إن كل أمة عظيمة أدركت الأهمية البالغة التى يمكن أن يمثلها الفائض التجارى المتكرر. وحيث إن التجارة العالمية ما هى إلا معادلة صفرية، فإن الدول العظمى فقط هى التى تستطيع أن تحقق فوائض تجارية. وقد كانت إنجلترا هى الدولة

الأولى التى طبقت وبطريقة فعالة ومستمرة السياسة الميركانتيلية^(*)، التى أدت إلى تحقيق وثمان الفوائض التجارية بشكل متواصل لإنجلترا. ومما ساعدها فى ذلك هو امتلاكها أسطولا بحريا متفوقا مكنها من السيطرة على الملاحة البحرية فى العالم. ومع ذلك فقد كان يتعين على بريطانيا التغلب على المقاومة التى أظهرتها فرنسا فى عهد لويس الرابع عشر وحتى عهد نابليون. كذلك كان يتعين عليها مواجهة الإمبراطورية الألمانية خلال الفترة (١٨٧٠-١٩١٨).

أما الولايات المتحدة. فنجد أنه بفضل الأيدى العاملة الرخيصة من ناحية والموارد الطبيعية الغزيرة من ناحية أخرى. فإنها تمتعت بدورها بفوائض تجارية فاقت نظيرتها فى البلدان الأخرى فى بداية القرن العشرين وكذلك بعد الحرب العالمية الأولى. وبدءا من عام ١٩٤٠، استطاعت الولايات المتحدة بفضل هذه الفوائض أن تحل محل الإمبراطورية البريطانية كقوة عالمية مهيمنة. بيد أنه كان يتعين على الولايات المتحدة التغلب على التحدى الذى واجهته ما بين عامى ١٩٤٢ و ١٩٤٥ من قبل القوى الرأسمالية الشمولية والتى تمثلت فى ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية واليابان العسكرية. كما كان يتعين عليها كذلك أن تتفوق على منافستها الاتحاد السوفيتى دون الدخول فى حرب معها عام ١٩٨٩. لقد حاول الاتحاد السوفيتى قبل هذا التاريخ أن يفرض على العالم نمودجا آخر بخلاف النمودج الرأسمالى يقوم على البيروقراطية الشمولية لكنه كما نعلم لم يفلح فى ذلك. كما واجهت الولايات المتحدة منافستها اليابان ووضعت نهاية لصراع ثقيل لا يطاق معها. فقد تبنت اليابان استراتيجية ميركانتيلية تعاضدها سياسة حمائية نقدية ما بين ١٩٦٩ إلى ١٩٨٩ ثم تلتها الصين وقامت بتقليدها منذ عام ١٩٨٩، إن النمودجين اليابانى والصينى يتلاقيان فى أنهما اعتمادا على نمودج للتنمية الرأسمالية قائم على الفوائض التجارية الهائلة. وهذه الفوائض كانت تتحدد بوجود سعر صرف لعمليتهما أقل بكثير من قيمته الحقيقية. وقد أثار هذان النمودجان ردود فعل مختلفة وقوية لدى البلدان الغربية بيد أنه يوجد تباين بين

(*) سوف تستخدم مصطلح (ميركانتيلية) للإشارة إلى المذهب التجارى القائم على قوة الدولة أى يتوقف على قدرتها فى تحقيق فوائض تجارية أى إن تفوق صادراتها بكثير ما تقوم باستيراده من الخارج من ثم يتزايد دخول الذهب الذى هو أساس قوة الدولة. (المترجم)

النموذجين اليابانى والصينى، ففى حين نجحت الصناعة اليابانية فى غزو العالم من خلال منتجاتها النهائية ونافست بشدة نظيرتها فى البلدان الغربية نجد أن الصين قامت باستقطاب كل ما هو ضرورى للتصنيع لديها فى شكل عقود من الباطن. لذا فقد عانت الشركات الأمريكية من المنافسة اليابانية فى حين أنها استفادت كثيرا من العائدات المرتفعة التى تحصل عليها نتيجة الإمدادات رخيصة الثمن من السوق الصينية. وهذا يفسر لنا لماذا تتعنت النخبة الصناعية الأمريكية فى مواجهة اليابان، بينما تبدى ترحيبا ملحوظا بالتعامل مع الصين.

وفى عام ١٩٨٩، وعندما بدأ انهيار الاتحاد السوفيتى وبيروقراطيته ومع وقوع اليابان فى أزمة طاحنة أعدتها لها الولايات المتحدة، نجد أن الطريق أصبح ممهدا أمام الصين لتظهر فى الأفق كقوة رأسمالية ذات صفتين منفردتين؛ فهى قوة شمولية بالنظر إلى نظامها السياسى، وقوة ميريكانتيلية بالنظر إلى استراتيجيتها الاقتصادية.

لقد استفاد دينج إكسيانج من التجربة السوفيتية وأدرك جيدا أنه لا يمكن الاستحواذ على الهيمنة العالمية فقط بالمواجهات الدبلوماسية والعسكرية، وكان على يقين بضرورة الاستحواذ أولا على الهيمنة الاقتصادية كشرط للسيطرة على العالم. لقد اقتنع كذلك أن النظام البيروقراطى لن يسمح إطلاقا بالوصول إلى هذه الهيمنة. لذلك فقد تخلت الصين عام ١٩٧٨ عن البيروقراطية المركزية بما يعنى ظهور الشركات الخاصة وكذلك تبنت نمطا من التنظيم الاقتصادى غير المركزى، وهنا نكرر أن الغربيين قد وقعوا فى تفسير خاطئ لهذا التحول الصينى.

فقد اعتقدوا أنه بإقدام الصين على تبنى نظام رأسمالى فإن ذلك سيؤدى بالضرورة إلى تبنيها نظاما ديمقراطيا. وبعبارة أخرى، فقد اعتقدوا خطأ أن الصين قد اختارت فى آن واحد الرأسمالية والديمقراطية. وبعد أحد عشر عاما من عدم الوضوح حول التوجة الصينى ما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٩، نجد أن الحزب الشيوعى الصينى قد أزاح عن وجهه القناع ليؤكد اختياره الذى لا رجعة فيه: الرأسمالية الشمولية بدلا من الرأسمالية الديمقراطية ومنذ ذلك الحين، لا يتوانى الحزب الشيوعى الصينى فى

التأكيد على أن الرأسمالية تتوافق مع التنظيم الشمولى للمجتمع، حيث يجب أن يخضع كل فرد فى هذا المجتمع إلى النولة ورموزها^(١). ولا شك أن ذلك أصاب الديمقراطيين فى العالم بخيبة أمل واسعة. مع التأكيد على ضرورة تبجيل واحترام تلك الرموز^(٢). كما استخلص السيد دينج إكسيانج من التجربة اليابانية أن الهيمنة الاقتصادية تتوقف على أداة لا غنى عنها ألا وهى الحماية النقدية.

مجمل القول، وكما سنرى لاحقا: إن الصين من خلال استراتيجيتها الاقتصادية تسعى إلى زعزعة اقتصاديات البلدان المتقدمة من أجل الاستحواذ على الهيمنة العالمية وبما يسمح لها فى الوقت ذاته بتعضيد نظامها السياسى وتصديره إلى باقى دول العالم.

إن الأسباب الظاهرية التى أدت إلى اندلاع الأزمة المالية التى يواجهها العالم منذ ٢٠٠٧ تجد بطبيعة الحال تفسيرها فى مستوى المخاطر التى تبنتها النظم المصرفية الأمريكية، والبريطانية والأوروبية مع غياب شبه كامل للرقابة. ومع ذلك فإن الأزمة الحالية تجد أسبابها الحقيقية فى الفوائض التجارية الهائلة والمتراكمة التى تحققها الصين منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية فى عام ٢٠٠١ والتى تعتبر نتيجة مباشرة لسعر صرف العملة الصينية الذى لا يعبر عن قيمتها الحقيقية، فالتخفيض الكبير لقيمة العملة الصينية بفضل التدخلات اليومية فى سوق العملات استطاع أن يستمر لفترات طويلة. إن الصين تباع يوميا اليوان مقابل الدولار واليورو ويتراكم لديها احتياطات كبيرة من هاتين العملاتين. كذلك فإن لديها ديونا كبيرة على الولايات المتحدة وأوروبا. وفى الوقت نفسه فإن الصين تعمل على زيادة نصيبها من السوق العالمية من السلع والخدمات بفضل هذه التدخلات فى سعر عملتها. وكذلك مكانتها كدائن للولايات المتحدة وأوروبا. فالصين، التى تخادع بالتدخل فى تحديد سعر عملتها تربح مرتين، تارة على المستوى التجارى وتارة أخرى على المستوى المالى، أضف لذلك أنها تقوم بإضعاف منافسيها الرئيسيين أميركا وأوروبا.

إن العجز الهائل الذى تتكبده بلدان مجموعة السبع من جراء تجارتها مع الصين قد أضعف كثيرا من اقتصاديات هذه البلدان. ولقد وجدت هذه البلدان نفسها - ولكى تتجنب الوقوع فى كساد متواصل يمكن أن يهدد استقرارها - مضطرة إلى ممارسة سياسات تحتوى على مخاطرة اقتصادية من خلال الاعتماد على استمالة حفز المحلى.

ومن أجل ذلك فقد مارست تلك البلدان سياسة نقدية ومالية أكثر جرأة. مع الاحتفاظ بمعدل فائدة عند مستويات منخفضة للغاية - بشكل استثنائي - مما يؤدي إلى تشييط الادخار وتحفيز الاستدانة والإنفاق. وفي نهاية المطاف، فلقد سمحت تلك البلدان بزيادة العجز فى ميزانياتها وبذلك يمكن أن تتحقق المعجزة وتجد تلك البلدان نموها الاقتصادى. وبالرغم من الأثر الانكماشى الكبير الناتج من العجز الخارجى نتيجة التجارة مع الصين، فقد استطاعت تلك البلدان أن تنجح ولفترة طويلة فى الاحتفاظ بمعدلات نمو اقتصادى إيجابية. وقد انتهجت البنوك المركزية لبلدان مجموعة السبع تحت راية الفيدرالى الأمريكى سياسات، على ما تبدو غير واضحة، لكنها حققت نجاحا عند تطبيقها حتى عام ٢٠٠٧، وتجدر الإشارة إلى أن القادة الصينيين كذلك قد ساهموا فى توظيف احتياطيّات هائلة من الدولار فى شكل سندات طويلة الأجل فى الخزائنة الأمريكية وكذلك فى البلدان الأوروبية. لقد تأكدوا أنهم يسحبون بذلك المعدل الطويل الأجل إلى أسفل فى حين أن المعدلات قصيرة الأجل كانت بطبيعة الحال مسحوبة إلى أسفل بواسطة البنوك المركزية لمجموعة السبع. وخلال أربع سنوات متتالية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) نجد أن اقتصاديات مجموعة السبع كانت تعطى الانطباع إلى أنها قد تخطت العائق الذى تسبب فيه العجز المتتالى فى تجارتهم الخارجية مع الصين. وإذا بقيادة هؤلاء المجموعة يهتئون أنفسهم لنجاحهم فى تحقيق معدلات نمو اقتصادية ملموسة على الرغم من وجود اختلال كبير فى التجارة الخارجية والذى تتزايد حدته خاصة مع الصين.

بيد أن التاريخ يُذكر القادة الغربيين بأن البراعة التى تمت بها إدارة اقتصادياتهم لمدة أربع سنوات لا يمكن استمرار الاعتماد عليها لفترة غير محددة، ففي عام ٢٠٠٧ اكتشف هؤلاء وبشكل مفاجئ أن عمليات الاستدانة لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية كما أن المدينين أنفسهم يضعون حدودا قصوى لديونيتهم. كذلك فإن الدائنين، على الجانب الآخر، ليست لديهم الرغبة فى الاستمرار فى الإقراض كما أن قدرتهم المالية لها حدودها قبل أى شىء. إن السياسة المالية القائمة على الشد والارتخاء التى تم تطبيقها بعد عام ٢٠٠٣ بعيدة كل البعد عن أن تحقق الوعود المنتظرة، بل على العكس

فإنها مهدت للكارثة المالية التي نعيشها اليوم. إن عام ٢٠٠٧ هو ذلك العام الذي أدرك فيه العالم الحقيقة المرة.

لقد فقدت السياسات البارة السابق تطبيقها بريقها وقوة تأثيرها، حيث ارتفعت أسعار العقارات لتبلغ أقصى مستوياتها مما تسبب في التراجع الشديد في حركة البيع والتي أعقبها انخفاض مماثل في الأسعار. وقد أدى ذلك في الحال إلى أزمة مصرفية ومالية عميقة للغاية حال دون استمرار عملية الاستدانة التي كانت في الواقع هي محرك النمو الاقتصادي. وقد نتج عن ذلك تباطؤ اقتصادي ملحوظ. وعلى الرغم من الأفكار الشيطانية التي أشاعها البعض مثل جرينسبان وبيرنانك وغيرهم. فقد تأكد أنه لا يوجد توافق بين الفائض التجاري الهائل الذي تحققه الصين والذي تسعى للاحتفاظ والاستمرار في تحقيقه وبين مواصلة النمو الاقتصادي المستمر والإيجابي في بلدان مجموعة السبع. إن الصين قد لحقت بالولايات المتحدة فيما يتعلق بحجم الناتج الإجمالي، حيث يستحوذ كل منهما على ما يقرب من ٢٠ ٪ من الناتج الإجمالي العالمي^(٣). لكن الفرق بين معدل النمو الاقتصادي لدى الصين يفوق نظيره الأمريكي بحوالي ٨ ٪ منذ عشر سنوات.

وإذا تعين أن تستمر هذه الفجوة أو أخذت في التزايد فإن القوة الاقتصادية للولايات المتحدة ستتراجع ويسرعة عن نظيرتها للصين مع كل ما يعنيه ذلك من تبعات ونتائج يمكن تصورها. وإذا أخذنا في الاعتبار الهدف غير المعلن لكنه حقيقي للسيطرة على العالم، فإن الصين ليست لها أية مصلحة في القيام بدور الشريك المتعاون للولايات المتحدة. وهذا ما تفعله الصين، ويمكن أن نتحقق منه كل يوم وكل شهر إلا إذا كنا نرفض مواجهة الحقيقة ووضعنا رؤوسنا في الرمال كما تفعل النعامات. إن بلدان العالم يتعين عليها مواجهة هذا الهجوم الصيني المستمر والمتلاحق، خاصة على المستوى الاقتصادي، وذلك باتخاذ التدابير التي من شأنها حماية اقتصادياتها في الأجل القصير، وكذلك بوضع نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية في الأجل الطويل يقوم على تحقيق التوازن في المبادلات التجارية. ولا شك أن المهمة ليست بالسهلة، لكنها

ليست مستحيلة وتتطلب موقفا صارما، وهذا ما تفتقده حاليا البلدان الغربية التى على ما يبدو تُظهر سلبية فى مواجهة الصين. وهناك سببان لهذه السلبية التى تغطي على مواقف البلدان الغربية فى مواجهة الصين، السبب الأول، هو أن البلدان الديمقراطية ونظرا لأنها ديمقراطية، فهى أقل تحمسا وقدرة على مساندة المواجهة مع القوى الشمولية (كدولة كالصين)^(٤). السبب الثانى الذى يبعث أكثر على القلق هو أن عددا كبيرا من الشركات الغربية يمكنها أن تحقق أرباحا طائلة بفضل عملية الإمدادات الواسعة التى تستوردها من الصين. وحيث إن هذه الشركات لها مصلحة مباشرة فى استمرار إمداداتها من الصين فإن - من وجهة نظرها - يكون من الأفضل الإبقاء على سعر صرف اليوان على ما هو عليه. وعلى ما يبدو فإن مثل هذه الشركات تمثل عدوا داخليا لبلدانهم الأم نتيجة تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. أضف لذلك وجود جماعات ضغط تدافع عن الصين (اللوى الصينى) توجد بصفة أساسية فى الولايات المتحدة ويتكون من كبرى الشركات، رجال السياسة، أصحاب النفوذ، الجامعيين ذوى الشهرة، والصحفيين. وقد بدأت هذه الجماعات تظهر كذلك فى أوروبا. ومما لا شك فيه أنه فى خضم الحرب الاقتصادية الراهنة بين القوى الكبرى فإن حرب الأفكار تلعب دورا له تأثير حاسم وكبير. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: هل ستستمر البلدان التى تتعرض للهجوم الاقتصادى الصينى فى تردها وتراجعها عن المواجهة حتى تسقط فى نهاية الأمر؟ أم أنها ستقرر خوض المواجهة وإيقاف النزيف الصناعى الذى يهدد صناعاتها وما يترتب عليه من خسائر اقتصادية؟ يجب علينا أن ندرك جيدا أن النزيف الصناعى قد بدأ بالفعل حتى بلغ اليوم مرحلة متقدمة تشهد هجرة العديد من الصناعات لخارج أوروبا ولن تحل الصناعات عالية التقنية محل تلك الصناعات المهاجرة، وكل ما يندرج تحت مسمى مجتمع ما بعد الصناعة الذى يتحدث عنه الكثيرون ما هو فى حقيقة الأمر سوى خدعة أيديولوجية^(٥).

إن الأجيال القادمة من شباب أوروبا وأمريكا أمامها تحدٍ حاسم اليوم؛ فهل سيكونون مضطرين لهجرة بلدانهم للذهاب إلى آسيا لاستجداء فرص عمل بنفس المرتبات السائدة فى آسيا؟ أم سيتحتم عليهم أن يقبعوا فى بلادهم يعانون من البطالة

والفقر؟ إن الرهانات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية اليوم التى تقع فى مركز التصارعات بين الأمم المختلفة تشير إلى ما هو أبعد من المفاهيم المادية المتعلقة بالثراء، والرفاهية والنمو. إنها تشير إلى تصادم جوهرى وصراع بين قيم الحرية التى تحملها البلدان المطالبة بالديمقراطية من ناحية وبين قيم الاستعباد والفقر والاستبداد التى تتبناها البلدان الشمولية وعلى رأسها الصين.

سنقوم بادئ ذى بدء فى الصفحات التالية من هذا الكتاب بتحديد الملامح الأساسية للصين اليوم، كقوة عظمى، رأسمالية وشمولية فى آن واحد يركز نجاحها على استراتيجية ميركانتيلية فعالة لحد كبير غايتها تحقيق فوائض تجارية متواصلة. وسوف نعود للوراء لنقرأ فى التاريخ بما يسمح للحديث عن حالات عملية لهذه الاستراتيجية الميركانتيلية كما كان هو الحال فى إنجلترا وفى الولايات المتحدة اللذين (انتهجا) وبجدارة الطريق المؤدى إلى الهيمنة العالمية فى القرن الحالى والسابق ونجحا فى تحقيق فوائض تجارية هائلة ومتجددة.

وسنقوم بعد ذلك بتحليل الميركانتيلية الآسيوية الحديثة بدءا من اليابان بصفتها الدولة الآسيوية الأولى الرائدة فى هذا المجال ثم الصين، حيث استطاعت الرأسمالية الشمولية أن تتقدم بالاعتماد على سلاح الحماية النقدية. وسوف نرى كيف أن الصين من خلال الفوائض التجارية الكبرى التى تحققها من تجارتها مع الولايات المتحدة والبلدان المتقدمة الأخرى (والتي تمثل عجزا تجاريا لديها) قد تسببت فى أزمة اقتصادية بالغة الخطورة فى هذه البلدان. إن القادة الصينيين يخفون سعادتهم البالغة بتلك الصعوبات التى أوقعوا فيها دول مجموعة السبع. وهم لا يتوانون فى زيادة الطين بلة من خلال القرارات التى يتخذونها ومن خلال موقفهم المتعالى بشكل متزايد الذى يشير بصراحة إلى رغبتهم وسعيهم الدؤوب. لأن تصبح الصين الدولة ذات الهيمنة العالمية لتحل محل الولايات المتحدة الأمريكية. ويتأكد ذلك من خلال المبادرات المتكررة ذات الطابع الهجومى على كل الجهات وفى كل المجالات بخلاف المجال الاقتصادى

(تطوير برامج عسكرية ممارسات للاستيلاء على أراضي البلدان المجاورة، ومحاولة كسر شوكة بعض الدول... إلخ). ونجد أن سلبية البلدان المتقدمة فى مواجهة الصين تمثل مشكلة حقيقية. ومع ذلك فإن الوقت ليس متأخرا من أجل العمل على إقشال سعى الصين للهيمنة على العالم. إن هناك طريقا لا يزال ممكنا لكنه يحتاج إلى إدارة سياسية التى للأسف تفتقد إليها البلدان المتقدمة حاليا.

نحن لا نحب كثيرا حاملى الأخبار السيئة، كما أننا نعلم أن كل تنبؤات كاساندر^(*) دائما كاذبة. وربما الموضوعات التى نسعى لتقديمها وطريقة تحليلها تثير الدهشة وربما الصدمة. ومع ذلك فقد ظهر عام ١٩٩٧ كتاب قيم بعنوان الصراع القادم مع الصين تم فيه شرح طبيعة الصين وماذا يمكن أن يحدث من جانبها، حيث ذكر أن الصين كما يبدو تتحرك دائما نحو اكتساب الخصائص الهامة التى كانت تنسم بها الدول الفاشية فى بداية القرن العشرين^(٦). كما أنها تعتبر أن الدولة هى أرقى أنواع التنظيم الإنسانى وأن ثقافة الدولة فوق الجميع وفوق المجتمع هى الثقافة التى تتبناها الصين. إن الصراع مع الصين الشمولية ليس قادما بل هو موجود وحاضر ! وكما هو الحال فى الماضى، فهو صراع تكون فيه المواجهة بين قوة استعمارية صاعدة تسعى للسيطرة على العالم وبين قوة لا تزال مسيطرة وقائمة على المسرح العالمى ولكنها أخذت فى الأفول. والسلاح الرئيسى الذى تستخدمه الصين فى هذا الصراع هو سلاح اقتصادى يتمثل فى سعر صرف عملتها الذى تتدخل فى تحديده فى إطار سياسة ميريكانتيلية نموذجية تسعى من خلالها إلى تحقيق فوائض تجارية هائلة، وهذا ما يشكل أساس قوتها. إن الإمبريالية الصينية التى تسعى للهيمنة العالمية هى فى أن واحد سياسية، وعسكرية، واقتصادية، وثقافية وأيديولوجية والتى يمكن أن نضعها فى مكانة الاستعمار الاقتصادى بفعل تصرفاتها وطريقة عملها.

(*) كاساندر فى الأساطير الإغريقية هى ابنة بريام ملك طروادة وكانت محبوبة لأبولو الذى وعدها بنعمة التبصر إن استجابت لرغباته فوافقت على العرض لكن ما إن حصلت على الموهبة حتى سخرت من أبولو ورفضت تحقيق طلبه. فانتقم أبولو منها بأن جعل كل تنبؤاتها تكذب.

هوامش المقدمة

(١) "نتمنى العمر المديد للحزب الشيوعي الصينى الذى هو دائماً على حق" تلك هى العبارة المكتوبة على اللافتة المرفوعة على واجهة فندق Beijing فى بكين، بالقرب من ميدان تيانانمين، فى الخامس من يونيو ١٩٨٩؛ انظر:

Adrien Gombeaud, l'homme de la place Tiananmen, Seuil, 2009, p. 62.

(٢) "يتعين على كل المواطنين أن يحبوا ويحموا ميدان تيانانمين كما يحبون ويحمون الوطن الأم. إن هذا الميدان "مقدس" فقرة من كلمة التحرير فى الصحيفة اليومية الشعبية ظهرت بعد يوم واحد من إقامة نصب الديمقراطية فى ميدان تيانانمين؛ انظر Gombeaud, op. cit., p. 48

(٣) تم حساب الناتج المحلى الإجمالى على أساس "القوى الشرائية المتعادلة".

(٤) يمكننا أن نتذكر كيف أظهرت الديمقراطيات فى فرنسا والمملكة المتحدة دلائل ضعفها أمام صعود خطر النازية الألمانية فى سنوات الثلاثينيات.

(٥) وفى ذات التسلسل الفكرى، يشكل "مفهوم" العالم متعدد القطبية بصورة موضوعية مستترة عزم الصين نحو الهيمنة العالمية.

Richard Bernstein, Ross H. Munro, The Coming Conflict With China, Alfred (٦)

A. Knopf inc. New York, 1997. Vintage édition, 1998, p. 61.

الفصل الأول

الصين: كقوة عظمى رأسمالية وشمولية

يشهد العالم المتقدم اليوم أزمة مالية عاصفة تكاد تصل في خطورة نتائجها إلى تلك التي شهدتها العالم خلال الأزمة المالية لعام ١٩٢٩ كما تشهد دول العالم المتقدم اختفاء تدريجيا لصناعاتها^(١). وبدأت تظهر بصورة دائمة مشكلات البطالة وتدنى ظروف العمل وما يصاحب ذلك من آثار اجتماعية سلبية. لقد أصبح التمويل العام في حالة شبه كارثية. مما دفع بهذه الدول واحدة تلو الأخرى إلى تبني سياسات تقشفية شديدة القسوة تتمثل في قيود على الميزانية والإنفاق، وذلك تحت ضغط من الدائنين الخارجيين. وهؤلاء الدائنون هم ما يتم وصفهم تحت اسم الأسواق المالية وعلى ما يبدو فإن الكشف عن هؤلاء يعتبر سرا من أسرار الدولة^(٢)!! ومع ذلك فإنه يمكن التعرف على جزء من هؤلاء الدائنين عن طريق ما تعلنه الدول المدينة نفسها من بيانات حول مديونياتها. فالولايات المتحدة تعترف بمديونياتها تجاه الصين والتي تصل إلى نحو ٨٥٠ مليار دولار. كما تشير جريدة الفاينانشال تايمز إلى أن حجم المديونية الأوروبية للصين يصل إلى ٦٣٠ مليار دولار. والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن أن تصل الصين إلى مثل هذا المستوى من السيطرة كدائن للعالم الخارجى الخارجية في حين أنها تقدم نفسها إلى العالم على أنها دولة فقيرة أو من المفترض أنها دولة فقيرة^(٣)! وكما سنرى خلال الفصول القادمة، فإنه بفضل الفوائض التجارية التي تحققها الصين مع البلدان المتقدمة وبفضل تخفيض قيمة العملة الصينية (اليوان) بلغت الصين هذه المرتبة. إنه الإغراق التجارى الذى تقف أمامه منظمة التجارة العالمية مكتوفة الأيدي.

وللأسف فإن هذه الحقيقة لا يتفوه بها كثير من المحللين وفى الوقت نفسه لا يعرفها غالبية الأفراد.

لقد قيل لنا: إن الصين دولة فقيرة تعتمد فى تنميتها الاقتصادية على الإدارة الجادة والحازمة. إنها دولة ناشئة لكن لها مستقبل واعد، دولة سلمية ومسالمة تمثل عنصرا هاما للتوازن فى العالم. كما قيل كذلك: إن تخفيض قيمة اليوان بأقل من قيمته الحقيقية ما هو سوى أسطورة اخترعها هؤلاء الذين يطبقون - خاصة فى العالم الغربى وفى الولايات المتحدة - سياسات غير مسؤولة للتوسع النقدى المبالغ فيه أو يضعون قواعد بنكية غير كفؤة وغير كافية... نحن على حافة الهاوية ولكن لن يكون كافيا - كما نقول لأنفسنا - أن نعود إلى التشدد المالى والسياسات التقييدية وإلى قواعد كافية لتنظيم القطاع المصرفى وكذلك بذل الجهد فى مجال أبحاث التنمية من أجل تحقيق نمو اقتصادى قوى وأمن. إن كل ذلك يعنى إنكارا للحقيقة التى يعرفها الكثيرون، بالرغم من بعض الأصوات التى حاولت دق ناقوس الخطر، منها على سبيل المثال، الاقتصادى الفرنسى مورييس إلياس الذى أخبرنا منذ عام ١٩٩٩ "أن الانفتاح العالمى فى كل الاتجاهات هو السبب الرئيسى لأزمة عميقة يمكن أن تقودنا إلى الهلاك"^(٤). لقد كان بالفعل على وعى كامل لدى ضخامة الخطر الذى يهدد المجتمعات الغربية. لكننا لم نصغ إليه. وفى الفترة نفسها فى عام ١٩٩٧ ظهر كتاب جديد قام بتأليفه ريتشارد بيرنستون بعنوان "الصراع القادم مع الصين"^(٥) والذى فيه توقع بطريقة متميزة ما سيحدث. لقد كان لهذا الكتاب بعض النجاح لكننا سرعان ما تناسينا أفكاره وتحذيراته. لقد قالها مرارا وتكرارا إن مصدر الصعوبات التى تواجهنا يعزى إلى التساهل النقدى وعدم تحمل القطاع المصرفى لمسئوليته وسوف نرى من خلال ما سيأتى نتائج تجاهل الغرب وإغماض عينيه فى مواجهة الحرب الاقتصادية الحقيقة التى فرضتها عليه الصين، والتى تعتبر من الآن فصاعدا الاقتصاد الأكثر قوة والذى يسعى لفرض هيمنته على العالم فى المستقبل.

١- الصين والولايات المتحدة قوتان على قدم المساواة

(أ) الصين وامتلأها لأهم الموارد الاقتصادية: السكان

الصين، تلك الدولة مترامية الأطراف. والتي يطلق عليها إمبراطورية^(٥) والتي تضم ما يقرب من ١٢٤٠ مليون نسمة أى ما يعادل ٢٠٪ من سكان العالم متخفية فى ذلك الهند وغيرها من الدول ذات التعداد السكانى الكبير ومن الملاحظ أن هناك سوءا فى توزيع هذه الكتلة البشرية على المساحة التى تشغلها دولة الصين (ما يقرب من ٩.٦ مليون كم^٢)، حيث نجد أن شطرا عظيما من تلك المساحة عبارة عن صحراء مقفرة أو مناطق جبلية تكاد تخلو من السكان، وقد ترتب على ذلك تركز هؤلاء السكان فى المناطق الساحلية وما حولها. كما يضاف إلى عدد سكان الصين هؤلاء القاطنون فى هونج كونج^(٦) والذي يبلغ عددهم نحو ٧ ملايين نسمة وكذلك الصينيون المقيمون فى خارج الصين وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية والذين يناهز عددهم نحو ٥٠ مليون نسمة^(٧). وعلى الرغم من صغر حجم المساحة الآهلة، مقارنة بهذا العدد الهائل من السكان، فلقد نجحت الصين فى تحقيق الاكتفاء الذاتى وخاصة فى المجال الغذائى. أضف إلى ذلك أن اتساع رقعة الصين جعلها تستفيد من وجود الموارد المعدنية فى أراضيها (مثل الفحم والمعادن)^(٨) باستثناء البترول والغاز الطبيعى .. هذه العبارة غير واردة فى الأصل نظرا لمحدودية تلك الموارد لديها إلى حد كبير.

(ب) الصين هى القوة التجارية الأولى على المستوى العالمى

تعد الصين أول قوة تجارية فى العالم. ففي عام ٢٠٠٩، تجاوزت صادراتها للمرة الأولى الصادرات الألمانية كما تخطت بفارق ملحوظ الصادرات اليابانية وكذلك صادرات الولايات المتحدة الأمريكية. وفى واقع الأمر فإن هذا الأداء بل و"النهم" لم ترد

(*) مصطلح قديم يعود للأسرة الحاكمة Zhou. (المترجم)

بالأصل قد حققته الصين حتى قبل هذا التاريخ، نظرا لأن الإحصائيات الصينية الخاصة بالصادرات لا تعبر إلا عن بيانات أقل من الحقيقة، حيث إنها لا تأخذ في الاعتبار الصادرات للشركات الأجنبية العاملة في الصين ولا تلك التي تعمل بعقود من الباطن. في حين أن هذه الإحصائيات تأخذ في حساباتها قيمة واردات تلك الشركات. فضلا عن ذلك، فإن الصين تعد أكبر دولة تحقق فوائض تجارية هائلة في العالم، حيث تقترب من ٢٥٠ مليار دولار سنويا طبقا للأرقام الرسمية للحكومة الصينية. بيد أن هذا الرقم يمكن أن يصل بسهولة إلى ٦٠٠ مليار دولار إذا أخذنا في الاعتبار قيمة الفائض التجارى الذى حققه الصين مع كل دولة على حدة من دول العالم.^(٩)

(ج) التقارب بين الصين والولايات المتحدة فيما يتعلق بحجم الناتج المحلى الإجمالى

حتى إذا كانت الصين، كما يقال دولة "فقيرة" فكيف يمكننا إذن تفسير أن ناتجها المحلى الإجمالى، كما سنرى يعادل نظيره الأمريكى! إن الكثيرين لا يقتنعون بهذه المقولة؛ فالإحصائيات الخاصة بالناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠٠٩ كانت تشير إلى أن هذا الناتج قد بلغ ١٤.٥٠٠ مليار دولار فى الولايات المتحدة، بينما بلغ نحو ٣٣.٥٠٠ مليار يوان فى الصين.^(١٠) هل يمكننا إذن عقد مقارنة بين هذين الرقمين؟. يمكننا بالطبع فعل ذلك باستخدام سعر الصرف بين العملتين، وهو المحدد للمبادلات الاقتصادية بين الصين وشركائها فى العالم والذى يتحدد ليس بناء على قوى السوق وإنما بناء على قرارات من الدولة الصينية. ففي عام ٢٠٠٩. كان سعر صرف اليوان ٦.٨٢ يوان مقابل دولار واحد. وعلى هذا الأساس فإن الناتج المحلى الإجمالى للصين مقدرا بالدولار سيصل لنحو ٤.٩٠٠ مليار دولار أى ما يعادل فقط ٢٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى، ونحو ٩٦٪ من نظيره اليابانى. ولا شك أن هذا الرقم يبدو متواضعا للغاية لمن يعرف الصين.

وإذا استخدمنا الإحصائيات على المستوى القطاعي، فإن هذا الرقم سيبدو أكثر تواضعاً. فالصين هي أول مستهلك للطاقة في العالم^(١١) وكذلك بالنسبة للأسمنت والصلب والنحاس المنقى والأكومنيوم بما يعكس أهمية قطاع التشييد والهندسة المدنية في الصين. كما أن قيمة المبيعات للسيارات في السوق الصينية تتعدى وتفوق بدرجة كبيرة نظيرتها في الولايات المتحدة^(١٢) حتى ولو كان الأمر يتعلق بالسيارات الصغيرة والمتوسطة الحجم. باختصار عندما نرى هذه الأرقام وهذه المكانة التي تشغلها الصين كأول مستهلك في العالم. إذن يصعب علينا الاقتناع بأن الناتج المحلي الإجمالي للصين بالكاد ضعف نظيره لدولة كفرنسا. إذن يتعين علينا عقد مقارنة قائمة على أساس فكرة تعادل القوة الشرائية التي تستخدمها المنظمات الدولية والتي تعترف ضمناً بمسألة تخفيض القيمة الحقيقية لليوان الصيني. إن هذه القدرة الشرائية قد بلغت ١.٩٦ يوان مقابل دولار واحد حتى إجراء التعديلات عام ٢٠٠٧ والتي بمقتضاها أصبح الدولار معادلاً ٣.٤٠ يوان^(١٣) وعلى هذا الأساس، يمكن أن نحصل على رقم الناتج المحلي الإجمالي الصيني لعام ٢٠٠٩ يصل إلى ١٠٠.١٧ مليار دولار أي أنه يعادل ١٢٠٪ من قيمة نظيره الأمريكي ويصل كذلك إلى ٩.٨٠٠ مليار دولار أي ما يمثل ٦٩٪ من نظيره الأمريكي بناء على التعديلات الجديدة في سعر اليوان الصيني. ولا شك أن الفارق كبير، ويمكننا القول إن الناتج المحلي الإجمالي للصين عام ٢٠١٠ قد أضحى مساوياً لنظيره الأمريكي بما يمثل نحو ٢٠٪ من الناتج الإجمالي العالمي^(١٤).

(د) الصين هي القوة المالية الأولى في العالم

استحوذت الصين مع نهاية عام ٢٠١٠ على نحو ٤٠٠٠ مليار دولار من الاحتياطي العالمي من النقد الأجنبي بما يعادل ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، طبقاً لتقديرات ٢٠٠٩ مقارنة بالصناديق التي تدير مجموعة المحافظ الوقائية على المستوى العالمي والتي تصل إلى نحو ٢٧٠٠ مليار دولار فقط^(١٥). وتحفظ الصين بهذه الاحتياطات في عدة أشكال، منها الاحتياطات الرسمية للنقد في الصين وهونج كونج

والتي تبلغ نحو ٢٩٠٠ مليار دولار، والصناديق السيادية للصين وهونج كونج التي تصل إلى ١١٠٠ مليار دولار. وتستحوذ الصين، إذا أخذنا كذلك هونج كونج في الاعتبار على ما يعادل ٣٠ - ٤٠ ٪ من الاحتياطيات العالمية من النقد الأجنبي.^(١٦) ولا شك أن الصين تعد منافساً قوياً للولايات المتحدة التي تعتبر صاحبة الاحتياطي النقدي من الدولار. ففي الواقع، تقوم الولايات المتحدة بتصدير الدولارات خارج حدودها والتي يتم توزيعها بين عدد من البنوك الأجنبية. وهي تستمر في الإنفاق وكذلك في الاقتراض بما يتعدى إمكانياتها ويدون أن تتعرض إلى عقوبات. ومع ذلك وحيث إن الصين الخصم الأول لأمريكا، يرى العملة الأمريكية تتركز في يديها مع قيام الولايات المتحدة بإصدار الدولار فإن اللعبة الاقتصادية بتعير طبيعتها. فالولايات المتحدة تغلق نفسها في دائرة خطيرة تقوم على علاقة خطيرة بين الدائن (الصين) والمدين (أمريكا). فالإصدار المفرط للدولار نحو الخارج لا يقضى في نهاية الأمر إلا إلى زيادة في تركيز التبعية المالية للصين^(١٧). فالدولة الصينية تعتبر من الآن الفاعل الأكثر تأثيراً في أسواق النقد الأجنبي للبلدان المتقدمة؛ ويمكنها أن توجه الدولار نحو الانخفاض أو الارتفاع مقابل اليورو أو الين^(١٨). بالإضافة إلى ذلك، فإن الصين تهيمن بطريقة واضحة على سوق الأوراق المالية والسندات في العالم. وقد استحوذت الصين بنهاية أبريل ٢٠١٠ على ما يقرب من ٨٥٠ إلى ٩٠٠ مليار دولار من السندات الأمريكية^(١٩) ونحو ٦٣٠ مليار دولار من سندات بلدان منطقة اليورو^(٢٠) مع العلم أن ما يقرب من ٧٥ ٪ من الاحتياطيات الكلية من النقد الأجنبي لدى الصين يتم توظيفها في شكل سندات في البلدان الغربية وهذا يعني أن الدولة الصينية قد ركزت في أيديها محفظة السندات الغربية بما يعادل ٣٠٠٠ مليار دولار بما يمثل ١٢ مرة أكبر من محفظة السندات الأوروبية (٢٥٥ مليار دولار) التي تديرها المجموعة المالية بيمكو Pimco^(٢١) بالمقابل فإن الصين وبصفتها الدائن الأول للعالم لديها نظم مالية عامة غاية في الجودة والسلامة المالية: فالدين العام لديها لا يمثل سوى ٢٠ ٪ من الناتج المحلي الاسمي عام

(*) (Pacific Investment Management Company) ومركزها كاليفورنيا وهي تدير أصولاً بنحو ١.٨٢ تريليون دولار في العالم. (المترجم)

٢٠٠٩ ويغطيه بنحو ٤٠٠٪ من أصول النقد الأجنبي (أى ٨٠٪ من الناتج الإجمالى المحلى). ويبدو التباين واضحا للغاية بالمقارنة مع الدول المتقدمة، حيث بلغ الدين العام ما بين ٨٠ إلى ١٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى والتي - باستثناء اليابان - لديها رصيد محدود ومتواضع من النقد الأجنبي. إن هذا الوضع المالى المتين للصين فى عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، والذي كان مفاجأة لعدد كبير من الخبراء الغربيين، سمح للصين أن تحقق ويدون أية صعوبة انتعاشا ماليا واسعا مما ساعدها فى الاحتفاظ بنمو اقتصادى قوى لنتائجها الإجمالى المحلى على الرغم من التباطؤ الوقتى الملحوظ فى صادراتها إلى البلدان المتقدمة^(٢١).

ولقد حدث فى ربيع ٢٠١٠ إنذار مزعج فى بعض الدول الأوروبية الأكثر مديونية حيث إن أزمة الثقة لدى الدائنين كان يمكن أن تؤدي إلى إفلاس بعض هذه الدول خاصة اليونان والتي كان يتعين على صندوق النقد الدولى والبنك المركزى الأوروبى وضع خطة إنقاذ لها تتضمن قرضا بنحو ١٢٠ مليار أورو موزعة على ثلاث سنوات. ونجد أن الصين باعتبارها الدائن الأول، لم تبق على الحياد فى مواجهة تلك الأزمة وكانت هى الدولة الأولى التى أصدرت إعلانا عاما فى مارس ٢٠١٠ فحواه أن اليونان لم تكن. إلا جزءا ظاهرا من جبل الثلج الذى سيعمل على تفشى وانتشار الأزمة المالية فى بلدان أوروبية أخرى. ومن الملاحظ أنه بمجرد ما تم وضع خطة لإنقاذ ومساعدة اليونان فإن الصين قامت وبصورة شكلية للغاية بشراء سندات عامة جديدة فى إسبانيا. إن هذا التصرف من جانب الصين يشبه إلى حد كبير ما نطلق عليه "رجل المطافى الذى يتلذذ بإشعال الحرائق" ولا شك أن الحرائق التى تواجهها أوروبا لم يتم إخمادها منذ عام ٢٠١٠ كما يؤكد لنا الحال فى أيرلندا وغيرها. إن ما يمكن أن نستخلصه من هذا التصرف هو مدى القدرة التى تتمتع بها الصين فى استغلال مكائنها كدائن رئيسى من أجل إضعاف وزعزعة البلدان التى أصبحت مدينة لها بسبب عدم حذرهما فى إدارة اقتصادياتها.

(هـ) الصين قوة تكنولوجية وعسكرية عظيمة

إن الصين تتقدم بخطى متسارعة نحو التحكم فى التكنولوجيا الأكثر حداثة وتطورا. لقد مضى زمن الانغلاق فى الفكرة العرقية لدى القادة الغربيين الذى كانوا يتصورون دائما الصين ذلك البلد الذى يقوم بتصنيع اللعب الخشبية والأدوات المنزلية المصنوعة من البلاستيك والذى سيظل وإلى الأبد منحصرا فى إنتاج مثل هذه السلع. لا شك أن الصين ظلت حتى السنوات الثمانينيات تنتج وتصدر مثل تلك السلع. ولكنها اليوم قد وطئت قدمها كل مجالات الإنتاج الصناعى وقد ساعدها فى ذلك وبقوة استراتيجية الشركات المتعددة الجنسية التى كانت تسعى للتخلص من عمليات التصنيع فى بلدانهم الأصلية.^(٢٢) ومع الوقت بدأت الشركات الصينية تعمل فى صورة عقود تحتية ثم أصبحت موردا للشركات الأجنبية وهكذا حتى أصبحت الشركات الصينية فجأة هى نفسها التى تقوم بتصنيع المنتجات النهائية للأسواق العالمية. إن الصين فى طريقها اليوم لتصدير الحاسبات الآلية^(٢٣) والقاطرات ذات السرعة الفائقة. ومما لا شك فيه أن الصين ستقوم قريبا بتصدير السيارات والطائرات والمفاعلات النووية. كما أن هناك مجالا آخر وليدا فى تلك القفزة التكنولوجية يتمثل فى مجال الفضائيات والبرامج العسكرية: فالصين هى الدولة الوحيدة بعد الولايات المتحدة التى يمكنها الاستعانة بقاذفة أرض - جو لتدمير قمر صناعي.^(٢٤) وجدير بالذكر أنه فى الوقت الذى تتراجع فيه الولايات المتحدة عن برنامجها الفضائى للمحطة القمرية لأسباب تمويلية، فإن الصين، وعلى العكس، تعلن عن عزمها أن تكون الدولة الأولى لإقامة مثل هذه المحطة.

إن للصين كذلك قدرة عسكرية مؤثرة تدعو إلى الدهول، فهى القوة الثالثة فى العالم فيما يتعلق بعدد رؤوس الصواريخ النووية بعد الولايات المتحدة وروسيا، وهى تحتل المرتبة الثانية فى عدد الغواصات النووية بعد روسيا، بالإضافة إلى ذلك فإنها أطلقت برنامجا طموحا لحاملات الطائرات الذى يمكن أن يغير بطريقة كبيرة قدراتها العملية للتدخل فى كل أنحاء العالم. كما أنها تطور برنامجا للصواريخ أرض/بحر مما يجعل حاملات الطائرات الأمريكية فى وضع أقل أمانا. وفى النهاية فإن الصين تنفرد بإقامة صرح فريد من نوعه فى العالم وهو عبارة عن نفق بطول ٥٥٠٠ كم يستخدم

كاملجاً في حالة نشوب حرب نووية^(٢٥) والذي يمنح الصين القدرة على توجيه الضربة الثانية لسلح المدفعية. ولا شك أن ذلك يمنح نوعاً من عدم الاختراق الاستراتيجي للصين بدرجة أكبر من تلك التي تتمتع بها الولايات المتحدة.

(و) الصين قوة دبلوماسية عظيمة

تتجلى قوة الصين بصورة واضحة في مجال العلاقات الخارجية من خلال شبكة واسعة تربطها بحلفائها وعملائها التجاريين وكذلك بالبلدان المضطرة لإقامة علاقات معها. ففي عام ٢٠١٠. نجد أن الصين أقامت وحدة جمركية مع رابطة البلدان الآسيوية (آسيا الجنوبية والشرقية) والتي يطلق عليها ASEANA وتضم ما يقرب من ٥٥٠ مليون نسمة موزعة على عشر دول. وتتمتع الصين بعلاقات متميزة مع هذه الرابطة التي تغبطها عليها دول منافسة كاليابان، وكوريا الجنوبية وتايوان والهند. كما قامت الصين منذ عام ١٩٩٦ ببناء علاقات متميزة مع روسيا وذلك من خلال شبكة يطلق عليها البريك BRIC^(٢٦) والتي تضم بالإضافة لروسيا كلا من الهند والبرازيل^(٢٧). وتقوم الصين بإجراء مشاورات دائمة وبصورة منتظمة مع هذه الشبكة وخاصة مع اقتراب ميعاد قمة العشرين. كما قامت الصين من ناحية أخرى بإنشاء منظمة التعاون شانجهاى (OCS) التي تضم أربع دول من آسيا الوسطى بالإضافة إلى الصين وروسيا.

كما أن للصين حضوراً كبيراً في أفريقيا يكاد يكون حكراً عليها لدرجة أننا يمكننا القول بأن الصين قد قامت بشراء القارة السوداء على المستوى السياسى بما يترجم عنه تلك المؤتمرات واللقاءات الدولية المنتظمة بين الصين والدول الأفريقية.^(٢٨) أن الغالبية العظمى من البلدان المصدرة للمواد الأولية وبخاصة المنتجات البترولية لتدين بالعرفان للصين نتيجة الارتفاع المستمر فى أسعار تلك المواد معبرا عنه بالدولار بما يجعلها تحقق أرباحاً غير مباشرة بفضل النمو الاقتصادى القوى للصين.^(٢٩) أضف لذلك تزايد النمو الاقتصادى العالمى بشكل ملحوظ حيث اقترب من ٥٪ بين عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨ مما أدى لارتفاع كبير فى أسعار المواد الأولية. ولذلك نجد أن منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC قد وجدت تدريجياً قوتها السابقة منذ عام ١٩٩٨ وكذلك

مع نهاية ٢٠٠١ حيث تم دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية^(٢٠) بيد أن ذلك كله يمثل مصدرا للقلق بشكل خاص. فالصين أقامت شبكة من العلاقات مع الدول التي تدعى لها بالعرفان والتي تعتبر في الوقت نفسه من أكثر الدول ذات النظم الديكتاتورية في العالم (كوريا الشمالية، بيرماني- إيران - السودان - زيمبابوي - بيلاروسيا - تركستان). فالصين تساند هذه الدول الديكتاتورية في مندييات الأمم المتحدة وتتألف معها وتعلم جيدا أنه في كل الظروف يمكن أن تعتمد عليها.

(ز) الصين قوة عظمى والعالم يعترف بذلك

إن الصين لم تصبح قوة عالمية عظمى لا يمكن تجاهلها إلا منذ عام ٢٠٠٦. وقد دفع ذلك الولايات المتحدة لإقامة أطر من التشاور والحوار معها. لقد اضطر الأميركيون للقيام بمثل ما فعلوه من قبل مع الاتحاد السوفيتي ما بين عام ١٩٦١ (إبان أزمة الصواريخ الكوبية) وعام ١٩٨٩ (عند سقوط حائط برلين). ففي هذه السنوات تم إقامة أول مجموعة العشرين بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وقد تم ترجمة ذلك في عدة قمم ولقاءات متتالية بين هاتين القوتين العظميين آنذاك. ومنذ ديسمبر ٢٠٠٦، وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة لإقامة مجموعة العشرين ثانية ولكن هذه المرة مع الصين بهدف الحوار الاستراتيجي والاقتصادي^(٢١) بين الولايات المتحدة والصين بما يتيح لقاءات نصف سنوية على أعلى مستوى. وهذا يعنى اعترافا ضمنا من جانب الأميركيين^(٢٢) بأن الصين هي القوة العالمية الثانية وربما تصبح في نفس قوة الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت القريب.

(٢) الصين دولة شمولية ورأسمالية

لا يمكن فصل الصين الحديثة عن الحزب الشيوعي الذي يحكمها منذ أكثر من ستين عاما. لقد ظهر هذا الحزب عام ١٩٢١ خلال فترة الامتياز الفرنسي لشانغهاي. وهي تلك الفترة التي شهدت نهاية الحرب العالمية الأولى. ظهر هذا الحزب الذي يمثل

جهازا ليس له مثيل من الرقابة الاجتماعية والشمولية والذي وضع حدوداً قوية على فضاء الحرية الفردية من أجل أن تكون الأنشطة الفردية أو الجماعية فى مجملها خاضعة للدولة ولخدمتها^(٣٣). وهذه الرقابة الاجتماعية الجديدة تمثلت ملامحها خلال فترة ما بين الحربين من خلال اتجاهين رئيسين: فى الغرب متمثلاً فى إيطاليا وألمانيا وفى الشرق متمثلاً فى الاتحاد السوفيتى نتيجة الثورة الروسية التى أضحت فيما بعد جماعية وبيروقراطية^(٣٤).

(أ) الاستحواذ على السلطة وفترة الجماعية

فى بداية السنوات العشرينيات، اتحد الحزب الشيوعى الصينى مع الحزب الوطنى الشعبى الصينى (الذى يطلق عليه الكومينتانغ KMT) وهو حزب يوصف بأنه مزيج من الاشتراكية القومية الصينية تم إنشاؤها بواسطة صن يات سين Sun - Yat - Sen. وفى عام ١٩٢٧، أى بعد مرور عامين من وفاة صن يات سين ينقلب القائد الجديد لحزب الكومينتانغ "شيانج كاي تشيك" على الحزب الشيوعى الصينى. وهنا بدأت أول حرب أهلية فى الصين. وفى عام ١٩٣١، أقام الحزب الشيوعى جمهورية مؤقتة هى الجمهورية السوفيتية للصين. وقد تم سحق هذه الجمهورية بواسطة جيوش شيانج كاي تشيك وأصبح ماو زيدونج مضطراً للانسحاب حيث انحسرت سيطرته فقط على منطقة جبلية صغيرة من الصين (١٥٠ ألف كم^٢) وقد حدث اختلاف بين الحزبين مرة أخرى عام ١٩٣٧ نتيجة الغزو اليابانى للصين.

وبدأ من عام ١٩٤٥ الذى شهد هزيمة اليابان، بدأ الصراع يعود مرة أخرى بين الحزبين الصينيين. وينجح الحزب الشيوعى الصينى فى تحقيق النصر عام ١٩٤٩ بفضل مساندة الاتحاد السوفيتى وتم إقامة الجمهورية الشعبية الصينية بقيادة ماو Mao فى الوقت الذى لجأ فيه شيانج كاي تشيك وأفراد حزبه إلى تايوان.

ومن السهل علينا استنتاج أن خصائص وأسلوب الحكم فى الاتحاد السوفيتى انعكست على المجتمع الصينى. فقد تم إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج بحيث

أصبحت الحياة الاقتصادية بالكامل تحت سيطرة الدولة. وقد أثبت هذا التنظيم الجماعى والبيروقراطى للاقتصاد كفاءته خلال الحرب العالمية الثانية، فقد سمح لستالين مقاومة هتلر. ومع ذلك فإن هذا النوع من التنظيم يبدو غير كفء بالمرّة فى فترة السلم كما أنه كان يعتبر كذلك مصدرا للاختلال وعدم التوازن^(٣٥).

وقد تولى ماوتس تونج إدارة البلاد فى الصين خلال الفترة (١٩٤٩ - ١٩٧٦) تلك الفترة التى شهدت حالة من الفوضى الاقتصادية وانتشار المجاعة التى راح ضحيتها ملايين من الصينيين. ولا نستطيع تحديد عدد ضحايا المجاعة وجنون القتل فى هذه الفترة الذى يمكن أن يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مليون قتيل بما يتعدى بكثير عدد الضحايا فى عهد ستالين. لقد شهدت الصين فوضى كبيرة يخيم عليها الخوف من الحزب الشيوعى الصينى والحكومة التى تحذر أفراد المجتمع من اقتتراف أى خطوة أو تصرف يحرّمه الحزب. لقد كانت الصين بعد موت ماوتس تونج عام ١٩٧٦ أشبه بمرضى يعانى من النزيف الحاد سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى. وقد رأى الحزب الشيوعى الصينى الذى ترأس البلاد خلال هذه الفترة الكارثية أن هيمنته السياسية مهددة سواء بالاعتداء الخارجى أو باحتمال قيام انتفاضة شعبية ضده كرد فعل للمعاناة التى يعانى منها أفراد المجتمع.

دينج أكسياغ وإحياء الرأسمالية

حاول دينج بمجرد وصوله للحكم عام ١٩٧٨، إقناع الحزب الشيوعى الصينى بأن شرط الحفاظ على هيمنته على المجتمع يكمن فى ترك التنظيم الجماعى للاقتصاد الذى ظلت الصين تطبقه منذ ثلاثين عاما. وحتى وإن لم يفصح عن ذلك علنيا فإن دينج كان قد قرر العودة إلى الرأسمالية. وقام بوضع نهاية للمبدأ الشيوعى للملكية العامة لوسائل الإنتاج. وإذا به يقوم بخصخصة عدد كبير من الشركات العامة وإقامة دعائم اللامركزية فى اتخاذ القرارات فى المؤسسات التى تظل تحت إدارة الدولة. كما قام بالسماح بل وبتشجيع إقامة الشركات الخاصة، صغيرة وكبيرة الحجم فى كافة

مجالات النشاط الإقتصادي. وقد بدأ بإحياء فكرة الرأسمالية فى المناطق الريفية، فتم الإحلال التدريجى للبلديات الشعبية لتأخذ مكانها الملكيات العائلية وبدأ تدريجيا فى تطوير السوق. وقد تم كذلك إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة مثل مدينة شينزين بالقرب من هونج كونج وقد ساعد فى ذلك التواصل مع معرض كوانجو للمنتجات الصينية والذى نتج عنه تنمية الأنشطة فى شكل عقود تحتية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كل ذلك يدفعنا إلى القول بأن الصين قد أصبحت بمثابة ورشة عمل للعالم.

إن إحلال الجماعة الاقتصادية بالرأسمالية ربما أعطى الانطباع لدى بعض المحللين الغربيين أن الصين بلا شك ستتجه نحو تبنى نظام ديمقراطى. وعلى ما يبدو فإن هذا الانطباع كان ساذجا لحد كبير فبالإضافة إلى كونه يتناسى ويتجاهل التاريخ فإن الواقع العملى جاء ليؤكد العكس تماما: فأحداث القمع الشديد التى شهدتها ميدان تيانانمن (أو ما يطلق عليه بوابة السلام السماوية) فى ربيع ١٩٨٩ عندما قام الطلاب الصينيون بإقامة تمثال يحمل مضمونا للديمقراطية فى مواجهة الصورة الكبيرة لماوتس تونج تعبيرا عن رغبتهم فى تطبيق الديمقراطية هى أكبر دليل على ذلك بيد أنه كان يتعين أن يظل المجتمع الصينى فى إطار التنظيم السياسى والاجتماعى السابق. إن موت ماوتس تونج عام ١٩٧٦ لم يكن يعنى انتهاء الفكر السلطوى والشمولية فى الصين. فصورته الشخصية لا تزال قائمة فى ميدان تيانانمن فى بكين ونجد كذلك صورا أخرى له فى الملاعب الرياضية أثناء الألعاب الأولمبية وأيضا فى الاحتفالات بالعيد الستين للثورة الصينية. إن كل هذا ما هو إلا إشارات لها مغزى ومقادها أن الحزب الشيوعى الصينى، اليوم كالأمس، يحتفظ ببصمته المطلقة إزاء ملايين الضحايا المناهدين بنظام ديمقراطى فى الصين.

من الواضح إذن أن النزعة الداعية إلى إعادة النظر فى أسس الدولة الصينية ودستورها لم تلق أية قبول لدى الحزب الشيوعى والحكومة الصينية ولن يكون هناك مجال للشك - تحت أية ظرف من الظروف - فى إنجازات الرئيس السابق ماوتس تونج ولن يكون هناك مجال للتشكيك فى أفكاره التى يجب أن تستمر^(٣٦). إن هذا الرفض

لمثل هذه القطيعة بين فترة ما قبل وما بعد ماوتس تونج لم يكن محض الصدفة: ولا يجب الاعتراض على النظام السياسى مهما كانت الحجة والأسباب والظروف. ولكى يستمر الشعب الصينى مطيعا فإنه من المستحسن أن تعود له ذاكرة الخوف التى عرفها خلال فترة ماوتس تونج وأن يستمر الخوف والخشية من احتمال عودة سياسية القمع الجماعى التى تمارسها الحكومة والحزب الشيوعى الصينى.

(جـ) الصين ستظل ذات نظام شمولى

من الواضح أن الصين قد تبنت نظاما شموليا قبل عام ١٩٧٩ وقد استمر هذا النظام حتى بعد هذا التاريخ. فدولة الصين تقوم على نظام الحزب الواحد الذى لا يقبل أية معارضة منظملة. ويسعى الحزب الشيوعى جاهدا إلى أن يبقى الشعب ويظل بدون إدارة فى مواجهة دولة قوية. إن كل المتخصصين الغربيين فى الشأن الصينى يتفقون على أنه تحت حكم ماوتس تونج كانت الصين بلا شك دولة شمولية. وقد اعتقد بعض المحللين السياسيين أنه بعد عام ١٩٧٩ ومع الانفتاح الاقتصادى أن النظام الصينى قد عرف بعض التحول حيث أصبحنا لا نتحدث عن الصين الشمولية ولكن نتحدث عن الصين الديكتاتورية. وعلى النقيض يرى البعض الآخر، والذى نتفق معه، باستمرارى سيطرة الحزب الشيوعى على الدولة من خلال الذراع العسكرية (الجيش الشعبى الصينى)، وإذا كان الحزب الشيوعى نفسه ما هو إلا استمرارى للنظام منذ ١٩٤٩ فليس من المستغرب إذن أن الدولة الصينية تستمر فى حمل لقب الدولة الشمولية إبان عهد ماوتس تونج وحتى الآن.

ويبدو مفيدا فى هذا الصدد التذكير ببعض الوقائع^(٣٧):

١- لم يتم إجراء أية انتخابات فى الصين منذ وصول الحزب الشيوعى للسلطة عام ١٩٤٩.

٢- منذ ذلك التاريخ، فإنه من المحظور إنشاء أية احزاب غير الحزب الشيوعى كما أنه من المنوع إقامة أية جمعيات، والنقابة الوحيدة المسموح بها هى النقابة

الرسمية التي ليس لها في الحقيقة أى دور داخل المؤسسات العمالية. كما تم منع ممارسة ديانة فالون غونغ التي يمارسها نحو ٧٠ مليون فرد طبقا لإحصاءات (١٩٩٨) وذلك عندما استشعر الحزب الشيوعى خطورتها على الهيمنة السياسية للحزب. وقد تم اعتقال وتعبيد المعتنقين لهذه الديانة باعتبارها غير قانونية. وعندما أدى زلزال سيشوان (٢٠٠٨) إلى وفاة ما يقرب من ٥٠ ألف فرد معظمهم من التلاميذ الذين كانوا يدرسون فى مدارس غير مطابقة للمقاييس المقررة ضد الزلازل، قام عدد من أولياء أمور هؤلاء الضحايا بإنشاء جمعيات للضغط على السلطات لإعطاء توضيحات حول طريقة بناء المنشآت التعليمية وعلى الرغم من هذه المأساة فإنه قد تم منع مثل هذه الجمعيات وبطريقة قاسية.

٣- ظلت الصحافة والإعلام قابعين تحت رقابة الحزب الشيوعى الصينى. وعندما لاحظ الحزب أن الأفراد يتمتعون بحرية فى استخدام الشبكة الدولية بفضل (محرك) البحث المعروف جوجل. فقد قررت السلطات الصينية إغلاق جوجل فى الصين، لتغلق بذلك هذه النافذة من الحرية للمواطن الصينى وليحل محله (محرك) بحث صينى يسمى بايدو Baidu وهو محرك بحث صينى والمصنف رقم واحد الذى يقوم بإدارة الإنترنت فى القارة الصينية(*) .

٤- يسعى الحزب الشيوعى إلى إلجام وغلق كل أشكال الاتصال وليدة الإنترنت، فمجرد ظهور شبكة حوار بين مجموعة من مستخدمى الإنترنت تقوم السلطات المختصة بإلغائها قبل أن يتسع مدارها. وقد قام الحزب مؤخرا بتحريم استخدام الأسماء المستعارة على الإنترنت لكى يسهل من استمرارية تجسسه الحذر وجعله أكثر فعالية خاصة وإن الحزب قد أصدر مرسوما حديثا يشترط أنه من الآن فصاعدا يتعين أن يتم تزويد الكمبيوتر الشخصى بجهاز مراقبة ولن يسمح ببيع أجهزة الكمبيوتر الشخصى فى السوق الصينية إذا كانت مزودة بهذا الجهاز. ولنا أن نتصور نتيجة تطبيق هذا المرسوم فالمراقبة أصبحت عامة وتصل حتى إلى منازل مستخدمى الكمبيوتر. فمجرد

(*) تجدر الإشارة إلى أن شعار بايدو هو "أن بيديو يعرف الصينيين أفضل". (المترجم)

وصول الجهاز إلى المنزل فإن كل شيء يخضع إلى المراقبة البوليسية. ونتساءل ولم لا يتم كذلك تسجيل الحياة اليومية للأسر الصينية. وقد كتب المؤلف الإنجليزي الكبير جورج أورويل عام ١٩٤٩ قصة تقترب من الخيال السياسى تصور خلالها مثل تلك الحالة السابق ذكرها وعلى ما يبدو أن الكتاب الذى كان عنوانه ١٩٨٤ قد تحقق بالفعل بما يحمله من أفكار عام ٢٠١٠ فى الصين ولم يتم توقيف هذا المرسوم بل تم فقط تعليقه بسبب الطعون التى قدمتها الدول الغربية للوقف المبدئى لهذا المرسوم إلى منظمة التجارة العالمية لما يتضمنه من استبعاد لدخول أجهزة الكمبيوتر المصنعة فى البلدان الغربية إلى السوق الصينية.

٥- تسيطر السلطة التنفيذية والحزب الشيوعى على النظام القضائى بطريقة غير مباشرة. وفى الحقيقة فإن دولة القانون لا توجد فى الصين. ولا شك أن الشركات الغربية العاملة فى الصين تعاني من هذا الوضع كما أن الشعب الصينى يعاني منه كذلك فى حياته اليومية.

٦- توظيف أدوات القمع بشكل خطير، حيث إن عملية اختطاف المعارضين السياسيين يعتبر أمراً مألوفاً فى الصين. ويتعين أن يمضى وقتاً طويلاً حتى يعلم أقارب هؤلاء المعارضين أن ذويهم قابعون فى السجون وأنهم قد نالوا قسطهم من التعذيب. ويوضح لنا فيليب كوهين فى كتابه "مصاص الدماء" أن كل الصينيين يعرفون "الضانكان" وهو عبارة عن أرشيف ضخيم يضم فى مجموعة ٣.١ مليار فرد. وكل ملف يبدأ تكوينه منذ أن يدخل الفرد إلى المدرسة ويصاحبه هذا الملف طوال حياته ولا يستطيع الاطلاع عليه. ونجد فى هذا الملف حتى النتائج الدراسية للمواطن والوظائف التى تدرجها وديانته وأداءه السياسى. ويكفى القول بأن عدد الأفراد الذين يعملون فى قطاع الإنترنت بالشرطة الصينية يتجاوز ٣٠٠٠٠ موظف. إن الصين مثلاً فى ذلك مثل باقى البلدان الشمولية، تقوم السلطة فيها على تنظيم أيديولوجية تهدف إلى الإنقاص والتقليل من قيم ومفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى تفكير المواطن الصينى. بل وتسعى لإظهار هاتين القيمتين على أنهما ليست بقيم عالمية وليست بقيم فاصلة فى تاريخ الأمم. كما يتم إضفاء صبغة (الغربية) على تلك القيم أو بعبارة أخرى: إنها

تخص فقط العالم الغربى. وتسعى كذلك إلى تشويه هاتين القيمتين، فالديمقراطية لن يتم تطبيقها فى الحقيقة وحتى لو تم تطبيقها فلن تصبح ذات فعالية. أما المطالبة بحقوق الإنسان فهى تتشابه مع مفاهيم وأفكار فردية وهذه القيم فى كل أحوال لا توجد فى الفكر الكونفوشيوسى. ولقد سمعنا كثيرا من المسؤولين فى الدولة الصينية وفى الحزب الشيوعى أن القيم الغربية ليست قيما، لكم أفكاركم ولنا أفكارنا وذلك كإجابة على ما يثيره المفكرون والمثقفون الغربيون.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام السياسى الصينى يتصف بمواصفات خاصة به لا نجدها بالضرورة فى البلدان التى كانت تتسم بالشمولية والتي تدفعنا مرة أخرى لوصف الصين وتصنيفها على أنها دولة شمولية:

١- تم اختراق السكان من أصل تيبى وشينجيانغ من خلال الإرسال المبرمج للسكان من أصل الهان (وهى إحدى القوميات التى يتكون منها الشعب الصينى وتمثل نحو ٩٣٪ من السكان) من أجل أن يتخلّى هؤلاء عن هويتهم الخاصة بهم سواء فى تيبى أو شينجيانغ ويندمجون كاملا فى الدولة الصينية تماما مثلما فعل موسوليني فى منطقتى فالى دا أوستا وألتو أد يجى فى إيطاليا.

٢- سمحت الدولة الصينية لنفسها عام ١٩٧٩ بتعدد سافر على أبسط الحقوق الأسرية وذلك بفرضها سياسة الطفل الواحد وبتوقيع عقوبة قاسية للغاية على من لا يلتزم بها. وقد قام الحزب الشيوعى حديثا بإرغام سكان إحدى القرى الذين لم يلتزموا بهذه السياسية بإجراء عمليات جراحية لوقف الخصوبة لدى المرأة وكذلك لدى الرجل كعقاب لعدم التزامهم بسياسة الطفل الواحد^(٢٨). أضف لذلك أن الطفل الثانى هو غير معترف به من جانب الدولة الصينية وليس له وجود قانونى ولا حقوق وخاصة حقه فى التعليم.

٣- منذ عام ١٩٤٩ أدخلت الصين متاثرة فى ذلك بما كان يتم فى الاتحاد السوفيتى، مبدأ تحريم تدفق الأفراد خلال الأراضى الصينية. ومبدأ تحريم التنقل ليس مطلقا بل يخضع لبعض الاستثناءات حيث يمكن للسلطات المحلية إعطاء تصريح أو وثيقة سفر داخلية مؤقتة يطلق عليها الأيكو Hukou ويوضح نظام الأيكو حقيقتين، فهو

من ناحية يعكس كيف أن الحزب الشيوعي يريد إحكام الرقابة والإبقاء على هؤلاء السكان الأكثر فقرا في أماكنهم التي نشأوا فيها حتى يمكن تزويد الشركات في المناطق الساحلية بعمالة مطيعة ورخيصة الثمن في آن واحد، وفي الواقع فإن العدد الإجمالي للإيكو يتم تحديده وفق حصة مقررة سلفا كما أن المنتفعين منه والذين يطلق عليهم المينيونج - أى العمال السريحة أو المهاجرين - ليس لهم أى حق في المكان الذي يعملون فيه، فليس من حقهم أن يصطحبوا زوجاتهم ولا أطفالهم كما أنه إذا حدث وجاءوا مع أطفالهم فإنه ليس من حقهم تسجيلهم في مدارس المنطقة التي يعملون فيها كما أنهم لا يمكنهم البقاء بصورة نهائية في هذا المكان أو أن يصبحوا ملاكا لعقار أو لمنزل سكني. مجمل القول أن الدولة الصينية أنشأت قاعدة سكانية يفوق عددها ١٢٠ مليون نسمة رجالا ونساء يعيشون بدون أسرة بعيدا عن ذويهم وفي حالة من الطرد المستمر، وهؤلاء الأفراد لا حول ولا قوة لهم أمام الدولة الصينية وأصحاب الشركات الذين قاموا باستقدامهم.

٤- توجد نخبة حول الحزب الشيوعي الصيني يتراوح عددها نحو ٧٦ مليون عضوا أى ما يعادل ٥٪ فقط من سكان الصين ويمكننا ملاحظة ما يلي فيما يتعلق بهؤلاء الأفراد:

(أ) إن الحزب يتبع سياسة شديدة الانتقائية للكثير من أعضائه.

(ب) إن طريقة الانضمام للحزب تعتمد على ترشيح للأعضاء الجدد من قبل الأعضاء القدامى.

(ج) إن معايير الاختيار تقوم بصفة أساسية على مدى التوافق مع سياسة الحزب وأن يكون المرشح ناجحا في حياة العملية.

(د) يجتذب الحزب إليه النخبة المهنية الأقرب لسياسته وذلك من أجل الإبقاء على النظام الاجتماعي السائد.

(هـ) وحتى داخل الحزب نفسه فإنه لا توجد أية طريقة عمل ديمقراطية ومثال على ذلك ما حدث في ميدان تيانانمين حيث تم اتخاذ قرار سحق المتظاهرين عام ١٩٨٩ من خلال مؤتمر مصغر ينحصر في عدد من كبار زجال الحزب فقط.

يتعين علينا إذن أن نفهم أن ما نقرأه فى النصوص الرسمية بأن الصين هى مجتمع متناغم توافقى لا يعدو إلا أن يكون حبرا على ورق فالنظام السياسى فى الصين لا يزال نظاما شموليا.

(٣) فعالية التزاوج بين الرأسمالية والشمولية

كما رأينا آنفا، فإن التنظيم الرأسمالى للإنتاج يعد متوافقا مع الدول الشمولية^(٣٩). ويجب ملاحظة أن البلدان الرأسمالية الشمولية لم تكن أبدا محل رفض شامل من قبل مواطنيها. لماذا؟ إن ذلك لا يرجع فقط بسبب النظام القهرى الذى يقوم على إرهاب المواطنين ولكن يرجع كذلك إلى أن النظم القائمة نجحت فى ضمان بعض الرفاهية لهؤلاء على الرغم من حرمانهم من الحرية. وإن كان هناك شك فى مدى واقعية وجهة النظر هذه كما يقترحها الكثير من المحللين السياسيين، فإن الرخاء الذى يشهده الشعب الصينى ربما يؤدى به إلى المطالبة الشاملة فى صالح الديمقراطية على حد زعمهم.

وهذا زعم آخر غير حقيقى كذلك يتمثل فى الادعاء بأن الديمقراطية ستكون الشكل "الفوقى" أو "العلوى" لمجتمع رأسمالى، بيد أن ذلك لا يتحقق فى الصين. ففى خلال الثلاثين عاما الماضية وخاصة العشرة الأواخر منها فإن الظاهرة العكسية للأسف هى التى تحققت، فالصين شهدت نموا اقتصاديا هائلا وأصبحت قوة لا يستهان بها فى مواجهة البلدان الرأسمالية الديمقراطية التى لا تزال تبدو مسالة أكثر مما يجب فى علاقتها مع الصين بالإضافة إلى حالة التخبط والحيرة التى اعترتها خلال السنوات الأخيرة.

ويتعين القول، ولسوء الحظ، إن الصين هى بالفعل دولة رأسمالية تتبنى فى الوقت نفسه نظاما سياسيا شموليا يضمن لها تحقيق المكاسب الاقتصادية.

وكما سنرى لاحقا، فإن الأجور معبرا عنها باليوان تعد منخفضة للغاية ويعزى ذلك إلى حجم البطالة "الطبيعية" إن صح التعبير، وكذلك إلى نظام الأيكو للعمال

السريحة، نظام القمع، سياسة الطفل الواحد وغيرها من السياسات المرتبطة بالنظام الشمولى للمجتمع.

وبالنظر إلى تكلفة العمل معبرا عنها بالدولار (والتي تعتبر ملائمة لدراسة التجارة الخارجية) فإنها منخفضة بشكل كبير ويرتبط انخفاض تكلفة العمل معبرا عنها باليوان بتخفيض لقيمة العملة الصينية بشكل مغالى فيه من خلال رقابة صارمة وتعسفية على الصرف والتي لا يستطيع الالتزام بها وإدارتها بفعالية وينجح سوى دولة شمولية كالصين. وبنفس الطريقة، الرأسمالية الشمولية هى بالضرورة رأسمالية وطنية والتي فيها تعطى الشركات المختلفة الأولوية للتفضيل الوطنى فى إمداداتها وذلك تحت الضغط المتواصل للحزب الواحد الذى له حضور فى جميع مجالس إدارة تلك الشركات. ويكون ذلك بلا شك فى مقابل إجحاف ضد المصدرين الأجانب. أما فى الدول الرأسمالية الديمقراطية فالعكس يحدث غالبا، حيث نجد أن المؤسسات الكبرى تتبنى سلوكا تجاريا وكأنها فقدت جنسيتها بل ويمكنها فى بعض الحالات اتخاذ قرارات استراتيجية بدون أية عقوبة من الدولة الأم والتي يمكن بها أن تضر المصالح الاقتصادية لبلادهم. إن الدولة الصينية تطور من دبلوماسية اقتصادية نشطة للغاية فى الخارج؛ بمعنى أنها ترسل رسالة مغزاها أن دخول السوق الداخلية الصينية والتي يتسم بحجمها الهائل يتوقف عليها وحدها فهى تمتلك كل وسائل الضغط ذات الفعالية الفائقة من أجل تسهيل أو منع دخول الأجانب للسوق الصينية.

لا يمكننا إذن التأكيد بأية حال أن الرأسمالية الديمقراطية يمكنها أن تنتصر تلقائيا على الرأسمالية الشمولية. أما هؤلاء المحللون الذين يقترحون علينا أن نحتفظ بثقتنا فى النموذج الرأسمالى الديمقراطى وأن الغلبة ستكون فى النهاية لهذا النموذج فهم يسعون فى الحقيقة إلى أن نظل مغمضى الأعين وفى سبات عميق حيث لا توجد قاعدة مطلقة فى هذا الصدد.

إن القادة الصينيين يسعون دائما لتضليل البلدان المتقدمة، فهم يحافظون على ميراث الفكر الكونفوشيوسى ويرغبون فى الوقت نفسه فى تجنب الأخطاء التى وقع فيها الاتحاد السوفيتى. لذلك فهم لا يسعون إلى التفاخر والتباهى بنجاحهم

الاقتصادى من أجل أن تبدو الصين فى نظر القادة الغربيين ولأطول وقت ممكن أقل قوة وأقل خشية مما هى عليه فى الحقيقة. لذلك فهم يحبون دائما تكرار أن الصين ما هى إلا دولة صغيرة اقتصاديا (وهذا غير صحيح على الإطلاق) وأنها أقل تنمية وتحتاج إلى نمو اقتصادى خلال فترة طويلة من أجل الخروج من حالة التخلف الذى تعيش فيه!!^(٤٠)

وعلى الرغم من أن الرسالة التى يحاول الحزب الشيوعى بثها عن أن الصين دولة فقيرة غير متطورة هى رسالة غير حقيقية، فإن لها أثراً هاماً غير مشكوك فيه. ولا شك أن الميزة التى يمكن أن تجنيها الصين نتيجة تلك الصورة المتواضعة هو أن تبقى الولايات المتحدة ولأطول فترة ممكنة فى حالة عدم تأهب لمواجهة تلك الحال بالنسبة للحلفاء الأمريكين. أضف لذلك عدم إثارة الخوف السابق لأوانه لدى كل من روسيا، والبرازيل والهند وكذلك لدى البلدان الناشئة فيما يتعلق بالقدرة المحتملة التى تمتلكها الصين للسيطرة على العالم.

(٤) الصين فى طريقها لالتهام الاقتصاديات المتقدمة

يمكننا القول بأن الأزمة الاقتصادية الراهنة ليست أزمة العالم بأسره لكنها أزمة البلدان المتقدمة (بعبارة أخرى هى أزمة الرجل الغنى) فالنمو الاقتصادى للصين يعود بقوة فى بداية الربع الأول من ٢٠١١ ليصل إلى ٩.١١٪ بعدما حقق مستوى منخفضاً عند ٢.٦٪ فى الربع الأول لعام ٢٠٠٩. ولا شك أن الصين لم تكن تفكر أبداً فى الأزمة ولكننا نجد أن الخبراء فى المسألة الصينية يبدون اليوم قلقهم تجاه الضغوط التضخمية أو تجاه الإفراط فى سوق الأوراق المالية وهما نوعان من المرض الاقتصادى يمكن أن يصيبا الدول ذات النمو الاقتصادى المرتفع كالصين. وعلى النقيض، فالبلدان التى يطلق عليها متقدمة كالولايات المتحدة، وأوروبا واليابان لديهم معاناة مزدوجة حيث تمخضت الأزمة المالية عن ركود اقتصادى يبدو أنه الأقوى مع انخفاض ملحوظ فى الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى بحوالى ٧.٤٪ ما بين الربع الأخير من عام ٢٠٠٧

والربع الأول من عام ٢٠٠٩. أما فيما يتعلق باستعادة النمو الاقتصادى فإن الأمر يبدو محبطا. فمعدل النمو الاقتصادى ظل متواضعا بالنسبة للولايات المتحدة بحيث إنه لم يتجاوز ٤.١٪ ما بين الربع الأول من ٢٠٠٩ والربع الثانى من ٢٠١٠ وهذه الاستعادة للنمو تعتبر متواضعة بالمقارنة بالجهود التى بذلت من أجل تحفيز هذا الاقتصاد. وهذه الجهود التى لم يسبق لها مثيل قد بلغت أقصاها: حيث وضعت البنوك المركزية معدلاتهم الرئيسية للفائدة عند مستوى قريبا من الصفر فى المائة منذ نهاية عام ٢٠٠٨ فى حين بلغ العجز العام أقصاه عام ٢٠٠٩ و ٢٠١١ (نحو ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة والمملكة البريطانية). ونحن نعلم أنه منذ اندلاع أزمة الدين العام فى أوروبا فى نهاية ٢٠٠٩ وصلنا إلى مرحلة لا يمكن معها إعاده النظر فى هذا الدين، حيث لن يقبل الدائنون الدوليون. مثل هذا الأمر. خلاصة القول أنه حتى مع خروج البلدان المتقدمة من مرحلة الركود خلال ربيع ٢٠٠٩، فإن ذلك لم يكن يعنى على الإطلاق الخروج من أزمته المالية. وكما نعلم فإن الصين تتمتع بميزة مبالغ فيها فى المنافسة الدولية بفضل المستوى المنخفض للأجور ونظام سعر صرف عملتها. وهذه الميزة جعلتها تتمتع بفوائد تجارية هائلة بالمقارنة بالبلدان المتقدمة. لذلك فإنه فى الفترة التى كانت تعاني منها تلك البلدان من ركود واضح كما حدث فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، نجد أن الصين قد واصلت الاحتفاظ بتلك الفوائد. وهذا الاختلال الاقتصادى الدولى الرئيسى يشرح لنا فى آن واحد النمو غير العادى للاقتصاد الصينى مقابل الركود المستمر والمتكرر فى اقتصاديات البلدان المتقدمة. ويمكننا القول، إن تلك النجاحات المتكررة للاقتصاد الصينى تعبر فى حقيقة الأمر عن شراهة الصين فى التهام اقتصاديات البلدان المتقدمة. هذه البلدان التى ترى صناعاتها فى طريقها للانقراض، وترى كذلك مجتمعاتها فى حالة عدم استقرار سياسى واجتماعى كنتيجة حتمية لذلك. إن ظاهرة هجرة الصناعات وانقراضها فى تلك البلدان ليست وليدة اليوم بل بدأت فى السنوات السبعينيات، حيث نجح المسؤولون عن منظمة التجارة العالمية فى فرض رؤيتهم الخاصة بضرورة التحرير الاقتصادى بدون تقديم أية ضمانات من قبل المنظمة مما تفجر عنه ظاهرة الانقراض الصناعى فى البلدان المتقدمة.

لقد استأثرت الصين بهذه الميزة الكبرى فى مجال التنافسية الخارجية بفضل التخفيضات الهائلة التى أجرتها على سعر صرفها ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩٤ وبعد انضمامها فى أواخر عام ٢٠٠١ إلى منظمة التجارة العالمية معتمدة فى ذلك على الدعم المقدم من شركاتها وحلفائها وكذلك من الشركات المتعددة الجنسية ومنظمات التمويل الدولى ومساعدة الإدارة الأمريكية بقيادة كلينتون. ويدون أن تتوانى الصين فقد واصلت تحقيق فوائضها التجارية واستمرت فى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة. وفى المقابل، وهو ما يعد أمراً طبيعياً نجد أن البلدان المتقدمة بدأت فترة الانزلاق إلى الهاوية بصورة أكثر وضوحاً على حد قول إلياس مورييس. حيث إن جزءاً كبيراً من العمالة الصناعية قد تركز وسوف يستمر فى التركيز فى الصين على المستوى العالمى فى مقابل تدمير البلدان الصناعية القديمة. ولعلنا نتساءل إن لم توجد هذه العمالة الصناعية فى الصين، ففى أية دولة يمكن أن نجدها إذن؟ ولعلنا نتساءل فى أية دولة يمكن أن نجد شركات تضم عدداً من العمال بنفس العدد الذى تضمه فروع الشركة التايوانية (هون هاى) والتى تقوم بتوظيف ما يزيد عن ٢٠٠ ألف عامل يعملون فقط فى مدينة صينية واحدة هى مدينة Shenzhen^(٤١). ففى الصين تقوم شركة سونى بتصنيع مكوناتها الإلكترونية وتقوم شركة نوكيا بتصنيع الهواتف المحمولة، وكذلك تقوم شركة أبل بتصنيع الآيباد والآيفون. أما شركة ديل فتقوم بتصنيع أجهزة الكمبيوتر، كل ذلك يتم تصنيعه فى الصين لحساب الشركات العالمية. لقد ساهمت كل أنواع الوساطات فى إيجاد مثل هذا الشكل الجديد من تقسيم العمل حيث استحوذت الشركات الصينية على جزء كبير من الطلب العالمى من المنتجات المصنعة لدرجة وصولها إلى حالة الاستحواذ المطلق على سلسلة كاملة من السلع وكلعب الأطفال، والمنسوجات، والأحذية، والأدوات الكهربائية المنزلية، وقطع السيارات والمكونات الإلكترونية، ورقائق الأسطح الشمسية، والتجهيزات الإسمنتية والقطارات الفائقة السرعة، وأجهزة الكمبيوتر ... إلخ. وقد أدى كل ذلك إلى تخفيف حجم الأنشطة الصناعية ومن ثم حجم العمالة فى الشركات الصناعية الغربية.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، حيث نجد كذلك كبرى شركات التوزيع مثل كارفور تعتمد بشكل متزايد فى إمداداتها على الشركات الصينية لدرجة أن معظم السلع

الاستهلاكية المصنعة التي تباع في البلدان التي نطلق عليها "صناعية" في أوروبا قد تم تصنيعها في الصين وتحمل علامة "صنع في الصين".^(٤٢) أضف لذلك أن هناك شركات من المفترض أنها "صناعية" مثل شركة أبل، موتورولا ونايك إلخ، تعتمد هي الأخرى بشكل متزايد على الصين وسنجدهم قريباً لا يسهمون بأية قيمة مضافة صناعية داخل بلدانهم المفترض أنها "صناعية" وحتى لو اتجهت تلك الشركات للاستثمار في الصين لتسهم بذلك في تدمير ما تبقى من البلدان القديمة الصناعية. كان يجب علينا إذن أن نفهم أن النجاح الذي لا جدال فيه والذي حققته الصين في المجالات الصناعية كان يقابله تدهور لا جدال فيه كذلك في البلدان المتقدمة يتمثل في الانقراض الصناعي في تلك البلدان التي يطلق عليها صناعية. وهذه العملية من الانقراض الصناعي تعتبر مصدراً لزعزعة كل المجتمعات التي تتعرض إليها حيث يلزمها كرد فعل طبيعي وسريع اختفاء لفرص العمل بوجه عام وانفجار البطالة ويؤدي ذلك إلى انخفاض الموارد المالية للدولة، وخاصة تلك الموجهة للنواحي الاجتماعية كالصحة العامة بمفهومها الواسع وما يعنيه ذلك من نتائج خطيرة حيث تتابع الأزمات الاجتماعية من تدهور للصحة، البطالة والتقاعد .. إلخ وكذلك تدهور في الخدمات العامة (كالمواصلات العامة والإسكان الشعبي، والنظام التعليمي الأساسي والجامعي). إن تفشى البطالة يؤدي إلى حالة من اليأس وخاصة بين السكان الأصغر سناً. فهؤلاء الشباب لا يجدون فرص عمل وليس لديهم أي بصيص أمل في الاندماج المهني، وبالتالي يفتقدون للموارد المالية التي تمكنهم من الزواج وبناء حياة أسرية متماسكة. إن هؤلاء الشباب لا يجدون مأوى لهم سوى الاستمرار في الإقامة مع ذويهم أو التنقل من مكان لآخر بدون سكن حقيقي. ومن هنا تأتي كل أنواع الإغواءات التي يمكن أن تدمر حياتهم من إدمان للخمر وتعاطي للمخدرات بل والتجارة فيها، الانزلاق في براثن الرذيلة والدعارة، والعنف وغيرها من أشكال الجرائم.

كما تعني زيادة البطالة الاتجاه نحو تخفيض للأجور الحقيقية، حيث تشتعل المنافسة بين هؤلاء الذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه. وفي الوقت ذاته فإن هناك طبقة من المجتمع أحسن حالا وحظا يمكنها زيادة ثروتها، وهنا يزداد عدد الفقراء ويزداد

الفقير فقرا . وينتج عن ذلك تفشى مشكلات سوء التغذية وما يرتبط بها من أمراض مختلفة. إن فرنسا عرفت الأزمات المدرسية التعليمية حيث يتزايد عدد الأميين بها كما تتزايد فى هذا المجتمع المشكلات العائلية وزيادة حالات الطلاق. وكل ذلك يعتبر أمرا طبيعيا فى ظل حالة عدم الأمان التى تستشرى فى المجتمع والتى يشعر بها جزء أخذ فى التزايد من السكان. إن هذه الحالة من الاختلال تمثل هزة عنيفة للمجتمعات المتقدمة فى حين تنعم الصين برخاء اقتصادى واستقرار اجتماعى. وفى الوقت الذى يتراوح فيه معدل النمو الاقتصادى فى الصين ما بين ١٠ إلى ١١٪ سنويا لا يتعدى هذا المعدل ١٪ فى البلدان الغربية.^(٤٣) ومع هذا الاختلاف فإن الصين والتى تعتبر نفسها قوة عظمى تسلك طريقها الآن نحو الهيمنة العالمية؛ فهل ستقبل الأمم القديمة تلك الهيمنة؟ ربما العودة إلى الماضى تكون مفيدة من أجل الإجابة عن هذا السؤال.

هوامش الفصل الأول

(١) من النتائج المباشرة للأزمة المالية في فرنسا عام ٢٠٠٩، فقدان ما يقرب من ٢٥٦ ألف عامل في القطاع السلي لوظائفهم، منهم ما يقرب من ١٦٨ ألف عامل يعملون في الصناعة (جريدة لوموند ٢٠١٠/٨/٧).

(٢) جهاز الخزانة الفرنسي يدير الدين العام، حيث إن حوالي ٦٨٪ من هذا الدين هو لأشخاص وهيئات غير مقيمة في فرنسا طبقا للحالة في ٢٠٠٩/١٢/٢١. "وكنّا نتمنى أن نرى الصورة بشكل أوضح ولكن جهاز الخزانة الفرنسية رفض الإفصاح عن تفاصيل هؤلاء الدائنين من حيث جنسيتهم". "وقد اتصلنا شخصيا بالمدير العام لهذا الجهاز، والذي رفض بدوره إعطائنا تلك البيانات التفصيلية" (انظر: Philippe Herlin, France en faillite?, Eyrolles, 2010, P. 67).

(٣) تحت عنوان

Aide à la Grèce, La Chine VoitToujour grand, le Journal Satirique, le Canard enchaîné du 6/10/2010

حيث يقول أحد القادة الصينيين: "نحن لا نريد شراء اليونان، ولكننا نريد شراء أوروبا كلها".

(٤) Maurice Allias, La mondialisation, La destruction des emplois de le (٤) Croissance, L'évidence empirique. Paris. 1999.

وقد أعقب وفاة هذا العالم الاقتصادي العديد من المقالات خاصة في الفاينانشيال تايمز، والتي نعت الاقتصادي الفرنسي بقولها: "إن المرء يستطيع القول بأن السيد موريس إلياس قد توقع كل شيء والذي هو في طريقة للزوال الآن، كل شيء يزول الآن" انظر مجلة الفاينانشيال تايمز في ٢٠١٠/١٠/١٣

Richard Bernstein et Ross H. Munro, The Coming Conflict With China, (٥)
Alfred A. Knopf. New York, 1997, Vintage édition, 1998.

(٦) طبقا لشعار الحزب الشيوعي الصيني "دولة واحدة، ونظامان".

(٧) إن أخذ هذا التجمع يجد مبرره في الشعور القوى لانتماء مكوناته المختلفة إلى الجماعة الصينية ذات الصبغة العالمية، وكذلك في الدور الاقتصادي المهم للغاية الذي يلعبه هذا التجمع في الصين نفسها أو حيثما توجد بالنسبة للصين.

(٨) إن باطن الأرض في الصين يحتوى على بعض المعادن النادرة حاليا التى تجذب إليها الأنظار، حيث إنه لا غنى عنها في الصناعات الإلكترونية الدقيقة، وصناعة الطائرات والمركبات الفضائية. وهذه الثروة المعدنية تمثل نقطة مساومة سياسية لبكين مع اليابان والولايات المتحدة كما حدث في أكتوبر ٢٠١٠: فالصين تستحوذ على نحو ٩٠٪ من الإنتاج العالمى من هذه المعادن بما يجعلها في موقف قوى بحيث تستطيع منظمة التجارة العالمية اتخاذ إجراءات فعالة ضد الصين في حال قيام تلك الأخيرة بعدم احترام العقود التى وقعتها لإمداد الدول الأخرى بهذه المعادن.

(٩) وهذا يترجم الآراء الهدامة من جانب الحكومة للصينية في سعيها للتقليل من أثر الفائض التجارى للصين كما سنرى في الفصول اللاحقة.

(١٠) بيانات صندوق النقد الدولى.

(١١) يتعلق ذلك باستهلاك الفحم، والبترو، والغاز الطبيعى، والطاقة النووية والطاقة المتجددة؛ ونشير في هذا الصدد إلى أن الصين تقوم بإنتاج واستهلاك أكثر من ١٢٠٠ مليون طن سنويا من الفحم. ومغزى هذه الأرقام يوضح لنا لماذا تمتنع الصين عن التوقيع على اتفاقية كيوتو بشأن التغير المناخى.

(١٢) تستهلك الصين ما يقرب من ٤٦٪ من الاستهلاك العالمى للحديد مقابل ٦٪ فقط للولايات المتحدة. كما تستهلك ما يقرب من ٤١٪ من الاستهلاك العالمى من الألومنيوم مقابل ١١٪ للولايات المتحدة. أما بالنسبة لاستهلاك النحاس المصفى فإن الصين تستهلك نحو ٢٩٪ من الاستهلاك العالمى مقابل ٩٪ فقط للولايات المتحدة.

(١٣) يأتى هذا التعديل دون أدنى توضيح حقيقى أو تبرير منطقى. ويمكننا الشك فى أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قد استسلما أمام جماعة الضغط الصينى التى كانت لا تستطيع تبرير سياسة سعر الصرف التى تنتهجها الصين، حيث إن الفجوة بين سعر الصرف الذى تفرضه والسعر مقوما بقوة التعادل الشرائية كان كبيرا للغاية.

(١٤) وهذا يتفق مع القيم المادية التى تم ذكرها آنفا؛ ولكن أى نوع من القرض يمكن السماح له طبقا لتقديرات Goldman Sacho الذى يعلن "وبكل جرأة" أن الناتج المحلى الإجمالى الصينى سيلحق بنظيره الأمريكى "بدا من عام ٢٠٢٥".

(١٥) المصدر: جريدة الفاينانشيال تايمز فى ٢٧/٥/٢٠١٠ .

(١٦) إن عدم التأكيد يأتى من كون أن الأصول من العملات لدى الدول الخليجية محاطة بتعقيم كبير فيما يتعلق بقيمتها.

(١٧) هذا الإصدار الكبير للنولار نحو الخارج ينتج من عدم التوازن الهائل فى الميزان التجارى الأمريكى.

(١٨) قامت الصين بشن حملة ضد الدولار نتج عنها ارتفاع قيمة ذلك الأخير مقابل اليورو (من ٣٠.١ دولار إلى ٥٠.١ دولار) ما بين مارس ونوفمبر ٢٠٠٩؛ كما طالبت الصين علنيا بضرورة تعديل سعر الدولار؛ حيث ارتفعت قيمة الدولار مقابل اليورو الذى عاد ليصبح مساويا ٣٠.١ دولار نوفمبر ٢٠٠٩ إلى يونيو ٢٠١٠ وقد تضاعفت تلك التحركات فى الربيع نتيجة أزمة الدين العام فى أوروبا.

(١٩) المصدر: US Treasury

(٢٠) المصدر: الفاينانشيال تايمز

(٢١) خلال نفس الفترة مارست البلدان الغربية كذلك إجراءات تحفيز للميزانيات بصورة أقل تركيزا، وقد أدى ذلك إلى تقادم الديون العامة بصورة أكبر حيث بدأت تبعات ذلك فى ربيع ٢٠١٠ مع أزمة الثقة لدى بعض تلك البلدان حيال التوقيع على بعض الاتفاقيات.

(٢٢) هذه الإستراتيجية والتى يطلق عليها فابليس Fabless تتمثل فى إقامة شركة بدون مصنع وبدون وحدة تصنيع وتتخصص هذه الشركة فقط فى وضع التصميمات ثم تقوم بإرسالها

ليتم تصنيعها في الصين من خلال العقود التحتية وكان أحد مديري شركة الكاتيل هو الذى أطلق هذا المصطلح.

(٢٣) قدمت الصين حديثا حاسبا آليا علميا تم الاعتراف به على أنه يمثل القوة الثانية للحاسبات فى العالم.

(٢٤) كما نتذكر فالاتحاد السوفيتي قد تخلى عن متابعة برنامجه (حرب النجوم) نظرا لارتفاع التكلفة.

(٢٥) تم الاحتفاظ داخل هذا النفق بقاذفات ذات رؤوس نووية موزعة على طول هذا النفق، كما توجد إمدادات (من الماء والغذاء والطاقة) كما يقوم جزء من قادة الجيش الصينى بتناوب المتابعة. ومثل هذا النفق الهائل الذى يبلغ عمقه ١٠٠٠ متر داخل الأرض يذكرنا بسور الصين العظيم.

(٢٦) البريك هو اختصار لأسماء الدول الأربع التى يتشكل منها وهى البرازيل، روسيا، الهند والصين.

(٢٧) الدول الأربع المعنية فى آسيا الوسطى هى كازاكستان، كيرجيزستان، تاداجيستان وأوزبكستان. وترتكز توجهات التعاون لهذه البلدان بالإضافة إلى روسيا والصين على إمدادات الطاقة، وخاصة تلك التى تنتقل إلى الصين قادمة من روسيا ومن آسيا الوسطى.

(٢٨) منذ عام ٢٠٠٠ يتم عقد تلك الاجتماعات للقمة الأفريقية/ الصينية كل ثلاث سنوات، حيث انعقدت القمة الثالثة فى نهاية ٢٠٠٦ التى جمعت الصين مع ٤٠ دولة أفريقية، أما القمة الرابعة فكانت فى منتصف أكتوبر عام ٢٠٠٩ والتى جمعت بين الصين و٤٩ دولة أفريقية وكان ذلك فى شرم الشيخ (جمهورية مصر العربية).

(٢٩) على أساس إجمالى الناتج المحلى مساويا ٢٠٪ من الناتج الإجمالى العالمى ومعدل نمو لهذا الناتج بنحو ١٠٪ سنويا، فإن نمو الناتج المحلى الصينى يمثل فى حد ذاته نموا للناتج الإجمالى العالمى بنحو ٢٪ سنويا.

(٣٠) بالرغم من الجهود التى بذلتها فنزويلا تحت قيادة السيد شافيز. فإن منظمة الدول المصدر للنفط واجهت صعوبات عدة فى السنوات التسعينيات فى أن تعيد قوتها التى تمتعت بها

فى السنوات السبعينيات. لذلك فإن صعود الصين باعتبارها قطبا هائلا للنمو سيمثل أمرا جيدا لتلك المنظمة وكذلك بالنسبة لصادراتها التى ستشهد انتعاشا مرة أخرى.

(٣١) US- china strategic and Economic Dialogue (SED)

(٣٢) تم إجراء خمسة لقاءات تحت إدارة الرئيس بوش بين السيد بولزون-سكرتير الخزانة الأمريكية - ونظيره الصينى؛ أما تحت إدارة الرئيس أوباما فقد تم عقد ثلاثة لقاءات نصف سنوية بين السيد جايتز والسيدة كلينتون من ناحية ونظرائهم الصينيين من ناحية أخرى. وكان جدول أعمال تلك اللقاءات متعدد الأبعاد فهى لم تركز فقط على المسائل التجارية والاقتصادية لكنها تناولت كذلك المسائل المالية، الدبلوماسية والعسكرية.

(٣٣) إن أصل كلمة "شمولى" يرجع للغة الإيطالية وهى كلمة Totalitaro والفاشيون يمكن تعريفهم على أنهم شموليون. Totalitaires فمنذ عام ١٩٢٤ نرى بينيتو موسوليني يلخص جيدا مفاهيمه المرعبة من خلال جملة التى يقول فيها: "كل شىء يتمثل فى الدولة ولا شىء يجب أن يكون خارجها ولا شىء كذلك يجب أن يعترض طريقها"

(٣٤) عندما استحوذ أدولف هتلر على السلطة، فى يناير ١٩٣٣ مع حزبه "الحزب الوطنى الاشتراكى للعمال الألمان" (NSDAP) اتخذ نمونجا يعتمد بشكل كبير على أفكار موسوليني، بل وقد ذهب أبعد منه فى تعميق القوة السلطوية فى طريقة حكمه لألمانيا. ففى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية كما فى اليابان الملكية تسيطر أيديولوجية رسمية تؤكد بعزم على عدم العدالة الجوهرية الموجودة بين البشر والمواطنين، والتى تحرم بالتالى أية نوع من الديمقراطية (والتي هى ملازمة بطبيعة الحال لتنظيم رأسمالى للاقتصاد). أما بالنسبة للثورة الروسية عام ١٩١٧، فقد نادت بالمساواة بين البشر والمواطنين وأعلنت للعالم أن الطبقة العمالية على وجه الخصوص ستضع نهاية لعدم العدالة فى العالم الرأسمالى، وذلك بفرضها نظاما جماعيا واقتصاديا شيوعيا وهو ما أطلقت عليه (الديكتاتورية الشعبية).

(٣٥) يمكننا اعتبار أن الاتحاد السوفيتى قد تهاون بشكل كبير وضعفت قوته على المستوى الاقتصادى من خلال إبقاء على التنظيم الجماعى المتصلب. ولذلك أصبح غير قادر على مواجهة الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٢ حينما شنت هذه الأخيرة حربا اقتصادية ضده، والتى أدت عام ١٩٨٩ إلى التحلل من اتفاق فارسوفى ثم تفكك الاتحاد السوفيتى نفسه بعد وقت قصير.

(٣٦) فى هذا الصدد من المفيد عقد مقارنة مع الاتحاد السوفيتى، وفى هذه الدولة منذ عام ١٩٥٦ أى بحوالى ثلاثة أعوام بعد موت ستالينى، قدم نيكيتا جورباتشوف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى شهادة مفحمة حول الجرائم التى ارتكبها ستالين. وهى بمثابة تقرير أعاد النظر بالكامل فى طريقة حكم الاتحاد السوفيتى إبان عهد ستالين خلال الفترة ١٩٣٤ - ١٩٥٣. ولا شك أن مجرد إعلان جورباتشوف علنيا لمثل هذا التقييم السبى لحكم ستالين قد لعب دورا مهما فى الأحداث التى شهدتها الاتحاد السوفيتى بعد ذلك. لذلك فقد استسلم الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى لحقيقة أن شرعيته التى سعى لإقناع الشعب الروسى بها قد أصبحت محل شك واعتراض. لقد انهار صرح هائل مما أسهم كثيرا فى إضعاف المكانة المرموقة للحزب الشيوعى السوفيتى لدى المواطنين الروس.

(٣٧) إن كل الأنظمة الشمولية تتقاسم بعض التدابير التى تعتبر جوهرية لبقائها والتى تقضى فى النهاية إلى نوع من التوافق فيما بينها ومن تلك التدابير نذكر على سبيل المثال: (١) تحريم الانتخابات الديمقراطية سواء كانت عامة أم مهنية، أو كانت على المستوى القومى أو المحلى، (٢) تحريم كل حزب سياسى ينافس الحزب الواحد الموجود بالسلطة وبوجه عام تحريم إقامة جمعيات أو رابطات سواء كانت مهنية، أو دينية أو لخدمة المجتمع المدنى وذلك على المستوى القومى والمحلى. (٣) تبعية النظام القضائى بالكامل للسلطة التنفيذية (أى للحزب الواحد الذى يدير البلاد) (٤) تدابير بوليسية وعسكرية قمعية والتى لا تتردد فى بعض الأحوال من إرهاب المواطنين. (٥) رقابة الدولة على نظم المعلومات، ويتعين أن يتم بث جميع المعلومات من خلال الأجهزة الرسمية للدولة والتى تتوافق مع أيديولوجية الحزب الواحد (على أن تكون رؤية الحزب هى دائما الرؤية الصائبة). (٦) رقابة الدولة على وسائل الاتصالات بين الأفراد. وفى النهاية فإن النظام الشمولى يعتبر أكثر من كونه نظاما ديكتاتوريا، فهو يسعى لحول كل حياة ديمقراطية بالكامل ويصفه نهائية؛ ويسعى إلى تخليد وجعل هيمنته فى إطار مؤسسى من خلال إجراء عملية تحويل عميقة فى صالحه فى الهياكل المجتمعية وطريقة الحوكمة السياسية التى يدير بها البلاد. إذن فالأطروحة القائلة بأن النظام الصينى سيكون مجرد نظام ديكتاتوري تعتبر مقبولة بالنسبة لهؤلاء الأقل تفاؤلا للطريق الطويل نحو الديمقراطية.

(٣٨) هذا يجعلنا نفكر على مضض فى بعض الممارسات التى انتهجتها ألمانيا النازية.

(٣٩) قبل الحالة الصينية، نجد أن ألمانيا، وإيطاليا واليابان قد قدموا نماذج للجمع بين الشمولية والرأسمالية والتى منحتهم قوة كبيرة. وإذا كانت تلك النماذج فى هذه البلدان لم تدم طويلا فإن ذلك يرجع بصفة أساسية إلى اختيارهم الطريق العسكرى الذى قادهم إلى مواجهة تكتل أقوى منها.

(٤٠) وهى النظرية التى قدمها السيد "وين" بطريقة جديّة للغاية خلال القمة العالمية للمناخ فى كوينهاجن فى ديسمبر ٢٠٠٩.

(٤١) تقوم الشركة التايوانية "هون هاى" بتوظيف ما يقرب من ٦٠٠ ألف عامل فى العالم (عام ٢٠٠٦) وطبقا لأحد التحقيقات الصحفية فى مصنع لونغيا فإن عدد ساعات العمل اليومية قد تصل إلى ١٥ ساعة كما حدثت حالات انتحار عديدة. ويتقاضى العمال راتبا لا يتعدى ٣٩ أورو فى الشهر.

(٤٢) ونجد نفس الخدعة التجارية فى وجود بطاقة السعر للمنتج، وقد كتب عليها "صنع فى فرنسا" مع إشارة بخط صغير فى أسفل البطاقة تحدد منشأ المنتج، وهو جمهورية الصين الشعبية حيث نرى مكتوبا (in PRC).

(٤٣) حققت الصين معدلا للنمو الاقتصادى ما بين عامى ١٩٧٩ إلى ١٩٩٩ بنحو ٨٪ مقابل ٣٪ فقط فى الدول الغربية. كما بلغ هذا المعدل نحو ١٠٪ مقابل ١٪ خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٩ حيث تزايدت فجوة النمو بشكل كبير.

الفصل الثاني

العوامل التي أدت إلى الهيمنة العالمية لكل من إنجلترا والولايات المتحدة

إن تاريخ الممارسات التجارية بين الأمم يعود إلى ما يقرب من خمسة قرون. وتشرح لنا تلك الممارسات صعود هولندا تليها إنجلترا ثم الولايات المتحدة كقوى تجارية عظمى. وتعتبر الممارسات ذات الطبيعة التجارية للصين هي أحد ملامح الحالة الاقتصادية والجيوسياسية للعالم اليوم. وقد نجحت الصين في تنفيذ تلك الاستراتيجية التجارية على مستوى كبير بما يسمح لها وما يزال بتحقيق فوائض تجارية هائلة تمثل قاعدة لصعودها بقوة هائلة بين بلدان العالم. ويبدو أن الأزمة الحالية التي يواجهها العالم اليوم تدعونا للتساؤل عما كانت عليه الأمم في العصور الماضية وما العوامل التي أدت إلى التحولات الكبيرة المماثلة لتلك التي تحدث في عالمنا المعاصر؟ وكما سنرى فإن مفتاح النجاح الاقتصادي والقوة الجيوسياسية لدولة ما يكمن في الممارسة التجارية التي تمارسها تلك الدولة والتي تؤهلها لفرض سيطرتها على العالم. دعونا نرجع إلى الوراء بخمسة قرون، ويبدو مناسباً التأكيد على أنه إلى أى مدى تتبعث المواجهات الدولية من الصراعات التجارية بين الدول، وأن تؤكد على قوة العلاقة بين البحث عن الثروة لصالح الرأسماليين المسؤولين عن الحياة الاقتصادية وبين البحث عن القوة لصالح الدولة التي تنتج هذه الثروة.

لماذا إذن نحدد فترة الخمسة قرون؟ إن الوقائع التاريخية تعتبر نسبة لحد كبير بيد أن عام ١٤٩٢ يعتبر تاريخاً مهماً والذي فيه تم اكتشاف الأمريكتين ويعتبر بوجه

خاص تاريخا مهما لأنه يشير إلى حقبة العالم المتناهي وبدايتها على حد قول بول فاليري. إن تقدم الملاحة البحرية ساهم فى إحداث تغييرات حاسمة: فالبحر المتوسط أصبح متروكا لتجارة التوابل بفعل إحاطة أفريقيا بواسطة البرتغاليين. وبدأت التجارة العابرة للمحيط الأطلسى تأخذ أهمية متزايدة، ومن هنا كانت بداية سيطرة أوروبا على العالم وظهور الحضارة الأوروبية، والتي كان لها انعكاسها على الأمريكتين. وهذا ما جرت العادة على تسميته بالرأسمالية التجارية التي كانت قائمة من قبل لكنها أخذت طفرة ملحوظة مع تطور التجارة البعيدة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر مع ظهور عدد من الشركات التجارية المختلفة سواء شركات هندية أو شرقية أو غربية. حتى إنه ظهر نوع من الشركات ذات الطابع غير المألوف على غرار تلك الشركات المكونة من التجار المغامرين الذين يتعاملون فى خليج هيدسون على سبيل المثال. والشئ الذى يدعو للدهشة هو أنه فى اللحظة التى بدأت فيها أوروبا هيمنتها على العالم من خلال التجارة فإذا بها تنقسم على نفسها. ولا شك أن الخطاب الذى وجهه لوثر عام ١٥١٧ إلى نبلاء ألمانيا يمثل بداية للإصلاح البروتستانتى الذى كان له أهمية بالغة على السلوك الاقتصادى والسياسى لكل من هولندا، وإنجلترا، وألمانيا وفرنسا. ومن الملاحظ أن التجارة المتباعدة لم تكن تمثل إلا نسبة ضئيلة من الأنشطة الاقتصادية للدول السابق ذكرها، والتي تركزت بشكل أساسى فى النشاط الزراعى. ومع ذلك فإن تلك التجارة قد أحرزت قفزة هائلة مع تطور الصناعات فى تلك البلدان مما كان له دور كبير فى التنمية الاقتصادية للبلدان الأوروبية المطلة على المحيط الأطلسى. مما أعطى شهادة ميلاد لعدد من البلدان الأوروبية الحديثة. حيث سعت كل دولة لتنمية تجارتها البعيدة مما أدى إلى ظهور صدمات وصراعات من أجل الاستحواذ على نصيب الأسد من تلك الأنشطة التجارية. وسوف نركز فى المقام الأول على ما يمكن أن نطلق عليه (النموذج التجارى) كما ظهر وتم شرحه فى كتيب مهم صدر فى القرن السابع عشر بقلم وليام بيتى بعنوان الحساب السياسى. وهذا النموذج تم الاعتراض عليه بواسطة الاقتصاديين الكلاسيكيين بعد قرن ونصف قرن، وإن كنا لا نرى مبررا لهذا الاعتراض على نموذج وليام بيتى.

كما سنقوم فى المقام الثانى بتحليل النموذج العملى الذى لا يمكننا تجاهله للتجارىين الذين ينتمون للإمبراطورية البريطانية كما سندرس كذلك الطريقة التى تصعد بها قوة جديدة فى مواجهة قوة قائمة من أجل العمل على إزاحتها لتحل محلها. وسوف نرى الأخطار الكبرى التى كانت تهدد العالم خلال تلك الفترات والتى فيها حاولت كل دولة أن تسعى للهيمنة على العالم من خلال تناحرها مع قوة مهيمنة قائمة بالفعل.

لقد كان يتعين حدوث الأزمة المالية فى السنوات الثلاثينيات، وأن يحدث الانهيار العسكرى لفرنسا فى ربيع ١٩٤٠، والتى كانت الحليف الأساس لبريطانيا من أجل أن تفقد تلك الأخيرة هيمنتها على العالم.^(١) فى حين بدأت تتحرك الولايات المتحدة نحو تلك الهيمنة. بيد أن هذا الدور بدأ ينتهى مع مؤتمر بريتون دودز، حيث إنه ولأول مرة تم اتخاذ إجراءات دولية من شأنها تقويض التوجهات التجارية المصاحبة للعالم الرأسمالى. إنها تعتبر خطوة أولى لكنها لم تكن كافية حيث إنها تمت تحت رعاية القوى المهيمنة على العالم.^(٢)

(١) النموذج التجارى والانتقادات الموجهة له من قبل الكلاسيكيين

يمكن القول إنه حتى منتصف القرن الثامن عشر تركزت اجتهادات الاقتصاديين وتسجيلهم لما يرونه حول الأهمية التى توليها الدول للتجارة البعيدة وإلى العلاقات الضرورية بين الدول وقوتها العسكرية من ناحية وبين التجارة والصناعة من ناحية أخرى. كما تركزت تلك الملاحظات حول الأهمية المعطاة للفوائض التجارية. ومن هذا المنطلق العام ظهرت كتابات عديدة بالإضافة إلى تلك التى قام بها وليام بيتى فى إنجلترا وكذلك كوبر فى فرنسا، والتى تشكلت جميعها تحت اتجاه يسمى "بالتجارىين" (الميركانتيليين).^(٣)

وتجدر الإشارة إلى أن تاريخ الرأسمالية يتزامن مع تاريخ الممارسات التجارية على الرغم من الأزمات والحروب التى شهدتها تلك الفترة. ومع ذلك فإن علم الاقتصاد

كان على ما يبدو متسرعاً في التقليل من أهمية هؤلاء الكتاب الميركانتيليين الذين كانوا يسعون لتقديم نظريتهم، بل وإنه اعتبر أن أفكارهم مشوشة وغامضة. فمن منا يتذكر وليام بيتي وكتابه الحساب السياسي،^(٤) بخلاف ماكس ويبير الذي تم ذكر اسمه كثيراً في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" أو من يتذكر في عصرنا الحديث فرانسوا فوركية^(٥) الذي بفضل اكتشافنا وليام بيتي وحتى فريدريك ليست^(٦) الذي تطرق إلى نفس المشكلة بعد قرن ونصف والذي لا يعرفه الكثيرون على الرغم من مؤلفاته المتميزة. والآن ماذا يمكن أن نقول حول نموذج الميركانتيلين؟

إن إنجلترا كانت تعيش أياماً صعبة (الحروب الأهلية، جمهورية كروميل، إقامة الملكية والحروب ضد هولندا) وفي هذه الظروف قدم وليام بيتي نصائح جيدة إلى الملك من أجل أن تستطيع إنجلترا السيطرة على تجارة العالم. وهذه النصيحة عبارة عن تحليل موضوعي علمي بالإضافة إلى أنه مذهب يعكس بوجه عام ما ستؤول إليه السياسة الاقتصادية لإنجلترا خلال فترة طويلة. كذلك فإن نموذج الحساب السياسي كان يبدو مقبولا، وهو ما أكدته الأحداث التاريخية لاحقا.

وطبقا لوليام بيتي يتعين على إنجلترا التخصص في الأنشطة التي تنتج قيمة مضافة أكبر^(٧) كالتجارة والصناعة، وتترك الأنشطة الزراعية التي يمكن إحلال منتجاتها بواسطة الواردات (وذلك فيما يتعلق بإنتاج الحبوب وليس إنتاج الألبان). وأوضح بيتي أن التجارة الخارجية مهمة للغاية لما لها من أهمية أساسية للدولة كما تستحوذ الأنشطة البحرية التي تقوم بتسهيل تلك التجارة على نفس الأهمية. ويتعين القيام بتصدير المنتجات الصناعية واستيراد السلع الزراعية وغيرها من السلع التي لا تستطيع إنجلترا إنتاجها أو يمكنها إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة أو أن عائداتها ضعيف للغاية. ويركز بيتي على دور الدولة في هذا النموذج لأنها تأخذ على عاتقها بناء السفن البحرية الحربية التي لا غنى عنها من أجل حماية السفن البحرية التجارية.

وفي هذا الصدد، يتعين كذلك على إنجلترا أن تسعى للسيطرة على التجارة في العالم. ويتعين على طبقة التجاريين تحمل تكاليف أقل من تلك التي يتحملها منافسهم - وذلك في القطاعات ذات العائد المتنامي - وأن يكون لديهم معلومات كافية وفعالة عن

طبيعة الطلب فى مختلف دول العالم بما يسمح للأنشطة الصناعية فى إنجلترا بالتكيف وبأسرع وقت ممكن بالمقارنة بمنافسيها فيما يتعلق بتلبية مختلف أنواع الطلب الخارجى. ويعتبر هدف تحقيق فوائض تجارية مع بقية العالم هو العامل الأساسى فى النظرية الميركانتيلية. وهذه الفوائض تحققها الأنشطة الصناعية التى تسمح بدخول الذهب. ونرى جيدا أن الأمر يتعلق بمذهب ذى اتجاه عدوانى بحيث إذا تم تطبيقه فإن الحروب بين مختلف الدول لن تكون مستبعدة. حيث إن كل الدول لا تستطيع أن تستحوذ على فوائض من خلال معاملاتها الخارجية فى نفس الوقت، ولا تستطيع كذلك السعى إلى الهيمنة العالمية فى آن واحد. والسؤال المهم هو ما دور الذهب فى كل ذلك؟ فى الحقيقة فإن الذهب فى حد ذاته ليس هو جوهر وأساس الثراء؛ لأن أساس الثروة هو امتلاك عدد كبير من السكان على درجة كبيرة من التأهيل، وهو ما نطلق عليه بلغة العصر (الموارد البشرية). ويتعين تصدير السلع المصنعة وجلب الذهب إلى داخل الدولة. فالدورة النقدية تعتبر فى الواقع ضرورية لتنمية الأعمال. وهذا النمو يعتبر ضروريا من وجهة النظر الاجتماعية، وفى الواقع فإن تكاليف الجيش والدولة وكذلك عوائد الممتلكات الكبيرة لا تكفى وحدها لضمان دخل كاف لكل الأفراد، لذلك يتعين تطوير التجارة والصناعة وهو ما يفترض دوراً نقدياً واسعاً ومتزايداً وطلباً خارجياً على السلع المصدرة.

إن دخول الذهب إلى الدولة يعتبر ضروريا كذلك من أجل أن تضمن الموارد الضرورية لأداء دورها خاصة على المستوى العسكرى، والذى يعد لازماً من أجل تنمية التجارة. وفى النهاية فإنه لابد من تصدير رؤوس الأموال للاستثمار الخارجى، والذى كان يأخذ فى هذا الوقت شكل فروع تجارية والذى بفضلها يتم إعادة نظام الفوائض التجارية على نطاق واسع.^(*)

وبدءاً من الفشل المثير للعجب للأرمادا الذى لا يقهر عام ١٥٨٨^(*) لم تعد إسبانيا تمثل منافساً خطيراً لإنجلترا. وفى عامى ١٦٦٥ - ١٦٦٧ خسرت هولندا كذلك الحرب

(*) يطلق الإنجليز هذا المصطلح "الهزيمة المعجزة" على هزيمة الأسطول الإشباني عام ١٥٨٨ وفقدانه نحو خمسين سفينة مقابل سبع سفن فقط من الأسطول الإنجليزى. (المترجم)

ضد إنجلترا لتصبح نيو أمستردام هي نيويورك. ولم يكن هناك أمام إنجلترا سوى منافس آخر قوى في طريق الهيمنة على التجارة العالمية وهو فرنسا. وبدأت المشاحنات بين الدولتين عام ١٧٥٥ في أميركا ثم امتدت إلى الهند حيث إبرام معاهدة باريس عام ١٧٦٣، والتي بمقتضاها أحكمت إنجلترا هيمنتها على التجارة العالمية. وإن كان ذلك لا يزال محل شك خلال عدة عقود حتى عام ١٨١٥. وبداية من منتصف القرن الثامن عشر حدث تحول نظري ألقى بظلاله على التحليلات الاقتصادية حيث شهدت أوروبا عصر النور والمعرفة خاصة في فرنسا وإنجلترا وحيث تطورت مفاهيم فلسفية فردية والتي انتهت إلى فكرة أن المبادلات الاقتصادية لها منافع بين الأطراف المتبادلة أفرادا كانوا أم مجتمعات. وظهر ما يعرف بالاقتصاد الكلاسيكي تحت قيادة آدم سميث، وساي وريكاردو، والذي رفع من شأن حرية التبادل لتصبح مع مرور الوقت مذهباً هاماً لا يزال راسخاً حتى يومنا هذا وله منظمة تسهر على ضمانه وهي منظمة التجارة العالمية.

وما إن بدأت الهيمنة الإنجليزية تترسخ ظهرت في الأفق نظرية جديدة (٩) مفادها أن المبادلات الدولية التجارية مفيدة للجميع! مع بعض التعديلات التي أدخلها آدم سميث خاصة عام ١٧٧٦ حيث أكد على ضرورة حماية الصناعات الناشئة!

وبعد مضي ما يقرب من أربعين عاماً استطاعت خلالها الصناعة البريطانية أن تطور نفسها وتصبح قادرة على المنافسة. وها هو دافيد ريكاردو الذي كان أكثر تحديداً من آدم سميث يصل إلى استنتاجات مهمة من خلال النموذج الذي عرف باسمه. ويفترض هذا النموذج وجود دولتين (إنجلترا والبرتغال). مع وجود سلعتين وعاملين من عوامل الإنتاج ثابتين.^(١٠) ويرى ريكاردو أنه إذا كانت تكاليف الإنتاج أكثر انخفاضاً في دولة مقارنة بالأخرى في إنتاج سلعة ما في حين أنها مرتفعة في الدولة الأخرى فإن لهاتين الدولتين مصلحة في التبادل فيما بينهما وسيكون هناك تخصص حسب سعر السلعة الذي يسمح بذلك. أما إذا كانت دولة تتمتع بميزة في إنتاج كلتا السلعتين فإن التبادل يمكن أن يتم بناء على الأسعار النسبية بينهما. إنن يمكن أن يحدث تبادل تجاري في هذه الحالة. وفي كل الأحوال يجب أن يتم التبادل. لأنه سيكون أفضل من سياسة

الاكتفاء الذاتي ويحقق مكاسب لكلا الطرفين. وقد خضعت تلك النظرية على مر عقدين من الزمان لكثير من التطوير والتمحيص لكن الأمر كان لا يخرج عن الفكرة الرئيسية وكما نقول فى علم الموسيقى اختلفت الإيقاعات ولكن النغمة واحدة.

مجمال القول، إن حرية التبادل وصلت - فى جانبها النظرى والمذهبى - إلى قمته فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من أجل أن تصبح الأيديولوجية الاقتصادية المحفزة لإنجلترا التى أكدت هيمنتها الاقتصادية على العالم. وتجدر الإشارة إلى أن كراونويل قد أقر عام ١٦٥١ قانونا يعرف باسم قانون البحار، والذى بمقتضاه يتعين نقل جزء كبير من التجارة مع إنجلترا على سفن إنجليزية بما يمثل أهمية كبيرة لتنمية التجارة البريطانية ولم يتم إلغاء هذا القانون إلا فى عام ١٨٤٩ أى بعد ثلاث سنوات من إلغاء قوانين القمح. ويمكن القول بأن حرية التجارة التى نادت بها إنجلترا لم تكن فى حقيقة الأمر سوى وسيلة تسمح لها بتحقيق هيمنتها التجارية والصناعية. وقد ساعدها ذلك فى تحقيق مبادلات تجارية غير عادلة فى جوهرها. وينطبق ذلك على المعاهدات التى اضطروا أمراء الصين لإبرامها مع بريطانيا فى ذلك الوقت. إن النظرية الكلاسيكية قد تحقق لها النجاح الذى نعرفه جميعا ليس فقط بسبب جودة وانسياب أفكارها فى عهد النور فى أوروبا ولكن لأنها كذلك تمثل جزءا من الأفكار الجديدة آنذاك. ففي عام ١٧٤٨ أعلن مونتيسكيو فى كتابه (روح القوانين) أنه (فى كل مكان وحيث توجد التجارة هناك عادات وسلوكيات طيبة) وهو يريد فى الواقع تسجيل أن التجارة استحوذت على مكانة كبيرة بيد أن ذلك لا يضمن فى حد ذاته هذا السلوك الطيب على حد قوله. وهذه الحجة الأخيرة تجيب مع ذلك على الأهمية المتصاعدة للتجارة ليس فقط بين البلدان الأوروبية ولكن بينها وبين دول ما وراء البحار. فقد قويت التجارة المتباعدة وتطورت كذلك عمليات التصنيع بما يعنى ضرورة أن يتم التبادل التجارى على مستوى أكثر أهمية كما يفترض كذلك أن المبادلات التجارية نفسها تم تطويرها أكثر مما كانت عليه فى الماضى بين البلدان الأوروبية.

وإذا كان آدم سميث قد أثار مسألة حماية الصناعات الناشئة فى عام ١٧٧٦ حينما لم تكن إنجلترا قد بلغت بعد نضوجها الاقتصادى. فإن هناك انفصالا حدث بالمقارنة مع الكتاب اللاحقين: حيث تم التأكيد على أهمية التبادل التجارى ولكن لم يتم

تناول مسألة الهيمنة العالمية بعد إلا فيما يتعلق بالعلاقة بين الثراء وقوة الدولة. وطبقا للكلاسيكيين فإن المبادلات الدولية تتم فى حالة توازن، وإذا حدث ولم يتحقق ذلك فإن ذلك ليس دليلا على وجود مشكلة ما. بل على العكس. فبالنسبة للميركانتيلين فإن عدم التوازن فى المبادلات هو نوع مهم من الرهان فهو مصدر للثراء وللقدرة بالنسبة للدولة صاحبة الفوائض فى حين إنه مصدر لإفقار وتراجع الدول ذات العجز التجارى. وطبقا لأطروحة الميركانتيلين فإن المبادلات التجارية بطبيعتها غير متوازنة. فالبلدان ذات الهيمنة هى تلك التى تحقق فوائض تجارية تسمح بدخول الذهب إليها، ومن ثم فإن البلدان الأخرى تكون فى حالة عجز ملحوظ بدرجة أو بأخرى. والنتيجة الطبيعية لهذا الوضع هو نزوب بعض الأنشطة فى تلك البلدان. كما أن خروج الذهب يمكن أن يؤدى إلى تقييد الدورة النقدية بل يمثل خطورة شديدة على الأعمال والتجارة.^(١١) وبالنسبة للكتاب الكلاسيكيين واللاحقين بهم من الكينزيين فإنهم لا يولون أهمية كافية فى حالة ما إذا افتقرت دولة ما نتيجة طريقة تحقيق دخولها ومكانتها فى التجارة العالمية. وقد انتقد ليست F. List الكلاسيكيين من خلال تأكيدهم على مفهوم قوة الدولة حيث يرى أن القوة تؤدى إلى ما هو أكثر من الثراء، والضعف يجعلنا تحت رحمة الأقوياء حيث يمكنهم أن يتحكموا فى كل ما نملك؛ ثرواتنا قوتنا الإنتاجية، وحضارتنا، وحريتنا وحتى سيادتنا الوطنية.

كيف استطاع إذن آدم سميث من خلال تلك العلاقة التبادلية بين القوة العسكرية، والقوة الإنتاجية والثراء، التأكيد على أن معاهدة ميتوين^(١٢) وقانون الإبحار^(١٣) لم يكونا من وجهة النظر التجارية - فى صالح إنجلترا^(١٤)

إن التاريخ الاقتصادى للعالم منذ ما يزيد عن أربعة قرون يوضح لنا حجج النظرية الميركانتيلية: ويشهد أن هناك اتجاها مستمرا لبعض البلدان سواء كانت فى وضع للهيمنة العالمية أو تسعى إلى تحقيقه بتطوير سياسية تجارية تقوم على الفوائض التجارية المتجددة فى حين أن دولا أخرى تجد نفسها فى وضع استسلام وخضوع أو تواجه الخضوع وتحاول أن تقاوم وتعترض على تلك الممارسات التجارية التى تفرضها الدول الأخرى.

ولا شك أن الحروب العديدة الناتجة عن هذا الوضع تشير إلى الطبيعة العدوانية والخطيرة لمثل هذه الممارسات. وهى تؤدي بالضرورة إلى علاقات غير متوازنة حيث نجد بعض الدول تتمتع بفوائد تجارية متعاقبة فى حين يعانى البعض الآخر من عجز تجارى. إن مثل هذا الاختلال وعدم التوازن يؤدي إلى أشكال من الاستعمار الاقتصادي^(١٥)، إلى أزمات اقتصادية وإلى حروب كان يمكن تجنبها واستبعادها، من خلال تجنب واستبعاد تلك الاختلالات.^(١٦)

(٢) الاستراتيجية التى قامت عليها الهيمنة العالمية لإنجلترا

نجحت دول صغيرة خلال حقبة من القرن السابع عشر فى الهيمنة على التجارة العالمية مثل هولندا. ويعزى ذلك إلى سياسة تجارية ذكية والتى كان أحد جوانبها الأساسية هو إشراف الدولة على أسطول بحرى حربي مهم، مما ساعد على رواج التجارة. التى مارسها التجار الهولنديون. إن هولندا، وعلى الرغم من صغر حجمها استطاعت الاستمرار ولفترة طويلة فى مواجهة المنافسة الإنجليزية. بيد أن إنجلترا وبمجرد انتهائها من الحروب الأهلية التى عانت منها قامت بفرض نفسها فى مجال التجارة العالمية. ولا شك أن الأمر لم يكن سهلاً حيث اصطدمت إنجلترا بالقوة الفرنسية لمدة قاربت نحو قرن ونصف حتى عام ١٨١٩ حيث كانت فرنسا وحتى نهاية القرن السابع عشر هى القوة الأساسية - قبل إنجلترا - فى أوروبا. ومع ذلك فهناك ثلاثة أخطاء وقعت فيها فرنسا والتى قادت إلى هزيمة فادحة. وكانت معاهدة باريس هى العقاب الذى نالته عام ١٧٦٣. الخطأ الأول للسياسة الفرنسية آنذاك يرجع إلى لويس الرابع عشر الذى قام بإبطال مرسوم ناننت عام ١٦٨٥ وهذا الإجراء لم يترتب عليه فقط فقدان فرنسا لجزء مهم من قوتها^(١٧) ولكنه وضع أعمال كولبير محل شك^(١٨). والخطأ الثانى يتمثل فى تورط السلطة الملكية الفرنسية فى صراعات داخل أوروبا، والتى بسببها تم إهدار جزء كبير من موارد الدولة من أجل مراهنات غير مجدية من

(*) هو جون باتيست كولبير الذى كان يشغل منصب وزير المالية فى عهد الملك لويس الرابع عشر.. (المترجم)

وجهة نظر الهيمنة التجارية العالمية والتي تفترض وجوداً عسكرياً فى الأقطار البعيدة.^(١٨) أما الخطأ الثالث، فكان مصدره هو عدم إدراك الملك لويس الخامس عشر لأهمية الأسطول البحرى الحربى الفرنسى والذى لم يعطه الاهتمام الكافى حتى ساءت حالته مما ترتب عليه فقدان فرنسا لأجزاء من أمريكا عندما لم يستطع السيد وبيليكى الاحتفاظ بالنفوذ الفرنسى على الهند. وفى عام ١٧٦٣ كانت هناك معركة مع إنجلترا غير محسوبة لدرجة كبيرة حيث كان واضحاً التفوق الإنجليزى على نظيره الفرنسى.

ومع ذلك ظلت فرنسا خصماً عنيداً بفضل إعادة تكوين أسطولها البحرى على يد الملك لويس السادس عشر فإذا بها تحاول رد اعتبارها فى الجانب الآخر من الأطلسى وذلك بدعمها للثورة الأمريكية. وقد سمح انتصار الأسطول الفرنسى بقيادة الأدميرال جراس على نظيره البريطانى فى خليج سيشيل عام ١٧٨١ بتمهيد الطريق لينتصر كذلك جورج واشنطن. وشمبو ولانبايت فى يورتون على الجنرال الإنجليزى كورنواليس بما مهد الطريق للاستقلال الأمريكى. ويمكن القول إن أصل حرب الاستقلال هو اقتصادياً قبل أن يكون سياسياً. فالمستعمرة الإنجليزية كانت تريد تطوير الصناعات المحلية بدلا من دفع ثمن كبير للبضائع القادمة من الخارج (من الهند على سبيل المثال)، والتي تأتى عبر السفن التجارية البريطانية. ومن أجل حماية العائدات الإنجليزية تزايدت القرارات والإجراءات التى تسعى لتحريم ظهور مثل هذه الأنشطة. ومن هنا اختارات المستعمرة الإنجليزية أن تستقل بنفسها وتتخلص من الهيمنة البريطانية. ولا شك أن هذا الاستقلال يحد كثيراً من بيع المنتجات الإنجليزية ويقلل بالتالى من منافذ الصناعة الإنجليزية.

وبعد مضى عقدين من الزمان، نجد أن المنافذ الاستعمارية، وعلى الرغم من أهميتها لم تعد تكفى، وبالتالي تأثرت الصناعة الإنجليزية التى كانت فى أوج عظمتها. ومن هنا بات البحث عن منافذ أوروبية أمراً ضرورياً. ولم يكن هذا بالأمر السهل، فالثورة الفرنسية وما تلاها من أحداث خلال الفترة النابليونية شكلت عائقاً مهماً فى طريق الهيمنة التجارية العالمية لبريطانيا. ومع توالى الهزيمة فى عام ١٨١٤ - ١٨١٥ تم زوال هذا العائق. فمع عام ١٨٠٠، كانت الصناعات الإنجليزية متطورة بالمقارنة

بنظيرتها فى القارة الأوروبية (التي كانت عبارة عن فضاء محدود شمال فرنسا والذي يعرف حالياً ببلجيكا، بالإضافة إلى هولندا والوستفاليا^(*)) حيث بدأت بعض البؤر الصناعية تظهر خارج هذا الفضاء وخاصة فى شرق فرنسا وجنوب ألمانيا. وقد سعت إنجلترا والتي تمتلك صناعة تنافسية إلى إقامة منطقة "تجارة حرة" مع باقى بلدان أوروبا مع العلم أن كلا من فرنسا وألمانيا لم يكونا يتمتعان بصناعة قوية ومن ثم لم يكن لديهما أية مصلحة فى فتح أسواقهم أمام المنتجات الإنجليزية خشية أن ترى صناعاتهم الوليدة فى طريقها إلى الاندثار. وقد استوعب نابليون ذلك فى إطار الصراعات الحربية فقام باتخاذ إجراءين مهمين فى هذا الصدد؛ الأول يتعلق بالحصار القارى^(**) للحماية من المنتجات الإنجليزية والآخر يتعلق بإقامة سوق مشتركة ضد السوق الإنجليزية. وفى هذه السوق المشتركة قام نابليون بإلغاء الضرائب الجمركية الداخلية على نطاق واسع نسبياً لا يضم فقط فرنسا ولكن المناطق المجاورة وخاصة مع جزء كبير من الدولة الألمانية مجتمعة فى إطار اتحاد الراين. وقد أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع فى حجم الأنشطة الصناعية بشكل قوى وملحوظ بعيداً عن المنافسة الإنجليزية. وهنا يكمن جزء كبير من سر قوة الإمبراطور وهذا السر يتمثل فى سياسته الاقتصادية ومعرفته كيف يتعامل مع حلفائه. بيد أنه لسوء الحظ لم يجلب هذا التنظيم مصالح ومزايا أكبر لفرنسا مما أدى إلى انعزالها وانغلاقها على نفسها. وأصبحت بريطانيا هى القوة المهيمنة على العالم. ولم يغفل (ليسيت) هذا الدرس وكافح فى نفس اللحظة التي تم فيها بناء الاتحاد الجمركى للدولة الألمانية^(*) من أجل فرض ضرائب جمركية مهمة فى مواجهة العالم الخارجى.

وقد قامت بروسيا بإعادة إنتاج السياسة النابولينية بنجاح على مستوى الدول الألمانية فقط. وتجدر الإشارة إلى أن الاعتراض على السيطرة الإنجليزية التجارية فى ذلك الوقت كان يصاحبه بالضرورة اعتراض على أفكار الاقتصاد الكلاسيكى، وبدا ذلك

(*) الـوستفاليا هى مقاطعة ألمانية سابقة كانت مستقلة ذاتياً ضمن إطار الدولة الألمانية. (المترجم)

(**) ويتمثل فى الحظر الذى فرضه على البلدان الواقعة تحت سيطرته بعدم التجارة مع المملكة المتحدة كنوع من الحرب التجارية. (المترجم)

واضحاً في جزء من كتاب ليست^(**) الصادر في ١٨٤١. ويركز هذا الكتاب على مظاهر الهيمنة؛ فالدول التي ليست في وضع سيطرة وهيمنة وتريد تطوير صناعاتها فإنه يتعين عليها أن تحمي نفسها حتى اللحظة التي تستطيع عندها الوقوف على قدميها، وأن تكون في موقف الند مع الدول الأخرى بحيث تستطيع أن تتعامل معها على قدم وساق.

(٣) العصر الذهبي للإمبراطورية البريطانية

اعتلت إنجلترا عرش التجارة العالمية بدءاً من ١٨١٥ ولدة قرن من الزمان، وقد ظهرت تلك الهيمنة بصفة خاصة على الأقل خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وكان ذلك بفضل الفوائض التجارية التي تمثل العنصر المهم والرئيسي في الاستراتيجية الاقتصادية التي وضعتها بريطانيا موضع التنفيذ. وقد لجأت بريطانيا من أجل تحقيق مثل هذه الفوائض وبطريقة براجماتية وواقعية إلى ممارسة التبادل الحر كما أنها كانت تلجأ كذلك إلى الممارسات الحمائية.

إن نظام التبادل الحر كانت تتمسك به إنجلترا طالما أنه لا يمثل أى خطر على المنتجات البريطانية بل على العكس يساعدها في زيادة قدرتها التنافسية في الخارج. ولكن إذا تعرضت المنتجات المحلية إلى خطر المنافسة الخارجية فإنها تطبق في هذه الحالة قواعد الحمائية التجارية. وقد تم تطبيق مبدأ التبادل الحر والحمائية التجارية على بعض القطاعات مثل الغزل والنسيج. وكان مبدأ التبادل الحر هو الغالب على طبيعة المعاملات التجارية مع الولايات المتحدة والصين في حين أن الحمائية كانت هي السياسة المفضلة تجاه المبادلات التجارية مع الهند ثم تبعتها فرض سياسة التبادل الحر. وفيما يلي تحليل مفصل لتباين السياسة التجارية البريطانية.

(*) يطلق عليه "الزولغيرين" الاتحاد الجمركي الألماني وهو ائتلاف بين الدول الألمانية أقيم عام ١٨١٨.

(**) هو فريدريش ليست - اقتصادي ألماني وكان يعتبر من أنصار مذهب التدخل وهو مذهب وسطي بين الاشتراكية العلمية والمذهب الحر.

(أ) فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية

طبقت إنجلترا فى نهاية الفترة النابولونية قوانين القمح من أجل حماية قطاعها الزراعى من المنافسة الأوروبية فى مجال الحبوب والقمح. وقام ريكاردو بتقديم أطروحة^(١٩) عام ١٨١٥ حول الأرباح، والتي قدم فيها النصح إلى البلدان التى تسعى لتنمية وتطوير وارداتها من القمح. لكن آراء ريكاردو لم تلق أذاناً صاغية فى الحال. وكان يتعين الانتظار حتى عام ١٨٤٦ حيث حدثت مناقشة ساخنة فى البرلمان البريطانى أيدت فى النهاية آراء الاقتصاديين ومن بينهم ريكاردو. وقد تطورت الصناعة البريطانية خلال ثلاثين عاماً بشكل كبير للغاية فى الوقت الذى تراجع فيه عدد العاملين فى القطاع الزراعى وبالتالي أصبح وزن هذا القطاع ضعيفاً فى المجتمع الإنجليزى بدرجة أدت إلى إسراع الهجرة من الريف إلى الحضر. لم تمثل تلك الظاهرة مشكلة نتيجة سيادة مبدأ حرية المبادلات آنذاك.^(٢٠) لكنه تجدر الإشارة إلى أن إدارة القطاع الزراعى كانت تغلب عليها الممارسات الحمائية ضد المنتجات الزراعية الأجنبية قبل ذلك حيث كان يمثل أكثر من نصف الأنشطة. ومع تبنى حرية التبادل حدث انهيار سريع حاد للأسعار الزراعية نتيجة المنافسة الأجنبية مما ترتب عليه آثار كارثية. ولم يكن من الإمكان أن يتم تعويض تدفقات الهجرة من الريف للحضر من خلال نمو العمالة الصناعية. ولهذا فإن كلا من فرنسا وألمانيا قد وضعا فى نهاية القرن التاسع عشر سياسات حمائية فى مواجهة الخطر الذى تمثله الواردات من القمح الأمريكى أو الروسى. ولا شك أن تجاهل مثل هذا الخطر قد هيا لحد كبير إلى صعود اليابان عسكرياً فى نهاية ١٩٢٠ كما سنرى لاحقاً.

(ب) فيما يتعلق بالمنسوجات والعلاقة مع الهند

حيث إن الهند تنتج أقمشة حريرية وقطنية ذات جودة عالية ويسعر معقول، وإذا كان المسئولون الإنجليز قد سمحوا بحرية الاستيراد فى إنجلترا لهذه الأقمشة فإن ذلك يعنى توقف الصناعة الإنجليزية للأقمشة لعدم قدرتها على المنافسة. من هنا. فقد منعت

إنجلترا استيراد تلك المنتجات من الهند بل وحرمتها تحريما قاطعا مع فرض عقوبات قاسية على المخالفين.

فالمسؤولون الإنجليز كانوا يفضلون بيع واستخدام أقمشة ذات جودة أقل وسعر مرتفع طالما أنها صنعت في إنجلترا.^(٢١) وطبقا لفرديريش ليست كان ذلك هو الجنون بعينه لو رجعنا إلى نظرية القيمة لأدم سميث وجون باتست ساي، ويقول مستطردا إنه إذا تبعنا نظريته التي أطلق عليها نظرية القوى المنتجة والتي استجاب لها الوزراء الإنجليز ولكن بدون محاولة تعميقها،^(٢٢) ويؤكد ليست أنه في خلال مائة عام فإن الإنجليز قد اكتسبوا قوة هائلة، والتي جعلت إنجلترا أكثر إنتاجية وتنافسية من الهند.^(٢٣) فالمصانع في مانشستر وليفربول كانت تحتذى من المنافسة الأجنبية (وخاصة الهندية) وهي تستطيع الآن الإنتاج بتكلفة منخفضة بفضل استخدام التكنولوجيا الجديدة. ولذلك فإنه ما بين ١٨٧٠ - ١٨٨٠ تم تحرير تجارة الأقمشة مع الهند بسهولة وأدت الواردات من المنتجات الإنجليزية إلى ركود الصناعات الهندية من الأقمشة وتحولها نحو المنتجات التقليدية كالشاي، والقهوة والقطن وكذلك الأفيون.

(ج) العلاقات البريطانية مع الجمهورية الأمريكية

طبقا للتصور البريطاني فإنه لا يتعين على أمريكا - التي كانت مستعمرة إنجليزية حينذاك - أن تقوم بإنتاج سلع مصنعة، بل على العكس لابد من استيراد تلك السلع من إنجلترا. بيد أن رغبة المنتجين المحليين الأمريكيين في تطوير وتنمية الإنتاج الخاص بهم قد أدت إلى اندلاع حرب الاستقلال. وقد قامت الولايات الأمريكية الشمالية لاحقا بفرض سياسة حمائية للدولة الفيدرالية رغبة منها في تطوير صناعاتها وحمايتها من المنافسة الإنجليزية. لكن الولايات الجنوبية لم توافق على هذه السياسة وأثرت عليها تطبيق سياسة التبادل الحر. ولا شك أن ذلك كان في مصلحتها، فهذه الولايات كانت تفضل التبادل مع إنجلترا من أجل تصريف منتجاتها من القطن. إن تعارض المصالح بين الولايات الشمالية والجنوبية كان بالفعل هو السبب الحقيقي

لاندلاع حرب الانفصال. وقد أعلن الرئيس الأمريكى بعد وقت قصير فى خطابه موجهها كلامه إلى الإنجليز: أيها السادة الإنجليز. لقد قمتم منذ قرنين من الزمان بحماية صناعاتكم وقد أدى ذلك إلى نجاحكم الصناعى. واليوم تقولون لنا يجب تطبيق التبادل التجارى الحر ونحن نقول لكم سنفعل كما فعلتم خلال قرنين من الزمان وبعدها سنحرر تجارتنا! وكانت هذه فى الحقيقة هى الاستراتيجية التى سمحت للصناعة الأمريكية أن تتخطى نظيرتها الإنجليزية مع اقتراب عام ١٩٠٠، والذى مهد فيما بعد مع حلول ١٩٤٠، بإحلال السيطرة الأمريكية محل سيطرة بريطانيا العظمى.

(د) حرية التجارة وحرب الأفيون

بعد توقيع معاهدة باريس لم يجد الإنجليز، وهم السادة الجدد فى الهند شيئا كبيرا يقدمونه إلى الصين التى لا تهتم كثيرا بالمنتجات الصناعية، لذا فقد نظموا تدفقا واسعا للأفيون إلى هذه الدولة. وشرعت الشركة الشرقية الهندية عام ١٧٥٧ فى زراعة الأفيون فى بنجال بهدف تصديره إلى الصين. ومع أن هذا النوع من التجارة كان محرما إلى أنه تم السماح به فى حدود معينة وتم إدماجه فى مجموعة العلاقات التجارية مع الصين بجانب الشاي والحرير والأقطان. وقد قررت هذه الشركة عام ١٨١٦ زيادة تجارتها من الأفيون مع الصين من خلال وسائل غير مشروعة. وقد تمكنت من زيادة صادراتها إلى الصين من ٤٠٠٠ عبوة (٦٥ جراما) فى هذا العام إلى نحو أكثر من ٤٠٠٠٠ عبوة عام ١٨٣٨، وأصبحت التجارة الخارجية للصين فى حالة عجز بعدما شهدت فوائض من قبل وبدأ ما نطلق عليه حرب الأفيون الأولى. فالخسائر المالية التى تكبدتها الصين^(٢٤) ساعدت فى تقليل الدورة النقدية ومن ثم أدت إلى حالة الكساد وأزمة فى الميزانية ترتب عليها قلق اجتماعية كبيرة. وبغض النظر عن الآثار الكارثية لإدمان الأفيون على أفراد المجتمع فى جيا دونج، فإن الحكومة الصينية قررت تحريم استيراد الأفيون وتم التحفظ على ٢٠٠٠٠ عبوة أفيون فى كانتون عام ١٨٣٩ وتم ترحيل المهربين الإنجليز. وقد اعتبرت إنجلترا هذا التصرف اعتداء من جانب الصين

على حرية التبادل وقامت بالرد السريع من خلال أعمال قرصنة فى مصب نهر اللؤلؤ. ومع وصول دعم عسكري من إنجلترا تم معاودة الهجوم عام ١٨٤١ وعاد الأجانب مرة أخرى ويقوة إلى مدينة زهيجيانج وقاموا باحتلال أكسيامين. ونينجبو وبانجزي كما قام الأسطول الإنجليزي بالتوغل حتى نانجينغ^(٢٥). وفى هذه المدينة تم إبرام معاهدة بمقتضاها تقوم الصين بدفع تعويضات كبيرة تتمثل فى ألتخلى عن جزيرة هونج كونج وألا تضع قيودا على تجارتها الخارجية وهذا يعنى عودة وارداتها من الأفيون عن طريق موانئ أخرى بجانب كانتون وهى شينجهاى وأكسيامين ونينجبو^(٢٦). ونتيجة لذلك عادت واردات الأفيون بكمية أكبر وحدثت زيادة كبيرة فى استهلاك الأفيون وما صاحب ذلك من آثار مدمرة على المجتمع الصينى إضافة إلى الأضرار الشديدة التى لحقت بالنفقات العامة. وجاءت ثورة تايبينغ^(*) كرد فعل فى جزء منها لهذا الوضع المتدنى فى المجتمع الصينى. ومع ذلك فإن المهريين استمروا فى العمل بطريقة أفضل، وبدأ من الضروري إجراء عمليات عسكرية جديدة. وهناك ظهرت حرب الأفيون الثانية وخاصة بعد عملية بكين عام ١٨٦٠ التى قام بها الجنود الإنجليز والفرنسيون وما صاحب ذلك من تبعات تتمثل فى توسيع التدخلات الخارجية ووضع مسألة حرية التبادل فى الميزان. فقد اختفت الشركة الشرقية الهندية عام ١٨٣٣ وجاءت بعدها شركات جديدة شهدت تطورات كبيرة وخاصة تلك التى تمثل اليوم أول مجموعة بنكية فى العالم (اتحاد بنك هونج كونج وشانغهاى HSBC).

(هـ) ضعف التجارة الخارجية لبريطانيا وأقول قوة المدينة

إن المدينة City شغلت مكانة هامة فى سياسة الإمبراطورية الإنجليزية، وهى فى سعيها لتحقيق استراتيجيتها الميركانتيلية. ومع ذلك فإنه يمكن التأكيد على أنه فى العقدين أو الثلاثة عقود التى سبقت الحرب العالمية الأولى، فإن التجارة الخارجية لبريطانيا بما كانت تتصف به من فوائض هائلة قوية أصبحت متوازنة بالكاد ويعزى

(*) البعض يطلق عليها "تمرد".

ذلك إلى صعود قوتين عظميتين والتي معهما كانت بريطانيا تحقق عجزا تجاريا وهما ألمانيا والولايات المتحدة. ويفضل السياسات الحمائية التي تبنتها تلك الدولتان وزيادة أعداد سكانها، أدى ذلك إلى إضعاف نسبي وسريع للقوة البريطانية^(٢٧). ومع ذلك ظلت إنجلترا غنية، فاستثمراتها في الخارج بلغت عام ١٩١٤ نحو ٥.١٩ مليار جنيه إسترليني وهو ما يمثل في ذلك الوقت ٤٣٪ من الاستثمارات الأجنبية في العالم. ومع ذلك فقد توقفت تلك الاستثمارات عن التزايد على الرغم من أهميتها للعاصمة البريطانية. وأصبحت إنجلترا التي كانت مُصدرا صافيا للسلع ورأسمال في منتصف القرن التاسع عشر تعيش بالكاد على عوائدها الريفية.

(٤) صعود الطامعين إلى العرش: ألمانيا والولايات المتحدة

مع نهاية القرن التاسع عشر، نجد أن ألمانيا والولايات المتحدة أصبحتا مؤهلتين لأخذ مكانة إنجلترا في قيادة الأعمال والتجارة في العالم. وكما نعلم فإن العداء بين إنجلترا وألمانيا قد أدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. أما الولايات المتحدة فقد كانت في طريقها لاستكمال سياستها الحمائية قبل هذا الصراع وكانت أزمة السنوات الثلاثينيات هي الفرصة السانحة لهم لكي يتمكنوا من السيطرة على الاقتصاد العالمي وتجاوز أوروبا التي كانت مع ذلك في حاجة إلى مثل هذه السيطرة. إن الكساد العظيم سيصبح كارثة بالنسبة لأوروبا الوسطى وألمانيا وهذه الأخيرة اتبعت سياسة مثيرة للدهشة حيث انغمست في التجهيز إلى الحرب تحت الحكم النازي وقامت بالاستدانة بشكل كبير من خلال طلب القروض من الدول التي ستعلن عليها الحرب لاحقا حيث لم يكن لدى ألمانيا النازية أية نية لسداد ديونها^(٢٨).

(أ) ظهور ألمانيا كقوة عظمى

تمت إجراء عملية طويلة من الإصلاحات تحت قيادة بروسيا والتي تمخض عنها توحيد الولايات الألمانية (الرايخ) منتفعا بذلك من نتائج مؤتمر فيينا. وتم إعلان الشكل

الجديد لألمانيا فى فيرساي عام ١٨٧١ مع إقامة قضاء اقتصادى كبير فى قلب أوروبا تسيطر عليه العاصمة الألمانية. وقد بدأ هذا القضاء باتحاد جمركى عام ١٨٢٤ (يطلق عليه الزولفيرين: الاتحاد الجمركى الألمانى) وقد تم تفعيل هذا الاتحاد بشكل حذر حتى لا يثير انتباه الأسد البريطانى. وفى خلال الثلاثينيات تم المضى قدما ويحذر شديد فى هذا المشروع بحيث لا يبدو وكأنه تهديد اقتصادى أو سياسى وخاصة للبلدان المجاورة. لقد شغلت قضية التنمية الاقتصادية لبروسيا مكانة مهمة ما بين ١٨٢٠ و ١٨٦٠ بحيث شقت طريقها لتؤكد وجودها عسكريا وسياسيا بدءا من عام ١٨٦٥. فقد خاضت ثلاث حروب حالفها فيها النصر على الدانمارك، والنمسا وفرنسا. وحدثت نتيجة الوحدة الألمانية قفزة هائلة فى الصناعة الألمانية امتدت داخل الرايخ ومنها إلى أوروبا الوسطى. وبحلول عام ١٩٠٠ كانت الصناعة الألمانية ونظيرتها الأمريكية هى الأولى فى العالم. وأصبحت مهيمنة مع توسعها فى قضاء اقتصادى يضم نحو ١٢٠ مليون نسمة. وأصبح الاقتصاد الألمانى مهيمن على العالم وتحقق له ذلك من خلال سيطرته التجارية التى كانت مشروطة بسيطرته البحرية. مجمل القول، إنه بمرور العقود فإن بروسيا عرفت طريق النجاح بجهودها الخاصة. هذا النجاح الذى سبق وأن عرفة نابليون فى القارة الأوروبية واتحاد الرون. بيد أن هناك اختلافا بين الحالتين وهو أن بروسيا لم تتخذ موقفا عدائيا مع إنجلترا التى كانت القوة المسيطرة على التجارة العالمية حيث بدا أن بروسيا لا تمثل تهديدا لها أو قوة تنافسية لتجارتها.

وبعد عام ١٨٧١، وبوصول بسمارك كمستشار للرايخ، كانت الأمور تسير على ما يرام حيث نجح فى الإبقاء على فرنسا فى حالة عزلة كاملة (جدير بالذكر أن فرنسا كانت هى الجمهورية الوحيدة فى أوروبا آنذاك) وكان ذلك بلا شك فى صالح إنجلترا التى افتقدت عهد نابليون الثالث الذى كانت تمارس فيه فرنسا مبدأ حرية التجارة معها حرية التبادل. ولم يتسم الإمبراطور جيوم بنفس الحذر ولا ببعد النظر الذى تميز به المستشار الألمانى حين قرر الانفصال عنه عام ١٨٩٠ عندما ساءت العلاقات بينه وبين عمته الملكة فيكتوريا. وبدأ ظهور ألمانيا بشكل أكبر كمنافس اقتصادى، سياسى وعسكرى واستعمارى لبريطانيا العظمى. بل ونجد أن التجارة الإنجليزية كانت فى

حالة عجز مع ألمانيا^(٢٩). وقد قررت ألمانيا إعطاء الأميرال تيربيتس Tiripitz مسؤولية تجهيز أسطول حربي ليس له مثيل من قبل. حينئذ شعر القادة البريطانيون بالخطر الذي يهدد سيطرتها التجارية التي تسعى ألمانيا للاستحواذ عليها والتي يمكنها به إقامة إمبراطورية استعمارية، وهذا أدى بلا شك أن تتقرب الحكومة البريطانية من فرنسا ومن روسيا قبل أن تندلع الحرب العالمية الأولى.

(ب) ظهور الولايات المتحدة كقوة اقتصادية كبرى بعد الحرب العالمية الأولى

مع نهاية حرب الاستقلال عام ١٨٦٥، شهدت الولايات المتحدة بداية فترة نمو اقتصادي ملحوظ نظرا لامتلاكها موارد طبيعية غزيرة مع وجود تدفقات كبيرة لعناصر الإنتاج القادمة من أوروبا (هجرة سكانية، تدفقات رأس المال). وبذلك أصبحت الولايات المتحدة وبسرعة السوق الأول في العالم^(٣٠)، فهي المنتج الأول للسلع الصناعية والزراعية. وفي عام ١٩١٤. بلغ ضعف (متوسط الدخل المحلي) نظيرة في أوروبا. كما شهدت نمو اقتصاديا قويا بالمقارنة بنظيرة في أوروبا الغربية. ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى السياسة الحمائية التي اتبعتها مجموعة الضغط من رجال الصناعة في الولايات الشمالية من خلال فرض تعريف جمركية متزايدة الارتفاع وتم تحريم المنتجات الأجنبية في السوق المحلية^(٣١). لقد لعبت التجارة الخارجية دورا حاسما في تحقيق فوائض كبيرة ساعدت في زيادة حركية الاقتصاد الأمريكي بما يتفق مع النموذج الميركانتيلي. ولم يكن بول كينيدي محقا عندما قال إن دور التجارة الخارجية في نمو الولايات المتحدة كان ضعيفا (فقد بلغ نصيب هذه التجارة نحو ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي عام ١٩١٣ مقابل ٢٦٪ لإنجلترا) لكنه يؤكد على أنه كان لها تأثير قويا على اقتصاديات البلدان الأخرى^(٣٢). إن بول كينيدي لم يكن محقا لأنه ربما قام بإضافة الواردات إلى الصادرات كمجموع للتجارة الخارجية وهذا ليس له معنى وفي الحقيقة فإن المهم في التحليل هو نمو الناتج المحلي الإجمالي وليس نمو الصادرات أو

الواردات ولكن رصيدهما. فبالنسبة للمعدل المذكور آنفا (٨٪) ربما يعكس الرصيد الإيجابي للتجارة الخارجية الذي يمثل من ٢٪ إلى ٠.٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى وهو ما يعد مرتفعاً فى ذلك الوقت^(٣٣).

وبدأت الولايات المتحدة والتي أصبحت المنتج الأول للسلع الصناعية، فى تنويع منتجاتها فى الأسواق العالمية ما بين المعدات الزراعية، المنتجات الحديدية والتجهيزات الكهربائية^(٣٤) وقد ساعدها فى ذلك الانخفاض الكبير فى تكلفة النقل البحرى بيد أن ذلك لم يكن كافياً، فسياسة الحكومة الأمريكية كانت تهدف إلى اختراق أسواق جديدة للمنتجات الأمريكية، وبعد ضم تكساس وكاليفورنيا مقابل إهمال المكسيك تمخض ذلك عن ضرر كبير للمكسيك. كما أرغمت الحكومة الأمريكية اليابان على فتح أسواقها أمام التجارة البولية من خلال تبني اليابان لسياسة الباب المفتوح. كما أن انتصار أمريكا على أسبانيا مهد لها الطريق نحو السيطرة فى عام ١٨٩٨ على كوبا والفلبين. ولقد وجدت بريطانيا التى كانت تحمل لقب القوة العالمية الأولى نفسها مضطرة لإبرام اتفاق مجحف لها مع الولايات المتحدة بصفتها القوة التجارية الأولى فى العالم فيما يتعلق بفنزويلا وقناة بنما وحدود ألاسكا.

(٥) ظهور الهيمنة الأمريكية خلال فترة الأزمات

(أ) صعود الولايات المتحدة بقوة خلال فترة ما بين الحربين

لقد انتهت حقبة فاسكو دى جاما التى استمرت أربعة قرون هيمنت خلالها أوروبا على العالم حتى حلول كارثة ١٩١٤ على حد قول المؤرخ الأمريكى بول كينيدي. ومع أن ذلك لا يبدو حقيقياً حيث ظلت إنجلترا حتى هذه اللحظة القوة العالمية المهيمنة ولكن ما حدث هو فى الواقع بداية لأفول نجم القوة الأوروبية بوجه عام على مستوى البلدان فى القارة الأوروبية^(٣٥). ونطلق مصطلح "كارثة" حيث إن المسؤولية تقع بشكل كبير على النزعات الاستعمارية لألمانيا فى عهد جيوم الثانى وكان ذلك بداية لانتحار جماعى لأوروبا فى الوقت نفسه الذى حققت فيه الولايات المتحدة منافع من جراء لذلك. فلم

تتدخل الولايات المتحدة في الحرب إلا عام ١٩١٧ في اللحظة التي وهنت فيها كل أطراف النزاع الأساسية. ويمكننا تفسير التزام الولايات المتحدة بالوقوف إلى جانب القوى الأوروبية الغربية بطريقتين، الأولى من وجهة نظر عسكرية حيث التدخل المتأخر للولايات المتحدة كان يعنى تكلفة أقل منها بالمقارنة بما تحملته كل من فرنسا وبريطانيا العظمى. ولكن هذا التدخل كان بمثابة إمداد مهم إضافي للهجوم النهائي الذي قام به فوش Foch. أما النقطة الثانية فهي اقتصادية، فقد كان دور الولايات المتحدة جوهريا حتى قبل أن تتدخل في الحرب، حيث قامت بتقديم الإمدادات من السلع الغذائية والصناعية ومن الأسلحة خاصة إلى إنجلترا وفرنسا وإيطاليا. وحصلت الولايات المتحدة بذلك على ديون كبيرة ألزمت بها البلدان الأوروبية. وفي عام ١٩١٩، كان جون ماينارد كينز ضمن البعثة البريطانية في المجلس الأعلى للحلفاء حيث قدم تشخيصا محذرا. فالحلفاء وخاصة فرنسا وإيطاليا قد طلبت من ألمانيا تعويضات هائلة غير قابلة للتنفيذ مما اعتبر مشكلة فيما بعد. ومع ذلك يرى كينز أنه يتعين مساعدة كل من فرنسا وإيطاليا وبلجيكا باعتبارهم الأكثر ضررا من الحرب ولكن تلك المساعدة يمكن أن تكون في شكل تعويض بسيط يمكن الوفاء به ولكن بجانب ذلك طالب بإلغاء الديون الحربية للحلفاء. وبعد نقاشات ومشاحنات سياسية وكذلك موقف الرئيس ويلسون تم الاتفاق على هذه الرؤية^(٣٦). وأشار بول كينيدي إلى أن الهوة ستتسع بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة وقد اتسعت هذه الهوة مرة أخرى خلال السنوات الثلاثينات.

إن الولايات المتحدة باعتبارها الدائن الأول لأوروبا تستحوذ على مكانة مالية مهمة حيث أصبحت نيويورك في نهاية السنوات العشرينات المركز المالي العالمي. وتم إقرار منح قروض هائلة قصيرة الأجل لأوروبا وخاصة أوروبا الوسطى والشرقية نتيجة افتقارهم للموارد، وخاصة ضعف صادراتهم. لذلك كانت فوائد الديون يتم دفعها عن طريق قروض جديدة. وفي الوقت نفسه فإن الازدهار الاقتصادي المفاجئ لأمريكا أرغم الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع سعر الفائدة عام ١٩٢٨ مما أدى إلى تقييد منح قروض جديدة. وقد ترتب على ذلك توقف العديد من الدول الأوروبية عن السداد، وقد ازدادت

الحالة سوءاً مع صدمة ١٩٢٩ مما أثار ربود فعل متتالية تمتل في تقلص الأنشطة الاقتصادية بوجه عام وحدث تخفيض للعديد من العملات والعودة إلى الحمائية.

وفي ظل هذا العراك الذي شهده العالم قررت الولايات المتحدة تفعيل الحمائية التجارية. ففي عام ١٩٣٠ فرضت ضريبة سموث - هولى ذات الحمائية المبالغ فيها من أجل مساعدة المزارعين الأميركيين. وباعتبار أن أمريكا هي الدولة الوحيدة التي تحقق فائضاً تجارياً فإن ذلك جعل الاستحواذ على الدولار من جانب البلدان الأخرى أمراً صعباً وبالتالي حدثت ربود فعل عينة كان لها تأثير مدمر على الصادرات الأمريكية^(٣٧). وهكذا شهدت تلك الفترة انهياراً سريعاً في التجارة العالمية. وأضحت الأزمة حادة في الولايات المتحدة وأكثر حدة في أوروبا مقارنة بالبلدان الأخرى من العالم. وفي عام ١٩٣٢ وفي اللحظة التي أعلن في فيينا إفلاس بنك أنستالت للانتمان تفاقمّت الأزمة في أوروبا في الوقت نفسه الذي بدأ فيه صعود الدعوات للاشتراكية الوطنية. وفيما يتعلق بالجوانب النقدية فنجد أن كل دولة كانت تسعى لحماية نفسها أولاً فنجد على سبيل المثال، تكتل الإسترليني القائم على التفضيل الإمبريالي لمؤتمر أوتاوا عام ١٩٣٢ وكذلك تكتل الذهب تحت قيادة فرنسا. وقد انعقد مؤتمر في لندن وفي السنة التي استحوذ فيها هتلر على السلطة من أجل مناقشة المشكلات النقدية في العالم. وبهذه المناسبة قامت الولايات المتحدة مرة أخرى بانتهاج استراتيجية اقتصادية غير متعاونة (تصل لحد الأنانية) أكثر من الطريقة المعهودة عليها. وحتى قبل انعقاد هذا المؤتمر قررت الحكومة الأمريكية وبطريقة أحادية وبدون استشارة شركائها تخفيضاً كبيراً في قيمة الدولار على الرغم من الوضع الإيجابي للاقتصاد الأمريكي. وقد ساهم هذا في إغراق أوروبا أكثر مما كانت عليه في ركود شديد خاصة بالنسبة لبريطانيا العظمى. وهذا يفسر بطريقة ما السعي الأمريكي للاستحواذ على الزعامة الاقتصادية للعالم في مواجهة الأسد الإنجليزي الكهل. كيف لا يمكننا إذن عقد مقارنة مع ما حدث بين أمريكا وإنجلترا عام ١٩٣٣ وما يحدث الآن من موقف الصين في مواجهة الولايات المتحدة؟ إن التوقف المفاجئ عن إعادة تقييم اليوان الصيني، والذي بدأ بصورة تدريجية وملزمة في يوليو ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨، ورفض الصين المتعمد

العودة مرة أخرى لإعادة تقييم عملتها يعتبر فعلا مماثلا لما قامت به الولايات المتحدة من تخفيض لقيمة الدولار بطريقة أحادية الجانب عام ١٩٣٣.

(ب) ردود فعل ألمانيا النازية على السياسة الميركانتيلية لأمریکا واختيار الهروب إلى الأمام بالاستدانة الخارجية

إن الاستراتيجية التجارية التي تسمح بتحقيق فوائض تجارية تقوم إما على تطبيق وسائل اقتصادية حمائية (كالرسوم الجمركية المرتفعة، التدخل فى تحديد سعر الصرف ليصل إلى أقل من قيمته الحقيقية) أو عن طريق تطبيق استراتيجية تسمح للدولة أن تضع محل التنفيذ وسائل عسكرية (فتح الأسواق بالقوة عن طريق الأسطول البحرى).^(٣٨) وهذه الاستراتيجية الميركانتيلية تحقق نموا قويا للدولة التى تتبناها فى الوقت الذى تدمر فيه اقتصاديات البلدان ذات العجز والتى تخضع لها أو تلك التى لا يمكنها إلا أن تخضع للدولة ذات النمو القوى. إنها استراتيجية عنيفة فى مضمونها وتعبر عن استعمار اقتصادى يمكن أن يصل فى بعض الأحيان إلى استعمار سياسى وعسكرى.^(٣٩)

وعندما وصل هتلر إلى الحكم كانت خزائن الدولة فارغة، ولم يكن لدى البنك المركزى الألمانى ذهب ولا عملات أجنبية. وعندما نريد تحقيق سياسة إنمائية فإننا فى هذه الحالة نصطدم بعدم استحالة دفع قيمة الواردات اللازمة لذلك. ومن هنا جاءت السياسة الماكرة التى اتبعها السيد ساشات Schacht والتى سمحت بحل هذه المعضلة: ألا وهو الاقتراض من الخارج عن طريق طرح أنونات للخزانة للدولة الألمانية، بينما يقوم النظام النازى بتقديم نفسه على أنه نظام جديد يمكن أن يثير إعجاب الأسواق المالية. وستقوم ألمانيا بوضع أنونات خزانة فى إنجلترا، وفرنسا والولايات المتحدة. كما أن البنك المركزى الفرنسى قام بنفسة بلعب دور هام فى تمويل ألمانيا. وعند وصول تاريخ سداد تلك الأنونات والتى كان من المفترض أن تقوم ألمانيا بتسديدها فإنها تقوم بطرح سندات أخرى جديدة على مستوى أكبر. وتشكيل ما يشبه

الهرم التمويلي، حيث يقل تدريجيا عدد هؤلاء الذي يعتقدون أن ألمانيا يمكنها تسديد التزاماتها التي قطعتها على نفسها. ولا شك أن تلك السياسات المتعمدة للاستدامة الشاملة التي اختارتها ألمانيا قد أثرت بالسلب وتحولت ضد مصلحة البلدان التي اعتقدت أنها ربما تستفيد من هذه السياسة.

فهؤلاء المقرضون الأوائل لألمانيا يرون أن الحكومة الألمانية لن تقوم بتسديد ما عليها من ديون، وأن عدم قدرتها على السداد ليست مشكلتهم. فالأموال التي قدمت لألمانيا كانت بهدف تحفيز الاقتصاد الألماني وكانت كذلك بهدف التجهيز إلى حرب ضد هؤلاء الذين قدموا قروضا لألمانيا ويعتقدون بعدم قدرتها على السداد.^(٤٠) وقد استطاعت ألمانيا بفضل هذه السياسة أن تنجز مشروعات كبيرة من التسليح وإعادة التسليح مما يعتبر مقدمة لكارثة سوف تستمر في تحطيم وتدمير أوروبا. إن سياسة الاقتراض المفرط التي تبنتها ألمانيا تحولت لتصبح ضد مصالح البلدان الأوروبية الأخرى حتى تلك التي اعتقدت أنه يمكنها الاستفادة من هذا الوضع، فالممارسات الميركانتيلية للفوائض التجارية المتكررة أصبحت مبالغا فيها وتجاوزت حدودها بما يجعلها محل عقاب ومساءلة يؤدي إلى دفعها إلى الخلف بشكل غير متوقع، فالفائدة الأمريكية والفرنسية والإنجليزية لم يكونوا يتصورون أنه باحتفاظهم بمركز الدائن لألمانيا كانوا في الحقيقة يساعدون الألمان على إعادة تسليحها لترفض بعد ذلك دفع ديونها. وبنفس المنطق فإننا نرى الصين اليوم وباعتبارها في مركز الدائن للعالم المتقدم حيث تبلغ دانيته ٤٠٠ مليار دولار لا تفكر ربما في إمكانية أن يحدث توقف جماعي وفي أن واحد عن السداد من قبل الدول المقترضة منها.

(٦) الدروس المستخلصة من التاريخ حول مساوئ المذهب التجاري

على الرغم من أن هذا السرد التاريخي يعد مختصرا، فإنه مفيد في فهم المذهب الميركانتيلي. ويمكننا استنتاج هذه الرغبة في الإبقاء على هذا المذهب، والذي لا زال موجودا في جينات الرأسمالية العالمية، حيث يربط دائما البحث عن الثروة بالقوة. وهناك ثلاثة دروس مستفادة من هذا العرض التاريخي:

- أن فكرة تعددية القطبية ما هي إلا فكرة وهمية وغير حقيقية.
- أن الميركانتيلية تمثل فى نهاية المطاف الوسيلة الكفؤة المؤدية إلى الهيمنة.
- أنه خلال الأزمات الكبرى يحدث تحول وتآرجح للهيمنة العالمية من دولة إلى أخرى.

(أ) هناك دائما قوة واحدة مهيمنة وليس قوتين أو ثلاثاً

فالتاريخ ينزعج من وجود حالة من الفراغ وهذه حقيقة، وخاصة عندما يتعلق هذا الفراغ بقمة العالم أو بمن يشغلها. فإنجلترا شغلت هذه القمة فى القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين، بينما تعين على الولايات المتحدة أن تنتظر حتى عام ١٩٤٠ لتستعيد وتستحوذ على قيادة العالم حتى يومنا هذا. وما هي الصين على أهمية الاستعداد لتعتنى هذه القمة فى حالة تخلى الولايات المتحدة أو عدم قدرتها على قيادة العالم. إنها حقيقة حتمية تلك القائلة بأن التعددية القطبية والتي يتحدث عنها البعض لم تتحقق فى الواقع العملى فى تاريخنا المعاصر.

وحتى بالوصول إلى هذه القوة العظمى فإنه توجد دائما قوة أخرى تتحداها وتنافسها من أجل الاستحواذ عليها. فإنجلترا كانت تتحدى فرنسا فى البداية ثم ألمانيا تليها الولايات المتحدة. وكان يجب الانتظار حتى ١٩٤٠ لتستحوذ الولايات المتحدة على الهيمنة على العالم وتسلبها من إنجلترا. وإذا بالولايات المتحدة بدورها تواجه تطلعات الهيمنة التى سعت إليها ألمانيا (عن طريق الحرب)، كذلك اليابان ثم جاء دور الاتحاد السوفيتى الذى ظل العدو الأول للولايات المتحدة لقراءة خمسة وأربعين عاما (١٩٤٥ - ١٩٨٩). وكذلك ظل الصراع مع اليابان لمدة خمسة وعشرون عاما (١٩٦٥ - ١٩٩١) واليوم ترى الولايات المتحدة أن الصين تنازعها دورها فى الهيمنة العالمية، وقد بدا ذلك واضحا منذ عام ٢٠٠١ وهو العام الذى انضمت فيه الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

(ب) الاستراتيجية الميركانتيلية والهيمنة العالمية

إن الاستراتيجية الميركانتيلية التي تنجح في تحقيق فوائض تجارية مستمرة ومتجددة هي بمثابة استراتيجية لا غنى عنها وتتناها الدول الرأسمالية الأكثر تطلعا إلى الهيمنة العالمية. وقد سمحت هذه الاستراتيجية لإنجلترا أن تهيمن على العالم لفترة ١٢٠ عاما، كما أنها سمحت للولايات المتحدة منذ أكثر من تسعين عاما أن تستحوذ على نفس الهيمنة. وهي كذلك الاستراتيجية التي اتبعتها فرنسا ثم ألمانيا اللذين شكلا بالفعل تهديدا جديا للملكة المتحدة ولم ينجحا في سلب الهيمنة العالمية منها. وهي الاستراتيجيات التي انتهجتها اليابان خلال السنوات التي شكلت فيها تهديدا لا يستهان به للهيمنة الأمريكية. وفي النهاية فهي تلك الاستراتيجية التي تتبناها الصين منذ خمسة عشر عاما، والتي سمحت لها بالصعود لكي تصبح قوة عالمية ملقطة للانتباه وما هي الصين اليوم تقف موقف الند أمام الولايات المتحدة وأصبحت منافسا جديا لها بفضل هذه الاستراتيجية، وعلى النقيض نرى أن ألمانيا واليابان لم يكن لديها القدرة خلال السنوات الأربعينيات على انتهاج هذه الاستراتيجية الميركانتيلية. فقد حاولا الاستحواذ على الهيمنة العالمية من خلال فقط الاستراتيجية العسكرية بشكل مباشر، وقد أدى ذلك كما نعلم إلى هزيمة ذريعة بعد خمس سنوات من اندلاع الحرب العالمية الثانية. وقد حدث نفس الشيء بالنسبة للاتحاد السوفيتي حينما حاول منازعة الولايات المتحدة في الهيمنة على العالم لكنه باء بالفشل، وهذا يعزى ليس فقط إلى أن القادة السوفيت تمسكوا بالإبقاء على النظام الجماعي في إدارة الاقتصاد ولكن إلى إخفاقهم التام في المجال الاقتصادي الذي أدى إلى تعرضهم لعجز تجاري متكرر مما كان عاملا خانقا على الجانب الاقتصادي والعسكري كما كان نقطة ضعف على الجانب الجيوسياسي. وقد أوضح جورباتشوف بنفسه أن الاتحاد السوفيتي لم يستطع الحفاظ على منافسته العسكرية للولايات المتحدة بسبب عدم قدرته الاقتصادية والمالية لإدارة حرب النجوم التي فرضتها عليه الولايات المتحدة، والتي خسرها بجدارة.

(ج) الأزمات وتأرجح القوى العالمية

إن الأزمات الكبرى التى شهدتها العالم كالأزمة الاقتصادية والمالية عام ١٩٢٩ أو عام ٢٠٠٧ يمكنها أن تمثل تحولات مهمة فى العلاقات بين القوى العظمى. كذلك فإن انبثاق قوة عالمية أو أكثر بفضل استخدام الفوائض التجارية الكبيرة يمكن أن يضع قوة دولية مهيمنة فى موقف صعب متقهقر بسبب العجز التجارى الذى تفرضه عليها قوة أو عدة قوى صاعدة مما يمكن أن ينتهى بحدوث أزمة اقتصادية داخل القوة المهيمنة الآخذة فى الأفول. يمكننا أن نذكر على سبيل المثال الأزمة التى عرفتتها بريطانيا العظمى خلال السنوات الثلاثينيات^(٤١) أو الأزمة التى تمر بها حاليا الولايات المتحدة وحلفاؤها منذ عام ٢٠٠٧.

إن اندلاع أزمة كبرى ينجم عنه عادة مواجهة عامة وشاملة وصراع ما بين قوة عظمى أو مجموعة من القوى العظمى الصاعدة والقوة المهيمنة العالمية الآخذة فى الأفول. فالقوى تتصادم فيما بينها وكل منها يقوم بقياس قوته فى مواجهة الآخر وكل الضربات مسموح بها.

فى السنوات الثلاثينيات، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كان لديها فوائض تجارية فإنها قامت بفرض حماية جمركية عام ١٩٣٠ كما قامت بتخفيض قيمة الدولار بشكل كبير عام ١٩٣٣، وحديثاً، نرى الصين، على الرغم من فوائضها التجارية الهائلة تتوقف عن عملية تخفيض قيمة عملتها فى يوليو ٢٠٠٨ بصفة عمدية وصرفت نظرها نهائياً عن عملية إعادة تقييم اليوان الذى كان ولا يزال مقوماً بأقل من قيمته الحقيقية. وفى كل الأحوال، فإن الأدوار يتم إعادة توزيعها وبعدها طويت من الناحية العسكرية صفحة التحالف الإنجليزى الفرنسى على يد ألمانيا النازية فى يونيو ١٩٤٠، أصبحت الولايات المتحدة بدون أى اعتراض هى القوة العالمية الأولى. واليوم تبحث الصين بدورها عن كيفية استخدام أزمة ٢٠٠٧ فى محاولة للسيطرة على العالم. وتتخذ فى سبيل تحقيق ذلك جميع الأشكال والوسائل التى من شأنها إطالة وتعميق الأزمة القائمة فى الولايات المتحدة وفى أوروبا.

هوامش الفصل الثانى

(١) إن السيطرة العالمية لا تأتى تلقائيا نتيجة العوامل الاقتصادية، بل إنها تتبع كذلك من نظام التحالفات؛ ففي نهاية السنوات الثلاثينيات، نجد أن إنجلترا كانت تتمتع بتلك التحالفات، والتي كان من أهمها ذلك التحالف مع فرنسا.

(٢) فى نهاية الحرب، فرضت الولايات المتحدة نفسها كقوة مهيمنة فى مواجهة القوى الأخرى التى كانت مؤهلة للقيام بذلك الدور (ألمانيا، واليابان) وتغلبت على إنجلترا التى لم تعد تملك الوسائل اللازمة للاضطلاع بهذا الدور. ولم يظهر فى الأفق فيما بعد سوى تلك القوة العظمى غير المألوفة التى ظهرت بعد ثورة ١٩١٧ بعد روسيا وهو الاتحاد السوفيتى، والذي طور نموذجا للمجتمع، يعد فريدا وغريبا من نوعية وهو الاشتراكية الشمولية الذى يرفض كل شكل من أشكال الرأسمالية والذي أتيح له مع ذلك أن يكتسب قوة عسكرية هائلة ليلعب بذلك دورا أساسيا فى الحرب العالمية الثانية وأن يناقش ولوقت طويل الولايات المتحدة على مستوى الجغرافيا السياسية إلى أن تلاشى وانهار فى عام ١٩٨٩.

(٣) سترك جانبا كتابات الميركانتيليين الإسبان؛ فى الواقع فإن الدور الاقتصادى والاجتماعى لإسبانيا تحت تأثير تدفق المعادن النفيسة من أمريكا يوضح بالتأكيد أن ممارسة النهب لم تكن فى صالح إسبانيا، وكذلك التفسيرات النظرية التى كانت مشجعة على ذلك.

(٤) تم طبع كتاب الحساب السياسى فى لندن عام ١٦١٧ بعد وفاة المؤلف.

(٥) انظر : Francois Fourquet, Richesse et Puissance, La Découverte, Paris, 1989

(٦) انظر : Friedrich List, Système National d'économie Politique, 1^{ere} édition en

Langue allemande en 1841, nouvelle éditions frarçaise, aues Préface
d'Emmanuel Todd, Gallimard, Paris, 1998.

(٧) وهنا يرى فرانسوا فوريكية ابتكار مصطلح "القيمة المضافة".

(٨) نحن هنا بعيدون عن النظام الإسباني، حيث أدى دخول الذهب والفضة إلى نزوب الإنتاج المحلي وإلى التضخم وكذلك وجود مبادلات تجارية فى حالة عجز متزايد. وفى منظومة Petty، فإن الفوائض التجارية هى التى تحفز باقى قطاعات الاقتصاد وتسمح بتحقيق نمو اقتصادي قوى. والحالة الإسبانية تلفت الانتباه إلى خطر قاتل للاستراتيجية الميركانتيلية، والتى سنعود لشرحها فيما بعد. حيث إن زيادة النقود (ونعنى بذلك كمية الذهب التى تم جلبها إلى الدولة) تؤدي إلى زيادة الواردات بصورة كبيرة، مما يؤدي فى نهاية المطاف إلى إفلاس الدولة أو ظهور علاقة تبعية للخارج، فامتلاك دولة ما لعملة تلعب دور العملة العالمية - نتيجة الهيمنة الاقتصادية - يؤدي تقريبا لنفس النتيجة. وبالاقتراب من عام ١٩٠٠، كانت التجارة الخارجية البريطانية تقترب بالكاد من التوازن بفضل مملكتها الاستعمارية؛ فى الوقت الذى كانت تلك التجارة فى حالة عجز بالنسبة لألمانيا والولايات المتحدة؛ ويرتبط ذلك ربما بالعلاقة بدور الجنيه الإسترليني ومكانه لندن. ونفس الشيء حدث عام ١٩٥٠، حيث بدأت الولايات المتحدة تحقق عجزا فى مبادلاتها التجارية فى حين أن الدولار هو العملة العالمية.

(٩) انظر : Adam Smith, Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations (Publié en 1776), David Ricardo, Des Principes de l'économie Politique et de l'impôt (Publié en 1817), Jean Baptist Say, Traité d'économie Politique (Publié en 1803).

(١٠) فى الحقيقة لا يوجد فى نموذج خلافا الأرض سوى عامل وحيد للإنتاج وهو العمل. بافتراض أن هذا العامل متحرك وقد ذهب حقيقة بعيدا فى هذا التحليل المتميز: وينحو أكثر من قرن قبل كتاباته. حدث نزوح للهوغونوتيون وهم أعضاء كنيسة فرنسا الإصلاحية البروتستانتية الذى سمح بأن تصبح بروسيا قوة مهمة كما حدث تدفقات للهجرة من أوروبا تجاه أميركا.

(١١) وهذا ما حدث بالفعل فى الصين فى منتصف القرن التاسع عشر.

(١٢) طبقا لاتفاقية Methun يتم إلغاء الضرائب الجمركية بين إنجلترا والبرتغال، وقد عانت الصناعة البرتغالية بشدة عام ١٧٠٢، وخاصة تلك المتعلقة بصناعة الأثواب ولم تحقق أية ميزة حقيقية من جراء هذه الاتفاقية.

(١٣) يفرض قانون الإبحار الكراول أن تتم التجارة مع إنجلترا عبر استخدام السفن الإنجليزية: وهذا المقياس الحمائي لم يتم إلغاؤه إلا في منتصف القرن التاسع عشر، حيث أصبحت إنجلترا القوة المهيمنة على العالم.

(١٤) انظر : F. List, op. cit., P. 156

(١٥) أدى العجز التجارى والمديونية العامة تجاه العالم الخارجى فى الماضى إلى وقوع عدد من الدول المستقلة تحت الحماية (المغرب وتونس) أو شبه الحماية (مثل الحال فى مصر وتركيا).

(١٦) وهذه الضرورة لا يعترف بها الغالب الأعم من الاقتصاديين. كذلك فإن خلال لقاء بين الاقتصاديين الكييزيين من مختلف الدول والذي تم تنظيمه عن طريق مركز دراسات الاقتصاد الكلى والتمويل الدولى فى مدينة نيس بفرنسا فى يونيو ٢٠٠٦، وفيما يتعلق بمدخلات حول الفوائض التجارية الصينية، أجاب السيد Jimmy Galbraith باختصار قائلا: "لماذا تريدون أن تكون المبادلات التجارية متوازنة" لا يوجد أى سبب يبرر ذلك....

(١٧) نتيجة لإلغاء مرسوم نانت الذى كان ينظم السماح بالممارسة الدينية، فإن نحو ١٠٠ ألف من البروتستانتين، وهو جزء مهم للغاية من السكان المثقفين فى المملكة، هاجروا من فرنسا ليستقروا فى سويسرا (وهو الأصل فى شهرة تلك الدولة فى صناعة الساعات) أو ليستقروا فى بروسيا، حيث كان لهم دور حاسم فى بناء الدولة الحديثة.

(١٨) الأقطار البعيدة: وخاصة أمريكا الشمالية والهند.

(١٩) انظر: David Ricardo, Essai sur l'influence du bas Prix du blé sur les Profites du Capital. Londres, 1815.

ويقترح ريكاردو تنمية الواردات من القمح من أجل تخفيض الأجور، وبالتالي زيادة الأرباح.

(٢٠) كانت نتائج إلغاء قوانين القمح شديدة القسوة على هذه المستعمرة (نقصد أيرلندا). حيث انخفض عدد السكان - الذين فى الغالب من الريف ويقدر عددهم بنحو ٤ ملايين نسمة - إلى النصف، حيث كان ما يقرب من مليون فرد يعانى من سوء التغذية ونحو مليون آخر قام بالهجرة إلى أمريكا ودول أخرى.

(٢١) انظر : F. List, op. cit., p. 151 - 152.

ويقوم المؤلف كذلك بعقد مقارنة بالنظر إلى مستعمرات أمريكا الشمالية، فإن إنجلترا أخذت كمبدأً أساسياً لها ألا تترك هذه المستعمرات تقوم بأي نشاط صناعي على الإطلاق.

(٢٢) انظر : F.list, op. cit., p. 153

(٢٣) انظر : F.list, op. cit., p. 153

(٢٤) هذا الهروب للأموال الصينية يعزى بصفة أساسية إلى المشتريات من الأفيون التي لم تتوقف خلال القرن التاسع عشر (ومع نهاية هذا القرن فقد ظل الأفيون يمثل نحو ٣٠٪ من الواردات).

انظر : Jacques GERNET, Le monde Chinois, Armand Colin, Paris, 2005, vol. 2, page 301.

بالإضافة لذلك يمكن ملاحظة أن هذا يحدث في إطار عالمي، حيث (نظام المعدنين) (ذهب/ فضة) بدأ يترك مكانه تدريجياً ليحل محله نظام الذهب بما خفض كذلك من النقود التي تملكها الصين لاستخدامها في المبادلات.

(٢٥) انظر : J. Gernet, op. cit, p. 302 - 303.

(٢٦) انظر : J. Gernet, op. cit, p. 304.

(٢٧) كانت المملكة المتحدة تقوم بتوفير ما يقرب من ٣٠٪ من الإنتاج الصناعي العالمي (عام ١٨٨٠) ثم انخفضت تلك النسبة إلى ١٣,٦٪ فقط (عام ١٩١٤).

انظر : Paul Kennedy, Naissance et déclin des grandes Puissances, payot, 1988, p. 372.

(٢٨) يمكننا ملاحظة أنه في السنوات الثلاثينيات، كان محيط الأعمال متضمناً البنك المركزي الفرنسي في المقام الأول، يقدم الكثير من أجل ضمان إعادة تسليح ألمانيا - بشكل غير مباشر - من خلال منحها القروض للبنك المركزي الألماني. يمكن مراجعة كتاب: Annie Lacroix - Riz, Le Choix de la défaite, Armand Colim, Paris, 2006.

(٢٩) نجد أنه في بداية أول صراع عالمي كانت المملكة المتحدة تمارس مبدأ "حرية التبادل" مع مستعمراتها وكانت دائما تحقق فوائض تجارية معها؛ لكنها على النقيض كانت تعاني من عجز صافٍ في معاملاتها التجارية مع القارة الأوروبية التي تبنت ممارسات حمائية وخاصة بدءا من عام ١٨٧٩.

(٣٠) بلغ عدد سكان الولايات المتحدة في عام ١٩١٤ نحو ٩٨ مليون نسمة مقابل ٦٥ مليون نسمة في ألمانيا، ٤٥ مليون نسمة في إنجلترا، ونحو ٣٩ مليون نسمة في فرنسا. كما بلغ الدخل المحلي للولايات المتحدة نحو ٣٧ مليار دولار مقابل ١١ مليار دولار في إنجلترا، ١٢ مليار دولار في ألمانيا ونحو ٦ مليارات دولار في فرنسا.

انظر في ذلك Paul Keunedy. Op. cit., p. 394.

Paul Keunedy. Op. cit., p. 395 (٣١)

Paul Keunedy, idem. (٣٢)

(٣٣) الرصيد الخارجي الذي يعادل $+ ٢\%$ من الناتج المحلي الإجمالي يعني هنا أن الصادرات تمثل ٥% من الناتج المحلي الإجمالي و ٣% من قيمة الواردات.

Paul Keunedy, idem. : انظر (٣٤)

(٣٥) إذا أخذنا في الحسبان مجموع الدول التي تمثل "الحضارة الأوروبية" نجد أن هذا التراجع لم يبدأ إلا بعد ٦٠ إلى ٨٠ سنة لاحقا.

(٣٦) "كل الحلفاء كانوا مدينين لإنجلترا وكانت فرنسا هي الأقل مديونية" وهاتان الدولتان كانتا مثقلتين بالديون تجاه الولايات المتحدة (...). وطالب الأمريكيون هاتين الدولتين بضرورة تسديد هذه الديون؛ وقد رفضت فرنسا وإيطاليا والدول الحلفاء الأخرى تسديد ديونهم لأمريكا إذا لم يتم الهجوم على الألمان، كما أعلن الألمان عدم إمكانية بل عدم استحالة تسديد ديونها المطلوبة منها.

P. Kennedy, op. cit. p 454 : انظر (٣٧)

(٣٨) نشير هنا إلى التقسيم الكبير للصين بواسطة القوى العظمى خلال الفترة (١٨٢٠ - ١٩٤٥).

(٣٩) كل الدول الميركانتيلية، التي تمتلك فوائض تجارية متتالية لا يعنى بالضرورة أن لديها إمكانية للهيمنة على العالم ! كما هو الحال فى دول صغيرة كسويسرا أو السويد.

(٤٠) كل ذلك تم عرضه بطريقة متميزة فى كتاب شيق للمؤرخ الكبير الألمانى Gotz Aly، بعنوان

Comment Hitler a acheté l'Allemagne, Flammarion, 2008.

فهذه السياسة القائمة على الاستدانة الكبيرة من الخارج، والتي نقول عنها اليوم إنها غير "مؤكدة"، والتي تفسر بدون حق السياسة الكينزية قبل كينز: هى على غير حق لأن كينز يقترح تحقيق العمالة الكاملة بفضل خلق النقود الداخلى، بمعنى بفضل استدانة الفاعلية الاقتصاديين المحليين؛ وهى على غير حق كذلك لأن كينز فى نهاية حياته قد رأى جيدا الخطر الذى يمكن أن تمثله الاختلالات التجارية والنقدية الكبيرة وكذلك. كما يشهد مشروعه بإقامة عملة دولية، من أجل إقامة توازن فى المبادلات الدولية.

(٤١) يجب التمييز هنا بين الأزمة المالية الأمريكية عام ١٩٢٩، وتلك الأزمة التى عرفتتها الدول الأوروبية فى السنوات الثلاثينيات، والتى فجرتها الأزمة الأولى: فالأزمة الأوروبية هى فى الواقع أزمة مديونية.

الفصل الثالث

الاستراتيجية التجارية للفوائض الخارجية ومزاياها

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. نلاحظ أن اليابان تلتها الصين التي قامت بمحاكاتها قد قامت بتطبيق استراتيجية تسعى إلى البحث عن النمو الاقتصادي والثراء من خلال التصدير. وهذه الاستراتيجية الميركانتيلية القائمة على التجارة الخارجية ليست بشيء جديد فقد ظهرت فعاليتها بدون شك في الماضي. لذلك يبدو من الملائم فهم تلك الاستراتيجية وطريقة عملها. والفصل التالي يقدم لنا تحليلا لهذه الاستراتيجية مع الأخذ في الاعتبار العوامل التاريخية التي سبق ذكرها في الفصل السابق.

(١) مذهب التجاريين والحاجة إلى تحقيق فوائض تجارية خارجية:

قبل أن تأخذ التجارة المترامية الأطراف انطلاقها الهائلة كانت مسألة التداول النقدي محدودة للغاية. ولا شك أن التداول النقدي يعتبر هاما للنمو الاقتصادي للدولة وكذلك لثرائها وقوتها وسيادتها. وفي المجال التجاري فإنه بالنسبة لاقتصاد شبه مغلق أو لديه اكتفاء ذاتي نجد أن قيمة التدفقات التي تتم تكون أقل من الإيرادات التي تحققت في خلال الفترة التي سبقت تراكم الثروة في شكل اكتناز نقدي. لذلك كان من الصعب تحقيق النمو من منظور أن الذهب كان هو وسيلة المبادلات الأساسية وكذلك معيار لثراء الدولة. وهذا الثراء يعبر عنه بمقدار ما تستحوذه الدولة من ذهب. وكان النمو مقيدا ومشروطا بالدور النقدي الذي يلعبه الذهب. ولا شك أن التدفق النقدي كان يعنى في جزء منه تسرب الذهب وخروجه من الدولة. وللتغلب على هذه الصعوبة فقد

قبل الأمراء فى بعض الفترات تطبيق نظام المعدنين وقاموا بعدة معالجات نقدية تسعى إلى تقليل كمية الذهب فى العملات المعدنية مما تمخض عنه أحيانا التركيز على اكتناز العملات الجيدة، ومن هنا قامت العملات الجديدة بطرد العملات الجيدة من التداول (وهو ما أطلق عليه قانون جريشام، نسبة إلى السير توماس جريشام مستشار الملكة البريطانية) ولم يكن ذلك كافيا، حيث عرفت كثير من الاقتصاديات فى تلك الحقبة فترات طويلة من الكساد والركود الاقتصادى.

من هنا كان الانفتاح المتزايد للاقتصاديات الأوروبية الغربية من خلال تطوير التجارة البعيدة خاصة تلك العابرة للمحيط الأطلنطى، وبذلك يتحقق ضمان دخول الذهب على أيدي التجار، ويأدى ذى بدء كانت هناك فترة التجاريين الإسبان، حيث نلاحظ أن دخول الذهب إلى إسبانيا يرجع إلى عمليات النهب التى تمت فى أمريكا. لكن هذه التدفقات من الذهب أدت إلى الزيادة المفرطة فى الواردات الإسبانية مما أدى إلى انهيار الصناعات المحلية الناشئة فى إسبانيا. وبالعكس فإن دخول الذهب لدول أخرى مثل إنجلترا وهولندا نتيجة الفوائض التجارية ساهم فى الانطلاقة الصناعية التى عرفتتها تلك الدول مما ترتب عليه نمو اقتصادي متميز. وغنى عن الذكر أن جوهر النظرية الميركانتيلية يتمثل فى ضرورة تحقيق فوائض تجارية مع بقية العالم. وهذه الفوائض الناجمة عن تصدير السلع الصناعية تسمح بدخول الذهب. وكما سنرى فإن ذلك كان يحوى فكرة عدوانية بحيث أن تطبيق الميركانتيلية آنذاك بجعل اللجوء إلى الحروب غير مستبعد بين الدول المتاجرة. فكل الدول بطبيعة الحال لا يمكنها أن تحقق فوائض تجارية فى آن واحد كما أنها لا يمكنها السعى للهيمنة على الآخرين دون أن يقوم هؤلاء بنفس السلوك. وكما فعلت إنجلترا، فإنه من أجل الاستحواذ على الذهب يمكن استخدام القوة العسكرية بل وأن تصبح الدولة استعمارية. إن الدول التى نجحت وباستمرار فى أن تصدر أكثر مما تستورد استطاعت اكتناز الذهب وبالتالي كان من السهل تحقيق نمو فى أنشطتها الإنتاجية وبالعكس، فإن الدول التى تعاني من عجز تجارى فإن الذهب يخرج منها ويتدهور اقتصادها وتصبح بطريقة أو بأخرى خاضعة للدول ذات الفائض سواء أن تصبح مستعمرة لها أو تقبّع تحت حمايتها.

(٢) النمو الاقتصادي، الإنفاق الداخلى والرصيد الخارجى

مع نهاية القرن التاسع عشر وحتى مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ ظهرت نظم بنكية تملك القدرة على خلق النقود من لا شىء. ومع ذلك فإن هذه القدرة لها حدودها حيث إن العملة الورقية التى تصدرها البنوك كانت قابلة للتحويل فى صورة نقود ذهبية لدى البنك المركزى الذى له هو الآخر قدرته المحدودة ويلتزم بأن يكون مبلغ القروض المصرفية وقيمة النقود الورقية التى يطبعها متناسبا مع النقود الذهبية التى يحتفظ بها. لذلك فإن طبع النقود الورقية كان متناسبا مع رصيد الذهب لدى البنك المركزى. وهذا النظام على الرغم من كونه غير متكامل كان يمثل تقدما كبيرا فى مواجهة آثار الاكتتاز للذهب. وهناك تقدم جديد فى مجال خلق النقود حدث مع بريتون وودز يتمثل فى إلغاء قابلية التحويل بين النقود الوطنية والذهب وأصبح الدولار هو العملة الوحيدة فقط القابلة للتحويل ويقتصر ذلك على البنوك المركزية فقط.

وبدءاً من بريتون وودز ومع هذا التغيير الجوهرى فى مسألة خلق النقود فإن القاعدة المتشددة فى الحفاظ على ميزانية فى حالة توازن قد ولى زمنها وأصبح من الممكن أن تصبح الميزانية فى حالة عجز، بالإضافة إلى ذلك فإن القرض المصرفى المقدم للقطاع العائلى أصبح له نفس التسهيلات التى يمنحها البنك إلى قطاع الأعمال. إذن أصبحت المديونية هى النتيجة الطبيعية لسهولة الحصول على الائتمان. وتلك المديونية تحل فى الواقع محل الفوائض التجارية الخارجية وإن كانت بطبيعة الحال تمثل بديلا محفوفا بالمخاطر. ومن أجل توضيح ذلك بطريقة تحليلية دعنا نفترض اقتصادا مغلقا ثم نتصور بعد ذلك اقتصادا مفتوحا يتعامل مع العالم الخارجى فى حالة اقتصاد مغلق، لا يملك نظاما ماليا ويكون فيه الطلب الخاص بفترة ما (ولكن ثلاثة أشهر) مساويا لدخل الفترة السابقة وكذلك للناتج المحلى الإجمالى خلال تلك الفترة المفترضة. وبالتالي فإنه فى حالة غياب التغييرات التكنولوجية فإن النمو الاقتصادى يكون مساويا للصفر، وهذا أفضل ما يمكن أن نتصور حدوثه فى ظل هذا الاقتصاد دعنا نفترض الآن أن هذا الاقتصاد "المغلق دائما" لديه نظام بنكى يقوم بإصدار عملة ضعيفة. وهنا نجد أنفسنا أمام ظاهرة جديدة حيث تستطيع الآن

الشركات والفاعلون المحليون الاقتراض بمبلغ يفوق الادخار لباقي الفاعلين المحليين. وفى مثل هذه الحالة يمكننا اعتبار أن ذلك سيضاف إلى الإنفاق المحلى الإجمالى السابق بما يعنى إنفاقاً إضافياً بسبب الاستدانة. من ثم فإن الإنفاق الداخلى للفترة المعطاة سيكون أعلى من الناتج المحلى الإجمالى للفترة السابقة وعلى النقيض، فإنه فى بعض الحالات يمكن أن يظل المبلغ الإجمالى الذى عنده يقوم بعض الفاعلين المحليين بالاستدانة أقل من المبلغ الإجمالى الذى يقوم عنده الفاعلون الآخرون بالادخار. وفى مثل هذه الحالة فإن الناتج المحلى الإجمالى للفترة السابقة لا يمكن استهلاكه بالكامل كالمعتاد لأن العلاقة الكسرية بين هذا الناتج، الإنفاق للفترة المعطاة ستكون أقل وستعطى ادخاراً أعلى من المديونية وسيكون الإنفاق الداخلى للفترة المعطاة أقل من الناتج المحلى الإجمالى للفترة السابقة.

وبوجه عام فإن الفرق بين الإنفاق الداخلى لفترة معطاة (إ دن) والإيراد المتحقق فى الفترة السابقة (ن م أن-١) سيكون معادلاً للفرق بين المديونية والادخار.^(١)

$$إ دن - ن م أن-١ = مديونية - ادخار$$

$$\text{حيث: } أ د = \text{إنفاق داخلى}$$

$$ن م أ = \text{ناتج محلى إجمالى}$$

وفى كل فترة فإن الإنفاق يحدد الإنتاج ويحدد الدخل المعادلين له بمعنى أن $DINT_m = PIB_{m-1}$ وينتج عن ذلك أن الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى يمكن أن يعبر عنها على أنها مساوية لرصيد المديونية والادخار للفترة الجارية^(٢) وفى اقتصاد مغلق فإن شرط نمو الناتج المحلى الإجمالى هو أن تكون مديونية بدون بعض الفاعلين الاقتصاديين أعلى من مدخرات الفاعلين الاقتصاديين الآخرين.

ويمكن إذن التعبير عن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى على أنه:^(٣)

$$\text{معدل نمو الناتج المحلى} = \text{الإنفاق الجارى} - \text{الناتج المحلى الإجمالى للفترة السابقة}$$

$$\text{الناتج المحلى الإجمالى للفترة السابقة}$$

وهو إما أن يكون سالبا أو موجبا ونطلق عليه درجة تغير الإنفاق المحلى وفى حالة إذا كان هذا المعدل موجبا فنحن نتحدث هنا عن تنشيط للإنفاق المحلى وإذا كان سالبا فإن الأمر يتعلق إذن بوجود قيود على هذا الإنفاق. ويمكن الحكم فى ضوء ذلك على السياسة النقدية والمالية لدولة ما بأنها توسعية أو انكماشية. وتجدر الإشارة إلى أنه فى حالة الصعود فى سوق الأوراق المالية أو العقارات فإنه من الملاحظ أن سلوك الاقتراض (أو الاتجاه إلى الاقتراض) يتحسن ويقوى بينما يتراجع الاتجاه إلى الادخار ويضعف وهذا يؤثر بلا شك فى درجة انتعاش الإنفاق الداخلى لنفترض الآن حالة اقتصاد مفتوح، وهى الحالة السائدة فى وقتنا هذا. وفى هذه الحالة يتم إدخال مصطلح رصيد التجارة الخارجية (رت خ) إلى تغيرات الإنفاق الداخلى (بمعنى الفرق بين المديونية والادخار).^(٤) وهنا سيتعلق الأمر بفاعلية الاقتصاديين الخارجيين. فإذا كان رصيد التجارة موجب فإن الدولة تكون فى موقف الدائن للعالم الخارجى والعكس صحيح فى حالة الرصيد السالب (أو العجز التجارى) حيث تصبح الدولة مدينة للعالم الخارجى. وبنفس الطريقة التى اتبعناها فى حالة الاقتصاد المغلق. فإن نمو الناتج المحلى الإجمالى معبرا عنه بصافى المديونية فى اقتصاد مفتوح ويعبر عنه من خلال المعادلة الآتية:^(٥)

$$\begin{aligned} & \text{(الناتج المحلى الإجمالى لفترة جارية - الناتج المحلى الإجمالى لفترة سابقة)} = \\ & \text{(الإنفاق الداخلى لفترة جارية - الناتج الإجمالى لفترة سابقة)} + \text{رصيد التجارة} \\ & \text{الخارجية لفترة جارية} \end{aligned}$$

كما يمكن التعبير عن معدل النمو فى الفترة الجارية من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{(الإنفاق المحلى الجارى - الناتج المحلى الإجمالى لفترة سابقة)}}{\text{الناتج المحلى الإجمالى لفترة سابقة}}$$

وهى نفس المعادلة المطبقة فى حالة اقتصاد مغلق، ولذلك تضيف عليها الآن رصيد التجارة الخارجية كالأتى:

$$\frac{\text{رصيد التجارة الخارجية للفترة الحالية}}{\text{الناتج المحلى الإجمالى للفترة السابقة}}$$

(٣) معوقات النمو الاقتصادى

يمثل الادخار النقدى مشكلة أمام حسن سير الاقتصاد. بمعنى أن هناك جزءاً من الدخل تحقق بفضل الإنتاج خلال فترة جارية لا يتم إنفاقه فى الفترة المقبلة بما يعنى تسرباً فى الدائرة الاقتصادية. وفى حالة غياب تدابير خاصة، فإن الإنفاق المستقبلى سيكون محدداً للإنتاج الذى سيصبح أقل من مستواه الجارى. وإذا كان الادخار يجد مبرره من وجهة نظر الاقتصاد الجزئى إلا أنه يمكن أن يمثل مشكلة على مستوى الاقتصاد الكلى حيث يعتبر عامل انكماش بالنسبة للنمو الاقتصادى. أضف لذلك أنه إذا كانت دولة ما تعاني من عجز تجارى متكرر، فإن المشكلة التى يسببها الادخار النقدى ستتفاقم نظراً لأن هناك جزءاً من الدخل لن تنتج عنه مشتريات من الشركات المحلية بما يعنى وجود تسرب مزدوج فى الدورة الاقتصادية.

إن العجز التجارى الخارجى والادخار النقدى يمثلان مصدرين لانكماش النمو الاقتصادى فى دولة ما. ومن أجل الهروب من الكساد الاقتصادى فإنه يتعين زيادة وتنشيط الطلب الداخلى. ويمكن أن تتحرك الحكومة آنذاك ليس فقط من خلال تحفيز الطلب الداخلى ولكن أيضاً من خلال تشجيع التجارة الخارجية من أجل أن تكون فى حالة فائض (زيادة الصادرات عن الواردات) حيث يمكن للدولة أن تقوم على خلق الطلب حتى خارج حدودها.

وعندما تعاني دولة ما من عجز خارجى متكرر، فإن الدين الخارجى يتزايد بسرعة وبصورة خطيرة معرضاً إياها لمشكلة تمويل خارجى. وفى مثل هذه الحالة فإن النتيجة يمكن أن تكون خطيرة بمعنى أنه فى الأجل القصير تتعرض الدولة لصدمة قاسية يمكن أن تخل من توازنها ويتراجع فيها النمو الاقتصادى كما حدث فى البرازيل خلال فترة السبعينيات والتسعينيات. وفى كل مرة يتحقق قدر من النمو الاقتصادى لهذه الدولة فإن العجز الخارجى يقوم بالتهامه مما ترتب عليه ضرر بالغ للعملة البرازيلية. وقد دفع ذلك السلطات البرازيلية إلى تخفيض متعمد لنفقاتها.^(٦)

(٤) الدول الميركانتيلية والدول غير الميركانتيلية

تسمح المؤشرات الخاصة بنسبة تغيير الإنفاق الداخلى وكذلك الرصيد الخارجى سواء كانت إيجابية أم سلبية بتصنيف الدول إلى نوعين (ونظريا نفرق بين أربع دول)^(٧) فهناك تلك الدول^(٨) التى تكون فيها تلك النسب موجبة وذلك يسمح لها، إن أرادت، بتقييد للنفقات الداخلية دون أن يكون لذلك أثر سلبي على نمو ناتجها المحلى الإجمالى وكذلك نمو الطلب الداخلى. ومن الملاحظ أنه قبل فترة الأزمة المالية، كانت هذه هي الحالة السائدة بالنسبة لليابان ودول منطقة الأيرو (ومنها ألمانيا، وهولندا، وبلجيكا وفنلندا) وسويسرا بالإضافة إلى السويد أما بالنسبة للدول الآسيوية، وبخلاف اليابان نذكر تايوان، وسنغافورة وكوريا الجنوبية. كما نذكر بوجه الخصوص الصين التى تبنت بنجاح كبير سياسة تجارية يقوم عليها نموها الاقتصادى من خلال ما تحققه من فوائض تجارية مع العالم الخارجى.

وحيث إن كل الدول لا يمكنها تحقيق فائض فى موازينها التجارية فى آن واحد، فإن هناك دولا تعاني من عجز فى موازينها التجارية. ومع ذلك فإنه يمكن لهذه الدول أن تحقق قدرا من النمو الاقتصادى^(٩) كما هو الحال بالنسبة لإنجلترا، والولايات المتحدة، وكذلك بعض الدول من داخل منطقة الأيرو مثل فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، وذلك قبل وقوع الأزمة المالية الأخيرة. وهذه البلدان غير الميركانتيلية على الرغم من تمتعها بهذه الصفة منذ قرون مضت، يركز فيها النمو الاقتصادى على تحفيز الإنفاق الداخلى، مستسلمة بذلك للعجز الجارى فى ميزانها التجارى مع العالم الخارجى.

(٥) استراتيجية الاستدانة

إن بعض الدول تعاني من اختلالات حادة فى موازينها التجارية مما يحتم عليها ضرورة اجتياز عائقين: الأول يتعلق بالادخار النقدي الذى يمارسه بعض الفاعلين المحليين والآخر يتمثل فى العجز التجارى. والسؤال الذى يطرح نفسه هو كيف يمكن إذن لتلك الدول الحفاظ على نمو مقبول لناتجها المحلى؟ فى هذه الحالة يتعين على الفاعلين الاقتصاديين الإنفاق بأكثر مما يكسبون (أى بأكثر من دخولهم) بمعنى آخر

تشجيع الاستدانة. وإذا كانت سلوكيات الفاعلين الأفراد لا تكفى ولا تلبى ما ينتظر منهم فى هذا الصدد فإن الدولة نفسها هى التى تتحمل عبء الإنفاق بأكثر من إيراداتها. وهذا يعنى وجود عجز مستمر فى ميزانياتها. وبهذه الطريقة فإنه يمكن لدولة ما تتبنى الفكر الكينزى^(١٠) أن تحتفظ ولفترة طويلة نسبيا بنمو اقتصادى مقبول على الرغم من وجود مثل هذين العائقين السابق الإشارة لهما. وهذا التحليل ينطبق على النمو الاقتصادى الأمريكى خلال الفترة ١٩٤٧ - ٢٠٠٧ ولكن نضيف إلى ذلك الخصوصية الأمريكية من خلال الدور الهام الذى يلعبه الدولار.^(١١)

وبوجه عام، فإن الدول التى تعاني من عجز فى موازينها التجارية بصورة متكررة لا يمكنها الحفاظ على نمو اقتصادى إلا باللجوء إلى مخاطرات خادعة وتراهن بالتالى على مستقبلها خلال فترة ليست بالقصيرة. ويتعين على الحكومة من وقت لآخر تحفيز بعض الفاعلين الاقتصاديين خارج القطاع العام على أن يستدينوا بصورة أكبر بحيث يستمر الطلب من جانب الشركات المحلية فى التزايد. ومع ذلك فإن المديونية الخاصة أو العامة تصبح أكثر ارتفاعا. وفى نهاية المطاف فإن هذا النموذج له حدوده بمعنى أن الأفراد الذين قبلوا بالاستدانة بشكل مستمر سيبدأون فى التخوف من مستوى المديونية التى وصلوا إليها، أما الدائنون فإنهم أيضا سيبدأون فى التخوف من عدم قدرة هؤلاء على تسديد ديونهم كما أن خدمة الدين العام ستكون مرتفعة بحيث سيصبح من الصعب تمويلها. وفى النهاية فإن الدين الخارجى يتفاقم بشكل سريع. ومن الواضح أن تلك الممارسة الكينزية^(١٢) هى فى الأساس ممارسة فى ظروف استثنائية، ولكن على ما يبدو فإن كثيراً من الحكومات أصبحت تستخدمها بصورة تلقائية وبشكل كبير مما يقودنا إلى وضع أكثر خطورة يتمثل فى زيادة المديونية الداخلية وتنامى للمديونية الخاصة والعامة تجاه العالم الخارجى.

إن المتتبع لهذا الوضع يتساءل عن مدى استدامة النمو فى هذه الدول المثقلة بالديون إن قدرة هذه الدول على امتصاص العجز الخارجى المتكرر تكمن فى تمتعها بداية بثقة كبيرة على المستوى العالمى تسمح لها بالاستدانة. ومع ذلك فإن كثيراً من الدول تنهز بالإبقاء على مستوى من الإنفاق الداخلى يفوق الناتج المحلى للفترة السابقة فى الوقت الذى لا يوجد لديها القدرة على امتصاص العجز الخارجى المتواصل

فإذا بها تجد نفسها فى أزمة اقتصادية كما حدث للمكسيك عام ١٩٩٥ ولكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠١ وكذلك لروسيا عام ١٩٩٨ وتركيا عام ٢٠٠٨ إلخ. إن الخطأ فى تقدير لعبة المديونية يمكن أن يؤدى لتوقف الاقتصاد سواء بدخوله فى حالة ركود أو كساد مستمر. وهذا الوضع يجعلنا نفكر فى حالة ذلك الشخص المدمن الذى منعنا عنه فجأة الجرعات التى يتعاطاها. وهذا فى الواقع ما يمكن أن يهدد تلك الدول فى حالة إلغاء المديونية العالمية. (بمعنى منع تقديم القروض) فالدائنون الأجانب لا يستطيعون الاستمرار فى منح المزيد من القروض إلا إذا كان هذا الدين قابلا للسداد. بيد أن ذلك يمكن أن يكون فى بعض الحالات مستحيلا.

(٦) الاستراتيجية التجارية

يمكننا تعريف الدولة الميركانتيلية بأنها تلك الدولة التى تنجح فى وضع سياسة تؤدى إلى فوائد متكررة ومستمرة فى ميزانها التجارى، بمعنى أنها تتجنب من أن جزءا من دخلها يتم إنفاقه فى الخارج بل على العكس، فإن الطلب الخارجى يقوم وبكفاءة بتعويض النقص فى الطلب المحلى الذى يعزى إلى الادخار النقدي. ومع مرور الوقت فإن الدولة الميركانتيلية تحتفظ على المستوى الداخلى بتمويل لا غبار عليه يتمتع بحالة جيدة سواء كان خاصا أم عاما وتحتل مكانة مهمة باعتبارها دولة دائنة للعالم الخارجى مما يضمن نموا اقتصاديا قويا لديها. ومادام أنها قوة مالية لا يستهان بها فإنه يمكنها أن تتجنب اللجوء إلى الاستدانة الداخلية. وتعتبر الاستراتيجية الميركانتيلية جيدة للغاية على الرغم من طبيعتها العدوانية. ففى الواقع لو أن بعض الدول نجحت فى تحقيق نمو قوى بفضل فوائضها التجارية فإن الدول الشركاء لها يعانون بطبيعة الحال من عجز متواصل يهدد بحدوث تسرب فى الدورة الاقتصادية من خلال الاستدانة من أجل تحقيق نمو هش ضعيف وغير صحى.

من هنا ندرك جيدا لماذا كانت تطمح الدول التى تبنت تلك الاستراتيجية إلى الهيمنة العالمية كما خبرنا التاريخ بذلك. ولا شك أن الدول التى تتفق أقل مما نتج يبدو أنها تدخل فى الدائرة السعيدة. ومع ذلك لو أن كل بلدان العالم تصرفت بنفس الطريقة

فإن العالم بلا شك سيكون فى حالة ركود دائم! ويعتبر هذا القول فى ظاهرة صحيحة ويمكن أن يتفرع منه وجود أهمية ومنفعة مفترضة للبلدان ذوات العجز التجارى الخارجى، والتي تتميز بكثرة إنفاقها على حد قول إيمانويل تود، فالولايات المتحدة تمثل بما لديها من عجز هائل الدولة الكينزية الأولى فى العالم. ومع ذلك فإن هناك شيئا ما غير صحى وغير سليم فى طريقة عمل الاقتصاد العالمى التي تعتمد على تلك الازدواجية بين الدول الميركانتيلية وغير الميركانتيلية. ففى الحقيقة يمكن للتجارة العالمية أن تتوازن لو تم قبول بعض التدابير المؤسساتية بواسطة جميع الدول وتم وضع تلك التدابير موضع التنفيذ. وعلى ما يبدو فإن ذلك هو ما سعى إليه كينز، ففى غياب التصرفات التجارية التي تترجم نفسها من خلال ممارسة الإغراق عن طريق سعر الصرف بما يشكل اعتداءات حقيقية على الدول الأخرى فإن هذه التدابير يمكن أن تكون كافية لو تم قبولها بواسطة جميع الدول لكي تصبح الأرصدة التجارية لكل الدول تتأرجح حول الصفر وفى هذه الحال سيكونى أن تلجأ كل دولة بطريقة معتدلة إلى الاقتراض الداخلى من أجل تحقيق نمو سليم لاقتصادها ويدون أن يكون ذلك محرجا لشركائها.

وبسبب أن العجز التجارى لم يكن بمحض إرادة البلدان التي تعاني منه فإن بعض هذه البلدان قامت باللجوء إلى المديونية الداخلية بطريقة مبالغ فيها من أجل تعويض عدم قدرتهم التي أفصحت عنها الأزمة المالية لعام ٢٠٠٧ فى الولايات المتحدة. ويغض النظر عن الدول الريفية التي تستفيد من الموارد الطبيعية التي تقوم بتصديرها، فإن الدول التي تحقق فوائض تجارية يفعلون ذلك بوجه عام وبصورة متكررة. بمعنى أنه نتيجة للاستراتيجية الميركانتيلية التي وضعتها موضع التنفيذ تحصل على مزايا اقتصادية مهمة فى المنافسة الدولية. ومن الملاحظ أنه فى الوقت الذي تسعى فيه هذه البلدان لممارسة كل الوسائل اللازمة لنجاح استراتيجيتهم الميركانتيلية، فإنهم وفى نفس الوقت يقومون بدفع البلدان التي تتاجر معهم للمضى عكس إرادتها من خلال اللجوء المفرط للمديونية من أجل تحفيز الطلب الداخلى فى بلدانهم مع كل المساوئ والأخطار التي يمكن أن تحملها هذه السياسة، ففرنسا وإيطاليا لم يختارا عمدا انتهاز سياسة غير ميركانتيلية وها هم مقيدون بفعل ذلك.

(٧) غلبة الاستراتيجية التجارية

يمكن القول إنه إذا نجحت دولة ما فى البقاء داخل منتدى الميركانتيليين مستخدمة فى ذلك الوسائل المشروعة وغير المشروعة فإنها لا تحتاج لتحفيز الطلب الداخلى من أجل تحقيق نمو ذى مغزى لنتاجها المحلى الإجمالى. وذلك على عكس الدول غير الميركانتيلية التى تجد نفسها مضطرة لذلك من أجل استمالة النمو الاقتصادى بها. كما أنه يمكنها فعل ما هو أفضل من ذلك عن طريق إنفاقها بطريقة منتظمة وبشكل أقل مما قامت بإنتاجه سابقا. ويعد ذلك وسيلة أساسية لوضع السياسة الميركانتيلية موضع التنفيذ^(١٣) وخاصة عندما يكون ذلك مقترنا بسياسة مخفضة لسعر الصرف، ونتيجة لذلك فإنه من النادر جدا أن تقوم دولة ما ببناء نموها تلقائيا فقط بالاعتماد على الفائض الخارجى والمديونية الداخلية. وعندما يحدث ذلك فإن هذا يعد مؤشرا على وجود حالة انتقالية بمعنى أن الدولة الميركانتيلية تصبح غير ميركانتيلية أو العكس. ومثل هذه التغييرات تعتبر قليلة الحدوث، فالدولة تظل فى نفس التصنيف لفترة زمنية طويلة تصل إلى عدة عقود من الزمان.

إن الأزمة الراهنة التى يعيشها العالم اليوم تجعلنا نؤكد على تفوق النموذج الميركانتيلى بالمقارنة بالنموذج القائم على استمالة النمو من خلال تحقيق فوائد تجارية كبيرة تكفى إلى حد كبير لضمان نمو اقتصادى سليم ومتعافى للنتاج المحلى الإجمالى. إن هذه الصورة تعطى استراتيجيتين للدولة الميركانتيلية فى مقابل الدول الأخرى. الميزة الأولى تتمثل فى كون هذه الدولة ليست محل رقابة مقارنة بالدول غير الميركانتيلية فهى معرضة بشكل أقل لما نطلق عليه فقاعات الأسواق المالية حيث تلجأ البلدان غير الميركانتيلية إلى تحفيز المديونية وتثبيط الادخار بصورة تعمل على تشجيع الإنفاق الداخلى مما يدفع بسعر الفائدة الحقيقى إلى مستويات متدنية وفترات طويلة مما يساهم فى تنامى الفقاعات الاقتصادية فى الأسواق المالية. لذلك نجد أن البلدان الميركانتيلية تتفادى هذا الخطر وتستطيع بفضل فوائدها التجارية أن تظهر صلابة ومقاومة أكبر فى مواجهة تلك الفقاعات. وقد رأينا فى عامى ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ كيف

واجهت الحكومة الصينية بكفاءة وبقدرة وبطريقة وقائية الفقاعات العقارية وغيرها مما يتعلق بالبورصة بدون أن يؤدي ذلك إلى دفع الاقتصاد الصيني نحو الركود بل حدث أن تزايد هذا الاقتصاد قوة وصلابة.

أما الميزة الثانية للدولة الميركانتيلية فتتمثل في أنه في حالة وقوع أزمة عالمية، والتي يمكن أن تضر بالصادرات فإن هذه الدول تمتلك مخرجين من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وهو ما لا يتوافر في حالة الدول غير الميركانتيلية. فقبل الأزمة لا تلجأ البلدان الميركانتيلية لإعادة سياساتها المالية والنقدية بشكل مفاجئ، وذلك نظراً لأن الأنظمة المالية والمصرفية التي تمتلكها تظل في حالة من الكفاءة النسبية كما أن ديونها العامة تظل في حدود أمانة نسبياً كذلك. أما إذا وقعت الأزمة فيكون من السهل اللجوء إلى السياسة النقدية والمالية (كأداة إنقاذ تحت الطلب) من أجل الحفاظ على نمو اقتصادي مقبول على الرغم من تباطؤ الصادرات الذي يمكن التعرض إليه. أما الدول غير الميركانتيلية فهي على العكس تسعى استخدام سياساتها المالية والمصرفية والنقدية بصورة متكررة ليصلوا في نهاية المطاف إلى حالة من عدم التوازن عندما تضخم ديونها العامة. وللأسف فإنه عندما تحل الأزمة فإنه لا يمكنها الوصول إلى الأسلحة التي يمكن بها مواجهة تلك الأزمة. إن تفوق الاستراتيجية الميركانتيلية وخطرها سيتم شرحه من خلال تصرفات كل من اليابان والصين كما سنرى في الفصل التالي.

هوامش الفصل الثالث

(١) إن كلمة "مديونية" يمكن أن تشير بعض اللبس: وهى تعنى هنا زيادة الديون (أو انخفاضها) خلال فترة زمنية معطاة ! وينطبق ذلك أيضا على الادخار.

(٢) $(PIB_m - PIB_{m-1} = DINT_m - PIB_{m-1})$ المديونية - الادخار) خلال فترة زمنية معطاة

(٣) (الناتج المحلى الإجمالى - الناتج المحلى الإجمالى) مقسوما على (الناتج المحلى الإجمالى) يعادل (الإنفاق المحلى - الناتج المحلى) مقسوما على (الناتج المحلى).

(٤) يتعلق بمصطلح (الإنفاق المحلى - الناتج المحلى)

(٥) عندما يكون الرصيد الخارجى موجبا، فإن الدولة محل الدراسة تستحوذ على عملات وتعتبر دائنة للعالم الخارجى؛ وعندما يحدث العكس بمعنى أن الرصيد الخارجى فى حالة عجز، فإن الدولة محل الدراسة ترى جزءا من عملتها يخرج إلى الدولة الأجنبية. وهنا تحدث المديونية.

(٦) لقد نجحت البرازيل فى الخروج من هذه الحركية فقط عندما بدأت أسعار المواد الأولية تشهد ارتفاعا متواصلا بدءا من عام ١٩٩٨؛ حيث سمحت عوائد الصادرات بتحقيق فوائض لها. ومنذ عام ٢٠٠١، نجد أن *real* البرازيل لم يعد محل هجوم؛ حيث كان نمو الاقتصاد البرازيلى مرتفعا.

(٧) الدولة (++) ، (+ -) ، (- +) ، و (- -)

(٨) مصطلح (المنتفع) يستخدم ليعبر عن الدولة المصدرة الصافية التى تمتلك ميزة كبيرة لنموها الاقتصادى

(٩) إن دولة ما لديها نسبة للرصيد الخارجى بنحو ٥٪ تستطيع مع ذلك أن تحقق نموا اقتصاديا ربع سنوى بمقدار ٨٪ (أى ٤٪ سنويا)، ولكن إذا كان الطلب الداخلى لديها يزيد عن الناتج المحلى الإجمالى بنحو ٦٪ فى الربع الثالث السابق.

(١٠) وذلك إشارة لكينز الذى أكد على أهمية النفقات العامة من أجل الوصول من حالة التوظيف غير الكامل إلى حالة التوظيف الكامل، ونقصد هنا بالدولة "الكينزية" تلك الدولة التى تعاني من عجز خارجى، وتحافظ على نموها الاقتصادى باللجوء المتكرر لاستحالة الطلب الداخلى لديها.

(١١) ذلك لأن الولايات المتحدة تمتلك الدولار (عملة العالم) التى تقود منذ أكثر من ستين عاما تلك السياسة.

(١٢) هذه "الإجابة" تعتبر حديثة العهد: فهي تفترض فى الواقع اللجوء الواسع إلى الاستدانة، مع افتراض أن النظام البنكى قادر وبسهولة على خلق النقود، وهذا كان مستبعدا عندما كانت العملات الدولية قابلة للتحويل إلى الذهب حتى توقيع معاهدة بريتون - وودز. ويجب الإشارة، إلى ما تم الاتفاق على تسميته (العجز التوأى)، أن العجز الخارجى هو الذى يدفع إلى انتهاج سياسة تفضى إلى عجز الميزانية.

(١٣) مرة أخرى نعود ونذكر بأن الإنفاق الخارجى لدولة ميركانتيلية لا يبقى ساكنا: فنمو هذا الإنفاق يرتبط بالنتائج المحلى الإجمالى وهذا النمو عادة ما يكون قويا.

الفصل الرابع

النموذج اليابانى كمصدر إلهام للصين

يعتبر تاريخ اليابان منذ منتصف القرن التاسع عشر مصدر إلهام للصين. فاليابان تم الاعتداء عليها تماما مثل الصين، من قبل البلدان الغربية والولايات المتحدة واستطاعت إعادة بناء نفسها وبسرعة، وأن تتخلص من الوصاية الأجنبية، وهذا هو الدرس الأول الذى استخلصه دينج أكسيانج. إن تجربة اليابان كمجتمع شمولى عسكرى فى السنوات الثلاثينيات وحتى هزيمتها عام ١٩٤٥ تمثل درسا ثانيا مفيدا وأكثر جاذبية من الدرس الأول. حيث إن فشل اليابان لم يكن بطريقة ما فشلا لبقية العالم. فالنجاح الذى حققته اليابان ما بين ١٩٤٥ وحتى ١٩٨٥ يعتبر بلا شك نموذجا يحتذى به، فلقد حققت فوائض تجارية سمح بها سعر صرف عملتها المقوم بأقل من قيمته الحقيقية. ولا شك أن الجموح الاقتصادى الذى شهده العالم فى السنوات الثلاثينيات والوقوع فى أزمت مستمرة كان مصدر إلهام للقادة الصينيين وسيكون له دور مفيد وهام فى إدارة علاقاتهم مع الولايات المتحدة. باختصار فإن اليابان مع نجاحاتها التى تحققت وكذلك إخفاقاتها تعتبر مثالا يحتذى به أو لا يحتذى به بالنسبة للصين كما حدث منذ بداية السنوات الثمانينيات.

(١) الحقبة الجديدة (ميچى) والاستعمارية اليابانية (١٨٥٤ - ١٩٢٠)

وافق الحاكم العسكرى لليابان تحت الضغط الخارجى عام ١٨٥٤ على فتح السوق اليابانية أمام التجارة الأمريكية، وقام بالتوقيع على معاهدة للتجارة عام ١٨٥٨. وقد

استغلت القوى الأوروبية الصعوبات التي واجهت الولايات المتحدة نتيجة الحرب الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٥) في توسيع مصالحها بالانفتاح على اليابان وفرض ضريبة جمركية عام ١٨٦٦ لا تتعدى ٥٪ مما فتح الأبواب على مصراعيها أمام المنتجات القطنية والصوفية البريطانية. وقد كان ذلك بمثابة تهديد للمجتمع الياباني مما أعطى شباب الساموراي الفقير والمتطلع لحياة أفضل الفرصة ليثور من أجل إزالة المجتمع الإقطاعي القديم الذي وضع اليابان في حالة من الركود والجمود منذ قرون من الزمان.

وبدأ من عام ١٨٦٨، وفي بضع سنوات فإذا بثورة الميجي تحول مسار الدولة بالكامل، والتي كانت تسعى في البداية إلى "طرد البربر" مع علمها بأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا باستخدام نفس أسلحتهم من أجل أن تكون اليابان على قدم وساق مع إنجلترا وغيرها. ولقد استوعب شباب الساموراي أنه لا بد من إصلاح الدولة من الألف إلى الياء وقاموا باسم إعادة الإمبراطور بإلغاء منصب الحاكم العسكري، وثم إعادة الإقطاعيات للإمبراطور مقابل تعويضات متواضعة ثم بدأت عملية تخصيص للأراضي والتي شكلت عنصرا حاسما من أجل زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي. وينادي شباب الساموراي بضرورة المساواة بين الأفراد أمام القانون، وفيما يتعلق بالزامية التجنيد فإن ذلك كان له أثر حاسم في التغييرات التي طرأت على المؤسسة العسكرية اليابانية وذلك بضمن دخول أفراد المجتمع الريفي. كذلك تم فرض إلزامية التعليم للجميع. كما قاموا عن طريق الدولة بإقامة المشروعات الكبيرة والبنية التحتية التي تحتاجها المشروعات (كالموانئ والطرق والسكك الحديدية). هذا وقد تم استعمال الين كعملة جديدة لليابان عام ١٨٧١، كما تم إعادة تنظيم المالية العامة للدولة وخاصة مع إحلال الضرائب النقدية محل الضرائب العينية على المحاصيل من خلال ضريبة عقارية نقدية. وفي النهاية فقد تم خصخصة بعض الصناعات العامة التي أقامها الحاكم العسكري، ويعتبر ذلك انطلاقة لبناء نخبة صناعية قوية. وفي عام ١٨٨٥، حقق الإنتاج من خيوط القطن قفزة قوية ليتخطى بذلك باقى فروع الإنتاج الأخرى. وباقترب نهاية القرن التاسع عشر نجد أن اليابان قد وطدت قدميها على طريق التصنيع.^(١)

إن مثل تلك التحولات السريعة تعتبر بحق مثيرة للإعجاب، فالتعليم من مدرسة الغرب يتم بإيقاع متسارع في اليابان في كل المجالات العلمية، والتقنية والسياسة،

الإدارية والعسكرية. ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت المؤضة حينئذ هي أن يصبح للدولة مستعمرات لذلك سعت اليابان بدورها لكي تصبح دولة استعمارية. ويمكن القول بأن اليابان قد حققت فائضا تجاريا على الرغم من أنها كان دولة مستوردة من الدول الغربية، وأن رأس المال الياباني قد تطور بسرعة كبيرة خاصة فى المناطق التى كانت تسيطر عليها. ويجب التذكرة بأن كل ذلك كان يرتبط فى الواقع باستحواذ اليابان على أسطول حربى وجيش متطور. فلقد فرضت اليابان جزئيا سيطرتها على كوريا والتى تعتبر سوقا مهمة لمنتجاتها (تجدر الإشارة إلى أن كوريا كانت إقطاعية فى الإمبراطورية الصينية مما أدى إلى نشوب حرب ضارية بين الصين واليابان عام ١٨٩٤، والتى انتهت بانتصار سهل لليابان). وقد اضطرت الصين للتنازل عن تايوان وجزر بكابورز لليابان طبقا لمعاهدة شيمو نوسيكى عام ١٨٩٥. ولقد أصبحت بعدها اليابان قوة عظمى وقامت بتوقيع معاهدة تجارية مع بريطانيا العظمى لتضع بذلك حدا للاتفاقات غير العادلة عام ١٨٩٤. أما فى عام ١٩٠٢ فقد شهد معاهدة تحالف سمحت لليابان فى غضون عامين بالاعتداء على روسيا، ولكن هذا التوجه للهيمنة اليابانية توقف عند منشوريا الواقعة بين روسيا والصين. وقد ضمت اليابان إليها كوريا عام ١٩١٥ وأكدت توجهاتها فى السياسة الخارجية من خلال معاهدة تجارية وتحالف مع الإنجليز عام ١٩١١. لقد وجدت اليابان نفسها فى الجانب الأقوى أثناء الحرب العالمية الأولى على الرغم من أن مساهمتها العسكرية كانت ضعيفة. كما أتيحت لها الفرصة لىسط نفوذها ومصالحها فى الصين. ويمكن القول إن عودة السلام كانت تعنى عودة الحلفاء الغربيين إلى آسيا، وبالتالي عودة التنافسية بين منتجاتهم. بيد أنه مع توقيع معاهدات السلام ظهرت مؤسسات دولية جديدة (مثل عصبة الأمم المتحدة على سبيل المثال) ثم بدأت تظهر معايير جديدة حيث لم يعد فتح الأسواق الخارجية يعتمد على الوسائل العسكرية.

(٢) صعود السياسة العسكرية وبوادر الحكم الشمولى (١٩٢٠ - ١٩٤٥)

كانت السياسة اليابانية فى بداية ١٩٢٠ وفى ظل الأوضاع السائدة حينئذ تميل إلى السلمية وعدم العدوانية. حيث قامت اليابان بإجراء تخفيض مهم لقوتها العسكرية

مما نتج عنه حالة من عدم الرضا داخل الجيش اليابانى. وعلى الرغم من قلة الأسواق الخارجية فإن الحكومة اليابانية قامت بتسهيل دخول الواردات من السلع الغذائية من أجل تلبية حاجات الصناع الراغبين فى الحصول على أيد عاملة رخيصة مما أدى للإبقاء على الأسعار الزراعية عند أدنى مستوى لها. وقد نجم عن ذلك نزوح أعداد كبيرة من الريف إلى الحضر. ولم يكن من الإمكان استيعاب هذه الأعداد من خلال تنمية وتطوير الصناعة وحدها. وفى الوقت نفسه لم يقدم الجيش فرص عمل فى المستعمرات التابعة لليابان والمناطق تحت الحماية (مثل تايوان - وكوريا ومانشورى). وإذا كانت الهجرة الريفية فى الماضى تمثل وثبة وقفزة اجتماعية فإنها أصبحت تعكس علامة من علامات التقهقر والتدنى الاجتماعى حيث أعرب سكان الريف عن عدم رضائهم فى حين أنهم يمثلون ما يقرب من نصف سكان اليابان. وقد تمخضت تلك الأحوال سواء بالنسبة لسكان الريف^(٢) أو بالنسبة للجيش اليابانى إلى صعود توترات عديدة بالنسبة لليابان وكذلك بالنسبة لباقى العالم. وظهرت سلسلة من الصراعات والاحتلالات حيث تحولت القوة السياسية التى فى أغلبها من المدنيين إلى قوة عسكرية بصورة تدريجية.

إن ذلك كله كان بمثابة ثورة مضادة، وعودة مرة أخرى للحكم العسكرى مع وجود إمبراطور منزوع السلطة. ولقد كان الاختيار العسكرى هو عودة لليابان مرة أخرى للانغلاق على نفسها، وأن تستمر فى الحرب على جبهتين، مع الصين من ناحية ومع الولايات المتحدة من ناحية أخرى نظرا لوجود مصالح أمريكية وغربية فى الصين.

لقد اكتملت ثورة ميجى فى نصف قرن (١٨٦٨ - ١٩١٨) وهذا يعد إنجازا وعملا لاقى نجاحا كاملا ومتميزا مع ما صاحب ذلك من التحول من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى فى كل من إنجلترا وفرنسا. بيد أن عودة اليابان من خلال هذه الثورة المضادة التى قام بها العسكريون يوضح لنا أن التغييرات التى جاءت بها ثورة ميجى لم تكن كافية فى بعض النواحي والمجالات المؤسسية ففقدت المعلومات الحكومية لم تلحظ خطورة الوضع فى المجتمع الريفى وكذلك داخل الجيش اليابانى. فالقوات المسلحة اليابانية كانت حتى عام ١٩٢٠ فى خدمة الحكومة، وبالتالي فى خدمة عملية التنمية

الصناعية والأعمال والأنشطة المرتبطة بشكل كبير بالتصدير مما جعل رجال الصناعة اليابانية بل والمجتمع الياباني بأسره فى خدمة قطاع التصدير. وقد أدى ذلك إلى قيام رأسمالية شمولية يقودها العسكريون. ولم يفهم هؤلاء أن الاستحواذ على أسواق التصدير كان يمكن أن يكون أكثر فعالية بالوسائل والسياسات النقدية أكثر منه بالوسائل العسكرية، وهذا هو بكل تأكيد الدرس الذى تعلمته الصين الحديثة من التاريخ الياباني.

(٣) سر النمو الاقتصادي القوى بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٦٥)

جاء صيف ١٩٤٥ قاسيا بالنسبة للشعب الياباني الذى كان يحيا ما بين العوز، والتدمير والإهانة والإحساس بمرارة الاستسلام. إن اليابان خرجت من هذه الحرب وهى تعاني من نزيف دموى حاد. ولقد قامت سلطات الاحتلال التابعة للإدارة الأمريكية وبذكاء الديكتاتور بتسهيل إعادة الانطلاقة الاقتصادية لليابان. وفى البداية ظلت المعونة الغذائية الأمريكية لا غنى عنها ولكن بعد ذلك، ونظرا لسلطاتهم التى لا منازع لها والتى قبلها الشعب قامت سلطات الاحتلال بتنفيذ عدة إصلاحات مهمة فى الاقتصاد والمجتمع الياباني، نذكر منها على سبيل المثال: إقامة مؤسسات وسياسة جديدة وإجراء إصلاحات مالية تهدف لمزيد من العدالة والمساواة وتنظيم قانون العمل وفقا للمعايير الغربية، وكذلك تفكيك التجمعات التى كانت تضم الشركات اليابانية ذات الروابط العائلية (الزايياتسو)^(*) والقضاء على هيمنة القلة المحتكرة التى كانت لعبة فى أيدي العسكريين. وأخيرا الإصلاح الزراعى الذى قام بتحويل المستثمرين الفرديين إلى ملاك، وكذلك تبنى سياسة زراعية مشابهة لتلك التى كانت تمارسها أوروبا فى ذلك الوقت.^(٣)

وقد لاحظ الكاتب إدوين رايشاوير^(٤) (السفير الأمريكى فى اليابان ١٩٦١ - ١٩٦٦ وهو من مواليد اليابان) أن الصدمة النفسية والاجتماعية والمادية التى سببتها

(*) الزايياتسو: تطلق على التجمعات التى تضم الشركات اليابانية. وظهرت فى بداية فترة ميجي ١٨٦٨. وتتميز تلك التجمعات بغلبة الروابط العائلية على مجالس إدارتها. ولقد وضعت الحرب العالمية الثانية حداً لتوسع تلك التجمعات. (المترجم)

الحرب والهزيمة قد ساهمت فى إزالة آخر بقايا الماضى وفى انطلاقة لتحرير القوى من أجل التجديد. فالأمل فى غد أفضل حل محل الخوف من المستعمر. كما أن رفض الأفكار العسكرية والشمولية أوجد رغبة وحماساً جديداً من أجل "الديمقراطية" للوقاية من مساوئ النظم الشمولية. ولقد تولدت عقيدة راسخة بضرورة العودة إلى حرية المبادلات التجارية وإلى السلام وأن اليابان لن يستطيع أن يعيد أمجاده التى عرفها فى الماضى إلا من خلال التجارة الدولية.^(٥) وأصبح هذا الاقتناع هو بالفعل إحدى الركائز التى أقامت عليها اليابان استراتيجيتها التنموية. فهى كانت دولة خاضعة فى البداية للولايات المتحدة فإذا بها تصبح شريكا لها بعد انتهاء التحالفات القديمة ١٩٤٧ - ١٩٤٨. وتتمثل العوامل الرئيسية لنموذج التنمية اليابانية وسر نموها الاقتصادى خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥ فى المكونات الثلاثة التالية:

- مستويات الأجور والمرتبات المنخفضة التى على الرغم من زيادتها مع زيادة النمو فإنها ظلت أقل من نظيرتها فى البلدان الغربية، وخاصة فيما يتعلق بالمرتبات غير المباشرة (خاصة الخصومات من أجل المعاش) مما شكل حافزاً قوياً لدى الأفراد على الادخار

- معدل سعر فائدة منخفض بشكل كبير مما شجع على زيادة الاستثمارات فى الشركات.

- وفى النهاية سعر صرف منخفض للغاية للعملة اليابانية (الين) من خلال مراقبة أسعار الصرف. بدءاً من نظام الصرف الثابت حتى ١٩٧٣ ثم نظام الصرف الذى عرف (بالتعويم القذر) وذلك لتسهيل خروج رؤوس الأموال الذى نظمه البنك المركزى اليابانى. وبالإضافة إلى هذه المكونات الثلاثة، هناك اعتبارات أخرى تكميلية تتمثل فى وضع عقبات أمام دخول رؤوس الأموال الأجنبية وكذلك على دخول البضائع الأجنبية^(٦) مع تقديم معونات مهمة للقطاع الزراعى من أجل ضمان التوظيف الكامل ومعالجة النزوح من الريف إلى الحضر، وكذلك اتباع إجراءات محفزة للإنتاج فى القطاعات التى لا تمس التجارة الخارجية.

وكان نتيجة تطبيق هذا النموذج أن التجارة الخارجية لليابان كانت إيجابية معبرا عنها بفوائض تجارية هائلة مما كان له أثر مباشر على النمو الاقتصادي الذي كان يتراوح ما بين ٨ إلى ١٠٪ سنويا. والأصل في ذلك يرجع إلى الهدية التي قدمتها الولايات المتحدة للاقتصاد الياباني عام ١٩٤٩، وتتمثل في استقرار الين عند ٣٦٠ وحدة مقابل الدولار وكان ذلك في إطار "خطة دودج"، والتي أقرها الجنرال مارك أرتور والذي كان يعد بمثابة ميزة مهمة في زيادة تنافسية الاقتصاد الياباني.^(٧) وقد تم تعديل سعر الصرف بين العملتين عام ١٩٧١ أي بعد حوالي اثنين وعشرين عاما.

ونلاحظ أن الادخار على مستوى واسع وكذلك توافر الشروط المهيئة للاقتراض قد سمحت للشركات العاملة في اليابان، وكذلك في الخارج من تحقيق برامج استثمارية طموحة للغاية. ففي الداخل كان معدل النمو الصناعي قويا؛ فالهياكل الإنتاجية القائمة كانت قادرة على استيعاب أعداد إضافية من القوى العاملة المتاحة بوفرة نتيجة النمو السكاني (١٪ سنويا)، كما أنه تم التحكم في ظاهرة النزوح من الريف إلى الحضر من خلال اتباع سياسة زراعية حمائية. لقد سعت الدولة اليابانية إلى تحقيق التوظيف الكامل باستخدام شتى الوسائل مما ساهم في تحقيق قدر من التوازن الاجتماعي. ولا شك أن أسس علم الإنسان وطبيعته بالنسبة للفرد الياباني قد ساهمت في قيام الدولة بتحقيق هذا التوازن وخاصة من خلال نقل وتوصيل القيم الأسرية التقليدية في عالم الأعمال، والتي تعني أن صاحب العمل قد لا يقوم بفصل بعض العمال الأقل مهارة وكفاءة بل يفضل الإبقاء عليهم.^(٨) وقد كانت البرامج الاستثمارية للشركات في الخارج طموحة للغاية ويعزى ذلك إلى التأكيد على أهمية الفوائض التجارية الخارجية كما أن تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان لها أهميتها للنظام الاقتصادي الياباني في مجمله. فهذه الاستثمارات تسمح من ناحية بالإبقاء على مستوى الأجور عند حد منخفض، كما تسمح من ناحية أخرى بنمو قوى لمتوسط الأجور مما يبدو معه الأمر متناقضا للبعض. وتسمح الاستثمارات المتحققة في فروع الشركات اليابانية في الدول الغربية بالتغلب على المعوقات المترتبة على المنافسة الحرة ودخول البضائع اليابانية إلى أسواق هذه الدول، وهي تتمثل عادة في مصانع التجميع وخاصة في صناعة السيارات التي تتطلب وجود أعداد مرتفعة نسبيا من العمالة بالمقارنة بأنشطة البحث والتطوير

التي تبقى فى الشركة الأم فى اليابان. وهذه الاستثمارات تعد بمثابة أدوات لاختراق ونفاذ السلع اليابانية إلى أسواق الدول المتقدمة وبنفس المنطق تأتى كذلك أهمية الاستثمارات اليابانية فى الدول ذات العملة الرخيصة حيث يسمح ذلك بالاستفادة من هذه الأيدى العاملة الرخيصة. ويمكن القول إن نقل الأنشطة خارج اليابان وباستثناء بعض الحالات لم يؤد إلى الاستغناء عن العملة فى اليابان. فعندما نقوم بتخفيض تكاليف الإنتاج فإن ذلك يسمح للشركات المعنية بالاستحواذ على جزء من السوق العالمية وبالتالي الحفاظ على العملة المرتقبة فى اليابان مع تعديل تركيبة تلك العملة بمعنى تقليل العملة غير المؤهلة وزيادة العملة المؤهلة بطريقة ملحوظة خاصة فيما يتعلق بأنشطة البحث والتطوير. وهذا يؤدى تدريجيا إلى إحداث تغييرات مهمة فى التركيبة القطاعية للصناعة اليابانية. بمعنى أن الصناعات الخفيفة والمنسوجات على سبيل المثال التى كانت تتخصص فيها اليابان منذ بداية القرن بدأت تخرج من اليابان وتتجه فى صورة فروع إلى دول جنوب شرق آسيا (تايبوان - تايلاند - ماليزيا - الفلبين - إلخ) أو إلى كوريا والصين. وعلى العكس، نجد أن اليابان بفضل ذلك أصبحت متخصصة وتحتل الصدارة بين الدول المنتجة للصناعات الثقيلة، الصناعات الكيماوية، والسيارات والإلكترونيات. بناء السفن إلخ.

ولقد قامت اليابان، فى السنوات الستينيات، بتعميق علاقاتها الاقتصادية مع الصين لتصبح فى ذلك الوقت الشريك الأول للصين. ومع ذلك فإن غالبية المحليين يرى أن تلك الشركات لا تمثل إلا نسبة ضئيلة نسبيا من حجم التجارة اليابانية (تتراوح ما بين ٢ إلى ٣٪). ومع ذلك فإنهم يتجاهلون تجارة اليابان مع هونج كونج كما يغيب عنهم كذلك التدفقات التجارية للفروع اليابانية العاملة فى الصين وباقى الفروع فى كوريا تايبوان وماليزيا إلخ. إن تحليل التدفقات التجارية لليابان لا يمكن أن يتم بمعزل عن تلك التدفقات بين الشركات والمؤسسات اليابانية على مستوى العالم. ويمثل الادخار الذى تحققة اليابان نحو ٤ - ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى السنوات الستينيات بما سمح لها بتطوير رأس المال اليابانى وبسرعة داخل وخارج اليابان. وقد أسفرت القوى الإنتاجية التى تم توظيفها فى كل دول العالم باستخدام رأس المال اليابانى إلى خلق نوع من تقسيم العمل الدولى خاصة من جهة نظر تركيز المصادر والموارد البشرية

عالية التأهيل داخل اليابان، بينما تتمركز الأنشطة التي تحتاج لموارد بشرية أقل تأهيلا في الدول نوات الأجور المنخفضة. ولقد كان هذا التقسيم الجديد للعمل في صالح الشركات الأمريكية والأوروبية كذلك. ومع ذلك فإن الشركات اليابانية الوليدة اعتمدت على نموها السريع من أجل تطوير التنظيم الجديد للعمل على نطاق أوسع. ولعل هذا يفسر لنا أهمية الأنشطة المرتبطة بالبحث والتطوير في اليابان. فالبحت والتطوير أصبح أكثر أهمية عنه في أوروبا والولايات المتحدة (كقيمة نسبية) حيث إن الشركات اليابانية عرفت كيف تتطور بسرعة أكبر من تلك التي تطورت بها الشركات الغربية.^(٩)

إن التغييرات الحادثة في هيكل العمالة على حسب المؤهلات (وبطبيعة الحال حسب الدخول) في اليابان كانت لها أهمية قصوى، حيث إنها تسمح بنمو قوى لمتوسط الأجور بينما لا يزيد مستوى الأجور بوجه عام إلا ببطء حسب كل مستوى من مستويات التأهيل. وفي نهاية الأمر. فإن النمو الكبير الذي شهدته اليابان، والنتائج من فوائدها التجارية نتيجة التخفيض المستمر للعملة اليابانية حتى بداية السنوات السبعينيات لم يكن لافتا للانتباه من قبل البلدان الغربية. إلا أن الصورة تغيرت بعد ذلك حيث أصبح ينظر للشركات اليابانية بأنها تمثل منافسا خطيرا للشركات الأمريكية والغربية.

(٤) اليابان كمصدر إزعاج للولايات المتحدة في الفترة من (١٩٦٥ - ١٩٨٥)

على الرغم من أن اليابان تستورد ما يقرب من ٢٠٪ من احتياجاتها من السلع الغذائية، وتقريبا كل ما تحتاجه من السلع البترولية والمعدنية فإنها تتمتع بفوائد تجارية كبيرة وهي تخضع دائما لضغوط من أجل إعادة تقييم عملتها في مقابل الدولار لكنها ترفض ذلك. وخلال هذه الفترة كانت اليابان تعتبر بحق قوة اقتصادية هائلة. فالنتائج المحلى الإجمالى لليابان يحتل المرتبة الثالثة في العالم مقوما على أساس سعر صرف للين منخفضا للغاية عن قيمته الحقيقية. كما أنه يحتل المرتبة الثانية محسوبا على أساس معدل تكافؤ القوة الشرائية.

وبعد انتهاء العمل بقاعدة التحويل بين الدولار والذهب للبنوك المركزية عام ١٩٧١ قامت الحكومة الأمريكية بموجب اتفاقية سيمثونيان بالحصول على زيادة فى قيمة الين مقابل الدولار تقدر بنحو ١٦, ٩٪ بيد أن ذلك لم يكن كافيا لتوازن العلاقات التجارية بين البلدين. لذلك حدث ما نسميه صدمة نيكسون، والتي بمقتضاها تم الاتفاق على فرض ضرائب جمركية جديدة على الواردات من السلع اليابانية، وكذلك الاتفاق على تطبيق التحديد التلقائى للصادرات اليابانية بالنسبة لبعض السلع كالمنسوجات.

ومن الملاحظ أن عام ١٩٧٣ كان له أهمية مزدوجة، فمن ناحية نجد أن نظام سعر الصرف الثابت قد تم التخلي عنه فى صالح نظام سعر الصرف الموعوم ومن ناحية أخرى كانت هناك الصدمة البترولية الأولى. وقد شهدت اليابان ركودا اقتصاديا وصدمة غير مألوفة وعجزاً فى ميزانها التجارى، والذي يعزى بصفة أساسية إلى ارتفاع أسعار البترول المستورد. ومع ذلك فقد سمحت خطة الانتعاش لعام ١٩٧٥ فى عودة النمو مرة أخرى حيث تعتبر اليابان هى الدولة الوحيدة العظمى التى عرفت مثل هذا النمو خلال هذا العام.

ومن أجل الحفاظ على ميزتها فى سعر الصرف كان يتعين على اليابان أن تتحايى على نظام الصرف الموعوم، فإذا بها تبنت نظاما أطلق عليه التعويم القذر Dirty Floating حيث كان يتدخل البنك المركزى اليابانى بشكل كبير فى أسواق الصرف بما يسمح بضمان تكافؤ نسبة ثابتة بين الين والدولار. وبذلك تعمل على إبقاء سعر الين منخفضا على الرغم من الوقائع المبررة لرفع سعر عملتها. لذلك قام البنك المركزى اليابانى بالاحتفاظ باحتياطات متراكمة من الدولار فى جانب الأصول وبفضل تلك الممارسة استطاعت اليابان أن تحد من ارتفاع قيمة عملتها عند مستوى ٢٥٪ فقط من قيمها الحقيقية ما بين ١٩٧٦ و ١٩٧٨ فى حين شهدت تجارتها الخارجية كذلك عودة مرة أخرى لتصبح فى حالة فائض.

أما الصدمة البترولية الثانية عام ١٩٧٩ فلقد كان من السهل استيعابها فى اليابان، فتجارتها الخارجية شهدت عجزا لفترة قصيرة بسبب ارتفاع فاتورة استيراد البترول، ومع ذلك فقد ظلت هذه التجارة تحقق فوائض مع الولايات المتحدة وأوروبا.

وفى الحقيقة فإن سعر الفائدة المنخفضة الذى تمارسه اليابان قد سمح لها بضخ رؤوس أموال للاستثمار بشكل كبير فى أوروبا والولايات المتحدة أكثر من استثماراتها فى آسيا.

إن السبعينيات تمثل بلا شك فترة التغييرات فى تركيبة الصناعة اليابانية، فالصناعات الخفيفة ذات الكثافة العمالية تم توطئها خارج اليابان، خاصة فى الدول الآسيوية ذات الأيدى العاملة الرخيصة. أما الاستثمارات التى تتعلق بالتكنولوجيا المتطورة والنووية المستخدمة لأغراض سلمية والمعلوماتية والبيوتكنولوجية، إلخ فهى تخص الدول المتقدمة من خلال إقامة فروع يابانية فى تلك الدول بما يساعد اليابان على تفادى الإجراءات الحمائية الجمركية التى تثيرها الفوائض التجارية التى تحققها.

وقد أحسست الدول الغربية بأنها مهددة بشكل متزايد من خطر اختراق السلع اليابانية لأسواقها بصورة كبيرة. لذلك قامت بالتفاوض مع اليابان من أجل أن تقوم هذه الأخيرة بإجراء التقييد الذاتى لصادرتها^(١٠) لكننا نعلم مقدما أن ذلك لم ولن يحدث ولن تلتزم به اليابان. لقد كان ذلك دليلا على نقص الرؤية لدى البلدان الغربية، والتى جعلتها تستبعد بعض الحقائق النظرية تجنباً لعدم إثارة غضب اليابانيين، والتى تتمثل أساساً فى الاختلالات التجارية التى تعاني منها، والتى يتعين أن مواجهتها، وكذلك فى ضرورة إعادة النظر فى تقييم سعر صرف العملة اليابانية.

وجدير بالذكر أن اليابان قد قامت تحت ضغط من الإدارة الأمريكية بإلغاء الرقابة على الصرف عام ١٩٨٠. ومن ثم أصبحت حركة رؤوس الأموال من تصدير واستيراد تتم بحرية. بيد أن ذلك ظل حبرا على ورق، حيث نجد أن اليابان قد تحالفت مرة أخرى لثتلف حول هذه السياسة التحريرية واستمرت فى تنظيم عمليات دخول وخروج رؤوس الأموال حيث خضعت عملية تصدير رؤوس الأموال للعديد من الإجراءات المنظمةة، بينما قامت بتقليل الحوافز المقدمة لاستيراد رؤوس الأموال. ولا شك أن مسألة تصدير الأموال اليابانية كانت تجرح كبرياء الأمريكين والذين يعتقدون أن اليابان تسعى لشراء شركات وأصول أمريكية ذات قيمة ورمز وطنى. وقد اتسعت هذه الحالة من السخط الأمريكى لتنتقل من أوساط رجال الأعمال الأمريكين إلى الأوساط السياسية وصولاً

إلى رجل الشارع الأمريكي. ومحصلة كل ذلك ظهور اعتقاد قوى بأن اليابان تمارس منافسة غير شريفة تتضمن فى جزء منها اعتداء صارخا على رموز القومية الأمريكية.

(٥) الصراع بين الولايات المتحدة واليابان (١٩٨٥ - ١٩٩٥)

بدأت الحالة الاقتصادية فى الولايات المتحدة تسوء مع بداية الثمانينيات، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير فى سعر الدولار. وفى الوقت نفسه نجد أن القادة الأمريكيين الذين نجحوا بدرجة كبيرة فى كسر شوكة الاتحاد السوفيتى من خلال حرب النجوم قد أصبح لديهم الوقت الآن للانشغال والتفرغ بشكل أكبر لمشكلاتهم الاقتصادية وخاصة مسألة المنافسة اليابانية. لقد كان هدف الاجتماعات التى تمت فى إطار مجموعة العشرين فى نيويورك عام ١٩٨٥ وفى باريس عام ١٩٨٧ هو إرغام اليابان على تبنى سياسات أكثر توسعية فى الداخل بحيث يعمل ذلك على تقليص فوائضها التجارية الخارجية.

وقد رضخت اليابان لذلك وقامت بالفعل بإحداث زيادة ملحوظة فى الإنفاق العام. ومع ذلك فإنها قامت من أجل أن تتجنب دخول رؤوس الأموال الأجنبية الذى يمكن أن يتسبب فى ارتفاع قيمة الين وذلك بالحفاظ على سعر للفائدة عند مستوى أقل مما كان عليه فى الماضى سعيا منها لاستمالة الطلب الداخلى. وقد حدثت زيادات فى الإنفاق العام صاحبها زيادة فى الاستيراد، ومن ثم ارتفعت قيمة الين بنحو ٤٠٪ ما بين سبتمبر ١٩٨٥ وسبتمبر ١٩٩٠. وعلى الرغم من ذلك ظلت التجارة الخارجية مع أمريكا فى صالح اليابان واستمر تصدير رؤوس الأموال اليابانية للخارج.

من ثم تم فرض إجراءات أخرى على اليابان منها تحرير القطاع المصرفى، والتى أدت إلى إعطاء البنوك صلاحيات أكثر للانتماء خاصة الانتماء العقارى فى حين أن أسعار الفائدة ظلت عند أدنى مستوياتها. ونتيجة لذلك حدثت قفزة هائلة فى بورصة العقارات لم يحدث لها مثيل من قبل فى حين لم تحدث أية إشارات تحذيرية عن وقوع تضخم وشيك حيث لم ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية.

وقد بلغت الاستثمارات الخارجية لليابان نحو ١٠٠ مليار دولار ما بين ١٩٨٦ - ١٩٨٨. نصفها تم فى الولايات المتحدة (٥٠ مليار دولار). ومن بين الاستثمارات اليابانية التى أثارت سخط الأمريكيين وغضبهم هو شراء اليابان لمركز روكفيلر فى نيويورك، والذى يعتبر أحد الرموز المعبرة عن النزعة الوطنية الأمريكية.^(٩)

ويعد قرار الحكومة برفع سعر الفائدة هو الباعث على الانهيار الذى كان لا يمكن تفاديه عام ١٩٨٩. حيث غرقت اليابان فى أزمة حادة فلقد كانت البنوك اليابانية وحتى عام ١٩٨٥ تعيش فى كنف الحمائية فى مواجهة العالم الخارجى ولم تكن بالتالى مهياة لعملية التحرير المصرفى الذى طبقته الحكومة هذا العام. مما جعلها تتخذ مخاطر كبيرة الحجم، حيث إن عددا كبيرا من هذه البنوك كان فى حالة إفلاس - فرضيا - وتم تقييد الائتمان بشكل صارم فى حين وجد عملاء البنوك قيمة ممتلكاتهم تنهار مما كان له أثر سلبي على مستويات الاستهلاك.

إن حدث انخفاض فى الاستثمارات، وكذلك فى الاستهلاك مما يعنى اختفاء النمو الاقتصادى. ولم يكن لتخفيض سعر الفائدة آثار ملحوظة على تحفيز النمو. لذلك وجدت الحكومة نفسها مضطرة لانتهاج سياسة مالية توسعية قائمة على زيادة الإنفاق العام بدرجة أكبر من زيادة الصادرات، والتى كانت تعتبر العامل الأساسى للنمو نتيجة ارتفاع سعر الين بنسبة كبيرة فى مقابل الدولار بدءا من عام ١٩٩٢. ولسوء الحظ فإن زيادة الإنفاق الحكومى لا يمكنها أن تستمر بلا حدود حيث بلغ الدين العام قيمة تعادل قيمة الناتج المحلى الإجمالى لمدة سنة، وبرغم تلك الأزمة وبرغم من ارتفاع قيمة الين ليصل لأعلى مستوى له خلال عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ بما يقرب من ٢٠٪ من قيمته التى كان متفقا عليها فى اجتماع اللوفر، فإن الصادرات اليابانية استمرت فى كونها تمثل تهديدا قويا للصناعات الأمريكية^(١٠) وهذا ما أخذ بهيل كلينتون فى الحسبان.

وبمجرد انتخاب كلينتون رئيسا للولايات المتحدة قامت الإدارة الأمريكية من خلال قنوات عدة، وفى معارضة واضحة للالتزامات وقرارات قمة باريس لعام ١٩٨٧

(٩) مركز روكفيلر يعد أحد المعالم الوطنية التاريخية الأمريكية، وهو الأكبر من نوعه فى العالم. (المترجم)

بإجراء تخفيض كبير فى قيمة الدولار مقابل الين عام ١٩٩٥ لىتعدى الين ٨٠٪ من قيمته، وفى الوقت نفسه نظمت إدارة كلينتون ارتفاعا سريعا فى قيمة الين كذلك خلال الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٥) وفى عام ١٩٩٤ قامت الصين بتخفيض عملتها بنحو ٤٠٪ بعد التخفيض الذى قامت به عام ١٩٩٠ مما يعنى زيادة فى تخفيض قيمة اليوان أكثر مما كان عليه من قبل. والجدير بالذكر أن هذا التخفيض الواسع النطاق لم يلق أية اعتراض من جانب الإدارة الأمريكية.^(١٢) وقد أدى ذلك لاستفحال الحالة فى اليابان وأصبح وضعها الاقتصادى أكثر سوءا، بالإضافة إلى ما أدى إليه ذلك من زعزعة فى قدرة الاقتصاديات الآسيوية الأخرى. لذلك بدأت تظهر الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧، والتى تزامنت مع وقوع الاقتصاد اليابانى ذاته فى صعوبات كبيرة وأدى ذلك إلى حدوث سلسلة من التخفيضات لعملات بعض الدول الآسيوية مثل كوريا - تايلاند، سنغافورة - وماليزيا وتايوان.^(١٣)

ولم يتم إخراج اليابان من تلك الأزمة إلا من خلال ما قامت به الصين باتخاذها موقفا سياسيا فى يونيو ١٩٩٥ حيث قام الحزب الشيوعى الصينى بتعليق المفاوضات مع تايوان فى إطار تطبيع العلاقات التجارية وذلك للاحتجاج ضد الزيارة التى قام بها الرئيس التايوانى إلى الولايات المتحدة (على الرغم من كونها زيارة للجامعة التى قام بالدراسة فيها). وقد أظهر الصينيون عدم رضائهم عن تنظيم أول انتخابات عامة فى تايوان فى مارس عام ١٩٩٦ وقامت بتوجيه صواريخها فى اتجاه تايوان. عندئذ قام الأمريكيون الذين يسعون بطبيعة الحال لضمان الاستقرار فى تلك المنطقة بالتقرب إلى اليابان.

وقد قامت بعثة حكومية يابانية بزيارة واشنطن من أجل مطالبة الحكومة الأمريكية بالتوقف عن عمليات رفع سعر الين اليابانى، وتم بالفعل الموافقة على الطلب اليابانى. وعلى هذا قبلت الولايات المتحدة أن يرتفع سعر الدولار فى مواجهة الين وكذلك فعلت أوروبا بالنسبة لسعر اليورو. ومع ذلك فقد ظلت الصعوبات الاقتصادية تواجه اليابان حيث كان يتعين الانتظار حتى عام ٢٠٠٢ حتى تجد اليابان نموها الاقتصادى الذى عرفته قبل الأزمة. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة اليابانية قد تسببت وبدون قصد فى إحداث ركود اقتصادى، وذلك فى محاولتها لتقييد الاتفاق الحكومى من أجل تخفيف

المديونية. وعلى ما يبدو فإن النموذج الميركانتيلي الذى أثبت جدارته خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٨٥ لم يعد صالحا لليابان.

(٦) الفرق بين اليابان والصين من وجهة نظر العالم الغربى

فى الوقت الذى كانت فيه اليابان تتخبط فى أزمتها المالية الطاحنة، اعتبرت الولايات المتحدة أن سلسلة التوترات بين الصين وتايوان خلال عامى ١٩٩٥ و ١٩٩٦ ما هى إلا ظاهرة عابرة ولن يكون لها أثر خطير. وقد سعت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٥ لإدخال الصين فى كنفها، حيث لا ننسى أن الصين كانت العدو الآسيوى اللدود لليابان. وقد أعطى الرئيس كلينتون الضوء الأخضر لدخول الصين فى منظمة التجارة العالمية بدون أية شروط خاصة بسعر صرف اليوان. ومن المعروف أن الصين تتمتع بعملة محلية منخفضة القيمة بشكل كبير بالنسبة للدولار واليورو. وهذا ما جعلها تحقق فوائض تجارية كبيرة خاصة مع أمريكا. وقد استحوذت الصين على أهمية بالغة من قبل الشركات الأمريكية خلال التسعينيات حيث أقامت تلك الشركات فروعاً لها فى شكل عقود من الباطن بغية الاستفادة من المستوى المتدنى للأجور فى الصين.

وعلى ما يبدو فإن الأمريكيين يمارسون مع الصين نفس الممارسات التى سبق وأن اتبعها اليابانيون فى أمريكا. فالعقود التحتية لها مزايا مهمة للغاية لرجال الأعمال الأمريكيين، لذلك نجد أن الولايات المتحدة لم تتحرك عندما قامت الصين عام ١٩٩٤ بإجراء تخفيض كبير لعملتها، وهذا ما أدى كما سنرى لاحقاً إلى الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧. وقد كان من أسباب الهدوء الأمريكى أن تلك العقود كانت ملائمة للغاية للشركات الأمريكية التى تستثمر فى الصين.

إن الصين منذ ١٩٨٤ تطبق نفس الوصفة التى اتبعتها اليابان من قبل، والتى بها حققت نجاحاً اقتصادياً هائلاً فى السنوات (١٩٤٥ - ١٩٨٥)، والتى تتمثل فى الأجور المنخفضة، معدل فائدة منخفض، سعر صرف منخفض، قيود على دخول رؤوس الأموال الأجنبية. ومع ذلك فإن تطبيق تلك الوصفة الاقتصادية سيكون له آثار مختلفة

على الولايات المتحدة الأمريكية ويعزى ذلك لسببين، الأول، وهو أن الصين تفوق عشرات المرات اليابان فيما يتعلق بعدد السكان (عدد سكان الصين يوازي عشرة أضعاف سكان اليابان)^(١٤) والسبب الآخر هو أن جزءاً مهماً من رأس المال الأمريكي تهيمن عليه جماعة صغيرة ويتعامل كذلك مع جماعة صغيرة تهيمن على رأس المال الصيني. وهذا بطبيعة الحال لم يكن الوضع في الحالة اليابانية.^(١٥) ولا شك أن ذلك خلق نوعاً من التواطؤ والمحاباة من جانب الولايات المتحدة تجاه الصين على الرغم من معارضة تلك الأخيرة وبوضوح للولايات المتحدة خلال أزمة ١٩٨٩ والتي تأكدت عام ١٩٩٤. وعلى عكس الصين، فإن اليابان كانت تمثل خطراً ليس فقط بسبب فوائضها التجارية وما يقابله من عجز تجارى أمريكى - فالصين لها نفس الوضعية ولم يعترض أحد عليها - ولكن بسبب أن الشركات اليابانية كانت منافساً خطيراً للشركات الأمريكية^(١٦) بفضل إجراءات تخفيض قيمة الين.

إن الديناميكية الرأس مالية في اليابان وخارجها كان من الممكن لها أن تجعل الشركات اليابانية رائدة في الصناعة العالمية وأن تتمتع خلال فترة معينة منافسيها الأمريكيين. سيكون هذا الوضع، إن تحقق، غير مقبول. لذلك كان يتعين وبأى ثمن كسر شوكة اليابان. ومن أجل ذلك تمت مهاجمة الفوائض التجارية لليابان وما يقابلها من عجز في الميزان التجارى الأمريكى بسبب سعر الصرف اليابانى. ومع ذلك فإنه في وقت ما كانت الشركات اليابانية لا تمثل تهديداً مباشراً لشركاتها الأمريكيتين الذين كانوا يحققون معها أرباحاً تفوق نظيرتها مع الصين، حيث سادت حالة من الصمت ولم تهتم الولايات المتحدة بمسألة العجز التجارى الذى تتكبده. وعلى حد قول "روبين" إنه كان سواءً للأمريكيين مسألة العجز التجارى أو سعر صرف الين طالما أن هذا العجز سيتم تعويضة من خلال دخول رؤوس الأموال إلى السوق الأمريكية.^(١٧) ولا شك أن تلك اللامبالاة من الجانب الأمريكى تفسر لنا موافقة الرئيس بيل كلينتون على دخول الصين في منظمة التجارة العالمية بدون شروط تتعلق بسياسة الصرف للعملة الصينية. إن ذلك بلا شك يعتبر مثالا لقصر النظر السياسى والخضوع لإرادة القلة من المهيمنين على الصناعة والمال في الولايات المتحدة الأمريكية.

هوامش الفصل الرابع

(١) انظر: Reischauer, op. cit.

(٢) يتمثل الخطأ الذي وقعت فيه الحكومات نوى المديونية العالية خلال السنوات العشرينيات أنه كان يتعين عليها وضع تعريفات حمائية على بعض المنتجات الغذائية، على عكس وجهة نظر رجال الصناعة المحتكرين ولكن هذا لم يتم. وكما نعلم فإن الصين تعطي أهمية بالغة اليوم لمسألة أسعار السلع الزراعية والتحكم في الهجرة من الريف إلى الحضر ولا شك أن الصين بذلك لم تنس التجربة التي مرت بها اليابان في هذا الصدد.

(٣) سيصبح المزارعون في بحبوحة نسبية من العيش، فالهجرة من الريف للحضر أصبحت محل رقابة، لذا فإن أهل الريف لن يمثلوا مصدراً لعدم الرضا الذي كان موجوداً خلال السنوات العشرينيات.

(٤) انظر: E. Reischauer, op. cit., p. 11 et 12

(٥) وذلك طبقاً لوجهة نظرنا

(٦) "إن اليابان في سعيها لبذل جهود هائلة لإعادة بناء اقتصادها كانت تقوم بحماية صناعاتها من خلال فرض ضرائب جمركية مرتفعة مقارنة بتلك التي كانت تفرضها البلدان الصناعية الأخرى" انظر (Reischauer, op. cit. T2 p. 129).

(٧) نشير إلى أن هوية مماثلة حصلت عليها في ذلك الوقت اقتصاديات أوروبا الغربية (المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا الغربية): فالولايات المتحدة كانت تسعى لاستمالة النمو الاقتصادي لحلفائها في مواجهة التهديد السوفييتي.

(٨) طبقاً لما تود Todd، فإن الشكل المهيمن للأسرة كان في اليابان يتمثل في الأسر العريقة التي تنقل قيم السلطة والامساواة.

(٩) سنلاحظ كذلك أن النمو غير المسبوق الذي شهدته أنشطة البحث والتطوير في اليابان لم تكن بضرورة الحال ناتجة من توجه مفترض لرؤساء الشركات اليابانية الذين أدركوا بصورة أفضل من نظرائهم في البلدان الغربية أهمية وفائدة النظرة طويلة الأجل: لقد استطاع اليابانيون أن يحققوا مكسباً، قبل الآخرين، وأن يقتنصوا الفرص التي أوجدتها تقسيم العمل بين البلدان الآسيوية.

(١٠) إن هذا الأمر لا يتعلق إلا بالولايات المتحدة: وفي عام ١٩٨٠، نجد أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية قد طلبت من اليابان أن تقوم بتقييد صادراتها، وفي عام ١٩٨٢ قدمت شكوى لمنظمة الجات في هذا الشأن. وعلى الرغم من حالة الكساد التي كان يعاني منها العالم فإن هذه القضية كانت تعتبر جدية وخاصة مع صعود معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة لم تشهدها الجماعة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

(١١) يشير إلى أن رجال الصناعة الأميركيين والذين لم يكن لديهم سوى عدد محدود من العقود التحتية مع اليابان. كان من المهم أن تظل العملة اليابانية عند مستوى مرتفع. وبفلس الطريقة، نجد أنه نظراً لأن هؤلاء لديهم عقود كثيرة مع الصين، فلقد كان مصلحتهم أن تكون العملة الصينية أقل بكثير من قيمتها الحقيقية.

(١٢) بعض المحللين يعتقد أن الولايات المتحدة قد تكون أرسلت إشارات مشجعة للصين في هذا الصدد.

(١٣) ستؤدي تلك الأزمات في سعر الصرف إلى تخفيضات بنحو ٢٠٪ مما يتيح مع ذلك مزايا كبيرة للصين.

(١٤) جدير بالذكر أن الناتج المحلي بلغ عام (٢٠٠٨) مقوماً بالدولار نحو ٧٪ من الناتج الإجمالي العالمي: كما يمثل هذا الناتج مقدماً بسعر القوة الشرائية المتعادلة نحو ٢٠٪ من الناتج الإجمالي العالمي. وهو ما يجعلها تختلف قليلاً عن نظيرة للولايات المتحدة: وبالعودة إلى العشر سنوات الماضية كانت الأرقام الخاصة بالناتج المحلي الصيني متواضعة بشكل أكثر على الرغم من كونها مع ذلك ذات أهمية. أما المقارنة مع اليابان (وتتمثل في ١ مقابل ١٠ للصين) فيتعلق ذلك بالتأكيد بعدد السكان في كلتا الدولتين.

(١٥) علاوة على ذلك، فإن من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، كانت هناك استراتيجية اقتصادية، والتي تشبه في بعض جوانبها تلك التي تم وضعها محل التنفيذ في عهد العسكريين في بداية السنوات الأربعينيات مع (القضاء التنموي المشترك لآسيا الشرقية).

(١٦) تقوم اليابان بتصدير العديد من المنتجات النهائية للولايات المتحدة (السيارات الأجهزة المنزلية والإلكترونية، الصور..... إلخ) وتشكل بذلك منافساً لها مع أن ارتفاع مستوى الأجور بها مقارنة بالدول الآسيوية الأخرى: لا يسمح بتطوير العقود التحتية فيما يتعلق بالمنتجات الوسيطة. أما الوضع في الصين، فإنه على النقيض من اليابان فالصين لا تبدو في هذا المجال كمنافس للولايات المتحدة.

(١٧) هذا التساؤل الذي يتعلق (بتعويض) العجز الخارجي لدولة ما من خلال دخول رؤوس الأموال القادمة من البلدان الميريكانتيلية والتي تتم المبادلات، يسمح للعديد من المحللين أن يقللوا من أهمية التجارة الخارجية. في الحقيقة ، هذا التعويض يمثل عاملاً جوهرياً في قواعد الميريكانتيلية: فالصادرات من رؤوس الأموال تسهل من التدخلات والتلاعبات في أسعار الصرف.

الفصل الخامس

السياسة التجارية للصين

"فى ذلك الوقت كان رأس المال فى قمة عريذته"

(كارل ماركس فى شأن أحداث مناجم بوتوسى^(*))

إن النموذج الذى تبنته الصين مع بداية التحول الذى شهدته عام ١٩٨٩ هو نموذج قائم على تحقيق النمو الاقتصادى من خلال الفوائض التجارية الخارجية. ولا شك أن ذلك كان يتطلب حمائية نقدية أكثر صرامة وتركيزا من تلك التى مارستها اليابان. حيث إن من يطبق هذا النموذج هو دولة شاسعة المساحة وتعتمد على النموذج الشمولى فى تنظيم المجتمع. كما أن الصين تقترح العمل لحساب الدول المتقدمة من خلال العقود التحتية ومن ثم فإن شكل التنمية فى الصين سيكون على ما يبدو أكثر نفعا لهذه الدول مقارنة بنظيره الذى انتهجته اليابان، والذى مثل تهديدا اقتصاديا لهذه البلدان على الرغم من أنها كانت حليفا لأمريكا. وحيث إن التقارب بين الصين والولايات المتحدة تم تفعيله بداية لأسباب جيوسياسية نتيجة الحرب فى فيتنام، فإن هذا التقارب بدأ يكون له مغزى اقتصادى فى السبعينيات. أضف لذلك أنه كان يمثل ضررا وأذى لليابان. إن التنمية الاقتصادية للصين تجد جزءا كبيرا من

(*) بوتوسى هى مدينة بوليفية تقع على جبل غنى بمعدن الفضة وكانت مطمعا للمستعمرين الأوروبيين الذين مارسوا أشد العنف تجاه العاملين الذين تم استعبادهم من أجل استخراج الثروات الكامنة فى هذه المنطقة. (المترجم)

فعاليتها فى المبادلات الخارجية، وفى النظام الشمولى الذى يسمح لها بوضع نظام مزدوج للعقوبة والمكافأة للدول وللشركات فى كل أنحاء العالم.

(١) تأكيد الشمولية فى الصين والاتهامات الموجهة لها

إن الصين وحتى نهاية السبعينيات كانت دولة شمولية بيروقراطية، والتي تم اجتياحها (بالثورة الثقافية). حيث إن وصول دينج أكسيانج للحكم عام ١٩٧٨ قد أحدث تغييرا عميقا فى التوجه السياسى للصين. حيث حدث تحرر تدريجى ظل تحت الرقابة وفى حدود معينة للأنشطة الاقتصادية المرتبطة باحتكار الحزب الشيوعى للدولة، للمحليات وللنقابات والصحافة ... إلخ مع الاحتفاظ برقابة غير بيروقراطية ولكنها حقيقية للأنشطة الاقتصادية مما سمح للدولة بتحقيق نمو متواصل. ولقد كان عام ١٩٨٩ عاما مهما بالنسبة للعالم، ولروسيا وللصين. ففي الغرب نتذكر جيدا يوم التاسع من نوفمبر عام ١٩٨٩، وهو اليوم الذى سقط فيه حائط برلين. ولكننا ننسى سريعا أنه قبل الاحتفال بمرور مائتى عام على الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩ جاءت زيارة جورباتشوف للصين^(١) فى ١٦ مايو عام ١٩٨٩ من أجل تطبيع العلاقات بين الدولتين بعد ٢٥ عاما من التوترات بينهما، ولقد جاء القرار فى نهاية المطاف بالإبقاء والتأكيد على التنظيم الشمولى للمجتمع الصينى، والتي جاءت مذبحه ميدان تيانانمين نتيجة طبيعية له فى الرابع من يونيو من نفس العام. فهل ذهب الطلاب بعيدا فى طريقة مواجهتهم مع السلطات حينما قاموا بتشديد تمثال يرمز إلى الديمقراطية فى مواجهة صورة الزعيم الصينى ماوتس تونج؟ لقد حدثت مناقشات حادة داخل الحزب الشيوعى بسبب هذه الخطوة غير المحسوبة من قبل الطلاب وحدث تعارض داخل الحزب ما بين مؤيد للتطبيق التدريجى للديمقراطية وبين هؤلاء الذين لا يريدون بالمرّة الحديث عن هذا الموضوع. وبعد فترة وجيزة من التردد تم استبعاد رئيس الوزراء زاون يانج^(٢) واستولى دينج أكسيانج على السلطة كاملة وقرر أن يساهم - على الطريقة الاستعمارية - فى تلقين درس للشعب الصينى لا ينساه حتى يظل فى مخيلتهم ولفترات طويلة. وبذلك حدثت مجزرة دموية للمطالبين بالديمقراطية فى ميدان تيانانمين^(٣). ومضت عدة أشهر

بعد هذه المجزرة وكانت الرسالة الموجهة من الحزب إلى الشعب واضحة وتتلخص فى هذا النداء "يا شعب الصين اتركوا أحلامكم بالحرية والديمقراطية لأنها ليست لها علاقة بتقاليد وطنكم، بل هى أفكار يقترحها عليكم أعداؤكم فى الخارج بطريقة مأكرة لخداعكم. اتبعوا حزبكم المبجل المجيد^(٤) لتجدوا معه الرخاء، والعمل والسكن" ومن هذا المنظور نرى أن أكسيانج قد قدم قبل وفاته الخطوط الأساسية التى يتعين أن يسير عليها القادة الصينيون لبناء الاستراتيجية التى تقوم عليها الصين حتى يومنا هذا وتتمثل فى الرأسمالية الشمولية. وقد تم العمل منذ عام ١٩٧٨ على إلغاء البيروقراطية الشيوعية وإقامة نظام رأسمالى وتعديل فى ملكية الدولة لوسائل الإنتاج. وتجدر الإشارة إلى أن دينج أكسيانج كان حريصا منذ عام ١٩٨٩ على عدم إقامة رأسمالية ليبرالية ديمقراطية فقد كانت فكرة مرفوضة تماما، حيث إن مشروعه هو إقامة رأسمالية شمولية حيث تلعب الحماية النقدية كما سنرى دورا جوهريا كوسيلة لفرض هيمنة الصين على العالم.

(٢) تبنى الصين للنموذج اليابانى وتنمية الأنشطة القائمة على العقود التحتية

مع تزايد الأهمية التى أولتها الصين للتجارة الخارجية فى السنوات الثمانينيات وما بعدها بدأ معرض كوانجو الدولى يأخذ أهمية بالغة باعتباره الواجهة الخارجية للصين. فأصبح المكان الذى يتم فيه الالتقاء بين رجال الأعمال الغربيين والشركات الصينية. وأخذت الشراكة فى شكل عقود تحتية أهمية كبرى ونقطة انطلاق أساسية للتنمية الاقتصادية للصين. وتجدر الإشارة إلى أن الصين عام ١٩٨٥ ليست هى اليابان عام ١٩٤٥. فالصين لا تمتلك نفس الموارد البشرية المؤهلة ولا رأس المال الاجتماعى الذى تمتلكه اليابان ومن ثم فإنه من الصعب عليها الانخراط بسهولة وبسرعة فى عملية تصنيع للمنتجات النهائية الموجهة للتصدير للخارج. ومن وجهة النظر الإنتاجية فإن النموذج الصينى يختلف عن نظيره اليابانى على الأقل فى السنوات الثمانينيات والتسعينيات فى كون أن العقود الصناعية التحتية كانت هى العامل

الأساسى والحاسم فى النموذج الصينى. ومن ثم فإن الاقتصاد الصينى لم يكن فى هذا الوقت يمثل تهديدا للاقتصاد الأمريكى، حيث إن الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم تعمل فى معظمها لحساب الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية بل وتعتمد عليها.

وفى حقيقة الأمر فإن الصين كانت تستقبل رؤوس أموال كثيرة على شكل استثمارات أجنبية مباشرة من خلال شركات المحاصة Joint-Ventures مما ساعدها كثيرا فى عملية نقل التكنولوجيا والتكوين المهنى والفنى للعاملين لاكتساب مهارات عالية وذلك بفضل وجود المهندسين والفنيين الأجانب داخل الصين. كل ذلك كان له أثر مهم فى نقل (العالم الصينى) إلى خارج حدوده وخاصة تايوان.

ومع ذلك فهذه الاستثمارات لم تكن العامل الأكثر أهمية فى الديناميكية الإنتاجية التى قامت على أنشطة العقود التحتية التى تضطلع بها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فهذه الاستثمارات كانت تتم على ضفاف نهر اللؤلؤة (وهذا لم يكن محض الصدفة) ومصبه حول ميناء قوانغتشو (أكبر الموانئ الصناعية والتجارية فى الصين) وبتواصل مع هونج كونج التى كانت تحت الإدارة البريطانية، والتى تتميز بموقع خاص متميز يتعلق بسياساتها عام ١٩٩٧. إن هونج كونج هى حلقة الوصل بين الصين والغرب وبدءا من هذه القاعدة التجارية يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة الخاصة بالتصنيع. وبفضل هذه القاعدة التجارية دخلت الصين إلى مرحلة التصنيع الكامل سواء فى المناطق الخاصة أو فى المناطق الساحلية. وبفضل معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى الصينى الذى بلغ نحو ١٠٪ سنويا ومعدل للاستثمارات بنحو ٢٠٪ وربما أكثر من الاستثمارات العالمية فإن الصين أصبحت خلال عقدين من الزمان (ورشة العالم). وذلك يعنى أن منتجاتها تتمتع بتنافسية نظرا لانخفاض مستوى الأجور، وكذلك انخفاض قيمة العملة الصينية. ونجد أن الشركات المتعددة الجنسية استطاعت بفضل المستويات المتدنية للأجور فى الصين وكذلك بفضل الدول الآسيوية الأخرى أن تحقق معدل ربحية مع بداية عام ٢٠٠٠ بنحو ١٥٪^(٥) وهو معدل ربحية لرأس المال لم يعرفه التاريخ من قبل. وتستحوذ الصين على ميزة مزدوجة، حيث إنها مع انخفاض قيمة

عملتها مقارنة بالدول الأخرى ذات العمالة الرخيصة، أصبحت بحق بطل العالم فى الأنشطة المتعلقة بالعقود التحتية، وبالتالي استطاعت تحقيق فوائض تجارية. وفى الوقت نفسه فإن الصين أصبحت الجهة المفضلة للاستثمارات الغربية. ولقد فهم رجال الأعمال الأمريكيون أن الشطر الأعظم من الأرباح التى يحصلون عليها تتحقق من خلال علاقاتهم التجارية مع الصين.^(٦) وليس الأمريكيون فقط الذين استوعبوا هذه الحقيقة بل العديد من البلدان الغربية. فالصين تقدم ميزة لامنازع لها فيما يتعلق بتكلفة الأيدى العاملة مقومة بالدولار مما يحفز عددا كبيرا من الشركات العالمية (سواء الصغيرة أم الكبيرة الحجم) لنقل أنشطتها أو جزء منها وبسرعة متفاوتة إلى الصين من خلال العقود التحتية والاستثمارات الإنتاجية. ويمكن أن يؤدى ذلك فى نهاية المطاف إلى تحقيق حلم بعض الشركات فى أن تصبح شركة بدون أنشطة إنتاجية مما يمهد لها الطريق لأن تقوم فقط بأنشطة الابتكار والتصميم.^(٧) وحتى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ كان هناك شك وريبة تجاه عملية نقل الأنشطة إلى الصين فى إطار هذه الحركة من الاستثمارات. حتى ظل قائما احتمال أن البلدان الغربية ترفض بشكل نهائى دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية بما يسمح لهم فيما بعد وفى إطار قانونى واضح فرض ضرائب جمركية على المنتجات التى تحمل عبارة (صنع فى الصين) للشركات المتعددة الجنسية. بيد أنه وعندما انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ تبدد هذا الخوف والشك وشهدت الاستثمارات الغربية حركة طبيعية نحو التركيز فى الصين وهذه المرة ليس فقط بسبب انخفاض تكلفة الأيدى العاملة، ولكن كذلك نظرا لوجود إعفاءات مالية كاملة على الأرباح التى تحققت الشركات الغربية العاملة فى الصين.

(٣) انخفاض تكلفة العمل فى الصين بدرجة لا مثيل لها فى العالم

تستأثر الصين بميزة مهمة تسمح لها بتحقيق فوائض تجارية ألا وهى انخفاض قيمة تكلفة ساعة العمل معبرا عنها بالدولار الأمريكى، والتى تعتبر طبقا لبعض الإحصاءات أقل بنحو يتراوح ما بين ٤٠ إلى ١٠٠ مرة عن نظيرتها فى الولايات المتحدة وفى أوروبا. وطبقا لبعض الإحصاءات التى أصدرتها إحدى الشركات المتعددة

الجنسية العاملة في الصين، فإن تكلفة ساعة العمل تقل بنحو ٨٠ مرة عن نظيرتها في البلدان الغربية مما يعتبر رقما قياسيا عالميا لأقل تكلفة ساعة عمل في العالم.^(٨)

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الصين تتميز بخصوصية بالمقارنة بالبلدان الناشئة الأخرى تتمثل في مستوى الأجور مع الأخذ في الاعتبار سعر صرف العملة الصينية وذلك يجعلها أكثر تنافسية من الهند، وروسيا، والمكسيك، والبرازيل، وإندونيسيا وتركيا. وهذا مما لا شك فيه يعتبر مصدرا للعديد من المشكلات في بعض الدول التي لا تمتلك موارد طبيعية كالهند.^(٩)

إن التحليل الأكثر شيوعا لشرح انخفاض تكلفة العمل في الصين يقوم على الصفة الطبيعية لجانب عرض العمل. فالصين دولة فقيرة حيث تعيش معظم القرى في حالة بؤس وبطالة مقنعة مما يدفع سكان تلك المناطق وخاصة صغار السن للهجرة إلى الحضر والمدن الصناعية. في الوقت الذي تعاني فيه تلك المدن بدورها من البطالة المقنعة ولكن وجود معدل نمو اقتصادي مرتفع يساعد الباحثين عن العمل في إيجاد وظيفة ولو حتى بأجر زهيد. باختصار، هناك ما أطلق عليه كارل ماركس (الجيش الصناعي الاحتياطي) الذي يساهم بالفعل في التخفيض الحاد للأجور كما هو الحال في معظم الدول الناشئة. وهذا العامل المفسر لانخفاض تكلفة العمل يعتبر قاسما مشتركا بين العديد من الدول. بيد أن الصين تمتلك أربعة أسباب أخرى خاصة بها في تفسير لماذا تعد تكلفة العامل الصيني الأقل على المستوى العالمي. وتتمثل هذه الأسباب في نظام اليوكو، والقمع الاجتماعي، وسياسة الطفل الواحد، بالإضافة إلى التحكم في سعر صرف اليوان. وفيما يلي تحليل لهذه الأسباب:

(أ) نظام اليوكو(*)

كما ذكرنا، فإن مستوى الأجور يعتبر منخفضا للغاية في الصين بسبب وجود عرض (محتمل) هائل لعنصر العمل. ونقطة البداية في تفسير ذلك تأتي من المناطق

(*) اليوكو هو عبارة عن وثيقة سفر للتنقل داخل الصين خاصة من المناطق الريفية إلى المناطق الساحلية الصناعية.

الريفية، حيث نبتعد قليلا عن النظام الجماعى بما يسمح بتحقيق رفع كبير فى إنتاجية العمل، والتي تسمح بتحريك حركة العمال الفقراء الذين يهاجرون إلى المناطق الساحلية حيث يمكنهم الحصول على عمل، ولكن يجب مراقبة تلك التدفقات! فانخفاض أسعار السلع الغذائية وبالتالي الزراعية بسرعة كبيرة يزيد من تدفقات العمال إلى المدن بمعدلات كبيرة يمكن معها تهديد النظام الاقتصادى والاجتماعى فى مجمله من خلال تفشى البطالة فى المدن.^(١٠) ونلاحظ أن متوسط الأجور يعد منخفضا وأن نصف العمالة الصناعية تعتبر "غير قانونية" وربما يحتاج ذلك لبعض الإيضاح. ففي الصين لابد من الحصول على نوع من التأشيرة على وثيقة السفر الداخلى. وفى حالة غياب تلك الوثيقة فإن العامل يكون فى وضع غير قانونى. لذلك فإن نظام اليوكو يعطى تصريحاً لعدد معين أو لحصة محددة من العاطلين فى المناطق الريفية ونطلق عليهم (المينجونج) للقدوم إلى المناطق الساحلية للحصول على وظيفة فى القطاع الصناعى. وهذا التقسيم لسوق العمل يسمح بالإبقاء على الأجور الصناعية عند أدنى مستوى لها. فهناك أولا سوق الوظائف غير الصناعية وهو مقصور فقط على المقيدين أصلا فى المناطق الساحلية وليس من حق (المينجونج) التقدم لشغلها. وفى هذه السوق يمكن أن تزداد الأجور تدريجيا، ويمثل العاملون فيها الطبقة المتوسطة وجزءا من القاعدة الاجتماعية للحزب الشيوعى. وهناك سوق أخرى هى سوق العمالة الصناعية وهنا يتم تمييز العمال حسب من يملك اليوكو ومن لا يملكه. بحيث أنه من لا يملك اليوكو ليس له وجود إدارى ولا يتمتع بأى حقوق، بمعنى آخر أنه ليس له وجود رسمى من أصله.^(١١) وفى الغالب الأعم فإن العمال الذين لا يملكون اليوكو ليس لديهم سكن فهم يعملون وينامون فى نفس المكان أو فى ورشة العمل ويتراوح عدد ساعات العمل التى يؤدونها ما بين ١٢ إلى ١٥ ساعة/يوم. ولعلنا نتذكر مقولة كارل ماركس حول منجم بوتوسى عندما قال إن الرأسمالية بلغت ذروة عريبتها^(١٢). فتقسيم العمل بهذه الصورة يسمح بوجود صراع دائم بين العاملين فى الصناعة من أجل الحصول على فرصة عمل. وهذا يعكس زيادة

(*) وهى مدينة تقع فى بوليفيا وتوجد بها جبال غنية بمعدن الفضة. حيث تم استغلال أكثر من ٦ ملايين عامل فقير من أجل التنقيب عن الفضة. (المترجم)

ضغط البطالة على مستوى الأجور بمعنى قبول طالب العمل أية مستوى من الأجور، وهذا يفسر لنا لماذا تكلفة العمل متدنية للغاية فى الصين.

(ب) القمع الاجتماعى

كما ذكرنا أنفا فإن الصين هى دولة شمولية تسعى إلى تفتيت أية قوة مجتمعية أمام قوة الدولة وحزبها. وهى تجتهد ألا يكون لرعاياها أية موقف تجاه السلطة. ولكن لماذا نتحدث هنا عن رعايا الدولة الصينية وليس مواطنى الدولة الصينية؛ ذلك لأن الأفراد الذين يعيشون ويعملون فى الصين ليست لهم أية حقوق رئيسية مشابهة لتلك التى توفرها الدول الديمقراطية لمواطنيها.

فمنذ عام ١٩٤٩. لم تحدث أية انتخابات فى الصين، سواء على المستوى المحلى أو المستوى القومى. ولم تحدث حتى انتخابات نقابية. فكلمة انتخابات لا توجد أصلا فى القاموس اللغوى الصينى؛ وقد بدأ قادة الحزب - تحت حجة الحفاظ على مجتمع متماسك ومتوازن - فى تبرير عدم وجود تلك الانتخابات وغياب حق التعبير وإقامة جمعيات. وسعوا إلى عدم ظهور أى شخصية مدنية حتى تلك التى ظهرت للدفاع عن مرضى الإيدز الذين لا يجدون رعاية من الدولة، أو تلك التى اعترضت على الألبان المخلوطة بالميلائين؛ أو هؤلاء الذين قدموا التماسا ضد عدم وجود نظام إنذار مبكر للزلازل فى المباني المدرسية حيث تم إيقافهم وإيداعهم فى السجون. فى حقيقة الأمر، لا توجد شخصية عامة يمكن أن تظهر فى المجتمع الصينى مثلها مثل ما يحدث فى فرنسا مثل شخصية الأبى بيار(*) . إن قادة المكتب السياسى الروسى "بوليتبرو" اعتقدوا أنهم سيكونون مهددين بظهور مثل هذه الشخصيات فى المجتمع الصينى وفى ظل هذه الظروف، فإنه لا مجال للنقاش مع الحزب الشيوعى الصينى حول أقل حق من

(*) الأبى بيار هو هنرى كروبي، ولد فى مدينة ليون بفرنسا وكان مؤسساً لرابطة إيمايوس لمساعدة الفقراء والمستبعدين واللاجئين، وكذلك مؤسس رابطة لإسكان الفقراء. (المترجم)

حقوق العمال فى الشركات كما أن حق الإضراب ممنوع منعاً باتاً، وكذلك حق إنشاء نقابات عمالية. ومن الملاحظ أن بعض فروع الشركات الأجنبية العاملة فى الصين قد سمحت بوجود مثل هذه النقابات لكنه تم التشهير بها لدى الحزب وتلقت تهديدات بالطرد والإغلاق من قبل السلطات الصينية.

وقد شهد شهر يونيو عام ٢٠١٠ ظاهرتين فريدتين من نوعهما ولكنهما مختلفتان! الأولى وهى ظهور حركة للانتحار الجماعى والمتكرر فى الشركة التايوانية (فيسكوم) التى يعمل بها نحو ثلاثمائة ألف عامل ويعزى ذلك لحالة اليأس التى أصابت هؤلاء العمال نتيجة الانخفاض الشديد فى مرتباتهم وطول ساعات العمل التى يلتزمون بها. أما الحدث الثانى ويتمثل فى حالة الإضراب الاستثنائية والمحودة النطاق التى تمت فى بعض وحدات الإنتاج التابعة للشركات اليابانية (مثل تويوتا وهوندا). ومن المناسب القول بأن هذا الإضراب لم يؤثر إطلاقاً على سير العمل فى شركة فيسكوم بالرغم من وجود حالة عدم الرضا داخلها. ولا شك أنه عندما يكون القمع الاجتماعى عنيفاً فإن رد الفعل لا يتم التعبير عنه من خلال الاحتجاج ولكن يتم التعبير عنه من خلال تصرفات وسلوكيات فردية يملؤها اليأس والقنوط والتى يمكن أن تؤدى للانتحار.

(ج) سياسة الطفل الواحد

أقام دينج أكسيانج سياسة الطفل الواحد عام ١٩٧٩. وهى سياسة تسعى إلى إلزام الزوجين بإنجاب طفل واحد. وعلى ما يبدو أنه قرأ فى صباه كتاب كارل ماركس الذى أوضح فيه أن مستوى الأجور يتحدد بتكلفة الإنجاب، فى الظروف العادية. ولقد فهم دينج أنه من خلال هذا المقياس الديموغرافى لتدخل شمولى فى شئون الحياة الأسرية للأفراد^(١٢) يمكن أن يضرب عصافورين بحجر واحد، فمن ناحية فإن تلك السياسة ستعمل على الحد من النمو السكانى للصين وربما هذا هو الهدف الرسمى المعلن من سياسة الطفل الواحد. ومن ناحية أخرى، ومن ثم تقليل مستوى الأجور^(١٣) والكثير من الاقتصاديين الغربيين لا يأخذون هذا العامل فى الاعتبار على الرغم من أنه

يمنح ميزة حقيقة للصناعات الصينية بالمقارنة بنظيراتها في الدول الغربية، وكذلك في الدول الناشئة التي تختلف عن الصين في أنها لا تقوم بتنظيم مجتمعاتها بطريقة شمولية كما هو الحال بالنسبة للصين.

(د) التدخل المستمر والمتعمد في تحديد سعر صرف العملة الصينية

إن انخفاض قيمة اليوان يمنح الصين ميزة مطلقة في علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجى فمنذ نهاية ١٩٨٩ قامت الصين بتطبيق استراتيجية تقوم على الفوائض التجارية، معتمدة في ذلك على سلسلة متتالية من التخفيضات في قيمة عملتها لتصل عام ١٩٩٤ إلى نحو ٢٨.٨ يوان مقابل الدولار الواحد الذى ظل بدون تغيير حتى يوليو ٢٠٠٥. وبعد فترة وجيزة من التكييف الأحادى الجانب من قبل الصين ارتفع سعر اليوان إلى ما يعادل ٨٣.٦ يوان مقابل الدولار الواحد ما بين يوليو ٢٠٠٥ ويوليو ٢٠٠٨^(١٤) وإذا أخذنا في الحسبان دراسات البنك الدولى القائمة على طريقة تعادل القوة الشرائية نجد أن سعر اليوان الذى يمكن معه تحقيق التوازن فى المبادلات التجارية يتعين أن يصل ٤٠.٣ يوان مقابل الدولار الأمريكى. ولا شك أنه بفضل القيمة المنخفضة لليوان فإن تكلفة العمل فى الصين تقل بنحو ٨٠ مرة عن نظيرتها فى الولايات المتحدة بدلا من ٤٠ مرة، كما هو الحال بالنسبة للدول الناشئة أو النامية، والتي يمكنها بطبيعة الحال أن تكون منافسة للصين. ويمكن القول بأن التحكم فى سعر صرف اليوان يأتى فى مقدمة الأولويات الاقتصادية للإدارة الصينية.

(٤) الرقابة على الصرف وعدم وضوح سياسته فى الصين

إن الميزة الكبرى التى تتمتع بها الصين تعتمد على رقابة صارمة وكاملة لأسعار الصرف وذلك من خلال التدخل فى سوق الصرف الأجنبية تبعاً لطرق معينة أثبتت فعاليتها فى اليابان خلال السنوات الثمانينيات. ولقد قامت الصين بالاستفادة بالكامل من التجربة اليابانية فى تلك الفترة. فالصين تسعى إلى أن تكون سياسة الصرف لديها

غير مكشوفة على قدر المستطاع، ومن أجل ذلك فهي تقوم بالتلاعب فى إحصائياتها التى تعالج سعر صرف العملة الصينية.

(أ) الرقابة على الصرف: الدرس اليابانى

اضطرت اليابان، تحت الضغط الأمريكى، إلى التخلّى عن نظام الرقابة على الصرف نظراً لما سببه ذلك من منافسة لا يستهان بها للشركات اليابانية العاملة فى الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك فإنه حتى عام ١٩٨٩ سعت السلطات اليابانية للحفاظ على مستوى منخفض للين من خلال تدخلاتها فى سوق الصرف. واستمرت اليابان فى تحقيق فوائضها التجارية طالما ظل الين عند مستوى منخفضاً فى مقابل الدولار ولقد كانت تتم عمليات بيع فى طوكيو بشكل متزايد للدولار مقابل الين مقابل عمليات بيع أقل بكثير للين. ولا شك إن لم يكن هناك قيود على سوق الصرف فإن الوضع الطبيعى طبقاً لقانون العرض والطلب هو أن يكون الين أكثر ارتفاعاً من ذلك الذى تسعى الحكومة اليابانية للحفاظ عليه. وبفضل التدخلات المتكررة للبنك المركزى اليابانى فى سوق الصرف والتى سمحت بها السلطات الأمريكية متمثلة فى عملية شراء واسعة للدولار فقد أصبح سوق الدولار/ين متوازناً للدرجة التى تطمح إليها اليابان. ولكن بدءاً من عام ١٩٨٥ ضاقت السلطات الأمريكية ذرعاً بالسياسة النقدية لليابان ونفذ صبرها وأعربت عن رغبتها فى وضع نهاية للتقويم المبالغ فيه للين والذى تسبب فى إفساد الاقتصاد الأمريكى وهو ما تفعله الآن بالنسبة للعملة الصينية. فأعلنت رسمياً أنها تسعى لرفع قيمة الين مقابل الدولار. ولقد تيقنت العديد من المؤسسات المالية الأمريكية أن منظومة صندوق النقد الدولى قد تغيرت فقامت ببيع كثيف للدولار مقابل الين بما يعد عملية سهلة خصوصاً بعد إلغاء الرقابة على الصرف. ولا شك أن هذا الهجوم من الجانب الأمريكى قد نتجت عنه تعقيدات كثيرة فى دور البنك المركزى اليابانى، مما دفعه بل واضطره إلى أن يوسع من دائرة تدخلاته. ومع ذلك فإن مشترياته من الدولار كان لها مردود غير ملائم، حيث تمخضت عن تضخم غير مناسب للكتلة النقدية لديه مما أدى لزيادة خطر التضخم.

وفى مواجهة هذا الخطر اعتقد البنك المركزى اليابانى أنه من الذكاء تثبيت سعر الفائدة عند أقل مستوى له بطريقة تصرف معها المؤسسات الأمريكية عن الاحتفاظ بأوضاعهم الدائنة بالين وبطريقة تشجع بها البنوك اليابانية على اقتراض الين من الخارج، وكذلك تحفيز الاقتراض داخل الاقتصاد اليابانى.

ولقد نجحت هذه الحيلة خلال فترة من الزمن وظل سعر الين تحت المراقبة بدون حدوث تضخيم للكتلة النقدية لدى البنك المركزى. ولكن ولسوء الحظ لاحظ البنك المركزى اليابانى، وفى محاولته لتجنب مصيدة الشراء الواسع للدولار أنه قد وقع فى فخ آخر. حيث إن تحديد سعر الفائدة بالين عند أقل مستوياته أدى بدون قصد إلى مسلسل مخيف من الفقاعات فى السوق العقارية وفى البورصة نتج عنه أزمة مصرفية ومالية خطيرة لم يستطع الاقتصاد اليابانى الخروج منها بالكامل.

وفى اللحظة التى بدأت فيها الصين إقامة استراتيجيتها التجارية فى نهاية ١٩٨٩، نجد أنها قد استوعبت الدرس اليابانى والمغامرة المزعجة التى مرت بها اليابان. وتيقنت أنه لا مفر من الرقابة على الصرف بالنسبة لدولة تسعى للحفاظ على قيمة منخفضة لعملتها المحلية.

(ب) التناغم بين الرقابة على الصرف والتدخلات فى سعر الصرف

لقد كان منطقيا أن يحافظ الحزب الشيوعى الصينى على رقابة صارمة وبوليسية على الصرف بدءا من عام ١٩٤٩ وهذه الرقابة تسعى بصفة أساسية لمنع دخول رؤوس الأموال الأجنبية الذى يمكن أن تلعب دورا فى فقدان التوازن الاقتصادى. وهذه الرقابة لم تمنع كذلك السلطات الصينية من ممارسة التدخل فى سوق الصرف فى شانغهاى، والتى أصبحت منعزلة، بسبب ذلك، عن أسواق الصرف الدولية. ونرى أن نجاح هذه الممارسة فى إدارة الصرف ترتبط بحقيقة أنه يوجد فصل بين السوق المحلية وباقى الأسواق بحيث تصبح المضاربات الخارجية شبه مستحيلة. أضف لذلك أنه من أجل وضع قاعدة صارمة لسوق الصرف فإن كل تحويل نقدى مع الخارج (فى كلا

الاتجاهين) سواء بواسطة المقيمين أو غير المقيمين يعد ممنوعا ومحظورا عدا فى حالة الحصول على موافقة صريحة بذلك.^(١٥) وتنطبق هذه القاعدة كذلك فى حالة تحويل اليوان والعملات الأجنبية الأخرى. ومن الواضح أن السلطة الصينية لا تمزح فى مجال إحكام الرقابة على سعر الصرف لليوان مقابل الدولار كأساس لاستراتيجيتها. فالمخالفون لهذه القاعدة يواجهون أحكاما قانونية قاسية بحيث تصرف نظر كل من تخول له نفسه بانتهاكها. إن النظام القمعى الصينى فى هذا الصدد لا يمكن بطبيعة الحال تصوره فى أى دولة ديمقراطية ولا حتى فى البلدان غير الديمقراطية. فالنول الشمولية فقط هى التى تستطيع الإبقاء على ميزة وجود عملة منخفضة عن قيمتها الحقيقية وبصورة دائمة.

ويسمح سوق شانغهاى للشركات الصينية أن تعالج فيما بينها بالإضافة إلى البنوك التجارية الصينية جميع العمليات الخاصة بالصرف التى يجب أن تظل فى حدود الأطر المسموح بها. فهناك بعض الشركات التى يتعين عليها تحويل اليوان إلى عملات أخرى من خلال صادراتها أو الحصول عليه من خلال الشركات الاستثمارية الأجنبية العاملة فى الصين. وعلى العكس، هناك شركات أخرى تسعى لدفع وارداتها ولذلك يتعين عليها شراء العملات الأجنبية. وما دام أن المبادلات التجارية تتسم باختلالات شديدة^(١٦) نجد أن العمليات التى يقوم بها هؤلاء تتسم كذلك بعدم التوازن. فالعملات الأجنبية التى تبيعها الشركات العاملة فى الصين تفوق فى مجملها تلك التى تشتريها. ولو أن سوق العملات كانت خالية من الرقابة فإنه سيكون منطقيا أن تحدث عمليات تكيف تؤدي حتما إلى ارتفاع قيمة اليوان مقابل العملات الأخرى. وهذا ما لا يحدث فى الواقع العملى فالبك الشعبى الصينى يشتري باستمرار المبلغ الصافى من العملات الأجنبية المتبقية للبيع فى السوق ويعطى فى مقابلها وحدات من اليوان.^(١٧)

(ج) الصين تتبع حمائية نقدية بلا عقاب

وبالنظر إلى الكارثة التى تؤدي لها مثل تلك التدخلات النقدية يظهر تساؤل يبدو منطقيا ، وهو ما دور منظمة التجارة العالمية تجاه تلك الحمائية النقدية؟ وهل من

المعقول أن تعمل تلك المنظمة على عقاب الدول التي تسعى إلى مواجهة عجز موازينها التجارية من خلال تطبيق سياسات حمائية من خلال الضرائب الجمركية أو إعانات التصدير؛ ولماذا تقف هذه المنظمة عاجزة ومكتوفة الأيدي أمام الإغراق النقدي الذي تمارسه الصين وما ينتج عنه من فوائض تجارية هائلة؟ ويجب التذكير هنا أن الحمائية النقدية والحمائية الجمركية لهما في الواقع نفس الأثر والنتائج. فعندما تفرض الصين على العالم سعرا لليوان يعادل ٨٠.٦ يوان مقابل دولار واحد بدلا من ٤٠.٣ يوان فكأنها بذلك تقوم بتخفيض قيمة وارداتها باستخدام الضرائب الجمركية بنسبة ١٠٠٪ أو كأنها قامت بعملية إغراق لصادراتها من خلال دعمها بنسبة ٥٠٪ من أسعار المنتجات محل التصدير.^(١٨)

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى عام ٢٠٠١ لم يكن هناك تباينات كثيرة بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية باستثناء بعض الدول التي كانت تضطر إلى اللجوء للرقابة على الصرف بطريقة دفاعية من الدرجة الأولى لمواجهة عجز حاد في ميزانها التجاري. ثم تسرك تلك الدول هذه الرقابة بمجرد تحسن أحوال ميزانها التجاري. ولا شك أن احترام قواعد اللعبة بهذا الشكل يجعل التجارة الدولية أكثر توازنا. بيد أن قبول الصين كعضو في منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ مع نظامها المتميز للصرف كان يبدو للدول الأعضاء وكأنها قبلت بدخول فيل ضخم إلى متجرهم المصنوع من الخزف: وما هو الفيل الصيني يدهس على كل شيء وهو في غاية النشوة والفرح ويوطأ بقدمه مبدأ التكافؤ في المبادلات الدولية. ويفضل دخولها إلى المنظمة، نجحت الصين في حرمان قيام أعضائها باتخاذ تدابير حمائية جمركية دفاعية ضدها كرد فعل على الحمائية النقدية التي تمارسها الصين.^(١٩)

مع ذلك فإن حالة التساهل التي مارستها منظمة التجارة العالمية للصين لها حدودها التي ترغب الصين على أن تقوم بالتعظيم على طبيعة وأبعاد سياستها التجارية. ويفضل قوة اللوبي الصيني الموجود في الولايات المتحدة فقد نجحت الصين عام ٢٠١٠ في أن تتجنب رد فعل الحكومة الأميركية على ممارستها الإغراق لسعر اليوان. ونجح هذا اللوبي في التقليل من أهمية الفوائض التجارية التي تحققها الصين من أجل تجنب مناقشة المنظمات الدولية للصين حول سعر صرف عملتها.

(د) الإحصائيات الصينية ومحاولة التعقيم على سياسة سعر الصرف

مع نهاية عام ١٩٨٩ وبعد تنقية وتمحيص للعناصر غير الموثوق فيها للفريق القيادي في الحزب الشيوعي نجد أن سياسة سعر الصرف التي تتميز بعملة مخفضة للغاية قد تم وضعها محل التطبيق. فالدولار كان يعادل ٢,٧٣ يوان ليصل إلى ٤,٧٣ يوان ثم إلى ٥,٢٣ يوان بتخفيض قدرة ٣٠٪^(٢٠) وبنهاية ١٩٩٣ أى بعد أربع سنوات تم تكرار نفس العملية لتصل قيمة الدولار من ٥,٨٢ إلى ٨,٦٨ يوان أى بتخفيض وصل كذلك إلى ٣٠٪ من قيمة اليوان.^(٢١) ومع الأخذ في الاعتبار أن معدل التضخم في تلك الفترة في الصين كان قويا لحد ما بالمقارنة بالدول الشركاء لها، فإنه لا يبدو صحيحا أن مجموع التخفيضين أدى إلى ارتفاع حقيقى في قيمة العملة الصينية بنحو يتراوح من ٤٠ - ٥٠٪. ولم تنتظر طويلا لنرى النتيجة؟ ففي حين أنه في الثمانينيات كانت التجارة الخارجية للصين في حالة عجز (بفعل الواردات من السلع والمعدات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة) فإذا بها تصبح عام ١٩٩٠ في حالة فائض كبير واستمرت على هذا الوضع !! إن العملة الصينية قد ظلت مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية منذ عشرين عاما. وقد تمخض عن ذلك فوائض تجارية هائلة للصين. وهذه حقيقة يبدو أن الكثيرين لا يعلمونها ولا يعترفون بها. ومما هو مثير للدهشة أن نفس الشئ حدث بالنسبة للناجح المحلى الإجمالى الذى كان مقدرا بأقل من قيمته الحقيقية نظرا لارتباطه بسعر الصرف وهذا أيضا لا يعرفه ولا يعترف به الكثيرون إن العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية تعتبر أن الصين مسئولة عن ما يقرب من ٦٪ من إجمالى الناتج العالمى. ويبدو أن الاقتصاديين لديهم نزعة غربية ألا ينتقدوا وينقحوا الإحصائيات التى يعتمدون عليها. ومع ذلك كيف لنا أن نتخيل ونتصور بجدية أن دولة كالصين تستهلك أكثر من نصف إنتاج الحديد العالمى وتعتبر المستهلك الأول للألومنيوم وثانى مستهلك للمنتجات البترولية وأول مستهلك للفحم (كذلك الدولة الأكبر تلويثا للبيئة العالمية والمسئول الأول عن التلوث البيئى العالمى) مع كثر من مليار طن سنويا من المخلفات. كيف نتصور الصين بعد كل ذلك وبهذا الوزن الاقتصادى الهائل أنها تسهم فقط بحوالى ٦٪ أو ٧٪ فى الناتج الإجمالى العالمى بما يفوق قليلا المملكة المتحدة

أو فرنسا ومعادلا تقريبا للناتج المحلي الألماني. إن هناك بالتأكيد شيئا من الخطأ في هذا التصور!

وفي دراسة تم إجراؤها منذ عدة سنوات تقوم على تكافؤ القوة الشرائية قدم صندوق النقد الدولي رقما للناتج المحلي الصيني يعادل ١٦٪ من الناتج العالمي، وربما يبدو ذلك أكثر واقعية. وطبقا لحسابات مجمعة للناتج المحلي الإجمالي للدول الرئيسية خلال السنوات الثلاث الأخيرة نجد أن الناتج المحلي الإجمالي للصين عام (٢٠٠٩) يقترب من ٢٠٪ من الناتج الإجمالي العالمي وهو ما يعادل نظيره الأمريكي. على حين أنه لو قمنا بعمل مثل تلك الحسابات على أساس سعر الصرف الذي تفرضه الصين بين اليوان والدولار فإن هذا الناتج لا يمثل سوى ٧٪ أى ما يقل عن حقيقته بنحو ثلاثة أضعاف. ولا شك أنه مقياس غير دقيق لكنه أول رقم تقريبي مع تطبيق للقيمة المخفضة للعملة الصينية. إن عدد وحدات اليوان الذى يتعين تغييره بالدولار يتعين أن يكون مقسوما على اثنين أو اثنين ونصف وبالأكثر مضروبا فى ثلاثة بدلا من كونه الآن ٦,٨٥ يوان مقابل دولار واحد وهو ما يعد اختلافا كبيرا بدون شك. إن أساتذة الاقتصاد على غرار الدكتور دياغواروس فى رواية موليير الشهيرة (المريض بالوهم) يعترضون على مثل هذا النوع من الحساب ويرون أنه بدائى وغير مكتمل وإنه يجب الأخذ فى الحساب أن بعض السلع يتم تبادلها والبعض الآخر لا يتم تبادله وأن هياكل الاستهلاك ليست واحدة ولا تتطابق فى مختلف دول العالم، كما يجب الأخذ فى الحساب تدفقات رؤوس الأموال... إلخ. يمكننا بالفعل أن نتحاور من أجل فهم أنه حتى لو أن القيمة المنخفضة لسعر اليوان تمثل ١٦٪ أو ٦٠٪ فقط فإن ذلك يعتبر فى حد ذاته كبيرا للغاية.

إن الفوائض التجارية للصين تعتبر كبيرة للغاية. ويعزى ذلك بالتأكيد إلى أن العملة الصينية نفسها مقدرة بأقل من قيمتها بقدر كبير، إن الأرقام إذن تتباين بدرجة كبيرة، فطبقا للإحصائيات الصينية يمثل الفائض التجارى للصين ما بين عامى ٢٠٠٧-٢٠٠٨ نحو ٢٥ مليار دولار شهريا أى ما يعادل ٢٠٠ مليار دولار سنويا. وعلى العكس إذا استخدمنا إحصائيات التى تصدرها كل دولة على حدة نتاجر مع الصين

فإن حجم هذا الفائض يصل إلى ٦٠٠ مليار دولار سنوياً أى ما يمثل الضعف. فالإحصائيات تعتبر رهانا حقيقيا فى الاستراتيجية الصينية ومن المهم ألا تظهر الفوائض التجارية التى تحققها الصين على حقيقتها بمعنى أنه يجب ألا تفهم على أنها السبب الرئيسى لاختلال الاقتصاد العالمى.

إن اعتبار سعر اليوان "طبيعياً" وأن الناتج الصينى لا يمثل سوى ٦ أو ٧٪ من الناتج الإجمالى العالمى أو أن الفوائض التجارية لا تتعدى فقط ٢٥٠ أو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً يعتبر نوعاً من التعتيم والخلل تتم إحاطته بالعبارات ذات الصياغة البلاغية حول خطورة العودة إلى الحمائية وأضرار استخدام الدولار كعملة دولية. ونرى جيداً حجم المنفعة التى تعود على الصين من جراء مثل هذا التعتيم والتضليل وذلك من خلال مواصلتها لسياستها التجارية التى تعمل على تدمير الآخرين. ومن هذا المنظور، فإن هناك دلالة ومغزى فى تعيين الرجل الثانى السابق فى البنك المركزى الصينى السيد زهو Zhou مستشاراً خاصاً للسيد ستراوس خان المدير السابق لصندوق النقد الدولى. حيث نجد أن هذه المؤسسة قد قامت بتعديل طريقة حساباتها التجارية الخارجية الصينية وقامت ببناء حساباتها على أساس قاعدة الإحصاءات والبيانات الرسمية التى تقدمها الصين والتى تسعى إلى تحقيق الفوائض التجارية الحقيقية للصين بنحو ٥٠٪. إن البلدان الأوروبية، والتى لا تزال مدركة للخسائر التى تتحملها نتيجة تجارتها الخارجية مع الصين، تتجاهل مرة أخرى الخسائر التى يمكن أن يحملها إياها نقل التكنولوجيا الغربية إلى الصين.

(٥) رأسمالية وطنية فى الصين ولكنها شمولية

إن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو كيف نجحت الصين فى التوفيق ما بين التنظيم الشمولى للمجتمع ولا مركزية القرارات الاقتصادية التى يفرضها اقتصاد السوق؟ فى واقع الأمر فإن الرأسمالية الوطنية هى القاعدة الحاكمة فى الصين بمعنى أنه من غير الممكن أن نجد شركة كبيرة كانت أم صغيرة تتبنى سلوكاً ضد صالح الدولة الصينية أو الحزب الشيوعى الصينى. وهو أمر طبيعى إذا ما علمنا أن أغلب

المفاهيم الاقتصادية في الصين على أنها غير كافية للشركة لتستقبل إلى الجوانب الشائعة في هذا الاقتصاد لا يمكن الاستغناء عنه، فهو شرط أساسي لنجاح الشركة وإحكام رقابتها على القوى العاملة بها. وعلى الرغم من تعددية الأنشطة الاقتصادية والشركات الممارسة لها والمنافسة التي توجد بينهم فإن الدولة عن طريق الحزب يمكنها أن تفرض رقابة حقيقية على تلك الأنشطة.^(٢٢) فالدولة والحزب لا يضعان حدودا لثراء القائمين على الأعمال ولكن على هؤلاء أن يتيقنوا ويدركوا جيدا أنه لا بد من الطاعة العمياء لأية توجيهات تأتي من أعلى سواء كان هؤلاء يعملون داخل أو خارج الصين. وتنطبق هذه القاعدة حتى على الشركات الأجنبية فإذا حدث ووجه أحد مديري الشركات الأجنبية نقدا للحكومة الصينية فإنه تتم معاملته في الحال على أنه ليس "صديقا" للصين ويتعين في هذه الحالة على المسؤولين الصينيين - كواجب وطني - أن يتعاملوا مع هذا الشخص أو شركته من منطلق هذا الموقف. فلا يتم التعامل معه من خلال عقد صفقات أو ما شابه. إن مبدأ الانقياد والانصياع للحزب الشيوعي من قبل الشركات يكون مقابل قيام تلك الشركات بالضغط على مستوى الأجور بدرجة كبيرة وخاصة من خلال الحفاظ على جزء كبير من العمال في حالة غير قانونية بما يعكس بلا شك سياسة اجتماعية عديمة الرحمة. ونجد أن هذا التقسيم والتوزيع بين الأجور والأرباح يتم لصالح رأس المال حيث يتم تراكمه بسرعة ويسمح كذلك بالإبقاء على سعر صرف اللوان منافسا بما يضمن للدولة تحقيق فوائض تجارية ونمو اقتصادي كبير.^(٢٣)

وفي هذه الظروف فإنه لن يخطر على البال يوما أن تسمح الصين بظهور الديمقراطية فيها. وبعبارة أخرى لن يسمح الحزب الشيوعي بظهور الديمقراطية يوما ما في الصين. لقد زعم الكثير من الباحثين والمحللين الغربيين أن الديمقراطية ضرورية للتنمية الرأسمالية. وما هي الصين تقدم لهم الدليل على عدم صدق مزاعمهم. إن نموذج المجتمع الصيني اليوم يختلف بصورة جذرية عن الدول الرأسمالية المتقدمة الغربية لدرجة أنه لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تصاعد متواصل للعداية مع الغرب ويمهد للمواجهة النووية التي يستعد لها القادة الصينيون.

من هذا المنظور يأتي التصريح الذي له مغزى كبير، والذي أدلى به الرجل الثاني للبنك المركزي الصيني في جريدة لاتريبونال.^(٢٤) إن الصين دولة ذات اقتصاد مخطط،

وبدل الاقتصاد المخطط تمثل الآن ما يقرب من ٤٠٪ من الناتج الإجمالى العالمى. ونلاحظ فى هذا التصريح مصطلح "اقتصاد مخطط" وهو تعبير رمزى يصف شكل المجتمع كما يراه والذى تسعى الصين لتعميمه على العالم. أما مصطلح (الآن) فيشير إلى استمرارية تطور هذا الاقتصاد فى العالم. إن القادة الصينيين لديهم الوعى الكامل والحرص على الإبقاء وتطوير مكتسباتهم لسياسية. الاقتصادية والاجتماعية فى الصين. ويسعون فى نفس الوقت لبقاء الصين تحت نظام رأسمالى شمولى وكذلك نشر وتوسيع قاعدة تلك الرأسمالية الشمولية فى العالم بأسره. (٢٥)

(٦) نقل التكنولوجيا والنفوذ التجارى للصين

إن الصين ومنذ زمن بعيد تمتلك سياسة ممنهجة ومنظمة تتعلق بنقل التكنولوجيا. ونجد أن العقود من الباطن خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ قد ساعدت الصين على جذب التكنولوجيات الأساسية لجزء كبير من قطاعاتها الصناعية. وقد ساهم رأس المال الصينى بنحو ٥١٪ فى هذه العقود (فى شكل استثمارات أجنبية مباشرة) بما حقق مزايا للجانب الصينى تتمثل فى قدرتها على النفاذ إلى التكنولوجيا التى يمتلكها شركاؤها الغربيون، وإذا حدث عدم اتفاق مع هؤلاء الشركاء فإن الصين ستكون دائما رابحة فى حين يبقى هؤلاء الشركاء هم الخاسرون. وذلك نظرا لهيمنة الحزب الشيوعى على المؤسسات المشتركة طبقا لما ينص عليه القانون الصينى.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ بداية الألفية الثانية بدأت الأنشطة القائمة على العقود من الباطن تفقد أهميتها حيث أصبح النفوذ التجارى للصين بمثابة الرافعة الأساسية من أجل الحصول على تحويل للتكنولوجيا ذات مغزى فى الأسواق الكبيرة وخاصة فى قطاع التجهيزات والمعدات. ويتعين الأخذ فى الاعتبار أن الصين تستورد شهريا ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار من هذه السلع والتى تمثل نحو ٥٠٪ من الواردات العالمية. وعلى سبيل المثال كان هناك، منذ ثلاث سنوات، منافسان رئيسيان على سوق إنشاء محطات نووية من أجل توليد الكهرباء فى الصين (وهو ما نطلق عليه سوق القرن) الأول

وهو شركة أريفا AREVA الفرنسية والثاني هو شركة ويستنج هاوس Westing hous الأمريكية. وقد فاز بالسوق الصينية. الشركة الأمريكية لأنها على عكس الشركة الفرنسية قبلت بتحويل لتكنولوجيتها. وهناك مثال آخر ذو مغزى وهو مشروع توريد مائتي طائرة للرحلات المتوسطة وقد وقع اختيار الإدارة الصينية على شركة أيروباص الأوروبية بدلا من منافستها بشركة بوينج الأمريكية، ويعزى ذلك الاختيار إلى أن شركة الأيروباص قبلت تصنيع هذه الطائرات فى الصين بما يعنى نقلا واسع النطاق للتكنولوجيا على الرغم من رفض مديرى الأيروباص هذا التفسير.^(٢٦)

منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا نجد أن الصين استطاعت بفضل هذه العملية نقل التكنولوجيا أن تشق طريقها لتستحوذ على المكانة الأولى فى العالم فى معظم القطاعات الإنتاجية تقريبا، وذلك على المستوى الكمى والنوعى. كيف يمكن لنا إذن ألا نرى أن الصين تشكل خطرا فتاكا على الشركات المتعددة الجنسية على الرغم مما تحققة هذه الشركات من منافع ربحية فى الأجل القصير من جراء علاقاتها مع الصين. لذلك نرى أنه لا جناح على المواطن الأمريكى أو الأوروبى أن يوجه اللوم إلى شركة بوينج وغيرها من مجموعة الشركات الأمريكية التى قامت فى السنوات التسيعنيات بضغط على الإدارة الأمريكية لكلينتون لكى تعطى الضوء الأخضر عام ١٩٩٩ لدخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية بدون أى شروط تتعلق بسعر صرف اليوان الصينى. ولا ينبغى لنا كذلك توجيه اللوم إلى مجموعة الشركات الأوروبية التى تمارس حاليا مجموعة ضغط على حكوماتها من أجل بقاء الحال على ما هو عليه للعملة الصينية حيث إن مزايا سعر صرف العملة الصينية التى تتمتع بها الصين تعنى بالنسبة إليهم مزيدا من الأرباح من جراء تعاملاتهم مع الصين.

إنها حالة من التناقض تتمثل فى أننا لا نستطيع توجيه اللوم للشركات الغربية الفردية التى تتحرك بناء على مبدأ "من يدفع أكثر"، سواء فيما يتعلق بالتوريد أو بالاستثمار. وحتى لو كانت هذه الشركات تقوم بتقليد الشركات المتعددة الجنسية فإن قواعد المنافسة تعنى أن الشركة الغربية التى ترفض لأسباب أخلاقية ومذهبية التعامل مع الصين ستكون هى الشركة الخاسرة لأنها تفقد بموقفها الأخلاقى والمذهبى الإمدادات من السلع القادرة من الصين ذات الأسعار الزهيدة أو تفقد فرصا للاستثمار المتميز ذات العائد المرتفع فى الصين.

نحن أمام عرض مسرحى مخز للغاية للأسف الشديد، فالقادة السياسيون الغربيون مستسلمون أمام مجموعات الضغط من الشركات القوية وأمام أعداد متزايدة من الشركات الأخرى الغربية التى رغما عن إرادتها تجد نفسها مدفوعة للتصرف ضد مصالح بلادها سعيا وراء تحقيق ربح أكبر.

وفى كل مرة تسعى فيها شركة غربية لتحقيق مصالحها الخاصة فهى تتجه إلى الصين أو حتى لدرجة توطين إنتاجها بالكامل فى الصين. وكل هذا يمثل ميزة إضافية للصين فى الوقت الذى تشهد فيه العديد من الدول الغربية المتقدمة نزوياً لصناعاتها التى لا تكف عن الهروب إلى الصين أن كفاءة وفعالية الاستراتيجية الاقتصادية للصين لا تنفصل عن علاقاتها السياسية التى قامت بتطويرها مع بقية العالم منذ عام ١٩٧٢.

(٧) التقارب بين الصين والولايات المتحدة ضد مصلحة الاقتصاد اليابانى (١٩٧٢ - ١٩٩٥)

القليل من رؤساء أمريكا من حظى بنفس الأهمية التى نالها الرئيس ريتشارد نيكسون. ولا يعزى ذلك فقط إلى أنه وضع نهاية لجزء مهم من اتفاقيات بريتون وودز حول النظام النقدى العالمى، ولكن أيضا لأنه ارتبطت باسمه بداية العلاقة بين الصين الشيوعية والولايات المتحدة. ففى عام ١٩٧٢ بدأ تحالف بين الدولتين كان يبدو من الناحية الاقتصادية وقتيا إلا أنه بدأت أهميته الاقتصادية تأخذ تطورا حاسما بعد ذلك. وفى ذلك الوقت توجست الصين كثيرا من القوة العسكرية للاتحاد السوفيتى وكذلك من حليفته فيتنام العدو التقليدى للصين، فى الوقت الذى كانت تتطلع فيه الصين لفرض سيادتها على الأراضى الشاسعة فى سيبيريا وأقصى الشرق الروسى.^(٢٧) ومن هذا المنظور وحيث اعتبرت فيتنام العدو التقليدى للصين^(٢٨) والذى يخوض حربا كذلك ضد أمريكا، كان التقارب بين أمريكا والصين أمرا واقعيًا من ناحية التحليل السياسى. وهذا بدوره قد ساعد على دفع العلاقات الاقتصادية للصين مع الحليف الأساسى للأمريكيين فى المنطقة، ونقصد بذلك اليابان. ومنذ ذلك الوقت كانت أنشطة الشركات

اليابانية العاملة في الصين تتم في شكل عقود تحتية، والتي تضاعف عددها بشكل كبير.

ولقد سعى عدد متزايد من الشركات الأمريكية خلال الثمانينيات لذلك للتعامل كذلك مع الصين في شكل عقود تحتية حيث سمح ذلك بعملية نقل للتكنولوجيا أفادت كثيرا الصين.^(٢٩) ومع الوقت أصبحت الصين شريكا اقتصاديا له أهميته من الدرجة الأولى للأمريكيين في الوقت الذي بدأت فيه منافسة المنتجات اليابانية تهدد نظيرتها الأمريكية. ومن هنا بدأ رجال الأعمال يمارسون لعبة (الصين ضد اليابان). لقد أرادت الحكومة الأمريكية أن تضع حدا ونهاية للعجز التجارى الأمريكى مع اليابان، حيث نجد أن اتفاقيتى بلازا (١٩٨٥) والوفور (١٩٨٧) أرغمتا اليابان على القيام بإجراء تعديل فى سياستها الاقتصادية مما كان بلاشك أحد الأسباب المهمة لاندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢.

ومن الملاحظ أن رجال الأعمال الأمريكيين كانوا حريصين منذ عام ١٩٩٢ على تطوير علاقات طيبة مع الصين نظرا لما يحققونه من أرباح من جراء ذلك وقد ساهمت هذه الأرباح بشكل حاسم ومباشر فى تمويل الحملة الانتخابية للرئيس كلينتون حيث أن مواقفه كانت أكثر تحمسا وعطفا تجاه الصين وأكثر عداوة وتحفظا تجاه اليابان، مقارنة بمنافسه جورج بوش. ولقد انتهجت الإدارة الأمريكية خلال فترة رئاسة كلينتون حملة ضد اليابان أدت إلى الصعود الحتمى والمؤلم للعملة اليابانية بين ١٩٩٢ و ١٩٩٥. فى الوقت نفسه الذى كانت تمارس خلاله الصين تخفيضا متعمدا وواسع النطاق لعملتها مقارنة بالدولار ومع نهاية ١٩٩٢ وبداية ١٩٩٤. وفى اللحظة التى كانت فيها اليابان تحاول الخروج من أزمتها. نجد أن الممارسة الصينية والموقف الأمريكى المضاد لليابان أسهما بشكل كبير فى إلحاق ضرر كبير للتجارة الخارجية لليابان، والتى كانت تعتبر المحرك الأساسى للنمو الاقتصاد بها.

ومما لاشك فيه أن التقاء المصالح بين رجال الصناعة الأمريكيين ونظرائهم فى الصين كان يترجم بشكل أكثر وضوحا على المستوى السياسى خلال الفترة الرئاسية الثانية للرئيس كلينتون. فلقد سعى الرئيس الأمريكى إلى أن تصبح الصين عضوا فى

منظمة التجارة العالمية. وأعطى لهذا الانضمام الضوء الأخضر عام ١٩٩٩ بدون أن يتحرك أحد أمام الممارسة الصينية للحماية النقدية. وكما نعلم فإنه مع نهاية النظام النقدي العالمي عام ١٩٧٣ فإن صندوق النقد الدولي لا يعطى أهمية إلى "عدالة" سعر الصرف. لقد انضمت الصين إذن عام ٢٠٠١ إلى منظمة التجارة العالمية، ومنذ ذلك التاريخ بدأت التجارة العالمية تعرف اختلالات خطيرة.

كيف يمكننا تفسير هذه الانطلاقة الهائلة والقوية للصادرات الصينية؟ إن مختلف دول العالم كان يمكن بوسعها الرد على الصين إذا لم تكن تلك الأخيرة عضوا في منظمة التجارة العالمية. وذلك من خلال وسائل عديدة منها فرض الضرائب الجمركية على المنتجات الصينية التي تدخل أراضيها. ولكن الصين أصبحت عضوا في منظمة التجارة العالمية، وبالتالي فإن هذه الممارسات ضد الصين غير مصرح بها وليس لهم الحق في ممارستها. وينفس المنطق، فإن الشركات متعددة الجنسية كان يمكن لها أن تفكر كثيرا قبل التعامل مع الصين في حالة لم تصبح بعد عضوا في المنظمة العالمية للتجارة. أما كون أن الصين قد أصبحت عضوا في المنظمة فإن هذه الشركات لا ترى أية مخاطرة للتعامل معها. كما أنه ليست هناك أية عقبات أمام الشركات الصينية نفسها أن تنتج أكثر مما كانت تنتج من قبل ولحسابهم الخاص منتجات نهائية يمكن تصديرها للعالم بأسره. فالصين لم تعد بحاجة إلى أن تغلق نفسها في الأنشطة القائمة على العقود من الباطن كما كانت تفعل من قبل، فالصين تجد نفسها في طريقها لتطبيق النموذج الياباني برمتها.^(٢٠) إن أحد الدلائل الجوهرية للتنمية اليابانية خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥ هو تشغيل رأس المال الياباني بفضل معدل التراكم المرتفع من جراء فوائضها التجارية على مستوى جغرافى متسع يتخطى اليابان نفسها بالإضافة إلى الاستفادة من تقسيم العمل الجديد الذى أوجدته هذه التنمية. لذلك فإن الدخول المتوسطة فى اليابان شهدت زيادة مهمة بدون أن يصبح هناك زيادة ضرورية فى معدل الأجور على مستوى مختلف مستويات الأجور. أما بالنسبة للتنمية الصينية فإن الأقاليم الريفية الفقيرة تقوم بالمقارنة مع الأقاليم الساحلية بنفس الدور الذى تلعبه الدول ذات الأيدي العاملة الرخيصة مقارنة باليابان.^(٢١)

(٨) العلاقة المتداخلة بين السياسة والاقتصاد طبقا للحالة التايوانية

إن التقارب بين أمريكا والصين لم يخل من وجود انعكاسات على علاقة كل منهما باليابان. ولقد رأينا أن المسألة التايوانية تحتل مكانة مهمة سواء على المستوى الاقتصادي والتجاري أو على المستوى السياسى والعسكرى. ويوجد لدى القادة الصينيين قناعة تامة بالعلاقة القوية بين السياسة والاقتصاد، وخاصة بين التجارة الخارجية والسياسة الخارجية لدولة ما. ففي عام ١٩٩٥ - ١٩٩٦ قام الصينيون بشن حملة تهديد بهدف استمالة تايوان للصين من الناحية السياسية. حيث قامت الصين بتوجيه صواريخ أمام الجزيرة وإجراء مناقشات جوية وبحرية فى مضيق فورموس.

وتجدر الإشارة إلى أن القادة الأمريكيين أدركوا جيدا أنهم فى حاجة للتحالف من جديد مع اليابان^(٣٢) على الرغم من سعيهم لرفع قيمة الين عقابا لليابان على مزاحمتها ومنافستها للشركات الأمريكية. وقد تمت أول مقابلة بين السيد هاشيموتو رئيس الوزراء اليابانى والرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى يانطا مونىكا (كاليفورنيا) فى فبراير ١٩٩٦. وقد أسفر هذا اللقاء عن تغيير كبير فى السياسة الأمريكية تجاه اليابان ترتب عليها توقف ارتفاع الين. ونعلم جيدا أن هذا هو الثمن مقابل انطلاقة التعاون العسكرى بين البلدين.

وقد قامت الولايات المتحدة بعدها بإرسال حاملة طائرات إلى مضيق فورموس. ولا شك أن ذلك لم يلق ترحيبا من الحكومة الصينية وخاصة مسألة التعاون العسكرى بين اليابان والولايات المتحدة. وحيث أن اليابان فى ذلك الوقت كانت فى موقف دفاعى ولا تمتلك إلا جيشا محدود الإمكانيات فقد سعت لاتخاذ استراتيجية نشطة للدفاع المشترك من خلال عملية تطوير لإمكانياتها الجوية والبحرية من خلال معاهدة للتعاون العسكرى مع أمريكا فى أبريل ١٩٩٦ تبعتها اتفاقات أخرى أكثر تفصيلا.

وفى مواجهة ذلك لم تدخر الحكومة الصينية وسعا فى الضغط على اليابان من أجل صرف النظر عن مشروعها الدفاعى مع الولايات المتحدة^(٣٣) ولم يتأخر الرد الصينى الذى جاء سياسيا واقتصاديا. فمن الناحية السياسية، وفى اللحظة التى كان

يستعد فيها رئيس الوزراء اليابانى للتوقيع على الإعلان المشترك مع الرئيس الأمريكى فى أبريل ١٩٩٦ أعلن الرئيس الصينى جيانج زيمين ونظيره الروسى بوريس يلتسين عن اتفاق استراتيجى بين البلدين. ولاشك أن هذا الاتفاق له مغزى كبير بالنسبة لليابان إذا علمنا مدى الأهمية الاستراتيجية للوجود البحرى الروسى فى بحر اليابان.^(٣٤) أما من الناحية الاقتصادية، فلقد كانت العقوبات وردود الفعل الصينية عنيفة وسريعة، فنجد أن شركة بوينج خسرت عقدا قيمته مليار دولار ونصف فى صالح شركة إيرباص. وقدم السيد لى بينج الرجل الثانى فى الحزب الشيوعى امتنانه وشكره للمسئولين الأوروبيين على هذا الموقف حين قال: (إن الأوروبيين لا يفرضون شروطا سياسية للتعاون مع الصين كما يفعل الأمريكيون حينما يلجؤون بتعسف واضح إلى التهديد باستخدام العقوبات)^(٣٥). والمثير للدهشة هو أن الصينيين أنفسهم الذين يوجهون اللوم للأميركيين يمارسون هم أيضا نفس الشئ وعلى نطاق أوسع.

ولقد كان يتعين كذلك معاقبة اليابان التى تعتبر من وجهة نظر الصين متواطئة مع الأمريكيين بل ويجب أن يكون هذا العقاب أليما ورادعا. لذلك فإنه بدءا من شهر يونيو ١٩٩٦، أى بعد مرور شهر واحد على إعلان التعاون الأمريكى - اليابانى أعلن المتحدث الرسمى باسم الحكومة الصينية أن هناك تغييرا حدث فى الاختيار النهائى لاتحاد الشركات المرشحة لتوريد معدات وتجهيزات للمشروع العملاق الخاص بسد القفلات الثلاث الواقعة على نهر اليانغتس، حيث كان مفترضا أن يفوز اتحاد الشركات اليابانية بهذا العرض (المكون من ميتسويشى - وتوشيبا وهاتشى) وتم استبداله بالاتحاد الكندى الألمانى. ولقد كان يتعين بطبيعة الحال شرح أسباب هذا الرفض بطريقة تربوية جاء فى حيثياته: (إن التعاون للصيق لليابان مع السياسات الأمريكية المتعنتة، التى لا تطاق يعد أمرا من الصعب نسيانه). إن الصين تسعى إلى أنه تكون اليابان ضعيفة عسكريا من أجل أن يتحقق لها بسط هيمنتها على القارة الآسيوية.

ومن هذا المنظور نرى أن اليابان وجدت نفسها فى وضع لا تحسد عليه فمن ناحية فهى تشعر بالقلق من الصعود المتواصل للقوة الاقتصادية السياسية والعسكرية للصين، والذى من شأنه أن يعرض مصالحها الاقتصادية فى القارة الآسيوية للخطر

فى كل لحظة. بالإضافة إلى أن الصين تقوم بشكل مستمر على تذكية روح الضغينة لدى الشعب الصينى تجاه اليابان. ولا شك أن هذه القلاقل والتوترات مع الصين تدفع الحكومة اليابانية إلى أن تستغل بالكامل مسألة التحالف العسكرى مع الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى فإن الشركات اليابانية التى تعمل بعقود من الباطن فى جزء كبير من إنتاجها مع الصين تخشى بطبيعة الحال أن يؤثر هذا الوضع المتوتر على أرباحها وتسعى لذلك إلى أن تتبنى الحكومة اليابانية سياسة تهدئة مع الصين، وهى لذلك لا تتوانى فى دعم الحركات المناهضة بتخفيض التسليح العسكرى لليابان.^(٣٦)

وكما سنرى لاحقا، فإن الضغوط السياسية التى تمارسها الحكومة الصينية يبدو من السهولة بمكان تطبيقها، حيث إن الصين تستطيع الاعتماد على حلفائها (تحت الطلب) بمعنى الاعتماد على الشركات اليابانية أو الشركات الغربية فهى لا تواجه إطلاقا مشكلة فى الاختيار كلما تجددت الظروف المحيطة بها فهى تعلم جيدا على من تستطيع الاعتماد من أجل تحقيق الضغط السياسى والاقتصادى.

(٩) نظام الثواب والعقاب للشركات التى تخدم السياسة الصينية

تعتبر الصين بمثابة "الدورادو" أو منجم الذهب للشركات الغربية والمستثمرين العالميين. فمن وجهة نظر الاقتصاد الكلى تستحوذ الصين على تلك المكانة نظرا لمستويات الأجور المتدنية للغاية، والذى يتلائم مع سعر صرف مقوما كثيرا بأقل من قيمته الحقيقية. ولا شك أن الشركات التى تتعامل مع الصين سواء فى شكل عقود تحتية أو فى شكل تقديم إمدادات للصين لها مصلحة مباشرة فى استمرار هذا الوضع على ما هو عليه ولفترة أبدية ما دام أنها تحقق بناء عليه أرباحا طائلة.

ونجد أن قيام الصين بتمويل العجز العام فى ميزانيات الدول المتقدمة يمثل وسيلة تتبعها من أجل الحفاظ على مستوى سعر صرف لعملتها عند المستوى الذى تريده. وكما سنرى فإن ذلك يعتبر بمثابة مصيدة للدول المعنية بهذا العجز لأنهم فى حقيقة الأمر فى حالة اعتماد متزايد على الصين.

وعلى مستوى آخر فالعقود التي تبرمها الصين مع هذه الشركات تقوم على فكرة الثواب والعقاب على حسب المواقف التي تتخذها الشركات في البلدان المتقدمة تجاه السياسة الصينية. ويتعلق ذلك بالشركات التي لها فروع في الصين على شكل عقود تحتية وتقوم بشراء مستلزماتها من الصين وكذلك تقوم ببيع منتجاتها داخل الصين. كما يتعلق ذلك أيضاً بالدول التي لها استثمارات في الصين. والقاعدة العامة هي أنه إذا كانت لديك الرغبة في التعامل التجاري مع الصين فلا بد من الإطراء على الصين والامتناع تماماً عن توجيه النقد لسياساتها، ومن المستحسن عدم الخوض في بعض الموضوعات الحساسة كحقوق الإنسان وقضية تيببت (Tibet) أو العلاقات مع تايوان والصراعات العرقية. وفي هذا الصدد يقول ريتشارد بيرنستين (بالنسبة للصين فإن مقاومة الضغط في مجال حقوق الإنسان يعتبر جزءاً من بقاء السياسة الصينية على قيد الحياة بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد قامت الصين بتوظيف جهات عديدة بدون كل أو ملل من أجل شن حرب متعددة الأشكال ضد الولايات المتحدة. إنها حرب تتضمن ضغوطاً دبلوماسية عنيفة على البلدان الأخرى مع دعوة إلى التكتف على النطاق الآسيوي وإحياء لثقافتها لتصبح جماعة ضغط حيوية داخل الولايات المتحدة بالمقارنة بجماعات الضغط الأخرى. وذلك بناء على نظام من الثواب والعقاب الذي يهدف إلى جذب الشركات الأمريكية نحو الجانب الصيني).^(٣٧)

إن الضغط على الشركات الأمريكية أو الأوروبية منذ عشرين عاماً بدأ يؤثر وتتأكد فعاليته لحد كبير. ونرى أنه في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ كان يسعى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في بداية حكمه لإقامة علاقة مشروطة بين مسألة حقوق الإنسان وتنمية الأعمال والاستثمار مع الصين. ويتعلق ذلك بصفة خاصة بتطبيق شرط أو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على الصين. وقد تم ترجمة ذلك على الجانب الصيني بأنها خدعة تأتي من إنسان غير محترف في ممارسة الخدع.

وفي واقع الأمر، فإن الشركات الأمريكية هي التي يمكن أن تكون الخاسرة من جراء هذا الشرط وهم يدركون جيداً أن الصينيين لا يخادعون. وفي هذا الصدد يقول ريتشارد بيرنستين (إن الصين قامت بتعليق مليارات الدولارات في المعاملات التجارية

والاستثمارية فى مواجهة الشركات الأمريكية وقامت بتهديدها، وفى بعض الحالات قامت بتنفيذ تهديداتها بمعاقبة الولايات المتحدة نتيجة التدخل فيما لا يعنها، نقصد مسألة حقوق الإنسان. إن عددا كبيرا من المعاملات لم يتم إقرارها أو ظلت محل التفاوض مع الولايات المتحدة. وكان الصين تريد توصيل رسالة واضحة مغزاها أن هذه المعاملات يمكن أن تزول ويتم إلغاؤها إذا حاولت إدارة كلينتون أن تهدد بإيقاف شرط الدولة الأولى^(٣٨) بالرعاية. ولا شك أن رجال الأعمال الأمريكيين لم يشعروا بالارتياح تجاه مثل هذا التهديد الاقتصادى الذى يمكن أن تقوم به الصين نتيجة إصرار أمريكا الحديث عن مسألة حقوق الإنسان. وفى غضون بضعة أشهر قامت الصين بضم ما يقرب من خمسمائة شركة أمريكية^(٣٩) ضمن اللبى الصينى الجديد ممن يتهاقنون للاستحواذ على نصيب من السوق الصينية، وذلك للضغط على الإدارة الأمريكية للعدول عن مسألة حقوق الإنسان فى الصين^(٤٠).

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة حقوق الإنسان لا تتوقف عندها كثيرا الشركات متعددة الجنسية فى تعاملاتها مع الصين مثل شركة بوينج، أى بى إم، أت ت تايم وارنر، وميكروسوفت وغيرها. ونلاحظ أنه بعد عدة تأجيلات ومماطلات من جانب الإدارة الأمريكية وبعد قيام نحو سبعمائة من رجال الأعمال الصينيين بزيارة الشركات الأمريكية فى أبريل ١٩٩٤ تراجعت إدارة كلينتون فى ٢٦ مايو ١٩٩٤ عن مواصلة جهودها فى مجال حقوق الإنسان فى الصين^(٤١).

لقد استطاعت الصين منذ عام ١٩٩٤ وبفضل وزنها الاقتصادى وخاصة بفضل الأرباح التى تحققها كبرى الشركات الغربية التى تتعامل مع الصين أن تكسر شوكة السياسة الأمريكية وتقوم بترويضها. ومنذ ذلك الحين تزايدت القوة الصينية بشكل كبير لدرجة أنها بفضل الضغط الذى تمارسه يمكنها أن تجعل أية دولة أو شركة أيا كان وزنها أن تتراجع عن قراراتها. ولعلنا لاحظنا أن زيارة الدالاي لاما الزعيم الروحى للتبت Tibet إلى فرنسا قد ترتب عليها انخفاض فى الأرباح التى تحققها سلسلة محلات كارفور فى الصين، كما انخفضت بشكل كبير التدفقات السياحية الصينية إلى باريس. وبالتأكيد لم يكن هناك تعليمات مباشرة من الإدارة الصينية فى

هذا الشأن، ولكن ذلك كان رد فعل تلقائي للمستهلكين الصينيين. وهذا له دلالة واضحة على ما يجب فعله للصين وما لا يجب فعله ضد الصين.

وإذا كانت الصين تعلم جيدا كيف تستعمل العقوبات والتهديدات ضد دولة ما أو شركة ما لا تتفق مع ما تريده فإنها تعلم جيدا كذلك كيف تكافئ الشركات أو الدول التي تعمل في صفها وتخوض اللعبة معها وليس ضدها. وتتمثل هذه المكافآت في شكل قروض للدول أو توفير فرص أرباح هائلة للشركات التي ترغب في التعامل معها. إن الصين تمارس ذلك في كل أنحاء العالم فهو نوع من الإدمان الاقتصادي للسياسة التي تنتهجها في غياب حالة الفطام أو تأخرها في باقي دول العالم والتي لا يمكن إلا أن تؤدي إلى مزيد من التبعية للصين.

هوامش الفصل الخامس

(١) على الرغم من الاتجاه الرسمي (المضاد للهيمنة) والذي تتبناه الصين، فإن هدف السيد دينج أكسيواينج في الأجل الطويل هو تحقيق الهيمنة العالمية للصين. ومن هذا المنظور، فإن العدو الأساس في الأجل الطويل هو الولايات المتحدة؛ الاتحاد السوفياتي والسيد جورباتشوف الذي أقام الديمقراطية، وكذلك اليابان، يشكلون جزءا من أعداء الصين. ومع ذلك، فإن في الأجل المتوسط والقصير يتعين إقامة تحالفات أو على الأقل تقارب: مع روسيا والولايات المتحدة من أجل أن تختنق اليابان اقتصاديا ثم يأتي دور الآخرين. هذه هي الاستراتيجية الصينية للهيمنة على العالم.

(٢) في سجنه أو في محل إقامته تحت الحراسة والمراقبة نجد أن السيد زاهو زيانج لا يمكنه أن يتواصل مع العالم الخارجي.

(٣) "بالنسبة للشيوعيين الصينيين، فإن هذه المذبحة تمثل طريقة وأسلوب الحكومة في التعامل مع الأحداث. إن من حق المسؤولين عن مذابح بكين أن يتعجبوا من ردود الفعل الغربية: لماذا إذن اليوم هذا الشعور المفاجيء للتعبير عن الرفض؟ فالشيء الوحيد الجديد في هذه المجازر هو أنها تمت بمسمع ومرأى من الصحافة والتلفزيون والأعلام الأجنبي" انظر في ذلك Simon Leys, novembre 1989, cite par Adrien Gombeaud, L'homme de la Place Tiananmen, Seuli, paris, 2009, p. 51. .

(٤) في اللحظة التي وقعت فيها أحداث تيانا نمين، كانت الشعارات المرفوعة على حوائط فندق بياجينج "قاتلوا بعزم الليبرالية البرجوازية وعضدوا من العمل الأيديولوجي" و "نتمنى مائة ألف عام في حياة الحزب الشيوعي العظيم الذي دائما على حق"

(٥) معدلات الربح التي تسعى الشركات الغربية إلى تحقيقها، وهي الشركات المنتجة للخدمات (التجارة، البنك، التمويل،) والتي لا يمكن أن تتحقق بالنسبة القطاع البنكي/التمويلي بدون تحمل مخاطر مهمة.

(٦) من الملاحظ أن أوساط رجال الأعمال استخدموا نفس ورقة اللعب التي استخدمها كليتتون خلال الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢ حيث اعتبروا أن كليتتون كان أكثر كفاءة من بوش الأب في مواجهة السياسة الاقتصادية اليابانية التي تسببت في إضعاف الصناعات الأمريكية، وفي ذات الوقت ما قام به لتسهيل العلاقات الاقتصادية مع الصين؛ وبين عام ١٩٩٢ و ٢٠٠٠ فإن السيد كليتتون قد أوفى بطريقة جيدة للغاية بهذه المهمة المزدوجة (إضعاف اليابان وتقوية الصناعة الأمريكية بالانفتاح على الصين).

(٧) إن الأمر يتعلق هنا بمفهوم قديم لمعنى النشاط "الإنتاجي" الذي يتم تحديده من خلال الإنتاج المادى ولا شك أن النظرة لشركة (بلا تصنيع) Fabless كانت حلمًا يرواد السيد Tchuruk Jadis رئيس مجلس إدارة ألكاتل الفرنسية.

(٨) ركزت هذه الشركة على حقيقة أن العمال الصينيين، في مصانعهم، تلقوا عام ٢٠٠٤ أجورا تقل بنحو عشرين مرة عن تلك التي يتقاضاها نظرائهم في أمريكا، ولكن حيث إن تكلفة المظلة الاجتماعية في الولايات المتحدة وكما هو الحال في أوروبا تتراوح ما بين ٨٠ إلى ١٠٠٪ من صافي المرتب المتحصل عليه في حين أن ذلك لا يوجد على الإطلاق بالنسبة للعمال الصينية، فإن التكلفة الأسبوعية للأجر كانت ٤٠ مرة أقل من نظيرتها في الدول الغربية، وفي النهاية، فإن طول فترة العمل، معبرا عنها بالأسبوع تعتبر مرتفعة مرتين في الصين عن نظيرتها في الولايات المتحدة حيث يمكن أن تصل المقارنة إلى ١ مقابل ٨٠ .

(٩) منذ بزوغ الصين "كمصنع للعالم" نجد بعض الدول مثل المكسيك قد شهدت ظاهرة هجرة الصناعة بصورة سريعة؛ وتم تقدير تكلفة العمل/ساعة معبرا عنها بالدولار في المكسيك (عام ٢٠٠٥) بأقل تسع مرات من نظيراتها في الولايات المتحدة، وكانت هذه التكلفة في الصين أقل من نظيرتها في المكسيك بنحو تسع مرات؛ ومن الواضح أهمية الفجوة بين الصين والمكسيك إذا علمنا أن الصناعة في المكسيك كانت تعتمد بدرجة كبيرة كذلك على قطاع العقود التحتية.

(١٠) في هذا الصدد يمكننا أن نتذكر بالمناسبة ما حدث لليابان بدءا من نهاية السنوات العشرينيات: نعني بذلك الثورة المضادة التي قادها العسكريون مع دعم من جانب القاعدة العريضة من الفلاحين.

(١١) لو أن لديهم طفلا واحدا، فيتعين عليهم أن ينفقوا من أجل أن يرسلوه إلى المدرسة؛ ومن الملاحظ أن الشرطة لا تلاحقهم على الرغم من أنهم فى حالة غير شرعية؛ فأصحاب الأعمال يستفيدون منهم! "ويمكن تقدير نحو ١٥٠ مليون صينى والذين يطلق عليهم "السكان العائمون" "Population flottante"، بمعنى أنهم هؤلاء الذين يهاجرون من منطقة لأخرى دون أن يكون لديهم وثيقة السفر "اليوكو"، وهى تلك الوثيقة التى تعطى الحق لحاملها بالإقامة الداخلية وحق السكن والتعليم لأولاده. ونرى هؤلاء المهاجرين فى المحطات، وفى الأكواخ حيث يعيشون فى ظروف سيئة للغاية تماما كما هو الحال بالنسبة للمقيمين غير الشرعيين فى البلدان الغربية وفى أمريكا" انظر فى ذلك Jean - Marc et Yidir Plautade, La Face Cachée de la Chine, Bourin editenr, Paris, 2006, p. 75.

(١٢) من بين ملامح السلطوية أن الدولة تتدخل فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية؛ حتى إنها توجد داخل الأسرة نفسها ويعد ذلك ذا مغزى، كما توضح لنا العقوبات التى يتم توقيعها على الرجال والنساء: تقصد بذلك عمليات التعقيم. وتبدو هنا المقارنة واضحة مع بعض التدابير التى اتخذها النظام النازى فى ألمانيا.

(١٣) عندما تضم الأسرة ثلاثة أطفال - على سبيل المثال - مع وجود الأم التى يتعين عليها التشغيل بأطفالها ومن ثم لا تتركس وقتا كبيرا للذهاب إلى العمل، نجد أن مرتب الزوج يجب أن يكون مرتفعا نسبيا، ولكن مع وجود طفل واحد، فإن المرأة يكون باستطاعتها العمل... ونجد بذلك مصدرين للدخل من أجل معيشة ثلاثة أفراد أو مصدر واحد للدخل من أجل معيشة خمسة أفراد: وهذا التبسيط فى التحليل يعطى مؤشرا على الأثر المنخفض لتكلفة العمل فى الصين نتيجة انتهاج سياسة الطفل الواحد.

(١٤) هذا الارتفاع فى قيمة اليوان بنسبة ٢٠٪ بالمقارنة بالدولار قد تم على ما يبدو من أجل أن يتراجع الكونجرس الأمريكى عن الموافقة على مشروع لرفض الإغراق النقدى الذى تمارسه الصين والذي كان من شأنه أن يدفع الحكومة الأمريكية إلى اتخاذ تدابير ضد الصين ويتزامن ذلك مع المشروع الذى يتبناه الكونجرس الأمريكى فى ٢٩ سبتمبر عام ٢٠١٠ والذي يرفض الحمائية النقدية التى تمارسها بعض الدول؛ ولكن انخفضت قيمة اليوان مرة أخرى لتصل إلى ٦,٦٨ للدولار الواحد.

(١٥) تخص تلك الإجراءات السماح بالتحويلات المتعلقة بالصادرات والواردات، وكذلك تحركات رؤوس الأموال المرتبطة بالاستثمارات.

(١٦) وهذا العجز فى الميزان التجارى يشرح فى جزء كبير منه العجز النقدى الذى ينتج كذلك بسبب الاستثمارات المباشرة المتجددة، فالشركات الغربية تجعل ميزان رؤوس الأموال فى الأجل الطويل لصالح الصين.

(١٧) وذلك بفعل أن التجارة الخارجية تسهم فى تضخيم الكتلة النقدية المتداولة ولذلك نعلم جيدا لماذا لا تسعى الصين إلى تطوير نظامها الائتماني.

(١٨) على جانب الاستيراد، نجد أنه إذا كان ثمن السلعة يعادل ١٠٠ دولار فى الولايات المتحدة فإنها تعادل ٢٤٠ يوان إذا كان سعر الصرف يعادل ٣,٤٠ يوان للدولار الواحد، بينما تعادل ٦٨٠ يوان إذا تغير سعر الصرف ليصبح ٦,٨٠ يوان للدولار الواحد. من ثم فإن السلع الأمريكية تعد أكثر غلاءً تصل إلى الضعف إذا ما تم حسابها باليوان وهذا ما لا يتفق مع سعرها الحقيقى. وجدير بالذكر أن تقييم اليوان بأقل من قيمته الحقيقية يعادل ١٠٠٪ من الضرائب الجمركية التى تفرضها الصين على الصادرات الأمريكية أما على جانب التصدير، فإن ثمن السلعة الذى يعادل ٦٨٠ يوان فى الصين يساوى ٢٠٠ دولار فى حالة ما إذا كان سعر الصرف ٣,٤٠ يوان للدولار ولكنه فى الحقيقة يساوى فقط ١٠٠ دولار فى حالة سعر الصرف الذى تفرضه الصين ٦,٨٠ يوان للدولار) من ثم فإن أسعار السلع الصينية أقل غلاءً بنحو الضعف مقدرة بالدولار وهذا ما لا يتفق مع سعرها الحقيقى. من ثم فإن تقييم اليوان بأقل من قيمته الحقيقية يعد مساوياً بنحو ٥٠٪ للإعانات المقدمة للصادرات التى تقدمها الصين ضمنياً لمنتجاتها الموجهة للتصدير.

(١٩) يجب التذكرة بأن الحمائية فى حد ذاتها ليست سياسة جيدة أو سيئة، فهى قد تبدو مفيدة وضرورية فى حالة دولة ما تعاني من عجز مزمن، وعلى النقيض، فإن الحمائية "النقدية" لدولة تتمتع بفوائض فى ميزانها التجارى تعتبر عدائية فى مقابل الدول التى تعاني من عجز فى موازينها التجارية.

(٢٠) لا شك أن تخفيض العملة يمكن أن يعتبر عاملاً فى استفحال الأزمة اليابانية، حيث كان هذا التخفيض ملازماً لتلك الأزمة.

(٢١) تم هذا التخفيض فى إطار ما يطلق عليه (endaka) أى السياسات المتكررة لتقييم العملة اليابانية، حيث ارتفعت قيمة العملة اليابانية فى مقابل الدولار؛ وقد ساهمت تلك السياسة مرة أخرى فى تفاقم المشكلات الاقتصادية لليابان.

(٢٢) إن المنافسة وتعددية الشركات داخل قطاع ما لا تستبعد من وجهة النظر الخارجية أن تكون الدولة فى وضع احتكار للأنشطة الاقتصادية نتذكر المنافسة بين بوينج والإيرباص فيما يتعلق بإمداد الصين بنحو مائة طائرة، فالمفاوض الصينى كان يتمثل فى الحكومة الصينية، ولم يكن يتمثل فى الشركات الصينية العاملة فى هذا المجال.

(٢٣) إن القادة الصينيين لا يقبلون بطبيعة الحال هذا التوصيف "بالرأسمال فهم يبنون فى الواقع" اشتراكية، بفضل اقتصاد السوق وذلك على حد تعبيرهم من الأخذ فى الاعتبار الخصوصيات القومية للصين... فالنظام المتبع فى الصين هو نوع من الاشتراكية "الوطنية" ويمكننا هنا ملاحظة أن العالم قد عرف سابقا الأمم التى تعمل على تطوير رأسمالية سلطوية تحت قيادة حزب يتصف بأنه اشتراكى ووطنى فى أن واحد.

(٢٤) فى الواقع، فإن النموذج الميركانتيلى ذا الفوائض التجارية القوية يسمح بإحداث نمو اقتصادى كبير ويعنى ذلك نمو كبير فى الإنفاق الداخلى. وإذا كان اليون قابلا للتحويل وإذا كانت التجارة الخارجية للصين فى حالة توازن نتيجة لذلك، فإنه ستبو هناك ضرورة مطلقة من أجل الحفاظ على النمو أن تتم استمالة الطلب الداخلى وبالتالي زيادة المرتبات والأجور، وستصبح الأرباح تبعا لذلك أقل ارتفاعا، وهذا بلاشك مالا تطمح إليه القلة الحاكمة فى الصين.

(٢٥) انظر فى هذا الصدد La Tribune, 15 avril 2008

(٢٦) نجد كذلك العلاقة القوية الموجودة فى المذهب التجارى بين البحث عن الثروة والبحث عن القوة والهيمنة. ومع ذلك، فإن "النموذج" الميركانتيلى الذى ينطبق على المجتمع الإنجليزى فى عهد Petty كما ينطبق كذلك على الصين الحديثة يعتريه اختلاف مهم: ففى الحالة الأولى، كان هذا النموذج فى خدمة النبلاء من المملكة كما أن الحرية الدينية وحرية الفكر كانت تبو شروطا ضروريا لنجاح هذا النموذج، أما فى الحالة الثانية، فإن هذا النموذج يخدم القلة الحاكمة من الطبقة السياسية ورجال الأعمال ويحتاج إلى تنظيم شمولى من أجل ضمان بقائه.

(٢٧) يمكن ملاحظة أنه بعد وقت قصير من إبرام هذا الاتفاق، أعلنت الصين عن نيتها للتوجه نحو إنتاج الطائرات كبيرة الحجم بما يمثل بذلك منافسة مباشرة للطائرة A380 التي تنتجها صناعات الإيرباص الأوروبية.

(٢٨) فى سبتمبر ١٩٦٤، نجد أن قراء صحيفة البرافوا الروسية قد حدثت لهم صدمة عند قراءة مقالة توضح أن "كاو" لم يكن فقط يطالب بالأراضى الآسيوية التى فقدتها الإمبراطورية الصينية لصالح روسيا فى القرن التاسع عشر، لكنه هاجم الاتحاد السوفياتى لاستيلائه على جزر الكوريل وجزء من بولندا وبروسيا الشرقية وجزء من رومانيا. ومن وجهة نظر ماو، أنه لا بد من تقليص حجم الاتحاد السوفييتى، حيث يطالب بأن تسترجع الصين نحو مليون ونصف كيلومتر مربع من أراضى الاتحاد السوفييتى.

انظر فى ذلك Paul Kennedy, op. cit., p, 626

(٢٩) فى عام ١٩٦٤، حدثت حرب حقيقية على الحدود، والتى كان طرفاها الاتحاد السوفييتى والصين، على عكس ما كان يقال فى ذلك الوقت، بأن الأمر يتعلق فقط ببعض المناوشات البسيطة.

(٣٠) وهذا يشرح حقيقة أن التجارة الخارجية للصين سجلت عجزا فى السنوات الثمانينيات: فالعقود التحتية كانت تقتضى زيادة الواردات من السلع والمعدات.

(٣١) نشير هنا إلى "نموذج اقتصادى" حيث تتبنى الصين نفس النموذج اليابانى. ولكن هناك اختلاف جوهري فى السياسة بين الصين واليابان عام ٢٠٠٠: فالأولى تعتبر سلطوية فى حين أن الأخرى تعتبر ديموقراطية.

(٣٢) حتى فى المناطق الساحلية الصينية، يوجد تقسيم واضح وتمييز بين القوى العاملة، بين العمال "السريحة" والعمال العاديين.

(٣٣) فى منتصف السنوات التسعينيات، شهدت الولايات المتحدة فترة رخاء فى حين شهد الاتحاد السوفياتى فترة انهيار، وقد بلغ النمو الاقتصادى لأمريكا درجة تستطيع معه السيطرة على العالم بدون منافس، وبالتالي تمكنت من معاملة اليابان معاملة متشددة وعنيفة.

(٣٤) بالنسبة لبكين، فإن التحالف الدفاعي بين اليابان وأمريكا ما هو إلا تحالف "مجموعي". وقد صرح أحد الشخصيات الرسمية في المركز الصيني للدراسات الاستراتيجية عام ١٩٩٦ بقوله "نحن لا نخشى دفاع أمريكا عن اليابان ولكننا نخشى أن يتحول ذلك الدفاع إلى تهديد يشمل منطقة الباسفيك الآسيوي بأكملها ويسمح إلى تحفيز وتشجيع اليابان على أن تلعب دورا عسكريا. وهذا يعتبر أمرا غير مرغوب فيه" (انظر في ذلك The Coming Conflict, Page 170).

(٣٥) يمكن أن يبدو هذا التحالف بين روسيا والصين السلطوية إعادة لتحالف قديم بين الألمان والروس في عام ١٩٣٩، والذي تم بين هتلر وستالين؛ ففي الأجل القصير، يسمح هذا التحالف لروسيا بتصدير الطائرات الحربية عالية الكفاءة إلى الصين وكذلك تصدير التكنولوجيا الخاصة بها؛ ولكن بعد ذلك، فإن ذلك سيبدو ذا عواقب وخيمة على روسيا نفسها مع الأخذ في الاعتبار النهم الصيني لتوسع الأراضي الصينية. ومع ذلك وبمنفس الطريقة التي حدثت بين فرنسا وبريطانيا العظمى حيث تحملان المسؤولية من خلال، مماطلتهم في توقيع اتفاق عام ١٩٣٩، وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ كان عليها مسؤولية مشابهة في التدابير التي اتبعتها وسياساتها (الاحتوائية) في العهد السوفياتي.

(٣٦) انظر في ذلك The Coming Conflict op. cit., page 109

(٣٧) تستمد الأوساط المسألة تأثيرها من خلال الشعور بالذنب الذي يرتبط بتسليح دولهم وتحويلها إلى دول عسكرية وتستخدم الدعاية الصينية هذا الأسلوب بدرجة كبيرة.

(٣٨) انظر في هذا الصدد Richard Bernstein, Ross H. Munro, The Coming Conflict with China, op. cit., page 101

(٣٩) نقصد بالمصطلح (MFN) الدولة الأولى بالرعاية Most favored - nation treatment

(٤٠) يتعلق ذلك بالشركات التي تظهر في قائمة أكبر خمسمائة شركة الأكثر دخلا.

(٤١) انظر The Coming Conflict with China, op. cit., pages 100 et 101

الفصل السادس

الفائض التجارى للصين يُفقد العالم توازنه

كما سنرى لاحقا، فإن الفوائض التجارية الصينية تعتبر مصدرا مهما للمشكلات التى واجهها الاقتصاد الأمريكى وما تبع ذلك من أزمة مالية عالمية. وكما نقول فإن هناك علاقة بين الجراد وضحيته وذلك عندما قام الرئيس نيسكون عام ١٩٧٨ بتوقيع اتفاق مع الشيطان (نعنى بذلك الصين) دون أن يقيس مدى تبعات هذا الاتفاق. ولا شك أن التواطؤ السياسى سواء كان متعمدا أم غير متعمد يمكن أن يؤدي إلى توافق اقتصادى والذى قامت اليابان بدفع ثمنه غالبا. وفى ظل ما تتمتع به الصين من أجور وسعر صرف منخفض للغاية فإنها قد أضحت خلال التسعينيات أرض الدورادو الحقيقية لرؤوس الأموال الأمريكية. فقد تضاعفت الأنشطة القائمة على العقود التحتية لهذه الشركات العالمية الكبرى لتسمح بتحقيق أرباح هائلة لها. ويمكن القول بأنه خلال الألفية الثانية وصل معدل الربح لهذه الشركات إلى مايقرب من ١٥٪ وينطبق ذلك على القطاع الخدمى كذلك. وقد أدى ذلك إلى ظهور حركة تنقلات وهجرة قوية للصناعات الغربية إلى الصين لهثا وراء تحقيق هذه الأرباح، مما ساعد على تفاقم العجز المستمر فى الموازين التجارية للبلدان الغربية. إن فقدان التنافسية للعمالة الصناعية فى الولايات المتحدة فى الوقت نفسه الذى يسعى فيه رأس المال للحصول على عوائد عالية أدى إلى أن تتبنى البنوك والسلطات الأمريكية سلوكيات مالية ونقدية غير محسوبة والتي سمحت بعد فقاعة الإنترنت بأن تعطى مهلة أربع سنوات للاقتصاد الأمريكى ليقف على قدميه (٢٠٠٣/٢٠٠٧).

إن الأزمة المالية العالمية والتي تعود جذورها فى نظرنا إلى عام ٢٠٠١ (وهو التاريخ الذى دخلت فيه الصين إلى منظمة التجارة العالمية) وبدأت تظهر علاماتها عام ٢٠٠٧ فى شكل: أزمة عقارية - أزمة سندات - أزمة بنكية - أزمة بورصة - وكساد دائم ومستمر. ويمكن القول إن المساهمة الكبيرة التى قدمتها الصين لتمويل العجز العام الأمريكى، والتى سمحت بالإبقاء على معدلات الفائدة عند أدنى مستوى لها لا تعتبر بحق فرصة إيجابية لأمريكا، بل إنها فى حقيقة الأمر بمثابة مصيدة أو نوع من المخدر أكثر من كونها علاجاً فعالاً. ولو استمرت الممارسات الاقتصادية التى اتبعتها خلال السنوات الأخيرة فإن المستقبل يمكن أن يكون معتما لمعظم دول العالم.

١- نهاية اتفاقيات بريتون وودز وصعود المنافسة اليابانية

إذا كانت الأزمة المالية الراهنة هى نتاج للسياسة التجارية الصينية، فإنه من الملائم فهم كيف أن الصين استطاعت نهج تلك السياسة. وهنا يتعين علينا إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح وفى سياقها السليم. نقصد هنا الديناميكية العالمية منذ عدة عقود وكذلك دور الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على هذه الديناميكية.

إن اتفاقيات بريتون وودز وضعت قاعدتين هامتين تم إلغاؤهما تحت حكم الرئيس نيكسون (١٩٦٩ - ١٩٧٤) وهما: قابلية تحويل الذهب إلى دولار بواسطة البنوك المركزية (عام ١٩٧١)، والثانية هى التخلي عن نظام الصرف الثابت والرقابة على الصرف بواسطة صندوق النقد الدولى (عام ١٩٧٣). ولقد كان لذلك تبعات خطيرة. فإلغاء قابلية التحويل بين الذهب والدولار سمحت للولايات المتحدة ألا تنشغل كثيراً وألا تعطى أهمية لمسألة العجز فى ميزانها التجارى. ولكن هذا لا يعنى إطلاقاً أنهم يتنازلون عن تنافسية شركاتهم الصناعية كما أنه مع بداية العمل بنظام أسعار الصرف الموحدة سعت اليابان إلى إجراء تغيير فى نمط سياساتها الحمائية والتجارية. فانتهجت سياسة التعويم القدر والتى سمحت لها بتحقيق عطلتها بفضل التدخلات المتكررة للبنك اليابانى المركزى. وحيث إن صندوق النقد الدولى لم يعد يقوم بدوره

كشروطى لمراقبة أسعار الصرف فإن المنافسة اليابانية بين ١٩٧٥ و ١٩٨٥ أضحت تمثل خطرا حقيقيا على الشركات الغربية. لقد مضى الوقت الذى كانت تعتبر فيه اليابان دولة مهمة لأنها فقط حليفا لا غنى عنه للولايات المتحدة فى آسيا. ولكن جاء الوقت لتحدث اليابان بتفاخر واعتزاز عن مستواها التكنولوجى أو ما أطلق عليه المعجزة اليابانية التى سمحت منذ ذلك الوقت للمنتجات اليابانية أن تصبح منافسة قوية فى العالم بأسره. وهذه المنافسة لم تعد تقتصر على المنسوجات والمنتجات الأخرى ذات القيمة المضافة الضعيفة، بل أصبحت تخص بناء الأساطيل البحرية، والسيارات، والإلكترونيات، ومعدات التصوير، والأنوات الكهربائية المنزلية... إلخ. فاليابان أصبحت تدير سياسة تجارية فعالة، فهى تقوم بتصدير العديد من السلع ورؤوس الأموال التى تسمح لها بفرض تقسيما واسعا للعمل خاصة فى القارة الآسيوية... وحتى مع انخفاض مستويات الدخل بالنسبة لوظيفة ما مقارنة بنظيرتها فى الدول الغربية فإن هناك زيادات كبيرة قد حدثت فى مستوى الدخل اليابانى.

٢- صعود الصين وأثره على الصناعات الأمريكية

لقد أقامت الولايات المتحدة علاقاتها مع الصين عام ١٩٧٢، فى الوقت الذى كانت أمريكا فى حرب مع فيتنام وفى عداوة شرسة مع الاتحاد السوفيتى. وكان لهذه العلاقات تبعات اقتصادية صاحبها انفتاح متزايد للصين على العالم. ومما لاشك فيه أن الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون كان يأمل فى أن تسهم أمريكا فى التحول التدريجى للصين إلى رأسمالية "عادية" بيد أن ذلك لم يكن سوى بداية لأوهام أمريكية. فالصينيون سواء قبل وفاة ماو أو بعده كانوا يدركون جيدا الأهمية القصوى لاحتفاظهم بالنظام الشمولى فى تنظيم المجتمع الصينى.

وقد قامت الصين بعد عودة السيد دينج بتقليد اليابان بشكل كبير خاصة بدءا من عام ١٩٨٩. ومنذ ذلك العام وحتى عام ١٩٩٤ قامت بإجراء تخفيضات مهمة لعملتها النقدية لتظل أقل بكثير من قيمتها الحقيقية. وعلى الرغم من أن الميزان التجارى للصين

قد شهد عجزا فى السنوات الثمانينيات يعزى إلى الزيادة الكبيرة فى واردات الصين من المعدات والتجهيزات فى إطار الأنشطة القائمة على العقود التحتية فإنه منذ عام ١٩٩٢ أصبح هذا الميزان يشهد فوائض مهمة.

وعلى الرغم من هذا التشابه فإن الصين تختلف تماما عن اليابان من وجهة نظر الشركات الغربية. فالشركات اليابانية تعد منافسة خطيرة لهم فى حين أن الشركات الصينية لم تكن تمثل خطرا حقيقيا من خلال أنشطة العقود التحتية بل بالعكس كانت مصدرا لتحقيق أرباح كبيرة للشركات الغربية وخاصة كلما انخفضت قيمة العملة الصينية.

وبدءا من السنوات الثمانينيات وأثناء التسعينيات تنامت بشكل كبير الأنشطة القائمة على العقود التحتية مما سمح بتحقيق أرباح غير عادية لكل من الصين والشركات الغربية. فإذا بيعت المزارعين بالقرب من مدينة قوانغتشو القائمين على زراعة الأرز يصبحون مليارديرات فى غضون عشرة أو خمسة عشر عاما. كما وصلت الأرباح التى حققتها الشركات الغربية إلى معدل يناهز ١٥٪ من إجمالى أنشطتها بفضل العقود التحتية. وهذا العائد غير المعقول للربحية أصبح مع بداية الألفية الثانية أمرا مألوفيا وعاديا بالنسبة للشركات الكبرى التى تستثمر فى الصين. وعندما نتحدث عن هذا المعدل "العادى" للأرباح نجد أنه لم يكن بمحض الصدفة أن تصبح الصين عضوا فى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ مع كل التبعات التى تلت هذا الانضمام.^(١)

ومع معدل للأرباح يصل إلى ١٥٪ فإن الأنشطة تسارعت فى الصين تاركة وراءها عملية هروب للصناعات ظهرت بداية فى الولايات المتحدة لتمتد إلى أوروبا حتى وصلت إلى اليابان. وفى السنوات التسعينيات كانت عملية هروب الصناعات تجاه الصين غير ملحوظة بدرجة كافية. والقليل من الاقتصاديين ثاقبى النظرة هم الذين دقوا ناقوس الخطر، منهم على سبيل المثال موريس إلياس وإيمانويل تود، حيث كانا على وعى بالأخطار التى تتضمنها عملية نقل خطوط إنتاجية بالكامل من الدولة الأم إلى الدول الآسيوية. وقد انطبق ذلك أيضا على العاملين فى هذه الشركات فى حين يزداد فى

الوقت نفسه الضغط على العاملين فى مجال البحث والتطوير أو ممن يعملون بالإدارة. علاوة على ذلك فإن معظم الاقتصاديين كانوا يرون أنه ليس هناك ضرر من أن تخسر تلك الشركات عمالتها بوجه عام.

وطبقا لتحليلاتهم فإن ذلك يعنى بكل بساطة حركة كبيرة نحو ما أطلقوا عليه عزوف الشركات المتطورة عن الأنشطة المرتبطة مباشرة بإنتاج السلع الاستهلاكية.^(٢) وهو مفهوم جديد لتقسيم العمل الدولى يعتبر مفيدا للجميع. ففى الدول المتقدمة تخصص الشركات فى أنشطة البحث والتطوير بينما تقوم الشركات فى الدول النامية بالإنتاج والتصنيع. ويرجع الفضل للاقتصادى إيمانويل تود فى ملاحظة ظاهرة هروب الصناعة مبكرا فى عام ٢٠٠٠.^(٣) موضحا أثارها النسبية وأضرارها التى يمكن أن تزعزع وتربك المجتمع برمته. وقد جاء قبله كذلك الكاتبان الأمريكان بيرنستين ومورو اللذين أوضحا خطورة هذه الظاهرة من خلال مؤلفهم الصادر عام ١٩٩٧ بعنوان: "الصراع القادم مع الصين".^(٤) ونحن لا نرى لماذا تتوقف هذه الحركة نحو الهروب الصناعى فى البلدان المتقدمة وعلى رأسها أمريكا طالما ظل اليوان مقوما بأقل من قيمته الحقيقية وما دام لم تقم البلدان الغربية باتخاذ التدابير اللازمة لحماية اقتصادياتها وصناعاتها. إن المكونات الإنتاجية للأنشطة التحتية ستصبح أكثر اتساعا بما يعنى أنه بعد قيام الصين بإنتاج السلع الاستهلاكية فإنه سيأتى دورها فى إنتاج المعدات والتجهيزات (بما فى ذلك صناعة الطائرات والمحطات النووية) ثم بعد ذلك يأتى دورها فى مجال البحث والتطوير والتصميم. كل ذلك يعنى أن هروب الصناعة سوف يستمر ليشمل كل المجالات والتخصصات. وفى هذا الصدد يقول بيرنستين ومورو فى كتابهما.^(٥) أيا كان مستوى الدعم الذى تقدمه الصين لصادراتها فإنها بذلك تعمل على تدمير العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة. وحتى لو كانت الصين تقوم بدعم بعض الصناعات التى تعمل بخسارة فإنها تمكنت بطرق متطورة أن تقدم كذلك الدعم لصادراتها من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية حيث تقوم بتسعييرها بأقل كثيرا من نظيرتها فى السوق الأمريكية وبطريقة غير عادلة مما يقلل بطبيعة الحال من تنافسية الصناعات الأمريكية. وذلك يعتبر إحدى ركائز الاستراتيجية التجارية التى أخذتها الصين من اليابان فى المجال الصناعى. لقد أحدثت تلك الاستراتيجية طفرة

سريعة فى طبيعة الصادرات الصينية لتتحول من تلك القائمة على المنتجات ذات التكلفة الرخيصة لتقفز إلى تلك المنتجات ذات التقنية العالية والقيم المضافة الكبيرة. وهذا بلا شك يتناقض مع القول بأن العجز الأمريكى التجارى مع الصين يتعلق فقط بالمنتجات الصينية التقليدية ذات تكلفة العمل الرخيصة. لقد بدأ يثبت خطأ هذا القول بدءاً من عام ١٩٩٠.

٣- المحاباة مع الصين والقسوة مع اليابان : مبدأ الكيل بمعيارين

إن شكل الترابط بين الشركات الغربية وخاصة الأمريكية والصين يمثل الأساس لتوافق كبير بين القلة المحنكة من رجال الصناعة الأمريكيين ونظرائهم الصينيين من ناحية، والرأسماليين الجدد المنضمين إلى الحزب الشيوعى الصينى والقلة من قادة الحزب المتحكمين فى الاقتصاد الصينى من ناحية أخرى. وفى حين تمتلك المجموعة الأولى رؤوس الأموال فى الاقتصاديات المتقدمة بما سمح لها بالتحكم فى عمليات الإنتاج والنفاذ للطلب النهائى للأسواق العالمية فإن المجموعة الثانية تمتلك الأيدى العاملة التى تعمل تحت ظروف لا إنسانية وبأقل التكاليف. وفى هذه الظروف تظهر اتجاهات للمعارضة السياسية فى الولايات المتحدة وخاصة داخل الحزب الديمقراطى. ففى البداية كان هذا الحزب مؤيداً للتعامل مع الصين، وقد لقى ذلك تأييداً واسعاً من قبل الطبقة السياسية الأمريكية بدءاً من نيسكون وخلفه الجمهوريون ثم تتبع خطاهم الديمقراطيون. ومع ذلك فنجد اليوم أن عدداً ليس بالقليل من هؤلاء الذين أظهروا تأييدهم للصين يتوجسون خوفاً ويرتعدون من نتائج هذه المحاباة الأمريكية للصين.

إن رجال الصناعة الأمريكيين خلال السنوات الثمانينيات والتسعينيات الذين شعروا بالسعادة والارتياح لما تقدمه لهم الصين من فرص الربح الهائل، كانوا يسعون وبأى طريقة لوضع نهاية للمنافسة اليابانية لهم. وفى منتصف الثمانينيات قام مؤتمر بلازا وكذلك مؤتمر اللوفر بإلزام اليابان بإعادة النظر فى سياستها من أجل تقليل فوائدها التجارية وزيادة قيمة عملتها. لذلك اضطرت اليابان إلى تحرير دخول رؤوس

الأموال بما يمكنها من رفع سعر عملتها، وفي ذات الوقت قبلت زيادة نفقاتها العامة لاستمالة الامخار نحو الإنفاق الداخلى وتقليل التدفقات الرأسمالية للخارج التى كانت تسهم فى الإبقاء على سعر منخفض للعملة اليابانية. وبالإضافة إلى ذلك، وهو الأهم، التزم البنك المركزى اليابانى، وخلال فترة معينة بعدم التدخل فى سوق الصرف.

لقد خضعت اليابان لهذه الشروط على مضض ورغمما عن إرادتها وقامت بتحديد سعر فائدة عند مستويات منخفضة أملا فى تعويض عملية رفع قيمة الين. بيد أن ذلك لم يحقق الآثار المرتقبة فيما يتعلق بسعر الين، حيث واصل ارتفاعه ولكنه ظل مع ذلك عند مستوى أقل من قيمته الحقيقية. وقد ترتب على ذلك قفزة كبيرة فى الاقتراض مما دفع الأفراد إلى الإقبال الجنونى على شراء العقارات والتعاملات فى البورصة. لقد كانت هذه اللحظة مهمة للتعبير عن الكبرياء الوطنى لليابانيين مع ارتفاع قيمة العقارات وقد تم هذا دون أن يتسبب ذلك فى حدوث تضخم مهم. وكان ذلك يعتبر تحديا حقيقيا يواجهه صاحب الانتصارات فى الحرب العالمية الثانية. ولكن للأسف الشديد لم تدم تلك اللحظة المتفائلة من شراء العقارات لفترة طويلة حينما قررت الحكومة اليابانية رفع معدلات سعر الفائدة مما ترتب عليه حدوث الفقاعة العقارية التى شهدتها اليابان عام ١٩٩٠ ولكن اليابان، وبعد مضى عامين من الصعوبات الاقتصادية التى واجهتها استطاعت أن تعيد بناء اقتصادها وهنا قامت إدارة كلينتون وبشكل متعمد بالتسبب فى ارتفاع كبير للغاية فى قيمة الين مقابل الدولار ما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٥.^(٧)

ففى عام ١٩٩٢، وهو عام الانتخابات الأمريكية، قام الرئيس جورج بوش (الأب) باتخاذ قرار بيع ١٥٠ طائرة حربية إف ١٦ إلى تايوان سعيا منه لضمان الاستقرار فى آسيا، وكذلك اعتقادا منه أن هذه الصفقة يمكن لها أن تعمل على تحفيز الأنشطة الاقتصادية لولاية تكساس. بيد أن هذا القرار لم يلق ترحيبا فى العاصمة الصينية بكين. وقام عدد من رجال الصناعة الأمريكين المقربين من الصين - وبتحريض من الحكومة الصينية - بمقاطعة انتخابات بوش مرة ثانية. ولا شك أن هؤلاء لا ينظرون إلا إلى مصلحتهم. فبالنسبة لهم لابد من القضاء على المنافسة اليابانية والاحتفاظ فى نفس الوقت بعلاقات طيبة مع الصين. لذلك فقد سعوا لانتخاب مرشح آخر يمكن أن

يحقق لهم هذين الأمرين معا . وقاموا بتحفيز السيد بيرو لدخول سباق الانتخابات كمرشح ثالث (بجانب كلينتون وبوش) مما أدى بطبيعة الحال إلى تفتيت الأصوات الأمريكية في غير صالح بوش (حيث حصل الملياردير روس بيرو على ١٨,٩٪ من الأصوات أى ١٩ مليون صوت مقابل ٣٩ مليون صوت لبوش و٤٤ مليون صوت لكلينتون). وانتهت الانتخابات بنجاح كلينتون الذى سعى خلال فترتى رئاسته إلى العمل بما يتفق مع ما انتظره منه رجال الأعمال الأمريكيون، فقد تم استبعاد الخطر اليابانى وتم دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية بدون أية شروط تتعلق بسعر اليوان. لقد أعطى كلينتون الضوء الأخضر الأمريكى لدخول الصين للمنظمة فى نهاية ١٩٩٩ وانضمت بعدها بالفعل الصين عام ٢٠٠١ رسميا. بذلك يكون كلينتون قد أوفى بوعده وبكفاءة ما خوله به رجال الأعمال الأمريكيون. بيد أن الأصوات بدأت تعلقو فى الكونجرس الأمريكى وفى النقابات المختلفة منذ تولى بوش الابن مقاليد الحكم بالتتديد بالآثار السلبية لانخفاض سعر اليوان على الاقتصاد الأمريكى. وبدأت تظهر الآثار السلبية لهجرة الصناعة الأمريكية مع قيام العديد من الشركات الأمريكية بغلاق أبوابها وتزايدت أعداد العاطلين عن العمل واتجهت الأجور نحو الانخفاض.

٤- هجرة قطاع الخدمات سعيا وراء العائد المرتفع لرأس المال فى الصين

لقد سمح تطوير الأنشطة القائمة على العقود التحتية الصناعية أن تنتقل هذه الظاهرة كذلك إلى القطاع الخدمى، حيث أدى ارتفاع معدل ربحية رأس المال التى تصل إلى ١٥٪ إلى خروج رؤوس أموال ذلك القطاع للاستثمار فى الصين. فلم يعد هذا العائد أمرا استثنائيا، بل أصبح مألوفا أن تقوم الشركات الغربية بتقييم قراراتها بناء عليه منذ عام ٢٠٠٠.

لا شك أن العقود من الباطن مع الصين قد أدت إلى هروب الصناعة من البلدان الصناعية المتقدمة بما يعنى ذلك من آثار سلبية. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه أين يتم استثمار رؤوس أموال الشركات الغربية؟ إن ذلك يتم فى الصين التى تمثل بالنسبة

لهذه الشركات أفضل الحلول. ولكن الأمر ليس بالسهل، فالصينيون لن يسمحوا بدخول رؤوس الأموال الغربية إلا عن طريق العقود التحتية حيث حصة رأس المال الأجنبي تكون دائما أقل من نظيرتها للصين كما أن العائد ليس دائما مرتفعا. والصينيون يشترطون بالمقابل الوصول إلى امتلاك التكنولوجيا. علاوة على ذلك فإن القانون الصينى وطريقة تطبيقه تترك دائما مجالا للتحكيم فى حالة الفصل فى النزاعات لصالح الصين.

باختصار، فإن الحل الصينى لا يمكن إلا أن يتعلق بحجم محدود نسبيا من رؤوس الأموال. أما تلك التى ترغب فى أن يتم استثمارها فإنه يتعين أن تبحث للشطر الأكبر منها فى أن تتركز فى البلدان المتقدمة، ولكن خارج الأنشطة الصناعية بوجه عام^(٧) والتى هى بطبيعة الحال بوجه عام أقل تنافسية بالنسبة للصين.

ولحسن الحظ، فإنه توجد فرص لرؤوس الأموال هذه للتوظيف فى البناء والتجارة والخدمات، وخاصة فى الولايات المتحدة حيث نجد أن التجارة والعقارات والخدمات المالية والتكنولوجية الجديدة تعوض إلى حد كبير الهروب الصناعى خارج أمريكا. ويتم توظيف تلك الأموال كذلك عند معدل ربحية ١٥٪ مثله مثل الشركات الصناعية الكبرى. وحيث أن العجز الخارجى يمثل معوقا قويا أمام النمو الاقتصادى، فإن السياسة الاقتصادية التى تتبعها الولايات المتحدة تسعى لتحفيز الطلب الداخلى من أجل تحقيق معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى بمعدل ٣٪ سنويا. ومن السهل استئمانه الطلب الداخلى أكثر من استئمانه بفعل (أثر الثراء)، أى ذلك الأثر الناتج عن تزايد الممتلكات الخاصة. وفى الواقع فإن الأرباح الناتجة تحدد بدورها صعود البورصة والذى يحفز المستهلكين على الإنفاق بصورة أكثر فى السلع الاستهلاكية الجارية كالسيارات، والأجهزة والمنزلية، الحاسبات الآلية والعقارات.

إن الاقتراض أصبح مطلوبا بشكل كبير، وذلك فى شكل قروض عقارية، قروض من أجل الاستحواذ على سلع استهلاكية أو تجهيزات منزلية كل ذلك يحدد معدل نمو قويا للقطاع البنكى وقطاع التأمين، وكذلك بالنسبة لنمو حجم المعاملات المالية، لكنه يحدث وبصورة أقل بالنسبة لحجم العمالة، حيث إن القيمة المضافة بالنسبة للعاملين

فى هذه القطاعات ستتزايد بنفس المنوال الذى تشهده الأرباح والتى يمكنها أن تلتزم كذلك بنفس معيار معدل الربحية (١٥٪). ولاشك أن تحرير هذا القطاع قد ساعد فى تقويته. وفى هذا الصدد فإن إلغاء القانون البنكى لجلالاس وستيجل (الذى تم إقراره عام ١٩٣٩) تحت إدارة كلينتون عام ١٩٩٩ والذى ينظم الفصل بين أنشطة البنوك التجارية وبنوك الأعمال قد لعب دورا مهما لا يمكن تجاهله.^(٨)

أما قطاع شركات البيع بالتجزئة مثل شركة والمارت فقد حققت نموا كبيرا سواء بالنسبة لعدد العاملين فيها أو بالنسبة للأرباح التى تحققها (٢ مليون عامل عام ٢٠٠٧).

وتجدر الإشارة إلى أنه فى نهاية ١٩٩٠ لم تعرض الصين فقط فرصا استثنائية لتحقيق الأرباح من خلال العقود التحتية المبرمة مع رجال الصناعة الأمريكين ولكنها كذلك - وهو ما يعد أمرا جديدا - بدأت فى إنتاج منتجات نهائية بأسعار لا تتنافس. الأمر الذى جعل كبار الموزعين المستوردين بصورة متزايدة من الصين أن يقوموا بإجراء تخفيضات تدريجية لأسعار البيع داخل الولايات المتحدة بالنسبة للسلع الاستهلاكية الصناعية مما ساعدهم كذلك على تحقيق أرباح تصل إلى ١٥٪ بل وتتعداها.

ومن الملاحظ أن الإقراض قليل التكلفة مع ما يصحبه من أثر الثراء قد أدى إلى ارتفاع فى قيمة البورصة، الأمر الذى أدى بدوره لازدهار السوق العقارية. وقد ساهمت حالة التفاؤل السائدة فى المجتمع الأمريكى إلى ارتفاع قيمة الأصول العقارية الذى شجع ملاكها على الإقبال على مزيد من الإنفاق الإضافى مما كان له أثر إيجابى على النمو الاقتصادى.

وحتى نهاية هذا القرن (وقبل بداية الألفية الثانية) كان كل شىء يبدو على ما يرام ويسير للأفضل بالنسبة للاقتصاد الأمريكى. وبالإضافة إلى ما ذكرناه أنفا فقد ساعدت التقنيات الجديدة وما يطلق عليه الاقتصاد الجديد إلى تأكيد حقيقة الصعود الإيجابى للاقتصاد الأمريكى، حيث شهدت أسهم شركات التقنيات الجديدة والمعلوماتية والاتصال NTIC صعودا هائلا.

وهذا الصعود الهائل لقطاع التقنيات المعلوماتية يعزى إلى تغفل أنشطة ذلك القطاع فى كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى. كما أن أنشطة الإنتاج المرتبطة به تتم

عادة تحت شكل عقود تحتية بصورة مستمرة فى الدول الآسيوية ودون أن يؤثر ذلك على مستوى العمالة فى الولايات المتحدة، وأوروبا أو فى اليابان نظرا للنمو الهائل الذى يشهده ذلك القطاع وباقى القطاعات المرتبطة به. ولا شك أن زيادة اللجوء إلى الأنشطة القائمة على العقود التحتية لهذا القطاع مع الدول الآسيوية وبخاصة الصين قد ساهم كذلك فى زيادات هائلة فى الأرباح التى يحققها. وقد ألهب ذلك ظهور فقاعة الإنترنت^(٩) حيث سادت فترة من الرخاء المبالغ فيه، بل والهوس فى إمكانيات هذا القطاع وعائداته حتى نهاية فترة حكم كلينتون. ساعد على ذلك أن عدداً لا بأس به من الاقتصاديين قد قاموا بطمأنة السوق الأمريكية والأوروبية بشكل كبير على قدرة هذا الاقتصاد الجديد القائم على NTIC وخلق السلع غير المادية.

لقد وصل العالم المتقدم إلى مرحلة ما نطلق عليه "ما بعد التصنيع" القائمة على المعلوماتية والمعرفة. نحن ندرك جيداً أهمية القطاع المعلوماتى وكل مجموعة السلع المادية التى يتعين إنتاجها والمرتبطة بهذا القطاع. لكننا نتحدث قليلاً عن هيمنة قلة على هذا القطاع فى الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان وبعض الدول المنافسة ولا نعترف فقط إلا بالنمو الاقتصادى الذى تسهم به تلك التقنيات والعمالة عالية التأهيل التى تتطلبها.

إن انهيار البورصة عام ٢٠٠١ لم يغير فى حقيقة الأمر من طريقة وأسلوب التنمية التى تم اتباعها من قبل^(١٠) لكن هذا الانهيار يمثل ضربة قوية فى صرح الاقتصاد العالمى وهذا يعنى أشياء كثيرة لمن يتمتعون بقوة الملاحظة فى التحليل. فمن الملاحظ أن عدد شركات هذا الاقتصاد الجديد والذى تصل فيه قيمة الأسهم السوقية للشركات إلى مستوى لا مثيل له ليست بعيدة عن أن تحقق الأرباح المحتملة التى تنتظرها، والتى بررت لها السماح بقبول بعض السلبيات فى الأجل القصير. فالعودة إلى الحقيقة بالنسبة إليهم سيعنى الإفلاس للبعض كما سيعنى تخفيضاً هائلاً فى موارد البعض الآخر.

فالسعى لتقييم ربحية رأس المال عن معدل ١٥٪ قد أجبر عدداً من حملة الأسهم أن يدخلوا فى مخاطرة وخاصة بالنسبة لأمريكا وأوروبا. تتمثل فى تحرير سوق المال والدخول فى مخاطرة تجعلنا ندخل فى مرحلة هروب حقيقى لرؤوس الأموال.

إن المضاربة فى سوق الإنترنت كانت تعتبر طريقاً مسدوداً. ومن أجل الخروج من هذا الطريق فإن من تسببوا فى هذه الكارثة ويقفون عاجزين عن مواجهتها، قد اهتموا

إلى فكرة طرح منتجات تمويلية جديدة ولم يكن هناك أفضل من القطاع العقاري لكي يطرحوا فيه المنتجات الجديدة. وبهذه الطريقة فإن الاقتصاد الأمريكي سيجد بسرعة نموا قويا نسبيا قائما على استمالة الطلب الداخلى ودون أن يرهق كاهله العجز التجارى الهائل والمستمر الذى يتحمله من قبل.

وهذا النمو الاقتصادى يقوم على مديونية مزدوجة أولاهما المديونية الداخلية اللازمة لاستمالة الطلب الداخلى والثانية هى مديونية خارجية تتمثل فى العجز التجارى. ولا شك أن الانهيار الذى حدث (٢٠٠١ - ٢٠٠٢) قد وضع مدير الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى فى حالة ارتباك. فالسيد آلان جرين سبان كان يعتقد منذ وقت طويل أن تحقيق التكافؤ بين سعر اليوان والدولار أو العجز التجارى الأمريكى لا يمثلان مشكلة، حيث إنه يمكن على حد قوله - تمويل العجز الخارجى بما لا يمنع من تحقيق النمو فى ذات الوقت. إن انهيار البورصة مع الأثر السلبى لحركية أثر الثراء قد تسبب فى مشكلة، حيث كان يتعين ويسرعة كسر هذه الحركية السالبة من أجل السماح بظهور أصول تمويلية أخرى خاصة بالسوق العقارية.

ولقد تبنى الاحتياطى الفيدرالى سياسة سعر فائدة عند معدل منخفض للغاية حيث كان لابد من إعادة التوازن فى وول ستريت من خلال استمالة الطلب على شراء العقارات بطريقة يمكن معها إعادة الإنفاق الداخلى إلى الديناميكية التى كان عليها كشرط ضرورى لتحقيق النمو الاقتصادى بما يسمح بتعويض العجز التجارى الذى وصل لمستويات هائلة. ولكنه مع ذلك ظل مقبولا بالنظر إلى الصين. من هنا يمكن القول إن الكارثة التى وقعت عام ٢٠٠٧ كان يتم الإعداد لها منذ عام ٢٠٠١ .

٥- الصين تسعى إلى تدمير الصناعة فى البلدان الغربية

توجد كوكبة من الدول ترتبط بالصين عن طريق التجارة، والتى تتميز كذلك بوجود قيم منخفضة لعملاتها بالمقارنة بالعملات الغربية لكنها لم تصل إلى نفس المستوى الذى يتمتع به اليوان. كما أن اقتصادياتها قد حققت معدلات نمو مرتفعة لكنها مع ذلك أقل

مما تحققه الصين. ولا شك أن وجود مثل هذه النظم لسعر الصرف مع الاختلافات التجارية التى تتمخض عنها لا يمكن إلا أن يؤدى إلى استمرار عملية هروب الصناعات من الدول الغربية، والجديد فى الأمر أن هذه الظاهرة باتت تتعلق بالأنشطة الصناعية نوات النواتج غير المادية مثل أنشطة البحث والتطوير والابتكار.

ولا شك أنه مهما كانت البرامج العامة لمساعدة الشركات المخترعة طموحة وتحاول تجنيد وتكريس إمكانيات كبيرة من أجل تحفيز قطاعات الاختراع فإنها لن تستطيع تعويض العائق الذى يمثله العجز التجارى المتكرر أمام النمو الاقتصادى. وفى عام ٢٠١٠ - ٢٠١١ ظهرت فجوات للنمو الاقتصادى بنحو ٩ - ١١٪ للصين، ٢ - ٨٪ للبلدان النامية مقابل فقط صفر إلى ٢٪ للبلدان المتقدمة فى مجموعة السبع. وبالنسبة لهذه الأخيرة التى شهدت نموا سكانيا يتراوح ما بين صفر إلى ١٪ فإن النمو الاقتصادى بها لم يكن كافيا من أجل مكافحة مشكلة البطالة مع الأخذ فى الحسبان المكاسب غير المتوقعة للإنتاجية. إن فجوة النمو بين الصين ودول مجموعة السبع تتراوح ما بين ٨ - ٩٪ مما يعكس السرعة غير العادية والاستثنائية لصعود الصين بالمقارنة بالعالم المتقدم. حيث إن بعض البلدان المتقدمة شهدت نموا سالباً ولا يمكنها اتباع نفس الوسائل التى وضعتها محل التنفيذ مرة أخرى والخاصة بإبدال المديونية الخاصة بالمديونية العامة. ولنا أن نتخيل أن المملكة المتحدة تستطيع أن تسجل عام ٢٠١٠ - ٢٠١١ عجزاً كبيراً فى ميزانيتها يقترب من ١٥٪ من الناتج القومى المحلى كما كان الحال عام ٢٠٠٦ .

وفى عدد من البلدان (كالولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وإسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا... إلخ)، ومع العلم بأن المديونية الخاصة ستخفض فإن المديونية العامة ستخفض بالضرورة، لذلك فإنه من السهل أن نتوقع أن الإنفاق الداخلى لن يكون قادراً على تعويض العجز الخارجى. لذلك يمكن أن يحدث كساد دائم فى تلك البلدان وسيكون الوضع فيها هشاً وضعيفاً ولن تستمر سوى الدول التى تسعى لتأجيل اتخاذ التدابير التى من شأنها إعادة التوازن فى معاملاتها الخارجية. وفى الوقت الحالى لا يمكننا إنكار أن تلك الدول تعانى وتخضع لعدوان حقيقى يزعزع توازنها

الاقتصادى والاجتماعى ويقوم بتحويل طاقاتها الإنتاجية تجاه القارة الآسيوية، وكذلك تحويل بعض الأنشطة الخدمية كما يدلنا على ذلك تحويل إدارة HSBC إلى هونج كونج.^(١١)

ولقد كانت تصريحات رجل الأعمال الفرنسى فيليب كروزي واضحة فى هذا الصدد حيث أشار إلى أن الصين تستثمر بنون حساب وتضع كل طاقاتها الزائدة فى العالم بأسره، وذلك بفضل عملتها (اليوان) والذى تسعى متعمدة أن يكون دائما أقل من قيمته الحقيقية. ويضيف أنه إذا استمرت الصين فى هذا الطريق فإننا سنصل إلى كارثة! ولا يمكننا البقاء فى هذا الوضع الذى تسعى فيه الصين إلى تدمير الصناعة لدينا^(١٢) إن مواصلة النمو بمعدل ٨٪ سنويا أو حتى أقل من ذلك فى الظروف الحالية من عدم التوازن التجارى فى العالم سيؤدى إلى التدمير التدريجى للأنشطة الصناعية المتبقية فى العالم المتقدم ويمكن أن يمتد ذلك إلى بعض الأنشطة الزراعية. ويمكن القول إن أوروبا ستراجع تدريجيا عن إحدى أهم السياسات التى تشغل مكانا هاما فى الصرح الأوروبى منذ إنشائه عام ١٩٥٧ وهى السياسة الزراعية المشتركة. وذلك تحت ضغط منظمة التجارة العالمية من ناحية والبيروقراطيين فى بروكسل وهؤلاء المولعون بحرية التبادل التجارى فى العالم بالإضافة إلى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى التى لا تمثل لديهم الزراعة أهمية كبرى أو متطورة من ناحية أخرى.

ومن الآن فصاعدا فإن غياب الحمائية الجمركية للاتحاد الأوروبى فى مواجهة العالم الخارجى ستضع جزءا كبيرا من المزارعين الأوروبيين فى موقف صعب للغاية سواء كانوا من منتجى الألبان أو من منتجى الخضراوات والفاكهة. ولا شك أن المتاعب التى بدأ يواجهها هؤلاء منذ نهاية ٢٠٠٩ خير دليل على ذلك. وإذا كان غياب هذه الحماية الحقيقية سيستمر مع الوقت مع العلم بأن المساعدات التى يتم توزيعها تحت اسم البيئة ومكافحة الهجرة من الريف إلى الحضر لن تكون أبدا على مستوى المشكلات التى يعانى منها القطاع الزراعى فى أوروبا، وسنصل إلى انفجار فى حركة الهجرة من الريف للحضر، حيث نجد أن دولا مثل فرنسا وإيطاليا ليست بحاجة إطلاقا إلى مثل هذه الهجرة مع الأخذ فى الحسبان أحوال سوق العمل فيها (وخاصة فى المدن الكبرى).

إن قيام البلدان المتقدمة بإزالة الضرائب الجمركية على المنتجات الزراعية يحدث تحت تأثير حملة مستمرة من قبل الدول النامية فى منظمة التجارة العالمية بحجة السلوك الأثائى الذى يسيطر على الدول المتقدمة. كما أن الصين التى تقف دائما بجانب مجموعة الدول الصديقة للدول الفقيرة لا تخشى شيئا، فهى تحتفى وراء سعر صرف عملتها ولم تظهر فى خط المواجهة فى الصراع القائم حول فتح الأسواق الغربية أمام المنتجات الزراعية لدول العالم الثالث، فهى تتترك هذا العمل لأحد حلفائها كالبرازيل. وهنا نجد ما يسمى بمعضلة باريسير، فبالنسبة له فإن أوروبا لا مفر لها من أن تعاني من العجز التجارى المتزايد فى القطاع الزراعى والهجرة من الريف للحضر ونضوب المناطق الريفية من السكان!

ماذا سيبقى إذن للدول المتقدمة إذا كان لديهم عجز فى مبادلاتهم الصناعية وفى تجارتهم الزراعية، وفى الطاقة وقريبا فى الأنشطة المتعلقة بتقديم الخدمات للشركات؟ إن الأنشطة الوحيدة المتبقية هى تلك الخاصة بإنتاج التكنولوجيا العالية والسياحة التى يمكن أن تقوم هذه الدول بتصديرها.

٦- السيناريو الكارثى والفرصة الأخيرة

فى الأجل الطويل وفى ظل هذا السيناريو سيحدث انخفاض عام فى عدد سكان الدول المتقدمة^(١٣) ولن يبقى أمام هذه الدول سوى قدرتها على خلق فرص عمل متواضعة (كحارس لمتحف أو مرشد سياحى أو عامل فى مطعم) فى الوقت نفسه الذى ستستمر فى تفريغ نفسها من الأنشطة التى كانت مصدرا لثرائها وحركيتها فى الماضى، ليس هذا فحسب، ولكن للأسف الشديد سيعنى ذلك أيضا أن عددا من الشباب من هذه الدول سيرحل إلى القارة الآسيوية بحثا عن فرصة عمل وعن مستوى أجر يضاهى نظيره الآسيوى وليس الأوروبي، ويعنى ذلك زيادة فى البطالة بين هؤلاء وكل ما يصحب ذلك من أمراض اجتماعية يمكن ملاحظتها اليوم فى المجتمعات الغربية.^(١٤)

وبهذه الطريقة ستفقد الدول المتقدمة توازنها بشكل كبير ليس فقط فيما يتعلق بنسجها الاقتصادي الذي سيتم تفكيكه، ولكن كذلك فيما يتعلق بنسجها الاجتماعي الذي سيتأثر بشكل أكبر مما هو عليه الآن. فالترابط والتماسك الاجتماعي سيضعف. وهذه الحركية في مجملها والتي تبدو أكثر صعوبة وقسوة مع الأزمة قد ظهرت حتى قبل وقوع الأزمة المالية العالمية الأخيرة كما يوضح لنا إيلياس مורيس، ولكنها تسارعت وتفاقت مع دخول الصين عام ٢٠٠١ كعضو في منظمة التجارة العالمية.

وفي مواجهة هذه الكارثة التي هي في جوهرها اقتصادية تظهر لنا الصين على أنها المنقذ الوحيد للعالم ليس فقط في المناطق خارج قلب أوروبا مثل اليونان^(١٥) ولكن أيضا في قلب أوروبا في منطقة (شاتورو بفرنسا) على سبيل المثال، حيث يوجد بها إقليم عانى كثيرا من فقدانه للأنشطة الصناعية والذي شهد ميلاد مشروع صناعي فرنسي - صيني.^(١٦)

والفكرة الأساسية لهذا المشروع هو استغلال التجهيزات القديمة الموجودة في القاعدة الحربية القديمة لحلف الناتو، والتي تحتوى خاصة على ممر للطائرات يبلغ نحو ٣٥٠٠ متر من أجل النقل الجوي لقطع الغيار التي يتم إنتاجها في الصين والتي سيتم تجميعها محليا (أى في فرنسا) ثم إعادة تصديرها لمناطق أخرى في أوروبا وفي باقي أنحاء العالم. ومن المنتظر كذلك تطوير منطقة تبلغ مساحتها ٥٠٠ هكتار ليتم تخصيصها لاستقبال الشركات الصينية (يتراوح عددها ما بين ١٠ إلى ٥٠ شركة بحسب التقارير). وهذه الشركات سيتم اختيارها بواسطة نقابة رجال الأعمال الصينيين^(١٧) وتخص في الغالب الشركات صغيرة والمتوسطة الحجم المتخصصة في التقنيات العالية والمعدات الجديدة وتلك المتخصصة في مجال الطاقة. وسيستوعب هذا المشروع في البداية ما يقرب من نحو ٤٠٠٠ عامل و ٨٠٠ إداري صيني^(١٨) ولقد سعت بعض الوثائق الرسمية إلى طمأنة الرأي العام الفرنسي والرد على الانتقادات الموجهة لهذا المشروع، حيث أكدت أنه سيعمل وفقا للقانون الفرنسي كما أن الفرنسيين هم الذين سيتولون إدارته في حين سينحصر دور الصين في مجال الخبرات الفنية فقط. والحق يقال إن هذه المنطقة ستكون مفتوحة كذلك أمام الشركات الفرنسية وسيكون

هناك مراكز أبحاث فرنسية - صينية وكذلك جامعة مشتركة ملحقة بجامعة أورليون - تور وكذلك بجامعة صينية. وهذه الوثائق والنصوص الرسمية تبدو مقنعة للبعض بدرجة كبيرة وإيجابية، حيث تضيف على المشروع ميزة المساهمة فى الإنعاش الاقتصادى لمنطقة ظلت تعاني من صعوبات. كما أنه يعتبر ضرورياً للصين لفرجة منتجاتها لكى تصبح حاملة لعلامة (صنع فى أوروبا)^(١٩) وفى حقيقة الأمر فإن الأنشطة المنتظرة لهذا المشروع هى أنشطة الاستيراد والتجميع، وهى أنشطة تتولاها من قبل الشركات الغربية ولن يكون فى نهاية المطاف سوى القيام بإحلال جزئى للعمالة الأوروبية بواسطة العمالة الصينية. ويمكن أن نضيف لذلك خطورة أن تمثل تلك الشركات الصينية فيما بعد خطورة على الشركات الغربية من خلال استبدال وتجديد للعمالة فى صالح الصين.^(٢٠) ويكون ذلك بمثابة مخطط حيث يعنى أن تصبح فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية بوابة سهلة لدخول المهاجرين الصينيين. لذلك نحن نرى فقط ما هو مفيد لإقليم شاتورو لكننا لا نرى الخطر الذى يمكن أن يمثله هذا المشروع على الأقاليم الأخرى وعلى المستوى الأوروبى بوجه عام حيث سنجدده يخلق مناطق للأنشطة الصناعية الصينية فى اليونان، والبرتغال، وأيرلندا أو فى فرنسا وهذا ليس حلاً جيداً للآزمة الأوروبية الحالية.

٧- البداية الحقيقية للآزمة المالية الحالية

لقد شهد عام ٢٠٠١ تحولاً كبيراً فى العلاقات الدولية فهناك بلا شك مأساة الحادى عشر من سبتمبر لكن الحدث الذى كان له مغزى مهم كان هو دخول الصين فى منظمة التجارة العالمية^(٢١) والذى كان له تبعات مهمة على مستقبل المبادلات الاقتصادية. لقد نجحت الصين فى دخول منظمة التجارة العالمية مع احتفاظها بميزة سعر صرف عملتها المبالغ فى انخفاضه لدرجة كبيرة وهى من ثم لا تخشى الحمائية الجمركية من قبل شركائها الأعضاء فى المنظمة طبقاً للقوانين المعمول بها فى حين أنها تستفيد بالكامل من الحمائية النقدية التى تمارسها بتدخلاتها فى تحديد قيمة منخفضة بشكل متعمد لعملتها وهو ما لا يدخل فى قوانين منظمة التجارة العالمية. إن سعر صرف اليوان/دولار يتم تحديده بطريقة أحادية من جانب الصين بما يعادل ٨, ٢٨

يوان مقابل الدولار الواحد (حتى عام ٢٠٠٥) ثم ٦,٨٥ يوان للدولار الواحد (منذ عام ٢٠٠٨) مع زيادة منتظمة وتحت رقابة لصيقة من السلطات الصينية للفترة ما بين هذين التاريخين. ولقد سجل الارتفاع العام لسعر الصرف الفعلى الاسمى لليوان فى منتصف عام ٢٠٠٩ نحو ٢٠٪. لكننا مع ذلك بعيدين عن سعر الصرف لليوان الذى يمكن معه تحقيق التوازن فى المبادلات الخارجية على الرغم مما يذكره بعض الاقتصاديين^(٢٢) حيث لا تزال التجارة الخارجية للصين على العكس تحقق فوائض هائلة.

والجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولى اعتبر أن سعر الصرف الذى يمكن معه تحقيق التوازن فى المبادلات الخارجية للصين يجب أن يكون ٣,٦ يوان مقابل الدولار الواحد مما يعكس سعر صرف أعلى من قيمة العملة الصينية بنحو ٥٠٪ فى حين أن تقديراتها الخاصة تدور حول ٢-٣ يوان للدولار الواحد.

وغنى عن الذكر أن الصين تحت مظلة منظمة التجارة العالمية تلقى الحماية الكافية من أية إجراءات أو عقوبات تحت غطاء "المعاملة بالمثل" وتستطيع تنمية تجارتها الخارجية وبسرعة خارقة. ففي خلال سبع سنوات فقط من نهاية ٢٠٠١ حتى نهاية ٢٠٠٨ وصل نصيب الصادرات الصينية من إجمالى الصادرات العالمية من ٥ إلى ١٢٪ على الرغم من أن هذه الإحصائيات تقوم على سعر صرف غير حقيقى لليوان. ولا شك أنه بالأخذ فى الاعتبار الحجم الهائل للصين مقارنة بدول أخرى من نفس الحجم فإن هذه النسبة يمكن أن تصل بسهولة إلى ٢٥٪ أو أكثر من إجمالى الصادرات العالمية.

إن الفائض الخارجى للصين فى مواجهة باقى دول العالم أصبح يتزايد بصورة كبيرة والضحية الأكثر تأثراً ومعاناة من هذا الوضع هى بلا شك الولايات المتحدة . فمنذ نهاية ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٧ تزايد حجم العجز التجارى الأمريكى من ٥,٢٪ إلى ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى. هذا فى الوقت الذى يستمر فيه تزايد قيمة الدولار فى مقابل العملات القابلة للتحويل (مثل اليورو - اليوان - الين - الإسترلينى والفرنك السويسرى).

إن التدهور الحاد فى المبادلات التجارية للولايات المتحدة مع الصين يجعلها بعيدة عن إمكانية العودة إلى ما كانت عليه من قبل. وهذا له دلالاته بالنسبة للدول الأكثر

تقدما. ولا شك أن الولايات المتحدة استطاعت أن تتفادى ولو بصورة وقتية الصعوبات التي تواجه العديد من البلدان المتقدمة وغيرها التي كان يتعين عليها تمويل ديونها الخارجية المتنامية بشكل كبير. ويعزى ذلك إلى الدور الخاص الذي يقوم به الدولار كعملة احتياطية. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لم تستطع تفادى الضغوط الانكماشية الناتجة عن عجزها الخارجى المستمر (حتى عام ٢٠٠٨). وإذا كانت الصين تفرض عليها عجزا خارجيا معادلا ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى الربع سنوى لفترة حالية فإنها لن تستطيع الهروب من الركود إلا إذا كان الطلب الجارى الداخلى يتخطى أكثر من ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى الربع سنوى للفترة الماضية^(٢٣) وبطريقة أو بأخرى فإن كل شئ يسير كما أن السيد جرين سبان لم يكن قد استوعب أن العجز الخارجى الأمريكى يمثل عائقا هائلا أمام النمو الاقتصادى للولايات المتحدة. لقد اعتقد جرين سبان أنه من الإمكان دائما التوفيق بين السياسة الأمريكية ونظيرتها الصينية (خاصة فيما يتعلق سعر صرف اليوان) وذلك بالإبقاء على سعر للفائدة قصير وطويل الأجل عن مستويات منخفضة معبرا عنه بقيم حقيقية من أجل عدم تحفيز الادخار وفى المقابل تحفيز الاستهلاك من خلال زيادة مديونية الأسر الأمريكية (القطاع العائلى). لذلك فإن إعطاء دفعة ما للطلب الداخلى (الفرق ما بين هذا الطلب الحالى والناتج المحلى الإجمالى الربع سنوى لفترة سابقة) يمكن أن يصل من ٣٪ إلى ٧٪ ما بين مارس ٢٠٠٣ إلى سبتمبر ٢٠٠٧ بما يسمح بنمو اقتصادى بمعدل ٧٥.٠٪ كل ربع سنة إلى حوالى ٣٪ سنويا خلال الأربع سنوات. وفى حقيقة الأمر، لم تكن الزيادة فى مديونية القطاع العائلى لتستمر إلى ما لا نهاية فإذا بمعجزة النمو الاقتصادى الأمريكى القائمة على الإنفاق العائلى تتحول بسرعة إلى إخفاق تام وفشل ذريع، حيث إن صافى مديونية القطاع العائلى كان يتذبذب ما بين الصعود والهبوط وله حدوده التى لا يمكن تخطيها لتعويض العجز الخارجى. وبوجه عام فإن المدينين القادرين على الدفع عددهم محدود وقدرتهم على الاستدانة وصلت إلى أقصاها بالإضافة إلى أن تنمية الإقراض العقارى - وهو المحرك الأساسى لمديونية القطاع العائلى -^(٢٤) سيتولد عنها ارتفاع مهم فى أسعار السكن حيث كان ذلك فى البداية حجة مقبولة للبيع ومن ثم الإبقاء على حركية هذا القطاع. ولكن يمكن أن يحدث بالضرورة أن السعر يصل إلى مستوى معين

يمثل عائقا لا يستطيع المقترضون الجدد اجتيازه ومن ثم نجد الاتجاه نحو بيع الوحدات السكنية قد تراجع في منتصف ٢٠٠٦ حتى قبل أن تتجه الأسعار للانخفاض في منتصف (٢٠٠٧).

وعلى الرغم من هذا العائق المزيج فقد قامت البنوك بطرح منتجات مالية جديدة من أجل البحث عن مقترضين جدد. ولا شك أنهم مضطرون للبحث عن بدائل تمويلية جديدة لأن رأس المال يجب أن يحقق أرباحا بالنسبة المتعارف عليها وهى ١٥٪ وهذا العائد يفترض نموا قويا فى قيمة المبيعات وكذلك الدخول فى مخاطرة.^(٢٥) إذن ستسعى البنوك لإقناع عملائها من القطاع العائلى التى لا تستطيع السداد بالتعاقد معها فى إطار عقود جديدة وتتعلق بالاقتراض بضمان الرهان العقارى، حيث بلغت أسعار العقارات أعلى مستوياتها. ثم تقوم بعد ذلك بتسديد الديون التى لديها أى إصدار سندات بها من أجل بيعها مما يسمح لها بالالتزام فقط صوريا بالنسبة الاحترازية التى يتعين عليها الالتزام بها. وهذا يسمح لها بالتخلص من الديون الرديئة لصالح المستثمرين ولكن نجد أن جزءا مهما كذلك من هذه الديون التى تم شراؤها بواسطة مستثمرين أجنبى سيتم تصديرها إلى بقية العالم بما يعتبر قناة فعالة للأسف لنشر الأزمة فيما بعد والتى عرفت باسم سوبريم (Subprim).

وهذه الممارسات التى كانت محفوفة بالمخاطر لم تواجه أية اعتراضات من جانب السلطات المخولة بالرقابة على أداء البنوك، حيث إنه مع بداية الألفية الثانية اجتازت هذا القطاع سياسة تحررية واسعة وكان يجب أن يحدث العكس أى زيادة الرقابة المصرفية. ولا نريد هنا توجيه اللوم إلى السلطات المصرفية أو الدعوة لإلغاء كل أشكال التحررية الاقتصادية ولكن المهم أن نلفت النظر إلى ذلك بالتزامن بين الأحداث الحالية وتلك التى سبقتها. لقد كان ضروريا أن يحتفظ البنك الفيدرالى بسعر فائدة حقيقى منخفض وأن تقوم الحكومة بالاستدانة من الخارج من أجل تمويل عجزها وأن تطرح البنوك منتجات مالية جديدة لزيادة الائتمان وأن تصبح السلطات الرقابية متواطئة مع ذلك أو أن تقوم بإغماض أعينها. ومحصلة كل هذه التصرفات التى يمكن وصفها بأنها

”مذهلة“ قد ساهمت فى أن تتجح الولايات المتحدة فى الحفاظ على نمو معقول حول ٢٥.٣٪ سنوياً على الرغم من العجز الخارجى الهائل والمقزائد.

وعلى الرغم من هذا التناغم بين هذه التصرفات أو بالأحرى بسبب هذا التناغم فإن الكارثة لم يتم تجنبها أو لم تكن ليتم تجنبها، حيث إن الجماعة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية قبلت أن تعطى شيكا على بياض للصين يسمح لها بإغراق العالم كله بمنتجاتها. وأول بوادر هذه الكارثة ظهر عام ٢٠٠٦ حيث بداية الأزمة العقارية مع تراجع بيع العقارات (انتكاسة البيع العقارى) وقليل هم من كانوا يدركون خطورة هذا الوضع وأقل منهم كذلك هؤلاء المسئولون عنه ويبدو ملائماً أن نتساءل لماذا كل هذا التخبيط وما سببه؟

إن تراجع البورصات الذى ظهر متتالياً فى منتصف ٢٠٠٦، والذى أعقبه صعود فى بداية ٢٠٠٧ قد أثار مخاوف الأسواق ولكن لم يسفر ذلك عن قلاقل كبيرة لدى المحللين الماليين. ومن ضمن هؤلاء باتريك أرتوس الذى كتب فى مقال له فى مارس ٢٠٠٧ عنوانه (الأسواق السانجة)^(٢٦) والتي فيها ينتقد هؤلاء الذين يشكون فى أن أزمة الائتمان العقارى سوبريم (القروض بمعدلات متغيرة) فى الولايات المتحدة لن تؤدي إلى أزمة بنكية ومالية. بيد أنه يضيف ”إن كل هذه التأكيدات غير حقيقية. أما السانجة وفقدان هدوء الأعصاب فى الأسواق المالية كلها أمور جدية بالملاحظة“. وهذه النبوءة من جانب الأقل تفاؤلاً تم تكذيبها وبشكل قاطع فبعد ثلاثة أشهر وفى يونيو ٢٠٠٧ تفجرت الأزمة البنكية التى تبعثها أزمة البورصات والأسواق المالية منذ أكتوبر ٢٠٠٧، أما فى ربيع ٢٠٠٨ فحدثت موجة ثانية من الأزمات البنكية وأزمة البورصة. فها هو بنك بيرستينز وهو أحد أكبر البنوك الاستثمارية وشركات المضاربة الأمريكية يعلن إفلاسه بسبب أزمة الرهن العقارى. وفى خريف ٢٠٠٨ موجة ثالثة تضرب بنك ليمان براذر الذى أعلن إفلاسه فى سبتمبر ٢٠٠٨ بسبب الخسارة التى حدثت فى سوق الرهن العقارى وكان ذلك يوم الاثنين ١٤ سبتمبر الذى اطلق عليه (الاثنين الأسود). وفى نهاية مارس ٢٠٠٩ جاءت أزمة الدين العام الأمريكية والتى لم يكن من الممكن تجنبها إلا بقيام البنك الفيدرالى بشراء أذون خزانة متوسطة وطويلة الأجل بمبلغ ٣٠٠ مليار دولار. ومع هذا التصرف فإن الحكومة الأمريكية تلجأ بنفسها إلى

وضع النقود بدلا من حاملي السندات متوسطة وطويلة الأجل مما يسمح أن تتجنب ولفترة ما منافسة الدائنين الأجانب وبخاصة الصين.

ولاشك أن ديناميكية الاستدانة وبالتالي القدرة على تحريك الإنفاق الداخلى تأثرت بشدة بهذه الأزمة ذات الأبعاد المختلفة. وشهد النمو الاقتصادى الأمريكى تباطؤا خلال عام ٢٠٠٧ ثم دخل فى حالة ركود فى ديسمبر ٢٠٠٧ وازداد الحال سوءا فى عام ٢٠٠٨ حيث شهد الربع الأخير من هذا العام تراجعاً بنحو ٦.١٪ للناتج المحلى الإجمالى (انخفاض بقدر ٥.٦٪ حسب البيانات السنوية) فى حين بلغ العجز التجارى الأمريكى ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى (ويعود جزء كبير منه مع الصين) والعائق الصعب تخطيه هو الطلب الداخلى الذى لا يستطيع أن يتعدى الناتج المحلى فى الربع الثالث إلا بنحو ٤.١٪.

ولقد عرفت أوروبا نفس التراجع بشكل مشابه، حيث اضطرت بلدان عدة للاستدانة بشكل كبير من أجل إنقاذ نظامها المصرفى من الانهيار، وهو ما أدى فى ربيع ٢٠١٠ إلى دق ناقوس الخطر للتمويل العام فى بعض الدول. ولكن لم يكن ذلك ظاهرا بالنسبة لمعظم المحللين. إن الدول المتقدمة لن تستطيع الخروج من الفخ الذى وقعت فيه إلا فى اللحظة التى ستجد فيها تجارتها الخارجية توازنها^(٢٧) وهذا يفترض رفع قيمة العملة الصينية وهو ما ترفضه الصين جملة وتفصيلا.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن زيادة قيمة اليوان مقابل الدولار بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ لم يكن سوى إجراء محدود الأثر وغير كاف من أجل أن يتحقق التوازن فى المبادلات التجارية للصين مع العالم الخارجى. ومنذ عام ٢٠٠٨، وكما أشار كل من السيد أرتيس وفيراد، فإن هذا الإجراء ما هو إلا محاولة من جانب الصين لإحداث استقرار فى قيمة اليوان مقابل الدولار (بعبارة أخرى من أجل مساعدة شركات التصدير الصينية). بيد أنه من أجل إضعاف قيمة اليوان فى مقابل الدولار، يتعين على بكين زيادة مشترياتها من الدولار بما يعنى أنه سيكون حتميا على الصين أن تستمر فى تمويل العجز الخارجى الأمريكى أيا كان مستوى سعر الفائدة على الدولار وأيا كان حجم هذا العجز.^(٢٨) أضف إلى ذلك تلك العبارة التى ذكرها أرتيس

وفيراد والتي تثير حقا الدهشة وهو أن "الخزانة الأمريكية يمكنها أن تزيد بدرجة كبيرة وبنون خوف من عجزها العام".

ويمكننا أن نطرح سؤالاً بسيطاً في هذا الصدد إلى السيد أرتيس: ماذا سيكون مصير الدولار إذا بلغ العجز العام الأمريكي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي مع افتراض أن الحكومة الأمريكية لديها النية والعزم لإجراء تخفيضات ضريبية مهمة أو إلغائها بالمرّة؟

٨- الصين ومسئوليتها عن الأزمة المالية الحالية

كما ذكرنا أنفا الميريكانتيلية الصينيه التي تعتمد على سعر منخفض لليوان بطريقة منظمة وقوية ينجم عنها عجز عام كبير في الموازين التجارية للولايات المتحدة وللدول مجموعة السبع في مجملها بالإضافة إلى هروب الصناعة منها. ومع ذلك فما زال هناك من يمثلون رابطة الاقتصاديين "الإعلاميين" كما يطلق عليهم جون لوك جريان الذين لا يترددون بالقول بأن هذا التحليل يعكس نظرية متطرفة ومبالغ فيها وهم يرون أن الصين لديها مشكلات بحجم مساحتها^(٢٩) ويتعين كذلك أن نعطيهما الوقت وسوف ترون فإنه مع زيادة دخول الأسر الصينية فإن الواردات الصينية ستزيد. وكل هذه حجج تدخل في اختصاص ما نسميه باقتصاد الكتب المدرسية والذي يعكس الكتاب المقدس للنيلويلبرالية الاقتصادية. وفي الحقيقة حتى لو استطاع الصينيون أن يجدوا حليفا لهم من الشركات الصناعية المتقدمة، فإنهم هم المسئولون عن الأزمة وذلك بالاستمرار في السياسة المتبعة من أجل إعادة إنتاج النظام الشمولى في المجتمع.

إن السياسة المتعمدة والمستمرة التي يمارسها القادة الصينيون هي أصل الأزمة العالمية والتي قد قاموا بالإعداد لها خلال الفتره من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ ويسعون الآن لزيادتها سواء. وهذه السياسة مستمرة بشكل متناغم لحد كبير بحيث تصبو إلى تحقيق هدف في الأجل الطويل تم تحديده بطريقة جيدة ألا وهو إحلال الهيمنة الأمريكية بالهيمنة الصينية وإرساء قواعد الرأسمالية الشمولية في كل أنحاء العالم.

ومن أجل فهم ذلك، دعونا نعود إلى الوراء. حيث إن الزمن يعد عنصرا مهما من أجل تحقيق ذلك. إن المعارضة التي حدثت في بكين في ربيع ١٩٨٩ لم تكن بلا شك فجائية أو عارضه فهي تزامنت مع زيارة الرئيس الروسى جورباتشوف للصين من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين. وقد حاول جورباتشوف بذل الجهد من أجل تحفيز وتشجيع الصين لانتهاج طريق الديمقراطية بما يتوافق مع سياسته المعروفة بالغلاسنوست(*) والتي لا يمكن تجاهلها.

لكن لا يخفى علينا وجود صراع دام طويلا داخل الحزب الشيوعى الصينى بين هؤلاء الذين أيدوا السيد زهاو زيونج الذى يريد تطوير البلاد نحو النظام الاجتماعى الديمقراطى، وهؤلاء الذين اصطفوا خلف السيد زينج إكسيابنج وأيدوه فى ضرورة استمرار السياسة المتبعة من أجل إعادة إنتاج النظام الشمولى فى المجتمع الصينى.

إن تطور الحركة الطلابية والاضطرابات التي صاحبت ذلك تم استغلالها بواسطة الفريق الثانى من أجل تحويل المواجهة القوية مع الفريق الأول لصالحهم. وكان يتعين أن يتعظ هؤلاء المترددون داخل الحزب ويعلموا إلى أى مدى يمكن أن يؤدى التسامح والليونة والتراجع عن السياسة المتبعة إلى مثل تلك الاضطرابات. إن القمع الشديد الذى تم فى تيانانمين يعد استجابة لاختيار الصين للرأسمالية الشمولية ضد الرأسمالية الديمقراطية. وهو اختيار لمجتمع دون حرية ينتظم حول دولة قوية هي نفسها توجد فى يد حزب واحد. وهو اختيار لتنظيم اقتصادى يترك بعض الحرية لرجال الأعمال من الحزب الشيوعى من أجل تحقيق أرباح هائلة وتراكم متزايد للثروة. هو اختيار للوحدة اللصيقة بين الدولة ورجال الأعمال متفقون فيما بينهما على أن المذهب الميركانتلى هو الذى يضمن نموا قويا قائما على الصادرات^(٢٠) وهذا الاختيار تم تطبيقه على الجانب النقدى منذ عام ١٩٩٠. حيث تمت عملية تخفيض اليوان على مرحلتين فى فبراير وديسمبر نتج عنها ارتفاع فى قيمة الدولار مقابل اليوان بنحو ٤٠٪ ثم بدأت سلسلة من الفوائض التجارية تحققها الصين. وفى يناير ١٩٩٤ حدث تخفيض

(*) الغلاسنوست هي سياسة الدعاية القصوى والانفتاح والشفافية على مستوى أنشطة جميع المؤسسات الحكومية فى الاتحاد السوفياتى.

آخر الليوان لكى يعضد مرة أخرى من تنافسية الاقتصاد الصينى. وفى بداية نفس العام تم عقد اجتماع على مستوى قمة الحزب الشيوعى الصينى انتهى إلى إعلان أن الولايات المتحدة أصبحت هى المنافس الأساسى للصين مما كان مبرراً لإعلان ذلك بطريقة احتفالية. فهى تحتل الآن الدور الذى كان يلعبه الاتحاد السوفيتى ما بين عام ١٩٦٢ - إلى عام ١٩٨٩^(٢١) وهذا الإعلان ما هو إلا تأكيد على ضمان الاستمرار فى التوجه الذى تم إقراره عام ١٩٨٩ مع تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى (زيارة جورباتشوف لبكين فى ١٥ مايو والذى تتم فى نفس اللحظة التى انطلق فيها الربيع البيكانى) واختيار سعر الصرف المنخفض. وكما نعلم فإنه منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى بداية ١٩٩٤ تعرض كل من الاتحاد السوفيتى واليابان إلى حالة من الانهيار تاركين الصين فى مواجهة الولايات المتحدة باعتبارهما أكبر قوتين فى العالم منذ ذلك التاريخ. ومع ذلك فإن الأمريكين لم يخفوا سعادتهم من جراء انهيار الاتحاد السوفيتى لكنهم لم يدركوا على الإطلاق الخطورة التى يمثلها صعود الصين كقوة عالمية، وأن تلك الدولة تعتبر الولايات المتحدة فى حقيقة الأمر هى العدو الأساسى لها.

وعلى النقيض، فإن القادة الصينيين يدركون جيداً العداوة المطلقة بين نموذجهم للرأسمالية الشمولية ونموذج الرأسمالية الديمقراطية فى الأمم الغربية واليابان. إن المشروع الصينى للاستحواذ على الهيمنة العالمية من الأمريكين يعتبر ملازماً لوصفهم إياهم بالعدو الرئيسى منذ عام ١٩٩٤. وهذا المشروع يقوم على خدمته استراتيجية متدرجة ومتأنية. والمثير للدهشة أن الولايات المتحدة تتجاهل هذا المشروع أو تحاول تجاهله مفضلة على ذلك اعتبار علاقاتها مع الصين هى علاقة شراكة استراتيجية وليست علاقة عدائية استراتيجية! لقد كان لابد من الانتظار حتى اندلاع الأزمة وانفجار البطالة، وحدثت انتخابات أمريكية جديدة أتت بالرئيس أوباما للسلطة عام ٢٠٠٩ لكى نشهد عودة للوعى الأمريكى، الذى ما زال مع ذلك محدوداً للغاية، للحقيقة الدولية الأساسية وهى أن الصين والولايات المتحدة دخلتا فى مرحلة مستمرة ومتعددة الأبعاد من المواجهة التى لا تزال خفية من ظاهرها على حد قول بيرنستين فى كتابه الصادر عام ١٩٩٧ حول (الصدام قادم مع الصين).

إن الصين تعتمد على حمائية نقدية هجومية وتفرض على دول مجموعة السبع عجزا خارجيا مستمرا وأخذا في التزايد بصورة مزعجة. ونجد أن تخفيض قيمة العملة الصينية بالمقارنة بالعملات الرئيسية الأخرى (الدولار - اليورو - الجنيه الإسترليني) هي جريمة ترتكب بفضل التدخلات الواسعة والمتكررة والمتعمدة للحكومة الصينية في سوق الصرف. وفي نفس الوقت نجد أن البنك الشعبى الصينى (BPC) يقوم بعلميات شراء واسعة للسندات العامة خاصة الأمريكية. وفي هذه الحالة فإن الأمر يتعلق بشراء أنون الخزانة أو السندات المستخدمة لتقوية التمويل العقارى. وهذه الحصص من رؤوس الأموال تظهر كأداة لحماية الاقتصاد الأمريكى الذى يتعين عليه - تحت ضغط السيد جرين سبان - أن يعوض العجز التجارى الهائل الذى يعانى منه وذلك من خلال تشجيع القطاع العائلى على الاستهلاك ومن ثم الاستدانة من ناحية، وكذلك على الادخار من أجل إقراض الدولة من ناحية أخرى.

من الضرورى إذن الاحتفاظ بمعدل فائدة حقيقى عند مستوى منخفض حيث يتم استمالة المديونية الخاصة، وذلك يؤدى تلقائيا إلى توافر السيولة من أجل تمويل العجز العام. وتسمح حصص رؤوس الأموال الصينية بتقديم حل لمشكلة العجز العام الأمريكى كما تسمح فى الوقت نفسه للاحتياطى الفيدرالى بالحفاظ على معدلات للفائدة قصيرة الأجل عند مستويات منخفضة بما يسمح بالاحتفاظ كذلك بمعدلات طويلة الأجل عن مستوى منخفض.

لقد كان منحنى معدلات سعر الفائدة مرتكزا عند مستوى منخفض للغاية، سواء كانت بقيم حقيقية أو اسمية مما كان حافزا قويا للمديونية الخاصة والعامة وتراجعا للادخار مع زيادة التفاؤل فى أسواق الأسهم

والذى ساعد لحد ما بجانب "آثر الثراء" على زيادة المديونية بما أدى لاستمالة الطلب الداخلى ليعوض لحد كبير الفائض الذى يمتلئه العجز الخارجى ولبعضن الدولة نموا إيجابيا. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا النمو كان غير متوازن وشكليا ويتسم بالهشاشة والضعف. ولقد لجأت الولايات المتحدة ومن ورائها البنك الفيدرالى - فى محاولة منها للتأقلم وبصعوبة مع محنة التجارة الخارجية - إلى إجراء تخفيضات على

سعر الفائدة بشكل متواصل ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ . ومع ذلك فإن حدوث انخفاض فى المعاملات الحقيقية لم يكن علامة جيدة على صحة الاقتصاد الأمريكى، بل إنه بالعكس تم ترجمته فى شكل غياب للمشروعات ذات العوائد المرتفعة. وهذه الصفة الشكلية للنمو الأمريكى بدت واضحة منذ يونيو ٢٠٠٧ حيث ظهر جانبان رئيسيان للاختلال، وهما رصيد المعاملات الخارجية الذى يعانى من عجز مزمن (٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) والثانى هو درجة المديونية المبالغ فيها للقطاع العائلى فى الشركات والبنوك.

ويعد وقوع الأزمة فإنه من السهل الإطالة والإسهاب فى الحديث عن عدم حذر البنوك أو سوء إدارة المؤسسات المسئولة عن رقابتها. ومع ذلك فإنه يجب ملاحظة أنه لو مارست تلك الأخيرة عملها كما ينبغى فإن درجة المديونية كانت ستكون بالتأكيد أقل ارتفاعا مما كانت عليه. ولكن لهذا السبب وحتى مع استمالة الإنفاق الداخلى أقل مما كان من المفروض أن يكون عليه فإنها ستكون من أجل تعويض عائق العجز الخارجى وسيكون معدل النمو حينئذ سالباً حتى قبل عام ٢٠٠٨. باختصار، فمنذ أن قبلت وسلمت الولايات المتحدة بواقع العجز الخارجى الكبير فإنه لم يكن أمامها خيارات أخرى سوى الهروب إلى الأمام. إن المسئول عن تلك الأزمة هى الدول التى نظمت لوقوعها وهى على دراية بما كان سيحدث، وذلك من خلال استخدام العجز التجارى الهائل فى معظم دول العالم ومن خلال استخدام سعر صرف يتم التلاعب فيه بشكل متعمد ونقصد هنا الصين. ونجد أن بعض السيناتورات الأمريكيات كانوا على وعى بهذا المخطط وتمنوا أن يأخذ الكونجرس موقفا صارما تجاه سياسة الإغراق النقدى التى تنتهجها الصين. ولقد كان ممكنا لصاحب القرار الأمريكى أن يتخذ عقوبات ضد الصين، ولكن ذلك لم يحدث. ومن أجل الأخذ بزمam المبادرة والرد على كل الاتهامات، قامت الصين وكأنها تقول بلسان حالها سألتزم برفع قيمة اليوان. وقد حدث ذلك بالفعل ما بين يوليو ٢٠٠٥ ويوليو ٢٠٠٨ بالمقارنة بالدولار. بيد أنه كان إجراء لا يسمن ولا يغنى من جوع، حيث إن العجز التجارى للولايات المتحدة وكذلك لعدد من الدول الأخرى لم ينخفض بل تزايد. إن ما قامت به الصين لم يكن سوى خداع أو أسلوب انتهجته

ظاهريا من أجل أن تقنع العالم أنها دولة متعاونة معه. وعلى الرغم من تلك التصريحات المليئة بإشارات حسن النية فإنه لا يسعنا إلا التأكيد على أن رفع سلة من العملات الأجنبية التي تعكس التجارة الخارجية للصين لم يحدث إلا بنسبة ٦٪ فقط خلال تلك السنوات الثلاث. فالوقائع تشير كلها إلى أن الصين تقوم بتطوير استراتيجية متزايدة العدوانية بدءا من عام ٢٠٠٧.

٩- هل يتعين علينا الاستمرار فى لعبة الصين؟

من بين المقارنات التى تثير الانتباه أن عددا لا بأس به من المحللين يقدمون الصين على أنها "المنقذ" للاقتصاد الأمريكى بل ولجموعة الدول المتقدمة! كما نلاحظ أنه بعد وقت قصير من انتخاب الرئيس أوباما، قدم السيد جينزير تصريحاً ينتقد فيه مستوى العملة الصينية. ولكن سرعان ما تم انتقاده من جانب الرئيس نفسه بل وفى فرنسا من جانب السيد أرتوس باتريك الذى أشار إلى أنه يتعين على أمريكا أن تقدم الشكر للصين، مضيفاً أن الاعتراض من قبل إدارة أوباما على تخفيض سعر صرف العملة الصينية ما هو إلا أمر سخيف ومضحك. حيث إن العملة الصينية المخفضة تقلل من تكلفة الواردات الأمريكية (مع العلم أن الإحلال بين المنتجات أمرا غير وارد، حيث إن عددا كبيرا من السلع المستوردة من الصين لا يمكن تصنيعها فى الولايات المتحدة) وأنها تسمح بتمويل الدين العام الأمريكى بشكل كبير مع الاحتفاظ بمعدل فائدة منخفضة^(٣٢).

نحن ندرك جيدا أن توظيف رؤوس الأموال الصينية يعتبر أحد الشروط الأساسية التى لا غنى عنها، والتى تسمح بتخفيض قيمة اليوان والذى يعتبر فى ذاته مصدرا للفوائض التجارية التى تسمح بهذا التوظيف. لذلك فإن ما تقوم به الصين ليس على الإطلاق "هدية" تقدمها للولايات المتحدة والدول الأوروبية. أو بالأحرى فهى هدية مسمومة فهذه الأموال قد سمحت بتحقيق سياسة المديونية المبالغ فيها، بحيث أصبحت تلك الأموال كالمخدرات ليس من السهل الإقلاع أو الاستغناء عنها. أضف لذلك أنه

يحافظ على فكرة وهمية مؤداها أن عجز التجارة الخارجية ليس له أهمية وأنه يمكن تعويض هذا العجز من خلال استمالة الطلب والائتمان الداخلى. لقد كان هذا هو الخطأ الذى وقع فيه السيد جرين سبان وإدارة بوش! وإذا كانت الاستدانة المعتدلة من الداخل والقروض التى تخلفها ضرورية لنمو أى اقتصاد فى حالة توازن على مستوى المبادلات الخارجية فإن الاستدانة الخارجية المبالغ فيها لا تستطيع أن تؤدى إلا لأوضاع خطيرة للاقتصاد. ولا شك أن قيام الصين بتمويل عجز الميزانية الأمريكية لهو أكثر مرارة من العجز التجارى المتواصل والمزمن الذى يعانى منه الاقتصاد الأمريكى.

ماذا نفعل إذن؟ وما الذى يتعين علينا فعله الآن؟ الحل هو أن نرفض الوقوع فى هذه المصيدة. ففى مواجهة الحمائية النقدية التى تمارسها الصين عن طريق التدخل فى تحديد سعر صرفها بما يعنى اعتداء من نوع خاص على الاقتصاديات الغربية، فإن من مصلحة الشعب الأمريكى والشعوب الأخرى فى العالم أن تحمى نفسها من تلك الحمائية حتى ولو كان ذلك لا يتفق مع مصلحة الشركات الصناعية الكبرى التى تتعامل مع الصين.

لقد كان يتعين على بلدان مجموعة السبع على سبيل المثال أن يهددوا بالخروج من منظمة التجارة العالمية فى حال ما رفضت الصين تعديل سعر صرفها، وهذا ماكان يجب فعله وكلما أسرعنا فى فعل ذلك كان أفضل. إن الأزمة الراهنة تقتضى أن تقف كل دول العالم وقفة موحدة ضد السياسات التجارية العدوانية للصين. وأول ما يجب فعله هو المقاطعة مع أيديولوجية التبادل الحر، ونعنى بذلك هذا الاعتقاد بأن التبادل الحر هو فى مصلحة الجميع مهما كانت الظروف حتى لو قامت دولة كبرى مثل الصين بخداع العالم بشكل كبير وباستخدام سعر صرف عملتها بطريقة غير عادلة. فالاقتصاديون والإعلاميون يقومون بالحديث عن كل شئ عدا الحديث عن سعر صرف العملة الصينية لأن ذلك يسبب إزعاجا للصينيين.

وفى هذا الصدد فإن ما ذكره كريستيان دى، بوازيو فيما يتعلق باجتماع مجموعة الدول السبع فى لندن^(٢٢) يكشف لنا أشياء كثيرة حيث يذكر أن بريتون وودز الجديدة تستخدم فى البداية مبدأ الاستشارة على نطاق واسع ولكن المضمون يختلف نظرا لأنه

يتعين عليها معالجة البنوك والتمويل بدلا من العملة وسعر الصرف. إن تنظيم بريتون وودز جديدة حول مسألة أسعار الصرف سيكون هو الوسيلة الأكثر ضمانا لفشلها فالأزمة المالية الحالية يمكن أن نحصرها حول ثلاثة موضوعات يكمل كل منها الآخر: التنظيم المصرفي، وصندوق النقد الدولي والوسائل التي يتبعها في العلاقات ما بين التمويل والاقتصاد الحقيقي. إن استبعاد سعر الصرف دون حتى تقديم مبررات لهذا الاستبعاد لهو أمر يستحق التعجب. ومجمل القول، فإن ما اتفق عليه الاقتصاديون هو أن الحصول على موافقة الصين فيما يتعلق بسعر اليوان هو مضيعة للوقت لكل من يحاول معارضة أو الاعتراض على السياسة الصينية. ولا يتعين البحث عن أسباب الأزمة - أى سعر صرف العملة الصينية - ولكن من الأفضل الاهتمام فقط بتحليل آثارها وهذا مغزاه (استمروا كما كان الوضع عليه من قبل).^(٢٤) ونحن نعتقد أن القيام بهذه اللعبة سيكون نوعا من الانتحار ليس فقط بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ولكن أيضا بالنسبة لاقتصاديات معظم بلدان العالم.

هوامش الفصل السادس

(١) انظر Jean Peyrelevade, Le capitalisme total, Seuil, 2005 - ويوضح المؤلف أن معيار نسبه ١٥٪ ظهر خلال عام ٢٠٠٠؛ ولكنه لا يقدم لنا أية توضيحات أخرى سوى هذا الظهور المثير للدهشة لنوعية من المستثمرين يتصفون بالشراهة إلى تحقيق أقصى أرباح ممكنة ونرى أنه كان حتميا وجود دولة مثل الصين بما تمتلك من أيد عاملة رخيصة وسعر العملة غير حقيقي حتى يتسنى لهؤلاء المستثمرين تحقيق عوائد على أموالهم تصل إلى ١٥٪.

(٢) إن "مفهوم" النشاط الثالث Tertiarisation يشوبه كثير من الخلط وعدم الدقة وهو فى النهاية لا يدل على شئ كما هو الحال فى المصطلح الذى استخدمه مولير "Vertue dormitive".

(٣) انظر فى ذلك Emmanuel Todd, Apres l'empire, essai sur la decomposition du systeme américain, Gallimard, 2002.

ويذكر الكاتب بعض الإحصائيات الحكومية الصادرة من مكتب التحليل الاقتصادى التى تحدد مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى بنحو ٩.١٥٪ فى حين تصل مساهمة القطاعات الخدمية (تمويل، تأمين، عقارى) إلى نحو ٦.١٩٪.

(٤) انظر Bernstein Richard and Munro Ross H. the Coming Conflict With China, Vintage Edition, New York, 1998.

(٥) انظر Bernstein Richard and Munro Ross H, op. cit., p. 138.

(٦) فى ذات الوقت، فى نهاية ١٩٩٣ وبداية ١٩٩٤، قامت الصين بإجراء تخفيض كبير لعمليتها، والذي كان من الأهمية لدرجة أنه أدى لانتهاء الاقتصاد اليابانى مرة أخرى عام ١٩٩٧.

(٧) نجد أن إجمالى الأنشطة الصناعية والزراعية، عام ٢٠٠٦ كان يمثل أقل من ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة فى حين أن هذه النسبة بلغت أكثر من ٢٠٪ بالنسبة للقطاعات الخدمية.

Source: Bureau of Economic Analysis. انظر

(٨) إن الأمر يتعلق بقرار مهم والذي سيكون له أثر على تتابعات الأزمة؛ والذي كان يساندده السيد جرين سبان من الحزب الجمهوري، ومدير القيد إلى الأميركي، وقد تم التصويت لهذا القرار بعد أن قام السيد روبرت رويان بالترويج له في نهاية فترة الرئيس كلينتون. وسنلاحظ أن ذلك يوضح لنا الروابط الوثيقة بين كبار المسؤولين في الدولة (الإدارة الأمريكية) وبين رجال الأعمال، حيث نجد أن السيد روبرت رويان أصبح الرجل الثاني في سيتي بنك بعد مضي يوم واحد من التصويت على هذا القرار !

(٩) وقد نتجت تلك "الفقاعة" كذلك من التوقعات لتحقيق أرباح والتي كان مصدرها الفاعلين الاقتصاديين؛ وهذه التوقعات كانت أحيانا متفائلة للغاية لدرجة غير محسوبة نتيجة حالة الرخاء الاقتصادي التي كانت تخيم على الوضع العام؛ لذلك نجد أن نسب المكاسب (PER: Price earning ratios) كانت تصل يف بعض الأحيان إلى ٢٠، ٤٠، ٥٠، ٨٠ أو حتى أعلى من ذلك !

(١٠) بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، سيكون هناك مجرد توقف وقتي للنمو بدون أن يكون هناك ركود اقتصادي. أما بالنسبة للبورصة فإنها تتجه مرة أخرى إلى الصعود بما يسمح لها بتعويض جزء كبير مما خسرت.

(١١) إن عملية إرنون "Ernon" توضح جيدا مسألة العودة إلى حقيقة الوضع الاقتصادي لبعض الشركات العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

(١٢) انظر Philippe Grouset, Les Echos, 28 Septembre 2009.

(١٣) تم إنشاء بنك هونج كونج بشانغهاي (HSBC) عام ١٨٦٥ وكان بنكا بريطانيا حيث يوجد مقره الرئيسي في هونج كونج، وتم تحويل ذلك المقر عام ١٩٩٢ إلى لندن بعد استحواذ الميكلاند بنك وقبل أن تحصل هونج كونج على سيادتها كاملا. ومن الواضح أن نقل المقر مرة أخرى إلى هونج كونج يعني أن أكبر بنك في العالم أصبح صينيا.

(١٤) انظر المقابلة مع السيد فيليب كروزي، رئيس مجلس إدارة فالوريك وذلك تحت العنوان التالي:-

La chine détruit l'industrie des autres pays, Les Echos, 28 septembre – 2009.

(١٥) إن ما تحمله "نظرية القاعدة التصديرية" في الاقتصاد الإقليمي تعد ذات فائدة من أجل فهم هذا التحليل. فالأنشطة لإقليم معين تنقسم إلى نوعين: الأول وهي الأنشطة المتولدة عن سكان هذا الإقليم (وهي تمثل في أساسها أنشطة خدمية) حيث حجمها يتناسب مع حجم السكان أما النوع الآخر فهي الأنشطة الأساسية التي يمكن أن تعطى مجالا للصادرات (الأنشطة الزراعية، الصناعية وكذلك جزء من "الخدمات المقدمة للشركات"). وحيث إن حجم السكان يتناسب مع حجم العملة الكلية، فإن الانخفاض الشديد في حجم الأنشطة الأساسية لا يمكن إلا أن يؤدي في الأجل الطويل إلى انخفاض في حجم السكان وكذلك في الأنشطة "الخدمية".

(١٦) هذه الأمراض الاجتماعية تعتبر معروفة وتزداد انتشارا: تعاطى المخدرات، الانتحار، العنف وعدم الأمان الذي ينتشر في أماكن أكثر اتساعا مع ظهور مجموعات سياسية تتبنى الكفاح المسلح والهجمات الإرهابية. وتجدر هنا الإشارة أن الإجراءات الساعية لتقليل البطالة (والتي تصل إلى ١٠٪ في الدول الرئيسية) لا اهتماما كافيا لظاهرة البطالة، والتي تضرب على الأقل نحو ٢٠٪ من السكان في الدول المتقدمة وربما هذه النسبة تكون أعلى من ذلك. إن انتشار البطالة بين الشباب وخاصة هؤلاء الذين يقطنون بعض الضواحي حيث تصل نسبة البطالة عادة نحو ٥٠٪ لا تسهم إلا في دفع هؤلاء الشباب للدخول إلى عالم الجريمة أو أن تجعلهم يفقدون الأمل ويهربون من الحقيقة الاليمية إلى عالم المخدرات سواء بالتجارة فيها أو باستهلاكها أو الاثنين معا.

(١٧) نلاحظ في هذا الصدد التحكم في ميناء بيرى Pirée لتتميته في خدمة المنتجات الصينية وزيادة قدرتها على اختراق السوق الأوروبية.

(١٨) هذا المشروع أفضى إلى اتفاق تم توقيعه عام ٢٠٠٩ من أجل إنشاء "منطقة تعاون اقتصادي" وهو يضم معه منطقة الوسط (التي تحت إدارة الحزب الاشتراكي)، وكذلك المجلس العام لمنطقة أندر (تحت قيادة اتحاد الحركة الشعبية) وكذلك الغرفة التجارية والمجلس المحلي لمنطقه شاترو.

(١٩) نقصد بذلك بواسطة الدولة الصينية! ويمكننا أن نتساءل هل الشركات الفرنسية سيكون لها الحق في متابعة المشروعات المحتمل إقامتها كما لو كانت تلك المشروعات قائمة في منطقة للأنشطة الصناعية "العادية"....

(٢٠) حيث تمت إقامة شركة فرنسية - صينية لاستغلال منطقة التنمية الاقتصادية لشاتورو^١ والتي تختلف عن مناطق العقود التحتية القائمة في الصين (حيث تمثل رؤوس الأموال المحلية نحو ٥١٪)، حيث نجد أن النصيب الأكبر من رأس المال يستأثر به الجانب الأجنبي (وهم الصينيون في هذه الحالة) بما يعادل ٦٠٪. وتشير المصادر إلى أن نحو ٨٠٪ من العاملين هم من جنسية فرنسية، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك ما يقرب من ٨٠٠ وظيفة عليا يستحوذ عليها الصينيون وهذا يعني أن الأغلبية العظمى من العمال (نحو ٣٢٠٠ عامل) هم فرنسيون وهنا يخلتجنا بعض الشك. انظر في ذلك المقالة الصادرة في:-

La nouvelle république du 6/11/2010 -

(٢١) هذه هي الأطروحة الأكثر تفاؤلا والتي يقدمها عمدة مدينة شاتورو: "حقا إن الصين وصلت في الوقت الذي تحتاج فيه أن تعطى صورة جيدة عن نفسها حيث تهدف من خلال هذا المشروع إلى تحقيق إنتاج أوروبي بالتعاون مع الصين حيث سنجد منتجات مكتوباً عليها صنع في أوروبا أو صنع في فرنسا بدلا من صنع في الصين".

(٢٢) يمكننا هنا عقد مقارنة مع قطاع التوزيع: حيث نجد أن محافظي المدن الذين يستقبلون (محلات التوزيع الكبيرة) ويسعدون بذلك لا يفتنون إلى الخسارة التي تسببها تلك المحلات الكبيرة والتي تتمثل في توقف نشاط المحلات صغيرة الحجم التي تعمل في هذا المجال.

(٢٣) لقد حصلت الصين أكثر من مرة على الضوء الأخضر وذلك من جانب الرئيس الأمريكي كلبنتون في نهاية عام ١٩٩٩ ثم من جانب منظمة التجارة العالمية نفسها في مايو عام ٢٠٠٠، وتحقق بالفعل انضمامها لهذه المنظمة في نهاية عام ٢٠٠١.

(٢٤) طبقا للسيد ميشيل أجليتا، فإن "التخفيض المفترض لليوان" هو "رأى متفق عليه سلفا" انظر في ذلك:-

La Chine, sous la direction de Patrick Artus, les Chaiers du cercle des -
economists, PUF, Paris 2008, p. 36 et suivantes.

(٢٥) كما ذكرنا أنفا من خلال المعادلة التالية:- (الناتج المحلي لفترة معطاة - الناتج المحلي لفترة سابقة) مقسوما على الناتج المحلي لفترة سابقة يعادل (الإنفاق المحلي مطروحا منه الناتج المحلي لفترة سابقة) مقسوما على الناتج المحلي لفترة سابقة مضافا إليه رصيد التجارة الخارجية مقسوما على الناتج المحلي لفترة سابقة.

(٢٦) خلال فترة معطاة نجد أن جزءا من الديون يتم تسديدها؛ وصافى المديونية يعبر عن الزيادة فى حجم الديون بين بداية ونهاية الفترة المعطاة.

(٢٧) القرض الاستهلاكي يسمح بشراء السلع الاستهلاكية المعمرة خاصة السيارات، وبالرغم من أهميته فإن يظل على نفس درجة الأهمية التى يتمتع بها القرض العقارى.

(٢٨) تتحقق نسبة الـ ١٥٪ من الأرباح فى جزء كبير منها من العقود التحتية المبرمة فى الصين بواسطة مجموعات الشركات الصناعية الكبرى والتى يبررها سعر الصرف الذى تمارسه الصينين والذى يسمح بهذه النسبة غير العادية من الأرباح.

(٢٩) انظر فى ذلك. Bulletin Flash marches, No 110, 22 mars 2007.

(٣٠) يتعلق الأمر هنا بسندات الخزانة الأمريكية، لأجل سنتين إلى عشر سنوات؛ ونذكر بأن أنون الخزانة الأخرى هى عبارة عن سندات قصيرة الأجل (أقل من سنتين) أما السندات المضمونة بواسطة الحكومة الأمريكية فهى طويلة الأجل (أكثر من عشر سنوات).

(٣١) يجب ملاحظة أن هناك دولتين مهمتين هما اليابان وألمانيا واللذان تمتعان بتجارة خارجية فى حالة فائض. ومع ذلك، فإن التحليل الذى نقدمه يأخذ فى الاعتبار مجموع الدول المتقدمة فى علاقتها مع الصين. لذلك فإن التجارة الخارجية لألمانيا تحقق فائضا بفضل ما تحققه من فوائض تجارية مع دول جنوب أوروبا (وخاصة مع فرنسا) فى حين أن ألمانيا تحقق ميزانا تجاريا فى حالة عجز فى تجارتها مع الصين: فالفاوض الألمانى يمثل مؤشرا لمشكلة داخل أوروبا ولا يمثل تناقضا فى الأمثلة التى تم تقديمها فى هذا الفصل.

(٣٢) إن الهدف كان شيئاً آخر، فهو يتعلق كما سنرى لاحقا، بمحاولة لتهديد بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى الغاضبين من السياسة التى تتبعها الصين ويحملونها مسؤولية الأزمات الاقتصادية التى يمر بها العالم الغربى وأمريكا.

(٣٣) انظر فى ذلك

Artus, Patrick et Virad, narie - Paule, Wst - il trop tard pour sauver –
l'Amérique ?, La Découverte, paris, 2009, p. 67.

(٣٤) انظر فى ذلك

– Jeam - luc Gréau, La trahison des economists, Gallimard, 2008.

الفصل السابع

إعلان الصين الحرب الاقتصادية ضد الدول المتقدمة

١- الصين والدروس الاستراتيجية المستفادة من انهيار الاتحاد السوفيتى وفشل اليابان

يمثل عام ١٩٨٩ تحولا هاما للصين وخاصة مع الانهيار المتزامن للقوتين العظميتين وهما الاتحاد السوفيتى واليابان اللتان كانتا تسعىان منذ عدة عقود وبطريقة منفصلة إحداهما عن الأخرى إلى نزع الهيمنة العالمية وسحب بساطها من تحت قدم الولايات المتحدة الأمريكية. بيد أنه فى عام ١٩٨٩ اعترف كلاهما وعلى مضض بالفشل الذريع للاستراتيجية التى تم اتباعها واعترفا بآثار عدم التوازن على المستوى السياسى والاقتصادى الذى بدأ يعانى منه كل منهما. وفى نفس العام رفض الحزب الشيوعى الصينى رفضا قاطعا - فى أحداث تيانانمين - كل دعوة إلى الديمقراطية وكل محاولة "لدمقرطة" الصين. وفى عام ١٩٩٤ - أى بعد حوالى خمس سنوات، وبعد تكميم كل أفواه المعارضة الداخلية سعت الصين لتحقيق استراتيجية طويلة الأجل الهدف منها انتزاع الهيمنة العالمية من الولايات المتحدة.

ومما لا شك فيه أن الحزب الشيوعى الصينى قد استفاد ووعى جيدا الدروس المستخلصة من فشل الاتحاد السوفيتى واليابان فى تحقيق نفس الاستراتيجية فى مواجهة أمريكا، وتتلخص هذه الدروس فيما يلى:

• يجب أن تمتلك الدولة التي تريد فرض هيمنتها على العالم جيشاً قوياً وأن يكون لها وجود عسكري يحسب حسابه. وهذا لم يكن الحال بالنسبة لليابان التي كانت تفتقد لهذه القوة العسكرية.

• لا يجب اللجوء إلى المواجهة العسكرية المباشرة لنزع الهيمنة العالمية من الولايات المتحدة، وهذا ما سعى إليه الاتحاد السوفيتي وفشل فيه.

• من أجل إسقاط الهيمنة الأمريكية، فإن الرأسمالية الشمولية هي التنظيم السياسي والاقتصادي الأكثر فعالية. وهذه الرأسمالية الشمولية تتخطى مجرد الشيوعية الشمولية التي تبناها الاتحاد السوفيتي كما أنها تتفوق على الرأسمالية الديمقراطية التي راجت في اليابان.

• إن الاستراتيجية الأكثر فعالية من أجل سحب الهيمنة العالمية من أمريكا تتمثل في قيام الدولة المنافسة باتخاذ خطوات لشن حرب اقتصادية تدريجية طويلة الأجل ضد أمريكا وحلفائها. وهذا ما لم يستطع الاتحاد السوفيتي القيام به في حين استطاعت اليابان القيام به.

• الاستراتيجية الأكثر فعالية في الحرب الاقتصادية تتمثل في الاستحواذ على جزء متزايد من السوق العالمية للسلع المختلفة بفضل الميزة المطلقة، وفي نفس الاتجاه يعمل ذلك على تقوية الدولة التي تسعى لفرض هيمنتها ويؤدي إلى إضعاف القوة المهيمنة الحالية (الولايات المتحدة) وحلفائها. وتتمثل الوسيلة الأكثر حتمية من أجل تحقيق ذلك في ضمان تكلفة ساعة عمل بالدولار أقل بكثير عن مثيلتها في الولايات المتحدة وهذا بالضبط ما فعلته اليابان واستوعبته الصين بعد ذلك ولكن هذه الأخيرة فهمت أن اليابان لم يكن بوسعها الذهاب إلى أبعد من ذلك في استراتيجيتها الاقتصادية.

• الحرب الاقتصادية التي تقودها الدولة المنافسة على الهيمنة يجب أن تهدف كذلك إلى سرعة المهاجمة بدون تردد أو تأخير للميزة الأساسية التي تمتلكها الولايات المتحدة وحلفائها وتتمثل في الدولار واليورو باعتبارهما العملات الرئيسيتين للاحتياطي النقدي العالمي. وتذكر أن الاتحاد السوفيتي قد اعتراه

الوهن والضعف من جراء منافسته للولايات المتحدة من خلال ما أطلق عليه (حرب النجوم) التي قادها ريجان معتمداً في تمويلها على الدول البترولية، وذلك بفضل المكانة الخاصة للدولار كعملة مستودع للاحتياطي النقدي. وفي هذا الصدد، نجد أن اليابان لم تنتهج أية إجراءات ضد هذه المكانة المتميزة للدولار.

● إن أية دولة تريد مزاحمة الولايات المتحدة وسلب الهيمنة منها يجب أن تضمن الولاء القوى والمتين الذي لا يتزعزع داخل الولايات المتحدة نفسها وكذلك من جانب حلفائها. فالاتحاد السوفيتي كان يسعى بحماسة واضحة إلى تحقيق ذلك لكنه بحث عن حلفاء من الأحزاب الشيوعية الوطنية التي ارتبطت به، كما نجد أنه في السنوات الثمانينيات والتسعينيات كان المجتمع الأمريكي محتقناً من المنافسة اليابانية وقيمة الين المنخفضة ولم تمتلك بذلك اليابان دعماً كافياً داخل الولايات المتحدة. في حين أن الصين قد نجحت في اجتذاب النخبة من رجال الأعمال الأمريكيين بحيث لم يعترضوا على أن يكون اليوان أكثر ضعفاً مما كانت عليه العملة اليابانية.

● من البراعة والمهارة لدولة منافسة للولايات المتحدة أن تظل ولأطول وقت ممكن متوارية وصامتة وكاتمة لنواياها. وهذا ما جعل اليابان تنجح لحد ما لكنه لم يكن نفس الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي كانت نواياه واضحة وضوح الشمس في معاداته للولايات المتحدة.

٢- الاستراتيجية الصينية لشحن حرب اقتصادية تسعى لزعزعة البلدان الغربية

بناء على دروس الماضي البعيد والقريب ومع العودة للارتباط من جديد مع التقاليد الصينية التي تسعى إلى الانتصار في الحروب بدون الدخول في معركة، نجد أن الصين كانت على ما يبدو واضحة في أنها اختارت منذ عام ١٩٩٤ استراتيجية الحرب

الاقتصادية. وهى حرب خاطفة وفى الوقت نفسه متدرجة. فهى حرب خاطفة ومباغطة لأن الستة عشر عاما التى تفصل ما بين ١٩٩٤ و ٢٠١٠ لا تمثل سوى نقطة فى تاريخ العلاقات السياسية والجيوسياسية. أما كونها حربا متدرجة، فذلك لأنها بدأت منذ عام ١٩٩٤ فى تكتم شديد واستطاعت أن تبقى على الشعوب الغربية فى حالة نعاس وسلبية فى الوقت الذى تحرز فيه الصين نقاطا إيجابية فى صعودها بقوة فى صراعها مع منافستها الولايات المتحدة. وفيما يلى سنفصل الخطوات المتتالية لهذه الحرب الاقتصادية:

أ - فى المجال التجارى والاقتصادى:

ويتعلق الأمر هنا بالسعى إلى إحداث حالة من الاختناق الاقتصادى البطيء للولايات المتحدة وحلفائها، معبرا عنه بتوقف فى معدلات النمو الاقتصادى بها. وكما نعلم أن اليوان ظل بصورة عمدية عند مستويات منخفضة للغاية بما يسمح للصين بتحقيق فوائض تجارية كبيرة وبصفة مستمرة وهذا يعنى وجود عجز تجارى فى المقابل لدى بلدان مجموعة السبع التى تتعامل مع الصين. وهذا العجز التجارى يخلق الأنشطة والعمالة فى هذه البلدان. وللأسف فإن الحكومات الغربية ترد على ذلك بانتهاجها لسياسات نقدية ومالية قد تعتبرها قمة فى الكفاءة لكنها فى نهاية المطاف تزيد الطين بلة وتؤدى إلى تدهور الحالة المصرفية والمالية والاقتصادية بها.

ب - فى المجال النقدى والمالى

عندما تبدأ عملية الاختناق الاقتصادى البطيء للولايات المتحدة وحلفائها تبدأ عملية الهجوم النقدى والمالى وذلك من خلال ما يلى:

- حرمان الولايات المتحدة من أحد مزاياها الأساسية وهو عملتها (الدولار) كمخزن للقيمة وكأهم عملة فى الاحتياطى النقدى الأجنبى الرسمى. وكذلك

الحال بالنسبة لأوروبا من خلال حرمانها من هذه المضغة الذى لم تتضج بعد ألا وهى عملة اليورو باعتبارها العملة الثانية فى الاحتياطى النقدى العالمى. وعلينا أن نتصور ماذا سيكون عليه حال الولايات المتحدة إذا ما قامت الدول البترولية بتحصيل فواتيرها بالذهب أو أصروا على عدم قبول الدولار فالولايات المتحدة ستجد نفسها مضطرة للسحب من احتياطياتها من الذهب ولن تتردد ولو لحظة فى طلب المعونة من الصين فى شكل قروض وكميات ضرورية من الذهب من أجل أن تدفع فاتورة وارداتها البترولية. وفى هذه الحالة لا نستطيع تصور مدى قسوة الحلقة التى أجبرت الولايات المتحدة نفسها أن تنفلق بداخلها.

• تجريد الدول الغربية من استخدام أية وسيلة للخروج من أزمة العجز فى ميزانياتها وذلك بتفعيل مشكلة الدين العام مع إثارة حالة من الانفعاالية تجاه الفشل فى مواجهة أزمة الديون العامة الغربية. وتسعى الصين لحرمان تلك الدول من استخدام سلاح الميزانية من خلال تدابير التحفيز وغيرها. وكذلك دفعهم لتطبيق سياسات تقديرية للميزانية فى اللحظات السيئة. كما تتحرك الصين كذلك بصبر وبعزم على إثارة أزمة ممنهجة فى البلدان الغربية، والتى تضمن لها نجاحا جيوسياسيا فى التوالى واللحظة أو افتعال عملية تضمن ركوداً وكساداً مستمراً فى هذه الدول بما يضمن لها كذلك نجاحا جيوسياسيا حتى ولو كانت ستحظى بهذا النجاح فى حال وصولها إلى الهيمنة العالمية.

ج - فى المجالات الأخرى

وتسعى الصين، بجانب ما ذكرناه إلى توظيف نجاحها على المستويات الاقتصادية والتجارية، والنقدية والمالية لوضع بصماتها فى كل الجوانب والمجالات الأخرى التى تمثل جزءاً من المواجهة التى تقوم بالإعداد لها وذلك كما يلى:

• على المستوى التكنولوجى: حيث نلاحظ أن ديناميكية شركاتها والقوة المالية للدولة تسهم فى مساعدة الصين على تطوير سياسة طموحة فيما يتعلق بالتعليم الجامعى وخاصة فى مجال البحث والتطوير.

• **على المستوى العسكرى:** تتمتع الصين بحصيلة مالية ناتجة من الفوائض التجارية التى تمكنها من زيادة نفقاتها العسكرية وهذا ما لا تستطيع القيام به الولايات المتحدة فى ظل الركود الاقتصادى الذى يقيد مواردها المالية وكذلك فى ظل توجيه جزء كبير من هذه الموارد فى شكل نفقات اجتماعية لمواجهة البطالة. أضف لذلك أن فقدانها لمكانة الدولار قد تمنعها من إجراء تحويلات خارجية مهمة. باختصار، فإن الضغوط المالية المتناهية يمكن أن تجعل الولايات المتحدة مضطرة لخفض ميزانية وزارة الدفاع (البنتاجون)

• **على المستوى الجغرافى:** كما تسمح القدرة المالية للصين على الاستحواذ على مناجم معدنية وأراض زراعية وأن تسيطر على دول بأكملها، وخاصة التى تديرها حكومات ضعيفة أو فاسدة. والصين فى ذلك تنتهج نفس الطريقة التى اتبعها الأوروبيون فى نهاية القرن التاسع عشر حيث ساعدتها فوائضها التجارية المتتالية مع المغرب، ومصر أو تركيا إلى أن تصبح دائنة لهذه الدول ونظرا لعدم قدرة تلك الدول على تسديد ديونها أصرت الدول الأوروبية على امتلاك جزء من الأصول العينية للدول المدينة مقابل التنازل عن جزء من ديونها. وذلك أدى كما نعلم إلى فرض الوصايات والحمايات على بعض الدول المدينة كما كان الحال بالنسبة للمغرب. (الوصاية الفرنسية) ومصر (تحت الحماية البريطانية) وكذلك تركيا (الوصاية الألمانية). ومع ذلك فإن هناك اختلافا ما بين الماضى والحاضر. فالصين هى التى تملك وحدها الإرادة فى فرض وصاياتها على الدول نتيجة سلبها لجزء من سيادتها الحقيقية. وبالتالي تعمل الصين على توسيع المساحة التى تتحكم فيها وتضمن لنفسها بالتالى نفاذها للأسواق العالمية لبعض المواد الأولية وكل ذلك مقابل تقليص تلك المساحة التى تبقى متاحة أمام الولايات المتحدة وحلفائها.

• **على المستوى الدبلوماسى:** نرى أن الصين فى طريقها لتحويل بعض الدول الشريكة لها، إلى ما نطلق عليه (عملاء سياسيين) وذلك بفضل ما تمنحه إياهم من فرص للنمو الاقتصادى والتجارى. وكذلك قدرتها على تقديم القروض لها لما

تتمتع به الصين من احتياطات هائلة من النقد الأجنبي وبفضل إمكانياتها العسكرية كذلك التي تثير الانتباه يوما بعد يوم. وهؤلاء العملاء من الدول يساندون ويستثمرون في مساندة وجهة النظر الصينية في كل المنتديات الدولية (الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مجموعة السبع.... إلخ).

● **على المستوى الثقافي:** تستطيع الصين بفضل قدرتها المالية أن تسمح لنفسها بأن تقوم بتدعيم تعليم اللغة الصينية لنسبة متزايدة من سكان العالم وبطريقة يمكن معها أن تصبح اللغة الصينية منافسة للغة الإنجليزية في عدة مجالات خاصة اقتحام القلعة الهوليودية والمسلسلات التلفزيونية الأمريكية من أجل إطلاق قنوات للتلفزة مؤيدة للصين بكافة لغات العالم.

● **على المستوى الأيديولوجي:** نرى أن الصين كسائر الدول الشمولية تسعى لاستقطاب المفكرين الأجانب ووسائل الإعلام ورجال السياسة ممن سيقومون بالتبشير للسياسة الصينية في أوطانهم داعين المواطنين بالتسامح مع الصين والتعاون معها. كما تعمل الصين على تطوير برامج دعائية حول إنجازاتها في مختلف المجالات من أجل إقناع الدول الأخرى بترك الديمقراطية والتحول إلى الرأسمالية الشمولية التي تعتبر الوسيلة التي بها حققت الصين تقدمها. ويمكن القول بأن الاستراتيجيات القائمة على شعار "في خدمة الصين"، ليست ساذجة فهي تدرك جيدا أن المواجهة القادمة ستكون ولا محالة مع الصين وستتم على كافة المجالات. وهي تعنى كذلك أنه من أجل إنجاح الصين لابد أن يتوافر لها الوسائل لإحراز نقاط تقدم في كل مجال من مجالات المواجهة.

د - العمل على تحييد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر تحييد حلفاء الولايات المتحدة بمثابة الخطوة النهائية المؤدية للنجاح الكامل للصين في فرض هيمنتها على العالم. وكما نعلم فإن بعض الدول الغربية والتي تعتبر

حاليا حليفة للولايات المتحدة تكاد تكون منهكة اقتصاديا وماليا وتعانى من اختلالات اجتماعية وسياسية تجعلها تفقد توازنها. وإذا استمر الحال على ما هو عليه فإنه ليس من المستبعد أن تخرج هذه الدول من فلك الولايات المتحدة. ويمكن للبعض منها أن تبقى بعد ذلك فى موقف حيادى بينما يمكن للبعض الآخر أن ينحاز للجانب الصينى مما سيزيد الصين قوة وتسلطا فى المستقبل. وتسعى الصين رويدا إلى عزل الولايات المتحدة على الصعيد العالمى بحيث أن التفوق العسكرى (المفترض أنه قائم حاليا) يصل إلى مرحلة لا يمثل فيها إلا ميزة هامشية لأمريكا.

كيف يمكن للقوة العظمى الأمريكية التى سيعتريها الوهن فى كافة المجالات (عدا المجال العسكرى) والتى ستكون منعزلة بدرجة كبيرة على المستوى العالمى أن تفكر - مجرد التفكير - فى خوض معركة مع القوة العظمى الصينية التى أصبحت مهيمنة على الجوانب التجارية، والاقتصادية، والنقدية، والمالية، والدبلوماسية، والتكنولوجية، والثقافية والأيدولوجية؟

ويمكن القول بأنه إذا وصلت الصين إلى تلك المرحلة النهائية فإنها ستنتج بلا شك فى اقتناص الهيمنة العالمية من الولايات المتحدة دون الدخول فى حروب معها. وهذا على أية حال هو هدف الاستراتيجية الصينية.

٣- حالة اللاوعى التى يعانى منها العالم فى مواجهة الصين

كما رأينا أنفا، فالصين تقوم بتنفيذ الاستراتيجية التى قامت بتحديدها وتبنيها عام ١٩٨٩ - ١٩٩٤. وقد حققت تلك الاستراتيجية أول نجاح لها فى عام ٢٠٠١ ويتمثل فى انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. أما النجاح الثانى لها فكان عام ٢٠٠٧ والنذى يتمثل فى انفجار الأزمة المالية التى ضربت ولا تزال تضرب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الغربيين. وفى هذه اللحظة فقط ظهرت أربع حقائق حتمية لا يمكن الاعتراض عليها والتى يجب علينا أن نلفت إليها انتباه شعوب الدول الغربية وقاداتها وهى:

- بادئ ذي بدء، إن الأزمة المالية تزايدت حدتها وقسوتها بما عصف من تزايد الفجوة بين الصين والدول الغربية لصالح الصين.
- إنه منذ اندلاع الأزمة في الدول الغربية نرى أن الصين تستعرض قوتها المالية الضخمة وتصر في الوقت نفسه على استخدامهما من أجل إضعاف الدول الغربية.
- إن الكثير من الخبراء الغربيين يعتقدون أن الصين تتخذ موقفا تعاونيا تجاه الأزمة، بيد أن ذلك غير صحيح حيث تستعد الصين نفسها على ما يبدو لتوجيه ضربات إضافية للدول الغربية من أجل تعميق الأزمة المالية الحالية.
- وأخيرا، فإن الصين تستغل تقدمها في المجالات التجارية والاقتصادية والمالية من أجل تسجيل نقاط إضافية نحو الهيمنة على المستوى الجيوسياسي، وكذلك على المستوى العسكري.

٤- انحصار الأزمة المالية بشكل حاد وعميق في الدول الغربية

لقد كان المحللون مقتنعين منذ اندلاع الأزمة المالية في منتصف ٢٠٠٧ أنها أزمة عالمية وأن الصين بطبيعة الحال ستنتال نصيبها من تلك الأزمة كما هو الحال بالنسبة بالبلدان الغربية. وتسرع بالقول إنهم أخطأوا ولم يحالفهم الصواب، حيث بدا سريعا أن مجموعة السبع (الولايات المتحدة، أوروبا واليابان) هي الوحيدة التي أصابها ركود واضح ووجدت نفسها أمام أزمة منظمة يبدو من الصعب جدا الخروج منها. وإجمالا فإن الكساد المعلن في مجموعة السبع قد استمر ثمانية عشر شهرا (من نهاية ٢٠٠٧ وحتى منتصف ٢٠٠٩) ثم بدأ ما أطلق عليه الخبراء الرسميون العودة إلى النشاط والذي بدأ من عام ٢٠١٠. ولكن كيف يمكننا الحديث عن مواصلة النشاط وحدوث ازدهار اقتصادي في ظل معدل نمو للنتائج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام ٢٠١٠ لا يتعدى ١٪ في منطقة مجموعة السبع وهو تقريبا نفس المعدل الذي شهدته الربع الأخير من عام ٢٠٠٧. وهذه النتيجة المتواضعة تحققت حتى مع تطبيق إجراءات

استثنائية كفة من أجل التحفيز النقدي والمالي التي جعلت الديون العامة الآن قابلة للسيطرة عليها. فالوضع إذن أكثر خطورة وليس أدل على ذلك مما ذكره كارمين وفينش رينهارت(*) من خلال بحث يتوقع استمرار الكساد الاقتصادي لمجموعة السبع على الأقل لمدة سبع سنوات أخرى إضافية (أى حتى عام ٢٠١٧).

وخلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ نجد أن الاقتصاد الصينى يقدم لنا مفارقة غريبة تثير الدهشة، حيث إنه لم يتأثر مثقال ذرة من الأزمة المالية واستطاع أن يتغلب عليها بكل سهولة من خلال اللجوء فقط وبصورة محدودة للغاية إلى التوسع الإنفاقي باستخدام الميزانية من خلال زيادة النفقات العامة. وبالاختلاف مع البلدان الغربية، فإن الصين كان لديها الوسائل لتطبيق مثل تلك السياسة وهذه الوسائل لم تلجأ إليها كثيرا منذ عام ١٩٩٥، كما أن مالىتها العامة فى وضع جيد للغاية (الدين العام يمثل حوالى ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى). بالإضافة إلى أن تحفيز الطلب عن طريق الميزانية تم اتباعه فى ظل فوائض تجارية ظلت كبيرة للغاية بالرغم من الانخفاض الضئيل فى الصادرات الصينية بما يسمح بتحقيق معدل نمو اقتصادى يتخطى ١٠٪.

وإجمالاً، فإنه بفضل قوة وصلابة الاقتصاد الصينى الناتجة من الفوائض التجارية المتتابعة فإن الفجوة فى النمو الاقتصادى بين الصين والبلدان الغربية قد اتسعت بشكل ملحوظ. وعلى الرغم من الصدمة الكبرى التى كان يمكن أن يسببها وقوع الاقتصاديات الغربية فى حالة كساد، فإن الاقتصاد الصينى - الذى لم يتعرض إلى حالة من الكساد منذ ثلاثين عاما - قد أظهر مرة أخرى صلابته وقوته فى مواجهة الاقتصاديات الغربية المختنقة من جراء الكساد على الرغم من قيامهم باستخدام كل الوسائل التى يمتلكونها من أجل تجنب مثل هذه الحالة ! مثل إجراء تخفيض متتال لمعدلات الفائدة واللجوء إلى عجز الميزانية. ولقد نجحت الصين فى الإبقاء على نموها الاقتصادى عند معدل ١٠٪ - ١١٪ سنوياً، فى حين أن البلدان الغربية كانت تواجه صعوبة فى تجنب الكساد المتواصل الذى وقعت فيه منذ عام ٢٠٠٧، والفارق بين النمو فى الصين ونظيره فى البلدان الغربية يصل لحوالى ١٠٪ لصالح الصين.

(*) من الاقتصاديين ذائعى الصيت فى الولايات المتحدة.

٥- التعاون الصينى الأمريكى ما هو إلا فكرة خيالية

استطاعت الصين بفضل التدخل المستمر فى سوق عملتها منذ خمسة عشر عاما أن تحقق تراكما هائلا من النقد الأجنبى يبلغ نحو ٤٠٠٠ مليار دولار. وتبدو ضخامة هذا الرقم إذا ما قارناه بقيمة الصناديق الخاصة والثروات التى تدار فى العالم الأنجلوساكسونى، الولايات المتحدة، وأستراليا ونيوزيلاندا والتى تبلغ ٢٧٠٠ مليار دولار. وهذه القوة المالية تجعل الصين ليس بحاجة للبحث عن تعاون حقيقى مع شركائها الاقتصاديين. ومنذ اندلاع الأزمة المالية بدأت الصين تستخدم احتياطاتها كقوة حقيقية للضغط المالى. حيث نلاحظ أن تحركات أسعار اليورو مقابل الدولار وكذلك مقابل الين تتجه أكثر فأكثر فى الطريق الذى رسمته لها الصين من خلال ما تمارسه من ضغط مالى على البلدان المعنية. فسرع الذهب لم يتراجع عن اتجاهه القوى نحو الصعود منذ قيام الصين بإرسال رسالة إلى الصناديق الخاصة مغزاها أن الطريقة الأفضل هى فقدان الدولار لسمعته كعملة للاحتياطى الدولى وضرورة تخفيض قيمته مقابل الذهب. وينفس طريقة التفكير وعلى نفس المنوال يمكننا ملاحظة أن أزمة الدين العام فى أوروبا كانت قد شهدت هدوءا مؤقتا فى يونيه ٢٠١٠ وحدث ذلك فقط عندما قامت الصين بشراء سندات الحكومة الإسبانية وهى تشعر بعزة النفس وبالمفاخرة جراء ذلك وأعربت أن أوروبا ستظل منطقة لها مكانتها ومزاياها لدى الصينيين ورؤوس الأموال الصينية. ومع ذلك، فإنه ما بين عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ نجحت الصين فى جعل القادة والخبراء الأوروبيين يعتقدون أنها أبرمت اتفاقا سريا على مستوى رفيع مع الولايات المتحدة على تفعيل نوع من التعاون بينهما يطلق عليه عادة (الصينامريكا) ويراه البعض أنه اتفاقية بريتون وودز جديدة. حيث كان من المفترض أن الولايات المتحدة قد تتفق مع الصين على زيادة إنفاقها بكثير من الادخار الخاص وزيادة المديونية من أجل استمالة الطلب وما يترتب على ذلك من زيادة للصادرات الصينية للولايات المتحدة ومن ثم تعضيد النمو والعمالة فى الصين. وفى المقابل، تقوم الصين ويفضل فوائدها التجارية بالحصول على جزء كبير من الدولارات التى أودعتها الولايات المتحدة نتيجة عجزها التجارى وتحتفظ الصين سلبيا بهذه الدولارات على أن تقبل فى نفس الوقت توظيفها فى سندات طويلة ومتوسطة الأجل للخزانة الأمريكية.

ومنذ اندلاع الأزمة عام ٢٠٠٧ ، تبنت الصين موقفا ذا مغزى كبيرا تفاجأ على إثره عدد من قادة الدول الغربية لأنه لا يدل إطلاقا على نية التعاون معها فى مواجهة الأزمة، بل على العكس ضد فكرة التعاون تماما. وظهر ذلك واضحا ما بين عامى ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ حيث انتصح الموقف الهجومى للصين لذوى النظرة الثاقبة حينما قامت بمضاربات ضد المؤسسات المالية وأوقفت عمليات إعادة تقويم اليوان تدريجيا. كما رفضت الحديث عن اليوان فى القمم المتعاقبة لمجموعة العشرين وسعت للتشهير العلنى بالسياسة الأمريكية وفيما يلى شرح لهذه النقاط:

ما بين مارس ٢٠٠٨ (أزمة بيرستيرنز) وسبتمبر ٢٠٠٨ (أزمة ليمن براذر) حيث اتخذت الحكومة الصينية موقف البائع لسندات المؤسسات "فانى ماي" و"فريد دى ماك" بحجة أنها لم تحصل من الحكومة الأمريكية على ضمانات رسمية على هذه السندات. وهذه الأزمة المفتعلة جعلت الحكومة الأمريكية تضطر للقيام بعملية إنقاذ عاجلة تتمثل فى تأمين هاتين المؤسستين وذلك فى اللحظة السيئة بالنسبة لها. لأنه كان يتعين عليها كذلك أن تعطى الأولوية لوقف استفحال الأزمة العقارية والبنكية التى تهددها. وفى حين أن السلطات الأمريكية كانت دائما تعتمد على حقيقة أن الصين ستساعدنا على تخطى الأزمة العقارية، ولكن ما حدث هو العكس حيث وجهت الصين ضربة قوية للولايات المتحدة من خلال تركيزها على أزمة السندات فى هذا الاقتصاد.

● فى يوليو ٢٠٠٨ وبطريقة متزامنة ومتلازمة لما سبق، قامت الصين وبطريقة أحادية وفى مفاجأة للجميع بالتوصل من الاستمرار فى عملية تقويم سعر اليوان مقابل الدولار الذى كانت قد بدأتها منذ ثلاث سنوات مما اعتبر ضربة موجعة أخرى للاقتصاد الأمريكى.

● مع اقتراب قمة العشرين الأولى فى نوفمبر ٢٠٠٨ بناء على طلب الرئيس الفرنسى ساركوزى، علقت الصين مشاركتها على شرط ألا يكون هناك نقاش حول اليوان وألا يتضمن جدول أعمال القمة ما يخص ذلك. ولا شك أن ذلك من أجل ضمان أن يستمر الحال على ما هو عليه بالنسبة لسعر صرف العملة الصينية. ولقد كان يمكن أن تمثل هذه القمة فرصة ذهبية لا ينبغى تضييعها

من أجل تقديم استنكار جماعى من قبل الدول الغربية للصين ولسنولييتها الضخمة عن تهينة الظروف التى أدت إلى انفجار الأزمة. لقد كان يمكن للبلدان الغربية الإصرار على موقفها ضد الصين لو أنها مارست ضغطا جماعيا من أجل رفع قيمة اليوان الصينى بطريقة ملحوظة. وذلك كان يمكن أن يمثل تحييدا للعامل الرئيسى المتسبب فى الأزمة ويسمح بالتالى بتحسين فى اقتصاديات الدول الغربية فى الأجل القصير والمتوسط. لكن للأسف كل ذلك لم يحدث! وحتى قبل افتتاح القمة، تم تجهيز اللعبة التى كسبتها الصين، فالقادة الغربيون كانوا لا يريدون إلا أن يرون فى أنفسهم صورة المتعاونين من أجل نجاح الاقتصاد العالمى، حيث يدركون أن التعاون شىء لابد منه. بيد أن الإبقاء على وضعية العملة الصينية كما هى عليه يؤكد مع ذلك تلك التصرفات غير المتعاونة من قبل الصين وهذا بالتأكيد قد مهد للفشل المبكر لهذه القمة.

٥ إن ربيع ٢٠١٠ أعطى لنا صورة عن التقهقر الأمريكى وفى الوقت نفسه أظهر الغطرسة الصينية. فمنذ عدة سنوات تعودت سكرتارية الخزانة الأمريكية على تحديد ميعادين للتحاور كل ستة أشهر بالاتفاق مع الكونجرس الأمريكى وهما يتحددان فى ١٥ أبريل و١٥ أكتوبر من كل عام. ومن المعلوم أنه إذا حدث وقامت بولة ما بالتحكم فى عملتها بطريقة غير مشروعة فإن للكونجرس الحق فى توقيع عقوبات جمركية عليها فى الحال حتى لو كان ذلك سيؤدى إلى توقيع عقوبة على أمريكا من قبل منظمة التجارة العالمية.

ولقد قام الصينيون بترك عملة اليوان تزيد قيمتها بنحو ٢١٪ مقابل الدولار خشية تطبيق مثل هذا القرار من جانب الكونجرس الأمريكى ما بين يوليو ٢٠٠٥ ويوليو ٢٠٠٨، ومع ذلك فقد أصاب القادة الصينيين حالة امتعاض وتوتر مع اقتراب تاريخ ١٥ أبريل نظرا لقيامهم بالتوقف عن عملية إعادة تقييم اليوان مقابل الدولار. وهذه الحالة من التوتر وضيق الخلق على الجانب الصينى تفسر لنا حقيقة وفحوى المكالمات التليفونية المطولة التى أجراها السيج هوجينتساو الرئيس الصينى مع نظيره الأمريكى باراك أوباما فى الأول من أبريل عام ٢٠١٠ حسب ما ذكره مركز الأخبار (بloomberg). ولكن ماذا دار بين الرئيسين؟ وماذا كانت فحوى هذه المكالمات الهاتفية؟ يمكننا أن نفترض أن

الرئيس الصينى قام بتوجيه بعض التهديدات، لدرجة أن السيد جينتز سكرتير الخزنة الأمريكية سافر إلى بكين فى التاسع من أبريل فى زيارة خاطفة ليعلن بعدها أنه لا يعتقد أن الصين تقوم بالتدخل غير الشرعى فى تحديد قيمة اليوان. ليس هذا فحسب، بل إن جلسة الكونجرس التى كان مقررا لها الخامس عشر من أبريل تم تأجيلها لميعاد لاحق. إنها بحق "الكانوسا"^(*). وقد سارع العديد من المحللين والدبلوماسيين إلى القول بأن هناك اتفاقاً سرياً تم التوصل إليه فى دهايز الكونجرس من أجل ألا تفقد الصين مكانتها. وأن الصين لا تتردد فى أن تكافئ أمريكا بأنها ستقوم بعملية جديدة من أجل إعادة تقييم اليوان. وطبقاً لهؤلاء المحللين فإن ذلك كان سيتم سواء فى أول مايو ٢٠١٠ بمناسبة افتتاح المعرض الدولى العالمى لشانغهاى أو فى الرابع والعشرين من مايو بمناسبة القمة النصف سنوية الصينية الأمريكية أو السادس والعشرين من يونيه بمناسبة القمة النصف سنوية لرؤساء مجموعة العشرين.

لكن ذلك لم يحدث إلا فى الثالث والعشرين من يونيه أى قبل انطلاقة قمة العشرين بثلاثة أيام فقط والتى كان من المفترض أن يتم خلالها تناول موضوع اليوان. حيث قامت الحكومة الصينية بالتصريح رسمياً بأنها ستقوم بالإجراءات المنتظرة المتعلقة بمرونة سعر اليوان، وهذا تم تفسيره من قبل الدبلوماسيين على أنه قبول من قبل الصين للتنازل الذى طال انتظاره فيما يتعلق بسعر اليوان.

وعلى هذا الأساس وبكل ثقة فيما أعلنته الصين، قام رؤساء دول مجموعة العشرين بسحب السؤال المتعلق باليوان من برنامج القمة (تم ذلك فى السادس والعشرين من يونيه). وعلى ما يبدو فإن هذه الثقة لم يكن هناك مبرر ولا أساس لها حيث كان سعر الدولار مقابل اليوان ٦,٨٢ فى ٢٢ يونيه ليصل فقط ٦,٨٠ يوان للدولار الواحد فى سبتمبر ٢٠١٠.

كل ذلك يوضح لنا عجرفة وفى نفس الوقت تهكم الصين فى مواجهة ضعف وفقدان الشجاعة لدى الأمريكين، إن ذلك يحدث كأنما الشغل الشاغل للصين هو

(*) الكانوسا هى مصطلح يعبر عن خضوع قوة كبيرة أمام قوة أخرى مماثلة أو أكبر منها فى القوة وحدث عندما سجد الأمير هنرى الرابع على ركبته أمام البابا جريجوار السابع من أجل أن يرفع عنه التحريم الذى أصابه. لذلك نقول فى اللغة الفرنسية (Aller à Canossa) المترجم).

إحكام غلق الدول الغربية داخل أزمة عميقة مماثلة لتلك التي حدثت في ١٩٢٩. حيث وجدت الصين أن ذلك ممكنا ويتوافق مع استراتيجيتها التي تسير عليها. ومن الواضح أن الصين خرجت عن حذر المالكوف في الماضي من أجل أن تسرع من الحركة التي تسعى لتحقيقها في المجال الاقتصادي العالمي. لقد نزعت الصين عن وجهها النقاب التي كانت تختبئ وراءه نواياها لتظهر رغبتها وشرائها الكبيرة من أجل أن تحل محل الولايات المتحدة في قيادة العالم. ولم يخطئ عالم التاريخ الإنجليزي الكبير نبال فيريسون^(١) وهو نفسه الذي ابتكر مصطلح الصينامريكا (Chinamerica)، والذي يعنى التعاون بين الصين والولايات المتحدة من أجل ضمان ديناميكية للاقتصاد العالمي الحديث. وذلك عندما تراجع عن هذا المصطلح في مقاله الصادر في ١٥ أغسطس ٢٠٠٩ حيث اعتبر أن (الصينامريكا) لم تكن سوى فكرة وهمية وخيالية (Chimerique).

٦- الاختناق الاقتصادي لمجموعة العشرين تحت ضغط حبل المشنقة الصينية

وهكذا تكشف الصين عن أنيائها بشكل متزايد وبطريقة يمكن معها إحكام الخناق الاقتصادي حول عنق ضحيتها وهي البلدان الغربية. وهي تفعل ذلك ليس فقط باستخدام قوتها المالية التي تضمنها لها فوائضها التجارية وإنما كذلك باستخدام وتطوير الإمكانيات العسكرية والجيوستراتيجية.

وفي هذا الصدد، يمكننا أن نذكر مثلاً قيام الصين ببناء أسطول هائل من غواصات نووية مجهزة بصواريخ نووية ومتمركزة في جزيرة هينان الواقعة جنوب الصين، كذلك امتلاكها موانئ لحاملات الطائرات في سيلان والانتها من بناء ممر يصل طوله إلى ٥٥٠٠ كم^(٢) ويعمق كبير يسمح أن يكون وسيلة لتجهيز الضربة النووية التالية في حالة أي اعتداء خارجي. أضف لذلك التجربة الناجحة التي قامت بها لتدمير قمر صناعي بواسطة صاروخ أرض جو^(٣) وسعيها لتطوير تكنولوجيا جديدة لصواريخ

أرض/بحر كثيفة بعيدة المدى بما يمثل تهديدا حقيقيا لحاملات الطائرات الأمريكية.

ومما يثير القلق بدرجة أكبر وجود شبكة من التجسس الإلكتروني الصيني وكذلك تطوير عملية أطلق عليها (شبكة الأشباح) التى لها قدرة على اختراق نظم المعلومات للدول المؤيدة (للدالاي لاما) ومؤيديه فى كل بقاع العالم والتي تم وضعها موضع التنفيذ فى مارس ٢٠٠٩. وقد قام بعدها بوقت قصير باحث صينى يدعى دونج نياو بإصدار كتاب نشر فى الصين يشرح فيه الصراعات الثقافية الإعلامية، والمالية والعسكرية التى حدثت فى مجال الاتصالات المرئية وكذلك طرق مكافحتها من أجل الوصول إلى الهيمنة الصينية على العالم المرئى والافتراضى. وهو على حد قوله صراع حتمى بين الصين والعالم الغربى^(٤) وحديثا ويفضل شبكة الوكيليكس ظهر وجود برقية من السفارة الأمريكية فى بكين تؤكد أن الحكومة الصينية هى التى نظمت اختراقات غير قانونية لشبكة جوجل (...) وهذه العمليات الاختراقية تمت من غرفة عمليات دائمة فى المكتب السياسى للحزب الشيوعى الصينى. أما جريدة لوفيجارو الفرنسية^(٥) فأكدت أن اثنين من بين تسعة أعضاء فى هذا المكتب السياسى قد نظموا لهذه العملية وهما السيد لى شانجيان (الرجل الخامس ومدير الدعاية فى الحزب) والسيد زيو يونجانج المسئول الأول عن الأمن فى الحزب.

أما على المستوى الجيوسياسى، فنجد أن الصين رفضت التنديد بحليفتها كوريا الشمالية عندما قامت تلك الأخيرة بإغراق غواصة تابعة لجيش كوريا الجنوبية فى ربيع ٢٠١٠ والذى أسفر عن مقتل ٤٦ جنديا، أضف لذلك أنه فى نفس العام لم تتردد الصين فى الادعاء بأن بحر الصين الجنوبى^(٦) هو تحت السيادة الصينية وهو بلا شك يتعلق بأنه تنسب لنفسها كل الثروات الكامنة فى بحر الصين، وكذلك هى أول محاولة لإجلاء الأسطول الأمريكى من كل شبر من آسيا الشرقية (التى تقع شرق شبه الجزيرة الهندية). إن الأمر يتعلق إذن بمحاولة تجريد تايوان من كل الإمكانيات الدفاعية التى يمكن أن يوفرها لها الأسطول الأمريكى واليابانى كما يتعلق باستبعاد البحرية

الأمريكية بوجه عام من هذه المنطقة الشاسعة التى تمثل المنافسة الوحيدة للجيش والأسطول الصينى.

من الواضح إذن أن الصين كقوة عظمى لا تتوانى فى وضع استراتيجية متزامنة ومتناغمة من أجل شد بساط الهيمنة العالمية من تحت أقدام الولايات المتحدة، وذلك يدفعها إلى أن تتحدى وبصورة علنية متدرجة بعض الشئ الولايات المتحدة وحلفاءها. ولا شك أن المجال الاقتصادى هو الذى يشهد عدوانا صينيا بلا هوادة وبلا رحمة مما يسبب رعبا وخوفا فى البلدان الغربية.

إن كل شئ يسير على ما يرام بالنسبة للصين منذ نهاية ٢٠٠١ فهى لا تزال تحتفظ بقيمة مخفضة للغاية لليوان كما أنها حصلت على حقها فى رفض كل ضريبة جمركية على صادراتها. فالصين تستطيع الآن إحكام العقدة حول عنق الاقتصاديات الغربية للقيام بخنقها. ولا شك أن عدم فرض ضرائب جمركية على كل ما صنع فى الصين يضيف ميزة لسعر صرف العملة الصينية ويسهم فى تحقيق فوائض تجارية هائلة فى الوقت الذى يتفاقم فيه العجز التجارى لدول مجموعة السبع^(٧) وقد أدى هذا العجز المتواصل للضغط على الأنشطة الاقتصادية والعمالة فى هذه الدول مما يزيد من الصعوبات الاقتصادية التى تواجهها.

وفى هذا الوضع يمكن أن يكون هناك رد فعل من جانب الدول الغربية يتمثل فى اتجاهين الأول يتمثل فى محاولة التخلص من هذه الحلقة الخانقة من أجل الخروج بسلام من هذه الحالة الخطيرة، والاتجاه الثانى هو الوقوع فى حالة من الهيجان والانفعالية بدون فائدة ينتهى الأمر فى النهاية إلى الاختناق بالفعل. وللأسف الشديد فإن الاتجاه الثانى هو الذى اختاره القادة الغربيون منذ عام ٢٠٠١ من خلال اتخاذ عدة تصرفات متتابعة تتمثل فى محاولة تحقيق الإنعاش الاقتصادى عن طريق الميزانية والقطاع العقارى ما بين عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٨، ثم الإنعاش الاقتصادى عن طريق الميزانية بشكل واسع ما بين عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وأخيرا، تقييد الميزانية فى أوروبا منذ ربيع ٢٠١٠.

٧- رد الفعل الأول: استخدام ميزانية الدولة ثم القطاع العقارى من أجل الإنعاش الاقتصادى

دخلت دول مجموعة السبع فى دورة من الركود الاقتصادى مع نهاية عام ٢٠٠٠ بفعل التجاوزات التى حدثت فى اقتصاد الإنترنت ثم بفعل حادثة شركة الطاقة الأمريكية إنرون Enron التى أعلنت إفلاسها فى ديسمبر ٢٠٠١ عقب اعترافها بممارسة قواعد محاسبية مريبة، ويعد هذا الإفلاس هو الأكبر فى تاريخ الشركات الأمريكية. ووجدت الدول الغربية نفسها أمام صعوبات غير مألوفة من أجل الخروج من هذا الكساد الذى انتشر بشكل عام خلال ٢٠٠١ وكان أول إرهابات الكساد هو قيام الفيدرالى الأمريكى بخفض سعر الفائدة من ٧٪ إلى ٣٪ نهاية ٢٠٠١ وهو ما يعد إجراء تقليديا فى مثل هذه الظروف. ومن أجل ضمان إنعاش اقتصادى ذى مغزى سعى السيد بوش لاستخدام الميزانية وأدواتها فى بداية ٢٠٠٢ الأمر الذى أيدته كل الاقتصاديين الكينيزيين واعتبروه طموحا وذا أهمية تاريخية. إلا أنه مع بداية ٢٠٠٣ لم يحدث انتعاش حقيقى للاقتصاد الأمريكى لماذا؟ إن ذلك يرجع إلى أن تخفيض الضرائب على الدخل مع تحقيق معدلات الادخار للقطاع العائلى الناتج من الموجة الأولى للإنعاش من خلال تخفيض سعر الفائدة لم تكن بالدرجة الكافية اللازمة لتعويض الهبوط الاقتصادى الناتج من العجز الشديد فى الميزان التجارى الأمريكى. لذلك قرر القادة الأمريكيون الجمهوريون مع وجود اتفاق ضمنى من جانب الديمقراطيين استخدام وسائل الإنعاش الاقتصادى حتى النهاية واللجوء إلى القطاع العقارى الذى يبدو غير كافٍ من أجل مساعدة الاقتصاد الأمريكى على الخروج من هذا المأزق التى وقع فيه. ويدون أن يدرى الجمهوريون فقد قاموا بالبحث عن أول حجر من أجل أن يسدوا به التسرب الذى حدث فى الاقتصاد الأمريكى مع العجز التجارى الهائل والمتكرر الذى تعاني منه. حيث أكد السيد جرين سيان أمام الكونجرس الأمريكى أن العجز التجارى لا يمثل أية مشكلة للولايات المتحدة. وكان يتعين للخروج من الأزمة أن يصل مستوى العائد من السندات لأجل ١٠ سنوات إلى مستوى لا مثيل له من قبل للعائد المطبق على القرض العقارى. وحيث إن الصين سعت إلى تراكم مثل تلك السندات لديها، والتى على حد قولها حاولت أن تقوم بدور المتعاون من أجل الخروج

من الأزمة فقد قامت بوضع احتياطاتها من الدولار في محافظ طويلة الأجل وهو ما أدى تلقائيا إلى تراجع عوائد المحافظ متوسط الأجل (عشر سنوات). ومن أجل الذهاب بعيدا فقد خولت السلطات الأمريكية ذراعها الأيمن (الاحتياطي الفيدرالي) باتخاذ إجراءات استثنائية إضافية في بداية عام ٢٠٠٣ تتمثل في تخفيض سعر الفائدة الرئيسي لمستوى منخفض لم يحدث من قبل وهو ١٪ فقط في حين أن الارتفاع في الأسعار بلغ ٥, ٢٪ سنويا. وإجمالا، فإن عائد السندات لأجل عشر سنوات انتهى بتحقيق نقطة تعتبر منخفضة ولكنها تاريخية ليصل ٣٪ عام ٢٠٠٣ .

وبفضل تلك الإجراءات (خاصة القروض المسماة بالسوبريم والتي استطاعت بها الحكومة والبنوك تشجيع القطاع العائلي الفقير على الاقتراض للملكية العقارية) استطاع القطاع العائلي أن ينطلق بسرعة كبيرة حيث حدث ارتفاع غير مسبوق للقروض العقارية للبيع، وللبناء العقاري، كما حدث ارتفاع مذهل في أسعار المساكن ثم ارتفاع في أسعار البيع وهكذا ظهرت آثار ضخمة في هذا القطاع. حيث إنه من منتصف ٢٠٠٣ حتى منتصف ٢٠٠٧ استطاع أن يحقق الناتج القومي الأمريكي نموا بنحو ٣, ٥٪ سنويا بالرغم من العجز التجارى وذلك بفضل القطاع العقارى مما شجع كذلك على زيادة العمالة مرة أخرى. إلا أن هذا النمو ولسوء الحظ لم يكن نموا حقيقيا وحدث ما حدث بعد ذلك، أزمة عقارية، بنكية، أزمة بورصة، كساد واضح، بطالة شديدة، أزمة مالية عارمة متأرجحة جعلت أكبر اقتصاد في العالم يفقد توازنه ولأول مرة بسبب الركود، وكذلك بسبب غياب الرقابة المصرفية للأسواق المالية وفقدان الثقة للقطاع العائلي في الأجل القصير والمتوسط . وانصراف واضح من قبل هذا القطاع^(٨) عن الاستدانة والامتلاك العقارى .

فالانتعاش الاقتصادى الذى شهده القطاع العقارى لم يكن فى الحقيقة مجديا بل كان مؤلما ولم يفعل شيئا فى مواجهة العجز التجارى الأمريكى الذى بلغ نحو ٦٪ من الناتج المحلى الأمريكى وبعد أن تم تفعيله خلال أربع سنوات (منتصف ٢٠٠٣ إلى منتصف ٢٠٠٧) فقد أثار على العكس انتكاسة فى الأنشطة والعمالة وكان بعيدا كل البعد عن المنافع والمزايا التى كان من المتوقع أن يحققها فى البداية. وهكذا تضيق الحلقة ولأول مرة على عنق الاقتصاد الأمريكى.

٨- رد الفعل الثانى: استخدام التوسع فى الميزانية بصورة مستمرة ومتزامنة من أجل الإنعاش الاقتصادى

فى نهاية ٢٠٠٨ وبعد مرور عام على الكساد الذى شهدته الدول الغربية فى عام ٢٠٠٧ أضحى القادة الأمريكيون وحلفاؤهم الغربيون فى حالة تخطيط واضح. فها هم يخصصون مبالغ هائلة من الأموال العامة من أجل إخراج اقتصادياتهم من حالة الكساد لأن الحلقة على ما يبدو تم إحكام إغلاقها وأصبحت خانقة. ومع العجز التجارى الكلى لمنطقة مجموعة السبع فإنه تم امتصاص جزء قليل منه - مع انتشار الكساد - ولكنهبقى كبيراً على الرغم من ذلك. وقد سمحت الصين لنفسها بنقض عهدها فيما يتعلق بسعر اليوان منذ يوليو ٢٠٠٥. وقد اقترفت دول مجموعة السبع خطأ فادحاً بموافقتها على استبعاد موضوع اليوان من جدول أعمال القمة الأولى لمجموعة العشرين. وبذلك يستمر العراق فيما بينهم وتتزايد الحلقة إحكاماً لتتمخض عن مزيد من الاختناق لاقتصادياتهم. وقد واصلت تلك الدول تخفيض قيمة معدل سعر الفائدة الرئيسى ليصل إلى ٢٥.٠٪ لمجموعة دول السبع^(٩) ولسوء الحظ فإن البنوك لم يعد لديها القدرة والرغبة فى الإقراض، كما أن القطاع العائلى بدوره لم تعد لديه الرغبة أو القدرة على الاقتراض.

ولم يؤد هذا التخفيض الذى يعتبر فى حد ذاته أمراً لم يحدث من قبل إلى تحقيق أهدافه وظلت نتائجه هشة وغير كافية. وفى الحقيقة فإن الإفراط الذى حدث فى استخدام سلاح القطاع العقارى لم يعد متاحاً بصفة مستمرة للولايات المتحدة وإسبانيا، والمملكة المتحدة وكذلك لأيرلندا. وقد تم فى أكتوبر ٢٠٠٨ عقد اتفاق تحت رعاية صندوق النقد الدولى تلتزم بمقتضاه دول مجموعة السبع والصين على برنامج للإنعاش الاقتصادى بصورة كبيرة ومتزامنة. وقد لاقى ذلك التعاون ترحيباً واسعاً من جانب المحللين الغربيين ووصفوه بأنه اتفاق مثالى، ولكن ذلك لم يكن صحيحاً.

● فهل يمكننا أن نتحدث عن تعاون من جانب الصين؟ لا نعتقد ذلك. فالصين كانت فى الواقع تسعى لعملية إنعاش اقتصادى من خلال ميزانية كبيرة التزم بها

من أجل الاستقرار الاجتماعى الداخلى للصين ويهدف الحفاظ على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى حول ١٠٪ سنوياً على الرغم من الانكماش المؤقت الذى طرأ على صادراتها. وذلك لا يمثل مشكلة للصين نظراً لأن الدين العام لم يصل سوى ٢٪ من ناتجها المحلى. ولو كانت الصين تريد بالفعل مساندة مجموعة السبع لالتزمت وبدون تأخير برفع قيمة اليوان وهذا ما رفضته مراراً وتكراراً.

• وهل يمكننا أن نتحدث عن سياسات اقتصادية فعالة انتهجتها البلدان الغربية؟ لا نعتقد ذلك. فطالما أن هذه البلدان لم تحاول بالفعل كسر الحلقة الخائقة بمعنى معالجة السبب الرئيسى لمشكلتهم وهى تقييم اليوان بأقل من قيمته الحقيقية من قبل الحكومة الصينية. فلن تستطيع هذه البلدان مهما كانت فعالية السياسات التى اتبعتها إلا أن تتورط فى سياسة بلهاء وصيبيانية. كما أنه يتعين تشخيص سياسة تعبئة هائلة لعجز الميزانية حول ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى حين أن المستوى المبدئى للدين العام الوطنى قد بلغ مستوى خطيراً بالمقارنة بالناتج المحلى الإجمالى.

إن ما كان يجب أن يحدث قد حدث بالفعل مع نهاية ٢٠٠٩ وبداية ٢٠١٠، حيث بدأت تظهر مشكلة عدم قدرة بعض الدول الغربية على تسديد ديونها العامة. وفى هذا الصدد ينبغى التوضيح بعض الشئ. إن الدين العام فى الحقيقة لا يتم سداده كما يعتقد البعض، حيث يتم ذلك من خلال إصدار سندات جديدة التى يتم خصمها. كما أن الدائنين لايهتمون كثيراً بمسألة عدم القدرة على تسديد الديون السيادية لدولة ما أو أنها غير قابلة للسداد لبعض دائنيه وهم يدركون جيداً طريقة عمل منظومة الدين العام وأن حالة من الذعر والهلع يمكن أن تظهر وربما يقوم الدائنون الأوائل بعمليات سحب عاجلة مما يؤدى إلى انخفاض حاد وربما نهائى للقيمة النقدية (السائلة) للسندات السيادية، متسبباً بذلك فى خسائر مهمة للدائنين الذين اتخذوا قرار السحب متأخراً. وهذه الحركية المفزعة يمكن أن تؤدى إلى حالة توتر وقلق كبير. فحاملو السندات السيادية، وكما حدث فى أواخر ٢٠٠٩ وبداية ٢٠١٠ لديهم الشعور بأن بعض الدول السيادية تفقد القدرة فى التحكم فى الديون التى عليها. مع الأخذ فى الاعتبار كذلك

فاتورة الإنعاش الاقتصادى من خلال زيادة التمويل العام فى معظم الدول الغربية وبداية التوتر الناتج عن ذلك. وبطبيعة الحال، فإن الدول الأكثر تأثراً كانت هى تلك الدول التى فقدت ثقة دائئها: كما هو الحال بالنسبة للديون السيادية لليونان وإسبانيا، والبرتغال وأيرلندا. لأن ماليتهم العامة قد تعدت الخطوط الحمراء. ويأتى على المستوى الثانى مجموعة الدول الأخرى كإيطاليا، وبلجيكا، وفرنسا والمملكة المتحدة لتكتشف فى هلع وفزع أن ديونها كانت مهددة بالهجوم عليها فى الأسواق المالية من خلال ما نطلق عليه ميكانيزم انتقال العدوى من ناحية ولأن تمويلهم العام قد تهاوى مع ممارسة الإنعاش الاقتصادى باستخدام ميزانية الدولة من ناحية أخرى، على الرغم من أن المالية العامة لهذه الدول كانت معقولة لحد كبير قبل الأزمة. ويأتى على المستوى الثالث الولايات المتحدة وألمانيا اللتان تتقاسمان نوعاً من القلق المتزايد. فماليتهن العامة ليست أحسن حالا من المجموعة الثانية ولكن الذى يجعلهم بمنأى عن الخطر فيما يتعلق بوضعية ديونها السيادية، حيث إن الأسواق العالمية تقوم بتصنيفهم باعتبارهم الأعمدة الرئيسية للاقتصاد العالمى التى لا تهوى إلا بسقوط الولايات المتحدة أولاً تليها دول مجموعة المستوى الثانى.

ومن الملاحظ أن الأربع دول المصنفة فى المستوى الأول، قد تعدت دون علم الخط الأحمر الذى عنده يبدأ المستثمرون فى التخوف وذلك قبل أن تأتى الصين وتزيد مخاوفهم بشكل أكبر. وعلينا أن ندرك أننا بصدد مشكلة تختلف فى فحواها عن تلك التى واجهتها المكسيك والتى انتهت قطعياً. ففى عام ١٩٩٤ استسلمت المكسيك ولم يعد لديها القدرة لا على تسديد ديونها ولا على الاقتراض من أجل دفع فوائد هذه الديون. وتم التوصل إلى مخرج ومنفذ تحت رعاية صندوق النقد الدولى بمقتضاه تلتزم المكسيك بتخصيص جزء من مواردها البترولية لدفع التزاماتها المستقبلية من الديون فى مقابل تحمل الدائنين (ومعظمهم من البنوك التجارية الكبرى الغربية) لبذل مزيد من الجهد لتحمل خسائر معاملاتهم نتيجة ضعف موقف الدول المكسيكية. واستخدامنا مصطلح أن أزمة المكسيك انتهت قطعياً لأن على الجانب الغربى نجد الدائنين ليسوا فقط مجرد بعض البنوك التجارية الكبرى لكنهم متعددون ومتنوعون ولكن من ناحية أخرى فالدائن الأول بالنسبة للديون العامة الأوروبية ليس إلا الدولة الصينية نفسها بالنسبة للأزمة الحالية ،

ففى أبريل ٢٠١٠ استحوذت الصين على ما يقرب من ٨٥٠ مليار دولار من الدين العام الأمريكى ونحو ٦٤٠ مليار يورو من الدين العام لمنطقة اليورو وهذا يبرر الموقف القوى الذى تتمتع به الدولة الصينية عندما تتحرك من أجل مناقشة قضية معالجة الدين العام لدولة غربية فى وضع صعب. ونجد أن التنازلات الوحيدة التى يمكن أن تقبلها الصين هو امتلاكها لبعض الأصول الاستراتيجية لدى الدول المدينة التى تواجه صعوبة السداد. وفى حقيقة الأمر فكلما تفاقت أزمة الدين العام تقدمت الاستراتيجية الصينية. فالصين تسعى لاستمرار هذه الأزمة بطريقة منتظمة فى الدول الغربية بما يسمح لها بإخضاع تلك الدول تحت سيطرتها دون الدخول فى حرب عسكرية معها. ولذلك فإنه من غير المنطقى أن تبدو الصين وهى الدولة الدائنة العظمى، متعاونة وأن تقبل بسهولة الدخول فى مفاوضات ودية مع الدول الغربية المدينة لها. وبوجه عام فإن الإنعاش عن طريق الميزانية الذى تم فى كل الدول الغربية فى أن واحد يبدو من غير الممكن تطبيقه حتى لو كان سيؤدى إلى إنعاش اقتصادى ذى مغزى. والأدهى من ذلك أنه لا يمكن محاولة اللعب بورقة هى فى الحقيقة غير صالحة ولا يمكن اللعب بها. فالقادة الأوروبيون أوجدوا بدون وعى أزمة ثقة من قبل الدائنين الدوليين فى التوقيع على ديونهم السيادية بخلاف الصين مثل بعض الدول الآسيوية دول الخليج وروسيا. وأزمة عدم الثقة هذه لن تمحى بسرعة. ونجد أن الحلقة تزداد انغلاقاً بدلاً من أن تأخذ طريقها نحو الانفراج.

٩- رد الفعل الثالث: زيادة القيود على ميزانيات الدول الأوروبية والهروب إلى الأمام فى الولايات المتحدة الأمريكية

إن خطورة أن تتعرض السندات السيادية للاختراق المتشدد الذى يقوى من خلال العداء الخفية للدولة الصينية باعتبارها الدائن الأول والرئيسى قد تمخضت عن عودة لإدراك الواقع فى النصف الثانى من عام ٢٠١٠. وتتقاسم الدول الغربية فيما بينها خيارين أساسيين، ففى أوروبا يتمثل ذلك فى خيار القيود على الميزانية بشكل صارم للغاية، أما الولايات المتحدة فهو خيار السياسات النقدية والمالية المرنة المحفوفة بالمخاطر.

(أ) بالنسبة لأوروبا

ونظرا لتعرضها لأزمة ثقة متتالية، فإن بعض الدول خاصة الواقعة في الجنوب اضطرت لتبنى ميزانية تقشفية، أما المملكة المتحدة فقد فاجأتنا بميزانية تقشفية كذلك أكثر مما عرفت في عهد حكومة مارجريت تاتشر في الثمانينيات. فهي فضلت أن تأخذ المخاطرة لتعرضها لكساد جديد عن أن تعرض سوق سنداتنا إلى أزمة ثقة. أما ألمانيا فكانت المفاجأة عامة، حيث أعلنت أنها مضطرة لاتخاذ إجراءات تقييدية للميزانية وذلك لسببين؛ الأول أن السكان الألمان متحفظون من مسألة وجود عجز كبير في الميزانية مما يعيد إلى أذهانهم ذكريات الماضي الأليمة، والسبب الآخر هو أن القادة الألمان يشككون في أن تتوقف اليونان ولو جزئيا عن سداد ديونها مما قد يسبب خسارة هائلة للبنوك والدولة الألمانية. لذلك فهي تفضل ألا تثقل ويدون داعي ماليتها العامة التي تعتبر متواضعة في الأصل. إنها علامة الخطر التي لا تخدع أحدا. لذلك نجد أنه تحت ضغط أسواق السندات قامت ألمانيا بتخفيض لعدد رجال الجيش والشرطة كما فعلت فرنسا. وكما نرى فإن عدم الاستقرار الاقتصادي بدأ يأخذ رد فعل عكسي على المجالات الضرورية المهمة كالأمن الداخلي أو الخارجي أو كليهما طبقا للأهداف التي تقدمها السياسة الميكافيلية للحزب الشيوعي الصيني.

أما فرنسا فهي تنفرد عن غيرها بأنها قامت بتأجيل إجراءات التقشف لفترة لاحقة على الرغم من أن العجز العام بلغ ما يعادل ٨٪ من ناتجها المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠. لقد ركزت فرنسا في حقيقة الأمر عام ٢٠١٠ على تبنى إصلاحات لنظام المعاشات واعتقدت أنها لا تستطيع أن تفرض قيودا إضافية ذات مغزى على ميزانيتها. حيث إن المناخ الاجتماعي لا يسمح بذلك كما أن اقتصادها لن يتحمل ذلك. لذا فقد وجدت نفسها على النقيض من المملكة المتحدة في طريقها لتأجيل الإجراءات التقشفية مقابل أن جعلت أسواق السندات أكثر اختراقا. مجمل القول إن الاختيار القوي الذي تم اتخاذه في أوروبا كان يتمثل في التصحيح الصارم للتمويل العام في حين ظلت الاقتصاديات الأوروبية في حالة نقاهة. ولكي تحافظ أوروبا على ثقة دائنيها ومن بينهم الصين فإذا بها تواجه فترة ركود اقتصادي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ .

(ب) بالنسبة للولايات المتحدة

فمع بداية عام ٢٠٠٩^(١٠) بدأت خطة الإنعاش الاقتصادى عن طريق أدوات الميزانية بمبلغ متواضع يصل إلى ٧٨٧ مليار دولار. واتخذت الحكومة الأمريكية فى نهاية ٢٠١٠ خيارا آخر يختلف عن اتباع إجراءات تقييدية للميزانية وهو الهروب إلى الأمام من خلال الوسائل النقدية التمويلية والمالية. وبعد فوز الحزب الجمهورى ومجموعة الضغط فى انتخابات نصف الفترة فى نوفمبر ٢٠١٠، فإن إدارة أوباما قامت بتمرير اتفاق مع الحزب الجمهورى يتضمن إجراء تخفيضات ضريبية على الدخل التى طبقتها إدارة بوش بصورة مؤقتة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠) لىتم الاستمرار بالعمل بها لعامين إضافيين (٢٠١١ - ٢٠١٢) فى حين تم الاتفاق على تخفيض الضرائب على الأجور والمرتبات الذى تقرر لمدة ١٢ شهرا بتكلفة ١٢٠ مليار دولار.

علاوة على ذلك فإن العامل الأكثر أهمية هو عدم حدوث أى تخفيض للإنفاق العام بل على العكس فالمساعدات الاستثنائية للبطالة طويلة الأجل تم مدها حتى نهاية ٢٠١١ . وإجمالا، فإن العجز العام ظل قائما عام ٢٠١١ ، ٢٠١٢ عن مستوى يقترب من ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى وهو ما كان عليه عام ٢٠٠٨ .

إن مثل هذا التهور والجرأة فى وضع تدابير الميزانية الأمريكية تجعل سندات الدولة الأمريكية أكثر اختراقا، وخاصة إذا علمنا أن الدولة الصينية تمتلك وحدها ما يقرب من ٨٥٠ مليار دولار من السندات العامة الأمريكية. ومن أجل استبعاد وقوع أزمة فى سوق السندات أعلن الفيدرالى عن إجراء استثنائى يطلق عليه (التسهيل الكمى) وهو استعداده لشراء أسهم عامة بأقل من ٦٠٠ مليار دولار على ٨ أشهر. ولا شك أن مؤسسات التصنيف المالى الثلاثة واجهت ارتباكا شديدا فيما يتعلق بالإبقاء على التصنيف AAA الذى تمنحه حتى الآن للولايات المتحدة.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تفضل الإبقاء على سياسات الإنعاش الاقتصادى فى الوقت الذى تحد منه من الخطر على أسواق السندات مع الإلحاح فى الاستخدام المفرط للدولار كعملة للاحتياطى. فالولايات المتحدة اتخذت خيار الهروب إلى

الأمام فى مجال السياسة النقدية والمالية معتمدة على قوة الدولار ومكانته كعملة للاحتياطى، وهذا بلا شك يعرض العملة الأمريكية لكثير من التساؤلات.

وللمرة الثالثة يضيق الخناق على الدول الغربية لأنها رفضت محاولة فكه، إن أوروبا معرضة لكساد جديد فى الوقت الذى تقبع فيه تحت أزمة نقدية شديدة. أما الولايات المتحدة فهى تعرض نفسها لأزمة ثقة كبيرة فى الدولار التى تترجمها الزيادات الجديدة فى أسعار الذهب نتيجة احتمال أن يتوقف الدولار عن أداء دوره كعملة لدفعات الواردات البترولية وباقى المواد الأولية .

إن صورة هذا القيد الذى يتزايد إحكامه على عنق بلدان مجموعة السبع تشير إلى أن الوقت قد حان لمقاطعة الوضع الحالى والعودة لاحترام الذات. والاستثناء هنا سيكون هو أن تقبل مقدما الهزيمة فى مواجهة الصين والانصياع لها. لذا يتعين عليها أن تفهم أن المواجهة مع الصين حتمية فى مجال التجارة الخارجية، وكلما كان ذلك مبكرا كان ذلك أفضل.

هوامش الفصل السابع

- (١) السيد نبال فيريجسون مؤرخ إنجليزي قام بالتدريس في جامعة هارفارد وله عدة مؤلفات أهمها: "The ascent of money, à financial history of the World".
- (٢) كيف لا يمكننا عند النظر إلى هذا النفق الهائل والذي يصل عمقه أحيانا إلى نحو ١٠٠٠ متر نتذكر سور الصين العظيم؟
- (٣) يجب التذكير بأن ذلك الأمر يتعلق بهدف لم يتمكن الاتحاد السوفيتي من تحقيقه خلال مواجهته مع الولايات المتحدة في إطار ما يطلق عليه "حرب النجوم".
- (٤) بالأخذ في الاعتبار ما جاء في جريدة CourrierInterntini رقم ١٠٣٤ في ٢٦ أغسطس - الأول من سبتمبر عام ٢٠١٠، فإن عنوان الكتاب هو: Cyberguerres: une frèbre histoire de la façon dont l'internet change le monde.
- فالممارسات الصينية في مجال السطو المعلوماتي يثير القلق بشكل متزايد في الولايات المتحدة كما يشير إلى ذلك تقرير تم توقيعه بين الأمريكيين واليابانيين.
- (٥) انظر: Le Figaro, Ludi 6 décembre 2010
- (٦) نهر الصين الجنوبي يبدأ من جنوب الصين وتايوان حتى ماليزيا ويحيط بكل من فيتنام والفلبين.
- (٧) نعتبر هنا دول مجموعة السبع في مجملها مع العلم بأن في داخل هذه المجموعة تستحوذ ألمانيا على وضع فريد.
- (٨) خلال العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تم تسجيل انخفاض ملحوظ بدرجة كبيرة في معدل المواليد في الولايات المتحدة يفوق نظيره الذي شهده عام ١٩٣٠.

(٩) هناك تفاوت بين الدول، ومع ذلك فإن المستوى المتحقق قد بلغ أدناه لدرجة أنه كان من الصعب، من الناحية الفنية الانتظار.

(١٠) مما لاشك فيه أن السكان الألمان يحتفظون بذكرىات متعددة لكنها أليمة نظرا لفقدانهم مرتين مدخراتهم النقدية والمالية كنتيجة للتفاقم المتتالي للدين العام الذي جاء مكللا بأزمة مفتوحة لتوقيع الدولة الألمانية: بعد الحرب العالمية الأولى ووصول التضخم إلى مستويات مرتفعة للغاية فى عام ١٩٤٦ مع التحويل الإجبارى الذى حدث للعملة الألمانية حيث كان المارك الجديد يعادل أربع ماركات قديمة.

الفصل الثامن

تعميم المواجهة الصينية مع الدول المتقدمة على كافة المستويات

إن الطريقة التى تصرفت بها الصين إبان الأزمة المالية لم يكن هدفها مساعدة الولايات المتحدة كما يعتقد كثير من الباحثين والمحللين بطريقة ساذجة. حيث يرون أن صحة الاقتصاد الصينى تعتمد بشكل وثيق على مستوى صادراتها للولايات المتحدة. الحقيقة إن الصين لم تكن غير متعاونة فحسب مع الولايات المتحدة بل إنها سعت كذلك إلى وضع أمريكا فى مزيد من الصعوبات. ويعكس ذلك أحد الأهداف طويلة المدى التى تضعها الاستراتيجية الصينية. ويمكننا القول باختصار إن الأهداف الاقتصادية للصين تخضع لهدفها السياسى ألا وهو السيطرة على العالم. والاستراتيجية الصينية تعتبر فى هذا الصدد متناغمة ومتناسقة للغاية. فهى تقوم بعملية مزج بارعة للأهداف والوسائل الاقتصادية مع الأهداف والوسائل الجيوسياسية. وفيما يتعلق بالأهداف الاقتصادية البحتة، يمكننا التمييز بين هدفين رئيسيين على درجة كبيرة من الأهمية وهما تعميق الفجوة فى النمو الاقتصادى بين دول مجموعة السبع وبين الصين بفضل الفوائض التجارية التى تحققها الصين من ناحية. واستبدال الدولار والعمل على عزله كعملة للمدفوعات الدولية بحلول عام ٢٠٢٥ بحيث تحل شانغهاى محل لندن ونيويورك باعتبارها المركز المالى العالمى الأكثر نفوذاً، ويصبح بذلك اليوان بمثابة عملة عالمية.

أما الأهداف والوسائل الجيوسياسية والمكاملة للأهداف الاقتصادية فهى لا غنى عنها وتعتبر مزيجاً من الأهداف السياسية والعسكرية الأيديولوجية. كما تسعى الصين

لوضع نظام للتحالفات بشكل تدريجي للسيطرة على المواد الأولية فى العالم وعلى الشركات الغربية الكبرى الاستراتيجية بالإضافة إلى تطبيق سياسة انتقائية للواردات بما يخدم أهدافها السياسية بالإضافة إلى الاستحواذ على أداة عسكرية متميزة. ويدخل كذلك ضمن هذه الأهداف استخدام التدفقات البشرية والهجرات للمناطق المختلفة من أجل بناء مستعمرات صينية فى الخارج (خاصة فى البلدان المجاورة للصين) وأخيرا العمل على نشر صورة إيجابية للصين فى العالم والإشادة بالنموذج الصينى فى التنمية.

١- الأهداف والوسائل الاقتصادية

لقد سبق ورأينا أن الاستراتيجية الصينية تقوم بوجه عام على استخدام عملة وطنية مقومة بأقل من قيمتها بدرجة كبيرة بما يسمح بتحقيق فوائض تجارية هائلة تؤدي إلى تزايد فجوة النمو الاقتصادى بين الصين ودول مجموعة السبع. وعلى حد قول البروفيسور موريس ألياس أن هناك نوعين من الاقتصاد: الاقتصاد النقدي والاقتصاد العسكرى وبدون التقليل من أهمية المجال العسكرى فإن الصين تشن حربا اقتصادية قائمة على استخدام السلاح القلبدى (أى عملتها) بهدف سلب الهيمنة العالمية من الولايات المتحدة ولكن وجود الدولار يمنعها من الوصول لذلك، ومن ثم فإن الأولوية الآن هى إزالة الدولار والعمل على تراجع دوره فى المعاملات الدولية.

أ - تعميق الفجوة الإنمائية بين الصين ودول مجموع السبع بفضل التجارة الخارجية

إن الهدف الأول للصين، من خلال سعيها للهيمنة العالمية، هو بكل تأكيد العمل على أن تكون معدلات النمو للناتج المحلى الإجمالى متفاوتة بدرجة كبيرة بالنسبة لها مقارنة بالولايات المتحدة ويبقى دول مجموعة السبع. ويتفق معظم المتخصصين فى العلوم الجيوسياسية حول هذه النقطة. حيث إن علاقات القوى بين الأمم تقوم على

درجة ثراء كل منها. وحتى لو كان الناتج المحلى الإجمالى مقياسا غير كامل لتدفقات الثروة فإن الفجوة الكبيرة بين معدلات نمو الناتج المحلى بين دولتين تفضى بلا شك فى الأجل الطويل إلى فجوة كبيرة فى الثراء بينهما. ولهذا السبب تتمسك الصين ليس فقط بأن يكون ناتجها المحلى الإجمالى قويا ولكن أيضا أن يكون معدل نمو هذا الناتج ضعيفا فى دول مجموعة السبع. حقا أن النمو "المطلق" له أهميته حيث أن نموا اقتصاديا قويا يستميل فى الواقع حالة من الرخاء العام ومن حركية المؤسسات والشركات والبحث التكنولوجى والاستثمارات المنتجة بالإضافة إلى تطور العمالة. وكل ذلك يسمح بالاستقرار والترابط الاجتماعى والسياسى. كما أنه يضمن علاوة على ذلك تطورا ملائما للمتحصلات المالية مما يحد من المديونية العامة. كما يسمح بتطوير مهم لحجم السوق المحلية ولحجم الشركات وقوتها خاصة فى الخارج. وفى النهاية فإن النمو الاقتصادى القوي يسمح بتبنى أهداف طموحة فيما يتعلق بالبرامج العسكرية. ومع ذلك، فإنه بالنسبة لدولة ما تطمع وتتطلع إلى الهيمنة العالمية فإن الأكثر أهمية ليس النمو المطلق ولكنه النمو النسبى، والذي يعبر عنه بالفجوة بين معدلات النمو^(١) بحيث يتعين الإبقاء على هذه الفجوة بصفة مستمرة عند مستوى مرتفع مما يساعد على إدخال وإحداث تغيرات جذرية فى العلاقة بين القوى المختلفة .

وتعتبر استراتيجية تحقيق فوائض تجارية مع الولايات المتحدة ذات فائدة مزدوجة للصين: فمن ناحية فإنها تسمح لها أن تحصل فى الأجل الطويل على معدل نمو مرتفع ومن ناحية أخرى ونظرا للعجز التجارى الذى تفرضه على الولايات المتحدة فإن ذلك يحد من النمو الاقتصادى الأمريكى وتصبح مع الوقت فى حالة عدم توازن اقتصادى. وأحيانا فإن الاستراتيجية التجارية للحماية النقدية والتى تنتهجها الصين تؤدي إلى تغيير فى علاقة القوى لصالح الصين وفى غير صالح الولايات المتحدة. ليس هذا فحسب فالفجوة الهائلة بين معدلات النمو الاقتصادى تعنى كذلك هروب الصناعة من الدول الأقل نموا بما يعنى زيادة البطالة ويصبح اعتمادها أكثر فأكثر على الصين فيما يتعلق بالإمدادات من السلع الصناعية^(٢) وبعد وقت معين فإن ذلك سيقترن عليه حدوث فراغ سكاني فى الدول الغربية بما يعنى سيناريو كارثيا فى هذه الدول.

ب - وضع نهاية لدور الدولار

إن موضوع الدولار يحتل المركز فى الاستراتيجية الصينية والتي تسعى أن تسحب منه صفته كعملة للاحتياطى العالمى بحلول ٢٠٢٥، حيث ستكون شانغهاى مركز المال العالمى ويصبح اليوان عملة العالم. ومع ذلك فإنه وحتى الآن لا يزال الدولار^(٢) يحتفظ بمكانته ويعزى ذلك فى جزء كبير إلى تجارة البترول التى تتم عادة بالدولار.^(٤)

وما دام أن الدولار هو عملة الاحتياطى العالمى، فالولايات المتحدة ليس لديها مشكلة فى التمويل الخارجى. فعجزها التجارى يتم تحويله بطريقة ذاتية، بمعنى أن الدولارات التى تخرج من الولايات المتحدة بسبب العجز التجارى تتراكم ويصبح الدولار احتياطياً للعملات فى أصول البنوك المركزية الأجنبية، فالعجز يمول نفسه بسهولة ويسعر زهيد! والأفضل من ذلك هو أن تمويل التجارة الخارجية لا يمثل أية مشكلة، فالولايات المتحدة يمكن أن تسمح لنفسها بالرغم من العجز التجارى الهائل أن تحقق نمواً لمنتجاتها المحلى الإجمالى بشكل مناسب بفضل استخدام وسائل الميزانية والاستمالة المالية القوية. وإذا حدث مع ذلك وفقد الدولار صفته كعملة احتياطية فإن الأمور ستتعدد من أجل ممارسة الأعمال الأمريكية. بمعنى أن القيد الخارجى لا نستطيع إلا أن نشعر به حيث سيتأثر النمو بطريقة قوية. وبالمثل فلن يوجد ضمان لتمويل خارجى واسع ذى تكلفة زهيدة وسيعتمد مستوى وحجم الإنفاق العسكرى على المتحصلات المالية بشكل كبير وهذه المتحصلات قد تم توجيهها بطريقة خطأ منذ أن أصبح النمو الأمريكى يواجه صعوبات بعد الأزمة المالية الأخيرة.

وفى نهاية المطاف فإن الغاية هى إضعاف القدرة العسكرية للولايات المتحدة بشكل كبير فى حالة فقدان الدولار لوضعيته المتميزة. ومن المفيد هنا التذكير بنبذة تاريخية حيث سعت أمريكا واليابان فى عهد الرئيس ريجان إلى تكبيد الاتحاد السوفياتى خسائر فادحة نتيجة قيام الأخيرة بمحاولة تمويل برامج حرب النجوم الذى كانت تكلفته باهظة للغاية بالنسبة لحكومة بريچينيف. أما الولايات المتحدة فقد قامت بتمويل هذا البرنامج فى جزء كبير منه من الإصدار الواسع للدولار نتيجة تراكمات

الدولار فى أصول البنوك المركزية الأجنبية، خاصة تلك الموجودة فى الدول الخليجية الذى قبلوا الاحتفاظ بها بصورة سلبية.^(٥)

وعلى ما يبدو فإن الصين قد استوعبت هذا الدرس، ولذلك فهى تسعى إلى أن تسلب من الولايات المتحدة ميزتها الكبرى وهى الدولار التى ساهمت فى انتصارها على الاتحاد السوفيتى الذى كان غير قادر على توفير النفقات العسكرية مقارنة بالولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن وضعية الدولار كعملة احتياطي هى كذلك وضعية جيوسياسية. ولقد فهم الصينيون تلك الوضعية جيدا ومارسوا منذ عام ٢٠٠٩ حملة تشهير بالسياسة الأمريكية والمؤسسات المالية والخزانة والدولار الأمريكى.^(٦) وكل ذلك مع الاحتفاظ الشديد بسعر صرف اليوان عند ٦,٨٢ مقابل دولار واحد. وكان من تبعات تلك الحملة تخفيض قيمة الدولار فى مواجهة العملات الأخرى وبخاصة اليورو وزيادة سعر الذهب^(٧) وتنظيم ارتفاع سابق لأوانه للعوائد من الأنون طويلة الأجل (من ١٠ إلى ٣٠ سنة) وهو أمر غير مستحب، ولكن الأسوأ هو تنظيم لعملية ارتفاع لأسعار البترول معبرا عنها بالدولار، وهو ما يعد عائقا أساسيا أمام نمو الاقتصاد الأمريكى.

إن الصين فى طريقها كذلك إلى الوصول نحو تحقيق أحد أهدافها وهو وضع الدولار على حافة أزمة من عدم الثقة الدولية بطريقة تثير خوف القادة الأمريكين مما يدفعهم إلى تقليص سريع وأكثر مما كان متوقعا لسياسة الميزانية والسياسة النقدية إلى درجة تسمح أن يكون معدل النمو الاقتصادى متباطئا مرة أخرى. وبدلا من أن يبلغ ما بين ٢-٣٪ فى المتوسط سنويا فقد وصل هذا النمو إلى ١٪ مما يزيد من الفجوة الإنمائية بين الصين والولايات المتحدة حيث بلغ هذا المعدل ٩٪ سنويا للصين. ويعنى ذلك للولايات المتحدة مشكلات ومتاعب كثيرة منها الصعود المتواصل للبطالة وتهديد الترابط الاجتماعى وانخفاض فى الحصيلة المالية للدولة وما تعنيه من صعوبات للميزانية الأمريكية.

وتسعى الصين إلى تحقيق هدف آخر وتنتظر تحقيقه، ألا وهو أن تجعل الدولار يفقد مكانه كعملة احتياطية. ويكفى من أجل تحقيق ذلك أن تقوم البنوك المركزية فى

العالم بما قامت به الصين بإحلال تدريجي لما لديها من دولارات بالذهب أو بالأيرو أو بحقوق السحب الخاصة. وهذا ما حدث بالفعل في بداية نوفمبر ٢٠٠٩ حيث قام البنك المركزي الكندي ببيع الدولار مقابل اليورو بينما قام البنك المركزي الهندي ببيع الدولار مقابل الذهب. إن الطريقة التي تتبعها الصين للوصول إلى غاياتها تتمثل في تصريحات موجهة إلى الأسواق بشكل منظم تتضمن توبيخاً وتحقيراً - بلغة منمقة - للسياسة الأمريكية وممارستها في أسواق الصرف في الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى منع ارتفاع اليوان في تلك الأسواق عن قيمته المحددة، وكذلك إضعاف الدولار مقابل العملات الأخرى. ويكفي لتحقيق ذلك أن تقوم الصين بشراء كميات كبيرة من اليورو مقابل كميات أقل من الدولار عما كانت تفعل من قبل، ومن ثم فهي تؤثر وبشدة على المتعاملين في أسواق العملات الذي يميلون - بوجه عام - إلى تبني أسلوب المحاكاة في تصرفاتهم بمعنى القيام بنفس ما تقوم به الصين بما يؤدي إلى انخفاض لقيمة الدولار مقابل الأيرو وما يصاحب ذلك بطبيعة الحال من حركة قوية لتخفيض الدولار مقابل اليورو وسيشعرون أن الصين أصبحت قوة مؤثرة ويستثمرون في المواقف المؤدية لاستمرار هبوط الدولار مقابل اليورو.

إن مسألة العملة تعتبر من الأهمية بمكان حيث إنها تحدد قدرة الولايات المتحدة على مواصلة برامجها العسكرية الطموحة المحتملة والتي تسمح لها بأن تكون دائماً في المقدمة في هذا المجال. أضف لذلك أن الصين بدورها قد دخلت في سباق التسلح بتصميم وإصرار^(٨) والضربة الأخيرة التي يمكن أن تسلب الدولار مكانته المتميزة ستأتي من الشرق الأوسط، حيث توجد الأسواق البترولية الأكثر أهمية في العالم. وحتى لو كانت العقود التجارية البترولية مبرمة على أساس سلة من العملات فإن المدفوعات لا تزال تتم بالدولار ويكفي أن يتوقف ذلك من أجل أن يفقد الدولار الميزة التي يتمتع بها. وطبقاً لأحد الصحف البريطانية (الإنديبيننت الصادر في ٦ أكتوبر ٢٠٠٩) ونقلًا عن مصادر مصرفية عربية وصينية كان هناك اجتماعات سرية على مستوى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في روسيا، والصين، واليابان والبرازيل يتعلق بتجارة البترول حيث نجد الست دول في مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية - البحرين - الكويت - قطر - عمان - والإمارات العربية المتحدة) تسعى مع الصين

وروسيا واليابان وفرنسا^(٩) لإحلال العملة الأمريكية بسلة من العملات تضم اليوان واليورو والذهب والعملية المستقبلية المفترضة لمجلس التعاون الخليجي. وهذا التوجه لن يتم وضعه محل التنفيذ قبل ٢٠١٨ وسيقوم الذهب بدورة كعملة انتقالية خلال العشر سنوات القادمة.^(١٠) ولقد قام مسئولون من الكويت والسعودية وروسيا بتكذيب هذه الادعاءات، ومع ذلك وكما يقول المثل: (لا يوجد دخان بدون نار). فمن المحتمل أن يكون هناك اتصالات ومناقشات بتحريض من الصين فيما يتعلق بهذا الموضوع. حيث إن هذه الأخيرة لها كل المصلحة في خلق عملة جديدة في الشرق الأوسط^(١١) وأن تتم المعاملات من الآن فصاعدا بالذهب. ولا شك أن هذه الاستراتيجية تركز على إحلال الدولار والتخلص منه بأسرع وقت ممكن. ونحن نعتقد أن مسألة سلة العملات التي ستحل محل الدولار ما هي إلا خدعة من جانب الصين بمعنى أنه خلال العشر سنوات القادمة فإن وسيلة الدفع ستكون هي اليوان. وعلى ما يبدو فإن شوطا من لعبة البوكر سيبدأ وعلى ما يبدو فإنه سيكون مثيرا كذلك.

ويبدو حاليا أن الولايات المتحدة في مصيدة وتبحث عن مخرج منها سواء أن تقر مقاومة أزمة الدولار المستمرة، ومن أجل ذلك يتعين عليها تشديد سياستها النقدية وإيقاع نموها الاقتصادي الذي يمكن وبصعوبة أن يتخطى ١٪ سنويا. وهذا يعتبر كارثيا إلى حد ما ولكنهم بالمقابل يستطيعون ولو مؤقتا إنقاذ الدولار عملتهم المفضلة. أو سواء أن يتبعوا نصائح الاقتصاديين المنتمين إلى مدرسة الدورة الاقتصادية أمثال جيمس كينيث جاليراث^(١٢) (وهم على النقيض من المدرسة الكلاسيكية) بعدم مقاومة أزمة الدولار، بل يجب الاستمرار في الإصدار النقدي والتسهيل الكمي Quantitative easing.

وفي هذه الحالة فإننا نتحدث عن أزمة ليست مستترة للدولار لكنها ستصبح أزمة معلنة ومفتوحة للعملة الأمريكية بمعنى أنه في مثل هذا السيناريو فإن الدول الخليجية سينتهى بهم الأمر إلى هجر منطقة الدولار نتيجة فقدانه لمكانته الخاصة وحينها ستضطر الولايات المتحدة إلى تقييد عجزها الخارجي من خلال عملية تكييف داخلي تتضمن قيودا صارمة على السياسة النقدية، وفي هذه الحالة أيضا فإن معدل النمو الاقتصادي الأمريكي لن يتخطى ١٪ سنويا. وفي كلتا الحالتين فمن المنتظر أن يكون

نمو الاقتصاد الأمريكي ضعيفا . وفى الحالة الأولى فإن الدولار سيحتفظ بمكانته، بينما سيفقدما فى الحالة الثانية بالإضافة إلى الصعود المستمر فى معدلات البطالة هاتان الطريقتان ليس لهما مخرج ويؤديان إلى طريق مسدود وللخروج الحقيقى من المعضلة السابق طرحها يتعين علينا أن نضع الشروط الحالية للتجارة الدولية موضع المسألة.

٢- الأهداف والوسائل الجيوسياسية

إن الصين تفرض نفسها اليوم كقوة عظمى ولذلك فهى تتبنى تحركات تقوم على رؤية عالمية تسمح لها بتعزيد قوتها. فهناك تحركات نحو التحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية بشكل متنوع وبطريقة متسلسلة بدرجة كبيرة للغاية، وهذه الرؤية الصينية ما هى فى واقع الأمر إلا برمجة لنهاية الحضارة الأوربية .

(أ) نظام التحالفات

إن تحقيق الهيمنة العالمية لا يمكن أن يركز فقط على الوسائل الاقتصادية، حيث لابد أن نضيف إلى ذلك الوسائل السياسية والأيدولوجية. وقد رأينا فيما سبق كيف أن أيديولوجية العالم الثالث للتنمية يمكن أن تسهم فى إعطاء وإصباغ الشرعية على الممارسات الدولية للصين التى تقدم نفسها للعالم على أنها قائد المسيرة والمدافع الأول عن البلدان الفقيرة والناشئة. وفى هذا الصدد تقيم الصين علاقات مع أجزاء متعددة من العالم فى شكل تحالفات اقتصادية أو عسكرية وفى بعض الأحيان الاثنين معا. وهى تمارس بناء التحالفات بنفس الطريقة التى اتبعتها الولايات المتحدة نهاية الحرب العالمية الثانية. حيث أقامت شبكة تضم عددا من الدول عبر العالم يعضدها تحالفات عسكرية وسياسية وروابط اقتصادية.

إن مسألة التحالفات السياسية والعسكرية وغيرها من التحالفات تعتبر ذات أهمية خاصة^(٨٣) حيث استوعب القادة الصينيون الدرس جيدا من الأحداث التاريخية، وفى

الوقت نفسه الذى يسعون فيه إلى إقامة تحالفات وخاصة اقتصادية فإنهم يهدمون تدريجيا أسس نظم التحالفات للولايات المتحدة وأوروبا. وفى هذا الصدد فإن الهدف الأساسى للصين^(١٤) كما رأينا هو إيجاد اختلافات عميقة بين أمريكا وأوروبا مع التحييد المتدرج لليابان (والاستحواذ على تايوان التى كانت مرتبطة بها). والخروج من منطقة الدولار لدول الخليج وهذه الرؤية الاستراتيجية تلقى تدعيما من روسيا .

ولقد قامت روسيا والصين حديثا وبطريقة غير رسمية بإيجاد مخرج للنزاعات المتعلقة ببعض الجزر فى نهر أمور^(١٥) ويسعيان لتقوية شراكة بدأت منذ عام ١٩٩٦،^(١٦) ونعلم أن روسيا هى مصدرة للبتروك وكذلك للأسلحة وخاصة الطائرات الحربية سوخوى، والتكنولوجيات بالإضافة إلى كونها حليفا للصين فى المجال الدولى وتقبل كذلك بهجرة عدد متزايد من المواطنين الصينيين إليها، وخاصة فى محافظات الشرق الأقصى وسيبيريا الشرقية.

إن الاستراتيجية الدبلوماسية للصين تتجه بوضوح بداية نحو البلدان الآسيوية ثم إلى دول الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية^(١٧) وأفريقيا. وهذا يعكس تماما، وليس ذلك بمحض الصدفة التوجه الذى يسعى إليه بنك HSBC لنقل إدارته إلى هونج كونج. إن هذا التوجه الصينى يمثل استراتيجية عالمية. فلو أخذنا آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا فماذا يتبقى إذن؟ يتبقى بعض الدول التى يجب العمل على إسقاطها وهى الولايات المتحدة وأوروبا وكندا وأستراليا أو ما يمكن أن نطلق عليها (الحضارة الأوروبية)، والتى منها نستثنى روسيا وأمريكا اللاتينية.

ونرى أن التحالف مع روسيا ما هو إلا تحالف وقتى يسمح للصين أن تقود بجدارة استراتيجيتها كقائد للمجموعة الآسيوية وتستحوذ على تايوان - وهو هدف تاريخى للصين. وفى خضم كل هذا يفترض أن تلتزم اليابان بالحياد بطريقة لا يستطيع الأمريكيون معها الحصول على دعم كاف فى المنطقة ومن ثم لا يعترضون على الهيمنة الصينية على آسيا. بيد أن اليابان وعلى ما يبدو تخشى كثيرا من الناحية العسكرية - التحالف بين الصين والاتحاد السوفياتى^(١٨) وهذا يفسر لحد كبير انزلاق الرأى العام

اليابانى نحو سياسة محايدة لليابان^(١٩) التى ستصبح فى وقت ما فى فلك الهيمنة الصينية، وبالمقابل يمكن أن يحدث تعاون اقتصادى على شكل تنمية للعقود التحية لليابان مع الصين فى مقابل شراء الصين لمعدات وتجهيزات يابانية. وستصر اليابان على أن تترك الولايات المتحدة جزر أولينوا أوكيناوا وأن تقوم بسحب قواتها من أفغانستان وستلتزم بالأ تقف بجانب الأمريكين فى حالة دفاع محتمل عن تايوان.

ومثل هذه الحيادية لليابان ستكون تمهيدا لاستحواذ الصين على تايوان، وفى مثل هذه الظروف لن تتأخر كوريا الجنوبية بدورها أن تطلب وصاية الصين من خلال طلبها للعديد من السلع والمعدات وبعض الضمانات فى مواجهة كوريا الشمالية التى تخشاها. ولا ننسى أن نظام بيونغيانج (عاصمة كوريا الشمالية) ما هو إلا لعبة فى أيدى الصين. وفى هذه الحالة لا تستبعد إعادة توحيد الكوريتين تحت رعاية صينية وسنجد مخطط ولاية الإمبراطور الصينى للولاية على كوريا. ويستفيد شمال وغرب الصين من اتصاله بالحليف الروسى أو أصدقائه، فالجانب الشرقى لا يجاور إلا دولا مرشحة أن تكون داخل الدائرة الصينية. ويبقى إذن أن ننظر إلى الجنوب، حيث توجد دولة ذات أهمية كبيرة، وهى الهند التى تدخل معها الصين فى عدة نزاعات حدودية. ولقد وضعت الصين مطوقة حقيقية حول الهند. وكما نعلم فالهند تخوض صراعا حادا مع باكستان والتى هى بدورها صديقة للصين وذلك فى المناطق الجبلية لكاشمير وبالقرب من سريناجاد حيث وقعت مواجهات عنيفة. وليس بعيدا عن تلك المنطقة قامت الصين باحتلال أرض هندية فى جاميو- كاشمير بعد تدخل عسكري صينى. كما تطالب الصين بالسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضى شرق الهند من ناحية أعلى وادى براهما بوترو وتتعلق بمنطقة أريناشال - براديس وتوجه لوما للهند من تكرار الزيارات الرسمية لعدد من وزرائها لهذه المنطقة المتنازع عليها.

علوة على ذلك، فإن البحرية الباكستانية أعطت الحق للبحرية الصينية فى استخدام موانئها وأن تقوم الصين بتمويل المرتزقة فى ماوسيت فى نيبال بهدف إجبار

هذه الدولة على الدخول فى المدار الصينى مع العلم أن الصين تحتفظ بعلاقات جيدة مع السلطة البيرومانية. كما حصلت الصين على قاعدة بحرية لغواصاتها فى سريلانكا بما يمكنها من التدخل فى المحيط الهندى، والذى يعطيها إمكانية النفاذ ليس فقط إلى الهند ولكن أيضا إلى القارة الأفريقية.

وفى نهاية المطاف فإن كل شىء يسير كما لو كان القادة الصينيون قد اتبعوا النصائح الجيوسياسية التى تحدث عنها ج. هـ. ماكيندر فى مقالته الشهيرة "المحور الجغرافى للتاريخ" (*) فقلب العالم يشكله وسط وغرب القارة الأيرو-آسيوية ثم يتم الاستحواذ على إدارة الخلف، ثم الحزام الداخلى لهذه القارة ثم يسيطر على العالم. بمعنى أن الذى سيطر على الأيرو-آسيا يسيطر على العالم. ومن هذا المنظور فإن التحالف مع روسيا يعتبر ضروريا، وإذا أرادت الولايات المتحدة الدخول فى مواجهة مع الصين فإنه يتعين عليها إبعاد روسيا من هذا التحالف حيث يسعى الأمريكيون لاحتواء روسيا على الرغم من سقوط سور برلين.

وبجانب هذه الصورة من النفوذ المتنامى للقوة الصينية على القارة الآسيوية. نضيف نتيجة غير معروفة كثيرا فيما يتعلق بالسياسة السكانية للصين. فهذه السياسة ليست فقط مسألة داخلية فالعجز والنقص فى عدد النساء الصينيات الناتج عن تطبيق سياسة الطفل الواحد أدى بدوره إلى هجرة الرجال الصينيين للبحث عن زوجات فى منغوليا كازاخستان كيرجيزستان، تايجستان، أوزبكستان فى أقصى الشرق من روسيا وفى سيبيريا الشرقية، ولا شك أن الأطفال الذين يولدون من جراء هذا التزاوج لن يصبحوا منغوليين أو روسيين فإنهم وقبل أى شىء صينيون لذلك فإنه توجد فى المناطق المتاخمة للصين مستعمرات توطين مهمة، والتى يمكن أن تؤدى

(*) هالفورد ماكيندر هو مؤسس نظرية قلب اليابس "وطبقا لهذه النظرية فإن من يستحوذ على أوروبا الشرقية يستحوذ على المركز ويسيطر على الجزيرة العالية ومن يسيطر على الجزيرة العالية يسيطر على العالم. والسير هالفورد ماكيندر جغرافى بريطانى متخصص فى الجغرافيا السياسية وألف كتابه الشهير المحور الجغرافى للتاريخ عام ١٩٠٤. (المترجم)

فى الأجل الطويل إلى عمليات ضم للأراضى كما توضح لنا بالفعل العديد من الخرائط الجغرافية حيث نرى من خلالها (الصين الكبرى) التى تنمو بشكل كبير حاليا فى هذه الدول. (٢٠)

ب- التحالفات السياسية والاستحواذ على مصادر المواد الأولية وبخاصة الحقول البترولية

تنبثق من استراتيجية التحالفات السياسية للصين استراتيجية أخرى تتعلق بالإمدادات من الطاقة المواد الأولية والسلع الغذائية وكما هو الحال بالنسبة لتحالفها مع روسيا، حيث تقوم الصين بتمويل استثمارات مهمة فى قطاع الطاقة الروسى لتضمن بذلك الانتفاع من الإمدادات الروسية من الطاقة بطريقة منتظمة وبخلاف روسيا نجد كذلك إيران، حيث تحتفظ الصين بعلاقات منتظمة معها ذات أهمية خاصة وكبيرة. فأيران تصدر جزءا كبيرا من إنتاجها النفطى الخام إلى الصين ثم تستورده بعد ذلك فى شكل منتجات مكررة. أما العراق والإمارات والمملكة العربية السعودية فيمثلون شركاء من الدرجة الأولى للصين ليس فقط لأن الصين تمثل العميل الأول لهذه المنطقة قبل الولايات المتحدة، ولكن أيضا لأنه ربما تحفز الصين تلك الدول على أن تتقاضى أثمان صادراتها بعملات أخرى غير الدولار وكذلك السعى نحو خلق عملة إقليمية. بما يعنى خروج تلك الدول من منطقة الدولار ونهاية العملة الأمريكية كعملة احتياطى عالمية الأمر الذى سيزيد من الصعوبات التى يواجهها الاقتصاد الأمريكى.

وإذا تركنا القارة الآسيوية نجد أن الاستراتيجية الصينية للتحالفات، وكذلك للإمدادات البترولية تخص كذلك أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأستراليا. فبالنسبة إلى أفريقيا يمكننا أن نذكر أنجولا بما لديها من موارد بترولية والكونغو بما تمتلك من موارد معدنية وبترولية وكذلك الجزائر والتى تشاركها الصين العديد من الشراكات فى المجال الهندسى، والمدنى والبترولى. أما غينيا فهى غنية بالبوكسيت، بالإضافة إلى كينيا وغانا نظرا لمواردهما البترولية. ومؤخرا فقد قامت الصين بتأجير حقول بترولى فى دلتا النيجر، حيث كان يوجد من قبل اتحاد لشركات غربية كان يقوم بالتأجير من

الباطن، ولا شك أن اللقاءات والقمم المتعددة بين رؤساء الدول الأفريقية والصين تشير إلى الأهمية السياسية التي تتمتع بها الصين في القارة الأفريقية. فالصين تقوم بشراء ويسعر مفر الثروات البترولية والمعدنية وتقوم باستئجار مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي تسعى لاستغلالها مباشرة بواسطة أيد عاملة قادمة من الصين. ومن الملاحظ أن الصين في تعاملاتها مع أفريقيا لا تولي أهمية كبيرة للنظام السياسي للحكومات الأفريقية. فرؤوس الأموال الهائلة التي تمتلكها الصين تسمح لها بالموافقة على منح قروض كبيرة للحكومات الأفريقية بدون أن يرتبط ذلك بأي شروط سياسية^(٢١) فالشرط الوحيد هو ضمان حيازة الثروات الطبيعية للدولة في حالة ما توقفت عن تسديد ديونها بما يسمح للصين أن يكون لها الكلمة العليا في عدد كبير من الدول الأفريقية التي توقفت عن السداد. فالتوقف عن السداد يعتبر بالنسبة للصين تجارة رابحة، ولعلنا ندرك الآن لماذا تفضل الشركات الصينية والحكومة الصينية^(٢٢) التعامل مع أنظمة ديكتاتورية مختلطة مرتشية، حيث إن القروض التي توافق عليها الصين هي بمثابة رشوة على مستوى دولي بما يسمح بتغذية حسابات سرية من الأموال المنهوبة في سويسرا وغيرها للطفة الأفريقيين. ويعد هذا حقيقيا بالنسبة لأنجولا، والكونجو، ونيجيريا والسودان (خاصة في منطقة دارفور). كذلك فإن هناك صندوق النقد الصيني CIF الذي قام بإتفاق ما يقدر بنحو ٧ مليارات دولار مع الحكومة العسكرية وقائدها موس دارينز كمارا لبث العرب في غينيا. كما يسهم هذا الصندوق في تمويل البنيات التحتية، المساكن، المناجم وذلك كله بلاشك بمقابل هام وهو أن الشركة الصينية يكون لها الحق في الوصول إلى المخزون الهائل من البوكسيت، الذهب والألماس. وقد أشار وزير التعدين الغاني ماهنود ثيام إلى أن الشركة الصينية ستكون شريكا استراتيجيا في كل مشروعات التعدين.

أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية فقلقد استفادت الصين من الأخطاء المتراكمة منذ وقت بعيد، والتي وقعت فيها الولايات المتحدة حيث اعتبرت هذا الجزء من العالم كصيد تحفظ عليه. لذلك فإن الصين تحركت نحو هذه القارة بوصفها من الدول الفقيرة، وحققت لنفسها صورة جيدة ليست فقط من جانب البلدان المعادية لأمريكا مثل كوبا وفنزويلا ولكن أيضا لدى قادة الدول الأخرى كالبرازيل أو الأرجنتين بصفة خاصة.

وكما فعلت بالنسبة لآسيا وأفريقيا، تسعى الصين أن تضمن لنفسها الإمدادات البترولية والمعدنية على سبيل المثال النحاس الشيلي كما تسعى لتأجير أراض زراعية شاسعة فى الأرجنتين لضمان الحصول على المنتجات الزراعية، وذلك بفضل العمالة الصينية تماما كما تفعل فى أفريقيا. وقد بدأت إحدى الشركات البترولية الرئيسية فى الصين باستغلال حقل بترولى بحرى فى خليج المكسيك بمسافة قليلة نسبيا من ساحل تكساس. وعلى ما يبدو فإن الإمبراطورية الأمريكية لم تعد كما كانت من قبل.

إن هذا السعى الجنونى للصين لإحكام قبضتها على مصادر إمدادات الموارد الأولية فى العالم بأسره يشبه ما كانت تفعله الولايات المتحدة فى الماضى. ولكن الصين تقوم به على مستوى أكبر نظرا للقدرة الهائلة للاقتصاد الصينى والنمو الذى يتمتع به. ومن المفيد فى هذا الصدد الإشارة إلى أن ما يقرب من ٥٠٪ من الناتج العالمى من المعادن تستهلكه الصين بمفردها كما أنها تحتل المرتبة الأولى فى العالم فى استهلاك البترول. أضف لذلك استهلاكها الهائل من الفحم سنويا (مايقرب من ١,٢ مليار طن بما يعنى طنا واحدا كل سنة لكل مواطن صينى) مع العلم أن إنتاج السيارات لم يأخذ بعد قفزته فى الاقتصاد الصينى. باختصار فإنه من الطبيعى أن تشغل الصين نفسها بمسألة توفير الإمدادات اللازمة لإشباع الطلب المحلى.

ومع هذا يمكن أن نتساءل هل توجد أسباب أخرى لهذه الشراهة الصينية على الموارد الأولية العالمية، هناك عامل مهم يتمثل فى الحجم الهائل من الفوائض التجارية المتراكمة التى تحققها الصين سنويا. من ثم فإنه يتعين استثمار هذه الأموال فى الخارج نظرا لأن الاستراتيجية الصينية تسعى للإبقاء على قيمة منخفضة لليوان. إذن فالأمر يتعلق بتشجيع خروج رؤوس الأموال تحت كل الصور والأشكال الممكنة (شراء أذونات خزانة أو سندات أمريكية وأوروبية) وتوظيفها لإحكام القبضة على مصادر المواد الأولية أو الدخول فى مساهمات مع كبرى الشركات الصناعية المالية العالمية (مثل EDF- EADS- AREVA إلخ) ويمكن القول إن عقود التسليم الآجلة أو الرقابة والإحكام المباشر على مصادر المواد الأولية يتم على مستوى العالم كله من قبل الصين، فى روسيا - آسيا الوسطى - إيران - الشرق الأوسط بالإضافة إلى أفريقيا والتي يمكن أن نقول بصدها إن "الصين تشتري أفريقيا". وفى النهاية نجد أمريكا اللاتينية

وخاصة فنزويلا، وشيلي والبرازيل، والتي تتفاوض معها حاليا الصين حول عقد ضخم للانتفاع من حقل بترولى عانم فى ريو. ولا شك أن الاستراتيجية الصينية فى هذا المجال متقدمة للغاية. فالصين لا تتخذ فحسب وضع الحيازة بطريقة أو بأخرى على الموارد الطبيعية للبرازيل التى كانت تتوارى فى ظل البلدان والقوى الغربية. لكنها تغامر كذلك فى بعض المناطق القريبة من الدول الغربية. فهناك على سبيل المثال مشروع استغلال بحرى للصين تقوم به فى خليج المسكيك، وهو أمر لم يكن من الممكن تصوره أو قبوله منذ عشر سنوات مضت.

أما بالنسبة لأستراليا، والتي تمثل جزءا من النظام الغربى، بدأت الصين تهتم بها لما تضمه من مساحات شاسعة مع خفة سكانية ملحوظة ووجود موارد معدنية لا حصر لها. ومع بداية ٢٠٠٨، قامت شركة صينالكو المتخصصة فى الألومنيوم بتقديم العون إلى شركة ريو تينتو لحماية نفسها ضد عرض لشرائها من شركة PHP مع خيار قوى على شراء رأسمال شركة ريو تينتو من خلال الشركة الصينية. وفى نهاية ٢٠٠٨ ومع أزمة الموارد الأولية التى أدت لهبوط أسهم الشركات التعدينية، سعت شركة صينالكو للتحكم فى مجموعة شركات ريو تينتو ومناجمها بسعر معقول. ولكن مع تعافى أسعار المواد الأولية سريعا أكثر مما كان متوقعا حدث ارتفاع فى أسهم المجموعة. وهنا تغيرت الأمور بطريقة كبيرة حيث تغير موقف إدارة المجموعة فيما يتعلق بعملية البيع وبتحريض من الحكومة الأسترالية التى كانت لا ترغب فى أن يمتلك الصينيون جزءا من مناجمها. بمعنى أن الشركة الأسترالية تنصلت من وعدها بالبيع للشركة الصينية. وقد ترتب على ذلك غرامة كبيرة بلغت مليار دولار دفعتها مجموعة شركات ريو تينتو للصينيين طبقا للاتفاق المبدئى. وكرد فعل سريع أرسل الجانب الصينى رسالة موجهة لشركة ريو تينتو بل إلى كل شركات العالم التى يمكنها أن تتصرف بنفس الحماسة التى تصرفتها بها الشركة الأسترالية. وهذه الرسالة تتمثل فى إيقاف أربعة مسئولين من هذه الشركة فى سبتمبر ٢٠٠٩ فى شينجهاى وتم إيداعهم السجون تحت ادعاء أنهم قاموا بالتزوير وبعمليات استخبارية لصالح دولة أجنبية. إنها رسالة قوية إلى هؤلاء الهواة الذين يريدون اللعب مع الصين. ومع ذلك فقد ظل اختراق رأس المال الصينى مستمرا

لأستراليا حيث تم الاستحواذ في شهر فبراير ٢٠٠٩ على ١٦٪ من رأس المال مجموعة فورتيسكي ميتال ثالث أكبر شركة أسترالية للتعدين والحديد. وقد قويت شوكة هذا الوجود في سبتمبر ٢٠٠٩ بزيادة مهمة في التمويل. ويمكن القول إنه بفضل الفوائض التجارية فإن الصين تشتري ما تريد. فهذه الفوائض بمثابة كنز لا يفنى تنفق منه الصين كيفما تشاء. ومع ذلك يجب التذكرة بأن نشاطها في مجال الاستحواذ على المواد الأولية يفوق ما تحتاج إليه بالفعل في الحاضر وما ستحتاجه في المستقبل. ولكن هذه الحركية للصين تكشف الرغبة لديها في الحصول على حصانة وضمن كامل فيما يتعلق بإمداداتها من المواد الأولية، وربما كذلك لرغبتها في ضمان كل الشروط المادية التي تسمح لها في المستقبل إذا ما رغبت بالعمل على إفقار دول مجموعة السبع ووضعتها في حالة عوز وحاجة بما سيحقق لها علوا ورقعة وإضافية في مكانتها.^(٢٣)

إن الشراة الصينية للاستحواذ على المواد الأولية سواء كانت تتعلق بحقول البترول أو المناجم أو تتعلق بالشركات التي تعمل فيها بدأت تتجه بشكل واضح ومتزايد كذلك نحو الشركات الغربية الكبرى خارج قطاع المواد الأولية. فامتلاك سوق التكنولوجيا أو جزءا منها يعتبر توظيفا حساسا لرؤوس الأموال الهائلة التي تمتلكها الصين. ولا شك أن خيبة الأمل التي أصابتها جراء تصرف الحكومة الأسترالية جعلها تسعى نحو تفتيت وإجهاض كل ردود الفعل الدفاعية من قبل الحكومات الحامية للمصالح الوطنية (كحال الحكومة الأسترالية).^(٢٤) والصين من خلال توغلها الواسع في أسواق الموارد المعدنية والبترولية يمكن لها في خلال عدة سنوات التحكم في أسعار هذه المواد كما تستطيع في مرحلة لاحقة تنظيم أزمة عوز ونقص في الإمدادات من تلك الموارد إلى الدول الغربية.

كل ذلك يمثل عنصرا هاما في السياسة العامة للصين والتي تقوم على تخفيض قيمة اليوان. وفي ذات الوقت فإن ضمان الإمدادات والتحكم في الموارد المعدنية والبترولية يمثل الوجه القوي للسياسة الصينية التي تسعى لتحقيق هيمنة الصين على العالم من خلال نظام متنوع للغاية من التحالفات وشبكات من الدول المتاجرة معها أو المعتمدة عليها. ولا شك أن إقامة مثل هذا النظام يمثل في الوقت نفسه محاولة لتفكيك

النظام الذى سبق ووضعتة الولايات المتحدة. ومن أجل ذلك فإن الصين تسعى إلى عزل أمريكا عن أصدقائها المقربين وحلفائها والدول التى تدور فى فلكها مع التركيز على أصدقاء الدول الأوروبية وبخاصة فى أفريقيا.

وفى هذا الشأن تسعى الصين إلى إحداث نوع من عدم الاتفاق بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين فيما يتعلق بوسائل التدخل فى المجالات النقدية. كما تسعى لإحداث تعارضات - بطريقة غير مباشرة - بين الغرب وروسيا بشكل تستبعد معه وجود تحالف بينهما وتضمن الولاء الروسى لها فى الأجل المتوسط والقصير. بالإضافة لذلك تعمل الصين على تحييد بعض الحلفاء الأقوياء للولايات المتحدة فى آسيا: مثل كوريا الجنوبية، اليابان، باكستان، المملكة العربية السعودية، الإمارات وسياتى الدور بعد ذلك على الهند. وفى نهاية المطاف فإن الصين تحاول أن تستقطب إليها الدول التى كانت تابعة للولايات المتحدة مثل دول أمريكا اللاتينية أو هؤلاء الذين يقعون فى مدار النفوذ الأوروبى وبخاصة الدول الأفريقية.

جـ- الشراء الاستراتيجى للشركات الغربية

فى سياق هذه النزعة الاحتكارية للصين على الموارد العالمية، نجد كذلك توجهها صينيا واضحا ومتزايدا نحو المساهمة والمشاركة فى أنشطة العديد من الشركات العالمية الكبرى فى الدول المتقدمة. وفى بعض الأحيان تسعى إلى الوصول للاستحواذ الكامل عليها وقد تنجح فى بعض الحالات كما قد يصيبها الفشل فى حالات أخرى. ومع ذلك فنحن فى بداية عملية يمكن أن تأخذ نطاقا واسعا مع مرور الوقت فالاستحواذ على الشركات الكبرى يسمح باكتساب التكنولوجيا الحديثة وفى الوقت نفسه يسمح للصين بإحكام قبضتها على اقتصاديات الدول المتقدمة. وإذا أخذنا فى الاعتبار المستوى الحالى لأسعار البورصة مع وجود فوائض تجارية هائلة للصين فإننا يمكن أن نتوقع - فى حالة ما إذا تركنا الصين وشأنها - أن تقوم خلال الخمسة عشر عاما القادمة بالاستحواذ على كل الشركات المسجلة فى البورصات العالمية.

والوصول إلى ذلك تتبنى الصين أداة جديدة يمكن أن تكون لها فعاليتها وخطورتها وتتمثل في تجميع الشركات الغربية وغيرها التي ترغب في الدخول في بورصة شانغهاى. وبالتالي فإن الشركات التي ترغب في القيد بالبورصة يمكنها الاستفادة من الإقبال الشديد من جانب المستثمرين الصينيين من الأفراد أو أولئك الذين يمثلون الهيئات الحكومية الصينية. وقد يؤدي ذلك لارتفاع كبير في أسعار أسهمها الذي يمثل بلا شك عامل رضا للقائمين على إدارتها من جراء ما يحققونه من أرباح طائلة. وبالمقابل ستحصل الصين وبطريقة مستترة وبدون ضوضاء على جزء كبير من رأسمال تلك الشركات يصل في قيمته أحيانا لدرجة أنها يمكن أن تتحكم تماما في مصير تلك الشركات.

وفي نهاية المطاف فإن تسعير الشركات الغربية في بورصة شانغهاى يمكن أن يسمح بعد وقت معين بما يمكن أن نطلق عليه "تصين" Sinisation للشركات الغربية بدون إثارة أية قلق في بلدانها الأصلية. فالطريقة التي تتبعها الصين سهلة وبسيطة وهى الوصول لإدارة تلك الشركات وحاملى الأسهم، وبالتالي رفع سعرها في البورصة وهو ما يمكن اعتباره ضد مصلحة الدولة الأم. وبعد فترة معينة ربما تعمل تلك الشركات ضد حكومات بلدانها التي تبدى تعنتها من جراء هذا التصرف من جانب الصين.

د- استخدام الواردات لأهداف سياسية

إن عملية إضعاف الولايات المتحدة ودول مجموعة السبع اقتصاديا يتم كذلك من خلال سياسة الواردات الانتقائية، فالصين تفضل التعامل والمتاجرة مع الدول الصديقة وكذلك تلك الدول التي ترتبط معها بمشروعات مهمة. ولا شك أنه كلما زاد نصيب الصين من الناتج الإجمالى العالمى زادت رغبة الدول الأخرى فى التعامل معها بصفة دائمة . ومن هنا يمكن للصين أن تستفيد من تلك المنافسة بين الدول التي تريد المتاجرة معها .

وحتى لو كانت الصين تمارس اللامركزية بشكل كبير فى المجال الاقتصادى فإن الدولة لا تزال تحتكر التجارة الخارجية.. الأمر الذى يسمح لها بإحكام رقابتها عليها. وبفضل ذلك فهى تقوم بعملية توزيع منتقاة بصورة جيدة لطلباتها من الخارج لصالح الدول التى تأمل أن تأخذ منها مقابلا اقتصادياً أو سياسياً.

ولهذا السبب نجد أنه فى عام ٢٠٠٩ كانت سنغافورة، وتايوان وكوريا الجنوبية فى مقدمة الدول المستفيدة منها، وذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. وكان ذلك على حساب دول أخرى كاليابان، والفلين وتاييلاند نظرا لتقارب مواقفهم مع الولايات المتحدة. ولعل ذلك يفسر لماذا كانت الصادرات الأمريكية للصين فى عام ٢٠٠٩ مخيبة للتوقعات على الرغم من الانتعاش الاقتصادى الداخلى الذى شهدته الصين فى هذا العام.

وفى إطار تلك الحرب الاقتصادية العالمية والتى تظهر فيها الصين فى عدااء مع دول مجموعة السبع، نجد سلاحا جديدا قد تم توظيفه من جانب الصين من أجل تعضيد وجودها فى الأسواق العالمية. ويتمثل ذلك فى اتفاقيات سواب swap للعملة، حيث تقوم الصين بتقديم القروض بعملتها الوطنية للدول المقترضة. وحيث إن العملة الصينية غير قابلة للتحويل فإن الطريقة الوحيدة لاستخدامها هو شراء سلع صينية. أضف لذلك أن الدول الأجنبية التى تبرم مثل هذه الاتفاقية مع الصين تستفيد بما تسميه أحيانا (التمويل الارتباطى Financemets - liés). وبعدما شهد ذلك التمويل نجاحا خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٥) والذى ساهم كثيرا فى حل أزمة أمريكا الجنوبية مع بداية الثمانينات تم تحريمه من قبل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وكما نعلم، فإن الصين تعزف دائما بمفردها ولا يوجد لديها أية نية لاحترام القواعد التى فرضتها تلك المنظمة. بل على النقيض فهى تندفع فى الاتجاه الذى يحقق لها مصالحها التجارية لدرجة أنها قامت بزيادة حصتها من السوق الأفريقية وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية.

ذ- امتلاك أداة عسكرية تتفق مع التطلعات الصينية

إن الثراء الاقتصادى والبشرى يمثل كما نعرف القاعدة الأساسية لقوة أية دولة، والذى تتم ترجمته فى شكل إمكانيات عسكرية هائلة. حيث لا توجد قوة دائمة لدولة ما

بدون أن يكون لديها قوة عسكرية تحافظ عليها ، ولقد انطلقت الصين منذ وقت طويل وبطريقة غير محسوسة نحو اللحاق عسكريا بغريماتها الولايات الأمريكية. ولاشك أن معدل نمو الناتج المحلى الصينى قد ساعدها أن تتقدم وبسرعة فى هذا الانطلاق ومن المعقول والمنطقى أن نعتقد أنه بحلول عام ٢٠٢٥ (وهو نفس العام التى ستصبح فيها شانغهاى المركز المالى العالمى الأوحى) ستمتلك الصين أداة عسكرية تتفوق على نظيرتها الأمريكية إذ استمرت فروق معدلات النمو كبيرة بينهما، وإذا قبل الغرب مقدما بالاعتراف بخسارته فى السباق نحو التسليح.

وكما سبق وأن ذكرنا فالبرنامج الفضائى الصينى يتمتع بإمكانيات هائلة ولا ننسى أن الاتحاد السوفياتى قد فشل فى هذا المجال ضد الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة (وهو ما أطلق عليه حرب النجوم) وخرج خاسرا أمام الأمريكين.^(٢٥) أما الصينيون فيمتلكون موارد مالية ضخمة تمكنهم من مواصلة تجاربهم فى هذا المجال. وقد قامت الصين عام ٢٠٠٧ بتجربة تحطيم لقمر صناعى باستخدام صواريخ صينية. أما فى المجال البحرى، فالإنجازات التى تحقّقها الصين تثير الاهتمام فهى تمتلك برنامجاً لغواصات بحرية بالدفع النووى مع قاذفات نووية متقدمة للغاية فى الوقت الذى بدأت فيه بناء حاملات طائرات. وتهتم الصين من الآن بنشر عدد من القواعد الحربية فى كل أنحاء العالم لتحقيق انتشار عالمى للبحرية الصينية فى المستقبل. وقد ذكرنا فى هذا الصدد الاتفاقيات التى تمت مع سريلانكا وباكستان بالإضافة لاتفاقيات أخرى محتملة مع أطراف عالمية أخرى.^(٢٦) كما تعمل الصين على تطوير سلاحها الجوى بالتعاون مع روسيا التى تقوم بتزويدها بعدد من الطائرات والتكنولوجيا المرتبطة بها، وسنرى قريباً الصين تدخل مجال إنتاج الطائرات الحربية وعلى مستوى مهم وبتقنية عالية الأداء.

إن التقدم العسكرى الذى تحرّزه الصين جعل الحكومات الغربية تأخذ حذرهما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، والتى أصبحت جزءاً معتاداً فى جميع الاتفاقات التجارية للصين. كما يجعلها تأخذ حذرهما فيما يتعلق بشراء الصين لجزء من الشركات الغربية التى تعمل فى مجال تطوير التكنولوجيا الدقيقة. ولا شك أن قدرات الصين على نشر

وجودها العسكرى فى كافة أنحاء العالم سيتطلب بعض الوقت، كما يتطلب العديد من التحالفات العسكرية السياسية والاقتصادية.

هـ- المستعمرات السكانية الصينية فى الخارج

إن إقامة السكان الصينيين فى مناطق عدة خارج الصين يمكن أن تتم بطرق مختلفة وتتخذ أهدافا ومغزى مختلفاً؛ هناك أولا التوطن التلقائى فى الدول المحيطة بالصين (مثل سيبيريا، والشرق الأدنى لروسيا وآسيا الوسطى) والذى من الممكن أن يكون بداية لإقامة الصين العظمى على الرغم من إنكار القادة الصينيين لهذه الفكرة التى تحتوى على تطلعات إقليمية لسكان الصين، كما أن هناك ظاهرة حديثة يمكن أن تحقق نتائج كبيرة فى المستقبل وتتمثل فى تأجير مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية فى الدول الأخرى، والتى يمكن أن تستقبل التدفقات من سكان الصين لتشكل بذلك نوعاً من المستعمرات الصينية التى يمكن أن تكون بمثابة مجموعة ضغط مستقبلية فى الدول المستضيفة، والتى من شأنها أن تكون فى حالة اعتماد بدرجة متفاوتة على الصين.

و- أيديولوجية التنمية فى خدمة الصين

على الرغم من وجود العديد من التملق للصين من جانب الولايات المتحدة وأوروبا واليابان فإن النظام السياسى الحالى فى الصين مع غياب الحريات والحقوق الاجتماعية أثار رفضاً واستنكاراً واسع النطاق فى البلدان ذات المؤسسات الديمقراطية. وبدلاً من أن تسعى الصين لتبرير نظامها السياسى، والاستراتيجية التى تنتهجها فإن النظام الصينى يترك الآخرين للدفاع عنه.^(٢٧) ويعنى ذلك أن عدداً لا بأس به من الدول قد حصلت على ما يشبه توكيلاً من الصين لى يقوم المحللون السياسيون وغيرهم بالدفاع عن الاستراتيجية الصينية والتأكيد على أنها لخدمة السكان الفقراء فى العالم.

فالصين على حد قول قادتها هي دولة فقيرة^(٢٨) ومن ثم لابد أن يكون نظام الحكم فيها لصالح الفقراء، وهذا بدوره يجعله كذلك متعاوناً ومؤيداً للدول الفقيرة في العالم. ويتعين على هؤلاء القادة في إطار التقسيم الدولي للعمل على أساس أيديولوجي بطبيعة الحال تبرير ممارساتهم التجارية لتحقيق سعر صرف اليوان وتوضيح أنهم يستطيعون حل مشكلات التنمية في العالم.

وبهذا الشكل فإن شخصيات اجتماعية وإنسانية عالمية من نوى النوايا الحسنة يعملون على ترويض الأفكار المؤيدة للممارسات الصينية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولقد ظهر كتاب حديث لكاتب برازيلي كان وزيرا سابقا في الحكومة البرازيلية وهو السيد "بوي" عبارة عن مرافعة في صالح دور سعر الصرف كمتغير في الاقتصاد الكلي والجزئي، حيث يرى أن تقدير العملة بأقل من قيمتها قد لعب دورا حاسما في عدد من الدول الآسيوية من بينها اليابان قديما والصين حديثا.

ولا شك أن الأمر يتعلق هنا بأفكار سليمة تماما، حيث إنه طبقا للسيد (بوير) هناك عاملان يمكن أن يضمنا التنمية الاقتصادية وهما الادخار المحلي واختيار نظام سعر الصرف المهيئ للنمو الاقتصادي. وهذا يعنى بطريقة أو بأخرى تخفيض لقيمة العملة الوطنية. وهنا بالتحديد ترتكز النظرية الميركانتيلية ويؤكد (بوير) أن الصين تقوم بانتهاك جزء كبير من اتفاق واشنطن السابق من خلال التشابك بين السياسة والاقتصاد واختيارها لنظام الصرف وطريقة الرقابة على رؤوس الأموال القصيرة الأجل. وقد اعتقد بعض المحللين أن اتفاق بكين الجديد يفسر النمو الصيني في ضوء تركيبته النظرية وهو ليس ببعيد لما تم وصفه في اتفاق سان باولو. ويبرر السيد بريس بيريرا الإجراءات المؤسسية للإبقاء على سعر الصرف بأقل من قيمته. وهذا تفسير مبالغ فيه إلى حد ما وينقل صورة متواضعة لما أطلق عليه في الأدب الاقتصادي (المرض الهولندي)، حيث إنه بعد اكتشاف البترول في هولندا في السنوات الستينيات أعطاهما ذلك ميزة قوية للتصدير تلاها ارتفاع في قيمة العملة الهولندية وهو ما ترتب عليه هروب للصناعة الهولندية إلى حيث التكاليف المنخفضة للإنتاج. وفي هذه الحالة تتخذ الدول التي تسعى للإبقاء على قيمة عملتها عند مستوى منخفض مثالا يجب تفاديه. فالكاتب يشير إلى أن الدول المصدرة للمواد الأولية يتعين عليها الاهتمام بمعدلين لسعر الصرف وليس معدلا واحداً يرتبطان بنوعين من التوازن، وهما التوازن

الجارى والتوازن الصناعى. أما التوازن الجارى فهو الذى يحسن بطريقة متزامنة المعاملات الجارية أما التوازن الصناعى فهو الذى يسمح للقطاعات عالية التكنولوجيا أن تكون فى وضعية أفضل. باختصار وفى كلمة واحدة فإنه لابد وأن يكون سعر الصرف للدول الآخذة فى النمو مقوما بأقل من قيمته السوقية. ومن الواضح أن السيد بيريرا لا يتحدث هنا عن الدول المتقدمة فذلك لا يعنى البرازيل فى شىء. والمهم أن تتبنى البرازيل سياسة كفيلة لتجعلها تحقق نموًا اقتصاديًا قائمًا على قدرتها التصديرية على العكس بالنسبة للدول المتقدمة التى تبنى نموها الاقتصادى على قدرتها فى مجال الاختراعات والتطوير. وهذا التحليل يبدو جيدًا لكنه للأسف يؤخذ عليه عيب كبير، حيث إنه لا يمكن أن يحدث عليه توافق على المستوى العالمى فإذا حققت الدول النامية فوائض تجارية فإن ذلك سينتج عنه بالضرورة أن البلدان المتقدمة ستواجه عجزًا فى موازينها التجارية بما يعمل على فرملة النمو الاقتصادى بها أيا كانت درجة تنافسية قطاع الاختراعات فى هذه الدول.

ولا شك أن تنمية قطاع الاختراعات مع نمو متواضع للعمالة ونمو اقتصادى يعوقه العجز الخارجى المتكرر سيبدو هدفًا من الصعب الوصول إليه.^(٢٩) ولكن مرة أخرى يجب التأكيد على أن النموذج البرازيلى يساهم فى إضفاء شرعية على النموذج الصينى وخاصة فى الغرب لدى بعض الفئات من المصلحين. هذا النموذج الذى لا يؤدى إلا إلى إفقار الدول المتقدمة وإلى زيادة البطالة لجزء كبير من السكان النشيطين. ويتعين على هؤلاء نوى الروح الإنسانية ومحبنى العالم الثالث أن يفكروا أكثر فى التكاليف الاجتماعية والمصائب الإنسانية التى يمثلها الإقصاء من العمل والبطالة فى البلدان الصناعية المتقدمة.

م- استبداد "شرقى" جديد

خلاصة القول إن الصين تواصل وبطريقة ممنهجة فرض هيمنتها على العالم، معتمدة فى ذلك على الوسائل الاقتصادية وغيرها من الوسائل الأخرى التى وضعتها

موضع التنفيذ فى كل أرجاء العالم. وبعد أن عرف العالم الإمبريالية البريطانية وهيمنتها ثم من بعدها الإمبريالية والهيمنة الأمريكية فإنّ دول العالم يمكنها أن ترتضى بالانتقال إلى هيمنة أخرى جديدة. ولكن هل سيكون مقدرا عليها أن ترتضى بالهيمنة الصينية؟

إن الانتقال الحالى للهيمنة العالمية يمثل معضلة ويواجه كثيرا من الانتقادات التى سبق وأن واجهتها الأمم السابقة صاحبة الهيمنة منذ قرنين أو ثلاثة قرون. ولكن يجب أن نتذكر أن القوى التى هيمنت على العالم فى الماضى وحتى اليوم ساهمت مع ذلك فى إرساء قواعد الديمقراطية، أما نموذج الرأسمالية الشمولية الذى تحمله الصين يدعو حقا للقلق فهو عودة إلى استبداد وطغيان الشرق ولكن السؤال الذى يطرح نفسه لماذا يتحلى العالم بهذه السلبية فى مواجهة مثل هذا النموذج؟

هوامش الفصل الثامن

(١) إذا كان (r) تشير إلى معدل نمو الناتج المحلى للصين وأن (r^*) تشير إلى نظيره للولايات المتحدة فإن العلاقة بين الناتجين المحليين (الصينى والأمريكى) تزيد بمعدل يساوى $[1 - (r^*)] / (1 + r)$ وهو يختلف بعض الشيء عن العلاقة $(r - r^*)$. وفى هذه الحالة الراهنة، إذا كان معدل النمو الصينى يعادل ١٠٪ ونظيره الأمريكى يعادل ٢٪ فإن الفارق $(r - r^*)$ يساوى ٨٪، وإذا استمرت الأوضاع على نفس المنوال فإن العلاقة بين الناتجين المحليين ستكون الضعف خلال عشر سنوات.

(٢) نعلم على سبيل المثال أن الصين تنتج أكثر من ٨٠٪ من لعب الأطفال فى العالم. والأدهى من ذلك أن شركة آبل تقوم بتصنيع كل منتجاتها فى الصين.

(٣) البعض يعترض على ذلك بالقول بأن هناك عملات أخرى للاحتياطى توجد فى ميزانيات البنوك المركزية (مثل اليورو، الأسترالىنى، الفرنك السويسرى، الذهب وحقوق السحب الخاصة)، ومع ذلك فإن كل هذه العملات مجتمعة فى تلك الاحتياطيات تشغل مكانة أقل أهمية بالمقارنة بالدولار.

(٤) تبلغ التحويلات الخاصة بتجارة البترول نحو ٥ مليارات دولار يوميا فى المتوسط.

(٥) ومن الملاحظ أن البلدان الخليجية، وبتحريض من الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بفعل ما هو أفضل بكثير، حيث قبلت تلك البلدان بإجراء تخفيض هائل لأسعار البترول بهدف التقليل من آثار الصدمة البترولية. وقد أثار السيد جورباتشوف فى لقاء على القناة الثانية الفرنسية مع السيد فيدرين (وزير الخارجية الفرنسى آنذاك) إلى فعالية السعى الأمريكى فى الإضرار بالاقتصاد السوفيتى وتوقفه من خلال اتجاه أسعار البترول نحو الهبوط واستنزاف رصيد العملات الأجنبية والذهب لدى الاتحاد السوفيتى.

(٦) إن انتقاد السياسة الأمريكية يعد أمرا شديدا البراعة والقول بأن أمريكا تسرف في الإنفاق ويتعين عليها أن تهتم بالادخار من أجل إصلاح تجارتها الخارجية يعتبر محاولة للإلقاء بمسئولية الأزمة الاقتصادية الحالية على الولايات المتحدة بمفردها. ولكننا كما أوضحنا أنفا فإن السبب الرئيسى لهذه الأزمة يرجع إلى التخفيض المستمر والهائل فى قيمة العملة الصينية.

(٧) وسوف نرى تباعا أن مجرد تخفيض سعر الدولار فى مقابل العملات الأخرى مع تثبيت العلاقة بين الدولار واليوان سيؤدى ببساطة إلى إحداث تخفيض إضافى فى سعر اليوان فى مقابل العملات الأخرى ومن ثم زيادة الاختلالات التجارية فى العالم... وذلك فى صالح الصين.

(٨) إن بداية تحرك أسعار الذهب نحو الارتفاع تعد عملية ذاتية من أجل الحفاظ على قيمة الإوقية، كما نلاحظ أن البنك المركزى الهندى قام بنفسه بشراء مائتى طن من الذهب بسعر ١٠.٠٤٥ دولار للإوقية والتي قام صندوق النقد الدولى بعرضها للبيع، من ثم ارتفع سعر إوقية الذهب فى الحال إلى ما يقرب من خمسين دولارا للإوقية.

(٩) تتم مدفوعات الواردات البترول بالدولار، على الرغم من أن عقود البيع يتم تحريرها فى شكل سلة من العملات، لذلك فإن حدوث تخفيض فى سعر الدولار مقارنة بأسعار العملات الأخرى يعنى زيادة فى السعر الذى يتعين دفعه بالدولار.

(١٠) تمتلك الصين برنامجا فضائيا ذا صبغة عسكرية بالدرجة الأولى يقترب مما تم إجراؤه خلال (حرب النجوم)، كما يمتلك هذا البرنامج القدرة على تدمير الأقمار الصناعية. أما فى المجال البحرى، فهى تمتلك برنامجا مهما للغاية يتعلق ببناء الغواصات البحرية النووية.

(١١) ليس من المؤكد أن تشارك فرنسا واليابان فى مثل هذا النوع من الاجتماعات فى حين أنه من المحتمل أن تشارك فيها البرازيل.

(١٢) انظر المقالة التالية 8 J.M. Bezat et C. prudhomme, Journal Le Nardedition, octobre 2009.

(١٣) يمكن القول بأن الاتجاه الجاد نحو خلق هذه العملة الجديدة سيكون هو الحافز الوحيد لحكام الدول الخليجية على ترك الدولار وسيكون ذلك فى صالح الذهب، بيد أن فى الوقت

الراهن نجد أن علاقاتهم لا تزال قوية مع الولايات المتحدة على الرغم من تعرضها لبعض الضعف نتيجة المواقف الأمريكية المؤيدة لإسرائيل. كما أن هؤلاء الحكام ليسوا مهينين حالياً لإعطاء الثقة العمياء للدولة الصينية في ضوء ما تمارسه الصين من تعنت تجاه الأقليات المسلمة في إقليم شينجيانغ (وهي مقاطعة صينية تتمتع بنظام إداري خاص).

(١٤) انظر في ذلك المقابلة التي أجرتها جريدة لوموند مع السيد جيمس كينيث جالبراث في العدد الصادر في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٩.

(١٥) تعتبر التحالفات التي قامت بها بريطانيا العظمى مثالا واضحا يؤكد على الأهمية البالغة للتحالفات الدولية ففي نهاية القرن التاسع عشر، وجدت هذه الدولة صناعاتها تتراجع أمام الصناعات الأمريكية والألمانية، حيث عدد سكان هاتين الدولتين يفوق نظيره في بريطانيا العظمى على الرغم من المساحات الشاسعة لهذه المملكة، ولقد شعر القادة البريطانيون أنهم لم يعدوا يمتلكون الإمكانيات الكافية التي تضمن لهم دور الهيمنة على العالم: من هنا جاء التحالف مع فرنسا عام ١٩٠٤ ليسمح للأسد البريطاني الكهل أن يستمر عدة عقود في هيمنته على العالم. وهذا التحالف انتهى في بداية يونيو ١٩٤٠ مع انهيار فرنسا الحليف الرئيسي لبريطانيا العظمى.

(١٦) وهذا يقدم لنا في الحال الخطوط العريضة لما ستكون عليه الاستراتيجية الغربية المتناسكة بما يسمح بالوقوف ضد هذا المشروع: توطيد وتقارب بين الحلف الأطلسي، ومع اليابان، والدفاع عن الدولار وكذلك تقارب العلاقات مع الشرق الأوسط وفي النهاية التقارب مع روسيا.

(١٧) وكنتيجة لهذا الاتفاق، لم يعد هناك، رسميا نزاع حدودي بين الطرفين. ومع ذلك فإن لدينا بعض الشكوك حول هذه النقطة؛ حيث إن أراضي الشرق الأدنى قد استحوذ عليها الروس في عام ١٨٦٠ من خلال اتفاقية كانت توصف دائما بأنها غير عادلة من وجهة نظر الجانب الصيني، وفي عام ١٩٦٢ طالبت الصين بشكل مباشر تحت قيادة ماوتس تونج استعادة مساحات من الأراضي تصل إلى مليون ونصف كيلو متر مربع. وحتى وقتنا هذا، فإن هناك أعداداً كبيرة من الخرائط الجغرافية التي تم طبعها في الصين تشير إلى (الصين العظيم) الذي يضم أراضي كبيرة تقع في روسيا.

(١٨) فى عام ١٩٩٦، وفى نفس الوقت الذى يحدث فيه تقارب عسكرى بين الولايات المتحدة واليابان يسمح للصواريخ اليابانية أن توسع من مداها الهجومى، نجد أن هناك تقاربا آخر بين الصين وروسيا، حيث أعلن السيدان جانج زيمين ويوريس يلستينى عن اتفاق استراتيجى بين الدولتين.

(١٩) "إن الصين تتبر لنا الطريق" هذه العبارة قد أطلقها الرئيس الكوبى فيدل كاسترو. ولا شك أن الصين تلقى تأييدا كبيرا فى أمريكا الجنوبية خاصة من جانب الرئيس الفنزويلى هيجوشافيز.

(٢٠) هذا التحالف يعد - من وجهه نظرنا - وقتيا بين هاتين القوتين. فالصين لن تتخلى إطلاقا عن فكرة إعادة الأراضى التى تزعم أنها تدخل تحت السيادة الصينية، والتى تقع فى الجانب الروسى.

(٢١) إن الصين جعلت اليابان تعاني من آثار الانتقام الاقتصادية المستمر الذى مارسه ضدها، وذلك من خلال تحديد حجم وارداتها القادمة من اليابان، ولا شك أن التنظيم الشمولى فى الصين قد ساهم فى تسهيل تلك المهمة الانتقامية، فالصين تشتري مستلزماتها من المعدات بكميات كبيرة من كوريا وألمانيا بينما تطلب القليل من اليابان.

(٢٢) إن الحياة السياسية فى اليابان وحتى عهد قريب كانت تتسم بهيمنة الحزب الديمقراطى الليبرالى (LDP) ولقد انقسم هذا الحزب إلى قسمين، وذلك بفعل صعود الأفكار الداعية إلى الحيادية، حيث ظهور الحزب الديمقراطى الشعبى، والذي استطاع أن يفوز فى اللانتخابات الأخيرة وخاصة مع تراجع وفتور العلاقات الأمريكية اليابانية. وحسب قول السيد كيسينجر (وزير الخارجية الأمريكى الأسبق فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩) "فإن عهد وجود اليابان خلف الولايات المتحدة كحليف مهم قد ولى وذهب" وجدير بالذكر أن هنرى كيسينجر يعد أحد الأعضاء الأساسيين فى اللوى الصينى فى الولايات المتحدة الأمريكية

(٢٣) يمكننا الرجوع إلى المقالة التالية:

Oleg Fotchkin, "Quand Vladivostok tombera auxmaius des chinois" Courrier international, 30-9-2009

وهي تتعلق بمشروع الصين لاستئجار مدينة فلاديفو ستوك لمدة ٧٥ عاما. حيث ذكر أنه منذ عام ٢٠٠٨، قامت الصين بانتهاج برنامج يهدف لاستعادة الأراضي الموجودة تحت السلطة الروسية. وتحدث المناهج الدراسية عن الأراضي التي نهبتها روسيا في القرن التاسع عشر، والإمانة التي تعرضت لها السيادة الوطنية الصينية. ومن الملاحظ أن المدن القريبة من الحدود الروسية يوجد بها متاحف تقوم بعرض صور عن المعاهدات والاتفاقيات القديمة والخرائط الجغرافية والتحليلات والتسللات التاريخية التي تصب جميعها في أن روسيا تعيش على أراضٍ صينية.

(٢٥) إن القروض التي يمنحها البنك الدولي أو الحكومات الغربية تضم بوجه عام شروطا سياسية تتعلق بالحركة الجيدة للدول المستفيدة من تلك القروض، وهذه الشروط تهدف إلى أن يتم تخصيص تلك الأموال في المجالات التنموية التي تحتاجها الدول المعنية وليس استغلالها بواسطة الحكام المرتشين للإثراء على حساب شعوبهم. وتجدر الإشارة إلى أن الشركات الصينية عامة كانت أم خاصة والتي تقوم بتقديم مثل تلك القروض لا تضع في اعتبارها تلك الشروط السياسية المتعلقة بالحوكمة الجيدة.

(٢٦) إن الشركات الصينية حتى لو كانت شركات خاصة ترتبط بشكل أو آخر بالحوكمة والمؤسسات الصينية الرسمية. كما أن الصندوق الدولي الصيني. وهو أحد المستثمرين الرئيسيين في أفريقيا يرتبط بروابط قوية مع البنك الصيني للاستيراد والتصدير وكذلك مع بنك الداويان للتنمية (يستحوذ على ٩٩٪ من رأسمال من الصندوق الدولي الصيني) ومع تجار الأسلحة في الحكومات الصينية كما أن مديري الصندوق الدولي الصيني تربطهم علاقات مهمة مع قوى الأمن والجيش الصينية.

(٢٧) انظر مقالة

Christopher Bodeendans le International New York Herald Tribune,
28-10-2009.

حيث يشير إلى وجود نحو ٧ مليارات من حجم التعاملات في مجال التنقيب تتم بين النظام العسكري الغاني المتسلط وبعض الشركات الصينية المعروفة التي تدفع بها الصين إلى أفريقيا، والتي لا تهتم كثيرا بالطبيعة السلطوية للحكومات الأفريقية التي تتعامل معها وبما يتصف به حكامها بالرشوة والسرقة.

(٢٨) إن الصين قد مارست سلفاً مثل هذا النوع من السلوك، وحديثاً نجد أنها رفضت تصدير بعض المعادن النادرة، والتي تستحوذ على ما يقرب من ٨٠٪ من هذه الأنواع في العالم مما جعلها تتعرض إلى شكاوى مقدمة من عدة دول إلى منظمة التجارة العالمية.

(٢٩) من الملاحظ أن الشركات الكبرى وعلى الرغم من تدويل رأسمالها لها هوية معينة، حيث إنها تنشأ في دولة ما وترتبط بها بعلاقات خاصة، سواء لأن معظم القائمين على إدارتها تأتي أصولهم من هذه الدولة أو سواء لأن دولة ما تستقبل عدداً كبيراً من فروعها ومصانعها. لذلك فإن هذه الدولة ترتبط بروابط خاصة بهذه الشركات وتعتبر حكوماتها أنها في موقف المدافع والمستول عنها.

الفصل التاسع

علامات استفهام حول سلبية موقف الدول المتقدمة فى مواجهة الصين

أيها الحقيقى.... لو يعلمون(*)

إن الوضع فى البلدان الغربية بدأ معتما فى نهاية ٢٠١٠. فالأزمة لا تزال قائمة وهى ليست أزمة عالمية والدليل أن النمو العالمى يتراوح ما بين ٤ - ٤,٥ ٪ سنوياً. لكنها أزمة الدول المتقدمة فقط والتى بدأ أن سكانها يستعدون للاستسلام لقدرهم وهو التعايش مع الأزمة والكساد، والذى يمكن أن يطول أمده وعلى الرغم من انخفاض واردات تلك البلدان نتيجة انخفاض معدلات النمو بها فإن العجز التجارى لا يزال مستمرا واتسعت فجوة النمو بحوالى ٥ ٪ مع البلدان الناشئة^(١) وبحوالى ٨ ٪ إلى ١٠ ٪ مع الصين.

وقد بدأت الدول الغربية تجد نفسها فى حالة وهن وضعف منذ أن بدأت قوتها النسبية فى الأفول ولم تعد بذلك قادرة على مواجهة الصدمات. قمديونياتها تننامى بشكل دائم نتيجة هروب الصناعات المحلية واندثارها ... الأمر الذى يؤثر فى المستقبل على أنشطة البحث والتطوير وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة وانكماش الأجور مما يضعف الترابط المجتمعى فى هذه الدول. ويكمن السبب فى ذلك كما ذكرنا أنفاً إلى

(٥) إدوار دالادى (رئيس مجلس الوزراء الفرنسى بعد عودته من ألمانيا - بورجيه - ٣٠ سبتمبر ١٩٣٨).

الاختلال الكبير فى موازينها التجارية والذى يعزى بصفة رئيسية للسياسة الحمائية النقدية التى وضعتها الصين موضع التنفيذ.

وفى مواجهة هذا الاختلال الذى ليس بالطبع وليد اليوم يمكن أن تتبنى هذه الدول موقفين ضد تلك الحمائية النقدية للصين، الأول يمكن أن يعيد التوازن إلى المبادلات التجارية ويتمثل فى تكوين جبهة موحدة لرفض التجارة الدولية أحادية الاتجاه^(*). أما الموقف الثانى فهو الاستمرار فى الاستسلام والخضوع للعجز المتتالى فى موازينها التجارية والمضى نحو مستقبل أسوأ مع محاولة البحث عن وسائل لمواجهة هذا العجز.

(1) انعدام الرؤية لدى الدول المتقدمة

وعلى ما يبدو فإن البلدان الغربية حتى يومنا هذا قد اتبعت الموقف الثانى، والذى يعكس عدم وضوح الرؤيا لديها. وكما نعلم من الأساطير الإغريقية فإنه إن كانت كاسندرا على حق فلا يوجد من يصغى لها.^(*) نحن ندرك جيدا أن سعر اليوان بصورته الحالية يخدم مصالح أول موزع فى العالم وهى شركة وال - مارت^(**) التى تقوم بتموين الصين بشكل واسع. نحن نعلم أهمية المنافع التى يحققها رجال الصناعة الغربيون من جراء الأنشطة ذات العقود التحتية مع الصين. كما نعلم كذلك أن المسؤولين عن الدراسة والتحليل فى الشركات الكبرى التى تنتج تجهيزات ومعدات للتصدير إلى الصين لا يصدر منهم تحليل واحد ضد الصين يمكن أن يهدد تلك الشركات ويقلل من إمكانية تعاملها مع الصين مستقبلا. كيف يمكننا إذن بخلاف موقف هذه الشركات الكبرى تفسير هذا الصمت من جانب الخبراء المتخصصين فى الشؤون الصينية . وكذلك الإحصائيات المفبركة المتعلقة بتحليل الاقتصاد الصينى؟ إن

(*) كاسندرا هى ابنة بريام ملك طروادة وكانت محبوبة لأبولو الذى وعدها بنعمة قراءة الغيب إذا ما استجابت لرغباته فوافقت على ذلك كاسندرا، لكنها ما إن حصلت على هذه النعمة رفضت عرض أبولو فانقم منها بأن جعل كل تنبؤاتها كاذبة.

(**) وال - مارت هى شركة أمريكية للبيع بالتجزئة وتعد أكبر شركة فى العالم من حيث حجم إيراداتها.

كل ذلك يجعلنا نفكر - مع بقاء العوامل الأخرى على حالها - فى وجود نوع من التواطؤ والمحابة بشكل كبير من جانب النخبة الأوروبية مثل الذى كانت تمارس فى عهد نيكولا الأول والذى رفضه ميشيليه (خوليوس).^(٣) والغريب أن ناكرى الحقيقة والذين يرفضون هذا الواقع يستخدمون أحيانا طرقا متطورة للغاية من أجل تأكيد هذا الرفض، فإذا كان ضعف نمو الناتج المحلى ليس مقنعا فإنه كما يذكر لنا جوزيف ستيجلتز.^(٤) سوف يتم استخدام مؤشرات أخرى، والتي ستصب فى النهاية فى الحديث عن التنمية المستدامة والبيئة! بحيث يوجد شك فى أن حالة الدول الغربية تبدو أفضل حالا عما يمكن أن تظهره وتفصح عنه البيانات المتعلقة بالناتج المحلى الإجمالى.^(٥) وهذا يجعلنا بطبيعة الحال نتفادى الحديث عن الأمور التى تثير الغضب والاحتقان بمعنى الحديث عن التجارة الخارجية الصينية وسعر اليوان.

ويتركز اهتمامنا على المشكلات التى تخص البيئة والتنمية المستدامة فنحن نبو وكأننا لا نعطي اهتماما ليس فقط بصعوبة وخطورة الاختلالات فى التجارة الخارجية العالمية ولكننا كذلك لا نعطي اهتماما بطبيعية المشروع الاستعماري الذى تتبناه الصين.

إن ذلك يشبه إلى حد ما سياسة التهدئة التى اتبعتها الديمقراطيون الفرنسيون والإنجليز فى نهاية السنوات الثلاثينيات فى مواجهة الاختلالات المتزايدة والمتواصلة على المستوى الدولى التى تسببت فيها القوى السلطوية الشمولية الاستعمارية والتى كانت آنذاك تتمثل فى ألمانيا وإيطاليا واليابان. ويمكن القول بأن التقارب بين القلة المحتكرة من رجال الأعمال الأمريكيين وبعض رجال السياسة من الحزب الديمقراطى بين السنوات التسعينيات وبداية الألفية الثانية يذكرنا بمثل ذلك التقارب الذى حدث بين اليمين الذى يسيطر عليه طبقة رجال الأعمال فى فرنسا عام ١٩٢٨ (ويتركزون فى ٢٠٠ عائلة والتى كانت ترى أن هتلر أفضل من ستالين) وجزءا من اليساريين الذين كان يحملون أفكارا سلمية. ولا شك أن الموضوعات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة تلعب اليوم نفس الدور الذى كانت تلعبه الأفكار المناهية بالسلمية فى الفترات السابقة. وهذا الدور يحمل اسم التضحية. وهنا نتساءل لماذا حدث هذا الفقدان للبصيرة بالرغم من أن المؤشرات الإحصائية العديدة تشير إلى حركية اقتصادية

واجتماعية مثيرة للقلق الشديد فى الدول المتقدمة. وما مصدر انعدام البصيره التى سادت لدى هذه الدول أمام الأزمة الراهنة؟ نتساءل كذلك لماذا قام السيد تيم جيتز سكرتير الدولة الأمريكية للخزانة بعد وقت قصير من انتخاب الرئيس أوباما بالتصريح بأن الصين تتدخل فى تحديد سعر صرف عملتها؟ هل هو اعتراف منه بذلك؟ ولماذا لا تضع الدول الغربية مسألة سعر صرف اليوان فى قائمة أعمالها فى القمم المختلفة؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتلخص فى أن الصين تشترط لكى تساهم فى تلك القمم والمنفديات ألا تثار مسألة سعر الصرف لعملتها وألا يدخل ذلك فى جدول الأعمال المتفق عليها ولأن القادة الغربيين يدركون جيدا أنهم لا غنى لهم عن الصين مع اعترافهم فى الوقت نفسه بأنها شريك اقتصادى ليس سهلا ولا مريحا فى التعامل معه.

ولكن لماذا يعتقد القادة الغربيون أن الصين تلعب دور المتعاون معهم فى حين أن كل تصرفاتها فى عديد من المواقف توحى بالعكس؟ وهذه التصرفات توضح لنا أن القلة المحتركة من رجال الأعمال الصينيين ومعهم الحزب الشيوعى الصينى يواصلون سعيهم لتكثيف القرارات الاقتصادية بما يخدم مصالحها، مما يمهّد الطريق للصين بامتلاك كل الوسائل لتحقيق هيمنتها على العالم وإضعافه. وحتى الآن فإن الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لا يرون ولا يريدون أن يروا أو أن يقتنعوا بما تطمح إليه الصين.

(٢) عدم فعالية التوافق بين الدول الغربية فى مواجهة الصين

قام القادة الغربيون بإعداد مجموعة من التصورات تتعلق بالنمو، والتجارة الدولية، والتمويل والأزمة المالية فى الصين. وهذه التصورات تعد بمثابة اقتناع جماعى وتوافق بينهم والذي يمكن تلخيصه فى النقاط الأربع التالية:-

١- إن التجارة الخارجية تمثل نفعا لكل الدول، ومن ثم فإنه لا ينبغي العودة إلى الحمائية (تلك الحمائية التى نوهم أنفسنا بأنها غير موجودة لكننا نخاف من عودتها فى حين أن الصين تمارس بكل حرية حمائية نقدية). إن العولة طبقا لتصوراتهم، أمر واقع ولا ينبغي العودة إلى الورا لأن ذلك سيكون له آثار سيئة على مستوى المعيشة فى البلدان المتقدمة. ولكننا نقول لأنفسنا إنه ولحسن الحظ من غير الممكن التراجع عنها.

٢- إن العجز التجارى وإن كان بحق أمرا مقلقا ولكن الدول المتقدمة وبما لديها من إمكانيات على التطوير والاختراع يمكنها أن تكسب المعركة التنافسية وتعمل على إعادة التوازنات فى التجارة الخارجية ولكن ينبغى مع ذلك ربط الأحزمة وترشيد النفقات الخاصة والعامة.

٣- إن الصين هى قوة مثل باقى القوى الأخرى بل وأفضل منها لأنها قوة مسالمة حتى لو كان تنظيمها الاجتماعى يبتعد كثيرا عن تلك المعايير التى توجد لدينا. فهى تدخر كثيرا وبفضل ذلك حققت نموا اقتصاديا كبيرا. وفى النهاية فهى قوة مسئولة نظرا لأنها لا تعيش أعلى من إمكانياتها.

٤- إن الصين دولة مسئولة لأنه بفضل قروضها التى تقدمها للعالم الخارجى من ناحية وبفضل انطلاقها الاقتصادى الداخلى من ناحية أخرى يمكن أن تتقذ العالم من خلال السماح له بالخروج من الأزمة الراهنة.

لقد سبق وذكرنا أن كل هذه الأفكار تقوم على تصورات خاطئة تماما وفيما يلى أسباب ذلك:-

١- أن التجارة الخارجية فى وضعيتها الحالية، تعتبر مصدر إفلاس وتبديد للاقتصاد الأوروبى وللولايات المتحدة.

٢- أن استمرار هذه الوضعية سيسرع بالضرورة من عملية هجرة الصناعات والاختراعات والمكاسب الإنتاجية. وبالرغم من الجهود المبذولة، سواء كانت خاصة أم عامة فإنها لن تسمح بتعويض الخسائر الناجمة عن هذه الحركة ولذلك ستتفاقم البطالة.

٣- أن الصين ليست قوة رأسمالية مثلها مثل القوى الرأسمالية الأخرى. فهى قوة رأسمالية شمولية هدفها الهيمنة على العالم.^(٦)

٤- أن الصين لا تشعر بأية مسئولية تجاه هذا العالم، وهى لا تبحث إطلاقا عن مساعدة الولايات المتحدة ولكنها بالأحرى تسعى لزوالها على المستوى الاقتصادى أولا ثم على المستويات السياسية الدبلوماسية والعسكرية. فالادخارات القوية التى تتماشى

مع القيمة المنخفضة لليوان تجعل الصين لا تتحلى بصفة الدولة الفضلى الأخلاقية لكنها على النقيض تعضد من أساس استراتيجيتها وهى الحرب الاقتصادية.

إن هذه التصورات ذات الاتجاه الأحادى تتعارض تماما مع الحقيقة التى حاولنا كشفها سابقا، لدرجة أننا اعتقدنا أن الأزمة ستفرز نموذجا جديدا ولكن هذا لم يحدث ومن ثم يتعين علينا أن نتخذ موقفا قويا مضادا لمثل هذا التفكير الأحادى.

حقيقة أن حاملى الأخبار السيئة لا يلقون نادرا ترحيبا ولذلك فنحن نفضل أن نكون من حاملى الأخبار السعيدة المبشرة بعولة سعيدة والتى فيها لا تعتبر متاعبنا ومشاكلنا سوى مشاكل وقتية وأننا سنجتهد من أجل التأقلم معها ! ومع ذلك فإن الهجرة الصناعية وتفشى البطالة إلى مستويات مرتفعة تقتضى من القادة الغربيين أن يغيروا من تصوراتهم المتفائلة. بيد أن الصرح الذى عليه قامت تلك التفاؤلية لا يزال قويا ولا شك أن المصالح الاقتصادية القوية لعدم انتقاد الصين هى التى تعيد إنتاج مثل هذه التصورات الخاطئة. فلقد تحدثنا عن الموردين الكبار والشركات العظمى الصناعية وعن البورصات والمال والتمويل. وفهمنا أن عالم المال والتمويل بمفهومه الواسع هو الذى يحدد مثل تلك التصورات وعدم الرؤية وفقدان البصيرة ويساعد فى ذلك السياسات الموضوعية فى هذا المجال.

(٣) الشركات والحكومات الغربية تتوخى الحذر فى مواجهة الشمولية الصينية

إن الشركات المتعاملة مع الصين تحت كل الأشكال تتميز بالحذر الشديد لأنهم يدركون جيدا أن ردود الفعل الصينية يمكن أن تكون عنيفة وسريعة ولها انعكاسات لا تحمد عقباها على تعاملاتهم مع الصين.

نحن نعلم على سبيل المثال أن الصين تنتج ما يقرب من ٨٠٪ من لعب الأطفال فى العالم ولقد كان من سوء حظ المستورد الأمريكى الرئيسى للعب الأطفال المصنوعة فى الصين أن وجه انتقادات لجودة البضائع المستوردة التى تنتجها الشركات الصينية.

الصغيرة والمتوسطة الحجم وكانت النتيجة أن الصين أوقفت إمداداتها إليه وكان يتعين أن يقدم اعتذارا رسميا علنيا وكذلك خضع لسعر إضافي على سعر الشراء الأصلي تحت حجة تعويض الخسائر التي لحقت بالمنتجين الصينيين في منطقة كانتون! وفي عام ٢٠٠٨، استقبلت فرنسا الداي لاما وشهدت باريس مظاهرات مؤيدة للتيبت Tibet في لحظة وصول الشعلة الأولمبية. وفي لحظتها تأثر الشعب الصيني بهذا الموقف من قبل الفرنسيين وخرجت مظاهرات تلقائية في كل مكان في الصين معترضة على هذه الحملة ضد الصين. كما انخفضت المبيعات من تذاكر الطيران المتجهة إلى فرنسا وكذلك نسبة الحجزات الفندقية انخفضت بنسبه ٥٠٪ ، كما انخفض رقم المبيعات لسلسلة كارفور في الصين بدرجة ملحوظة، كما تعطل ملف الاستثمارات الفرنسية في الصين بقدرة قادر!

وتأثرت بذلك المصالح الفرنسية في الصين. لقد كان ذلك درساً ليس فقط لفرنسا وإنما للبلدان الغربية الأخرى.^(٧) حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد انتخابات أوباما بفترة وجيزة قام السيد تيم جيتنر سكرتير الخزانة الأمريكية بتصريح أوضح فيه أن الصين تتلاعب في سعر الصرف لعمليتها. وقد أثار هذا التصريح غضب السلطات الصينية وفي الحال اعترف نائب الرئيس الأمريكي بأنه لم يقصد ذلك أو أنه أخطأ في التعبير عن أفكاره. ومن الواضح أن مسألة سعر صرف اليوان أصبحت موضوعاً محظوراً الحديث فيه ومن الأفضل عدم الخوض فيه. وكما أشرنا سابقاً إلى ما حدث في أستراليا عندما كانت الشركة الصينية صينالكو مؤهلة للاستحواذ على الشركة الأسترالية العملاقة في مجال التعدين ريو تينتو. وعندما حدث تغير مفاجئ في عملية الاستحواذ توقفت على أثره وتم دفع تعويض وصل إلى مليار دولار على الشركة الصينية. حدث هياج وغضب شديد على الجانب الصيني وفي الحال تم توقيف أربعة من مديري الشركة ممن يشغلون مناصب في شانغهاي وتم إيداعهم السجن تحت تهمة التجسس الاقتصادي وتم الحكم عليهم بالسجن بأربع عشرة سنة.^(٨)

كل ذلك يجعلنا نستشعر القوة الهائلة للصين باعتبارها كيانا يتحرك في شكل كتلة سياسية واقتصادية. وقوة الصين لا تأتي من أنها دولة كبيرة تستحوذ على ما

يقرب من ٢٠٪ من الناتج الإجمالى العالمى ولكنها تأتى كذلك من كونها تمتلك تنظيماً شمولياً محكماً. وفى مثل هذه الظروف والأحداث فإن الشركات الدولية الكبرى تتوخى الحذر الشديد فى تصرفاتها وتصريحاتها وقراراتها المتعلقة بالصين. حتى إن البنوك تشترك معهم فى هذا الاتجاه. هل يمكننا أن ننتظر من أحد الإدارات الاقتصادية فى البنوك الكبرى الغربية أن تقدم تحليلاتها التى تكشف الستار عن مسئولية الصين فى زرع الأزمة المالية فى الدول الغربية؟ ومع افتراض أن أحد البنوك الكبرى ليس له مصلحة مباشرة مع الصين فإنه يمكن للحكومة الصينية معاقبة كبار العملاء لهذا البنك مما يجعلهم يهجرونه ويتجهون للتعامل مع بنوك أخرى. ولا شك أنه لا توجد مؤسسة بنكية ترغب فى فقدان كبار عملائها. والنتيجة أنها تلزم إدارتها الاقتصادية بعدم الخوض فى تحليلات وانتقادات ربما تغضب العملاء الصينى.

(٤) جماعات الضغط الصينى (اللوى الصينى)

كما نعلم ضخامة حجم التجارة الخارجية للصين ومدى أهميتها بالنسبة للشركات الغربية فى تحقيق أرباحها فالسوق الصينية تمثل بالنسبة لها جزءاً مهماً لا غنى عنه من السوق العالمية. لذلك فإن الصين تدرك جيداً كيف يمكنها الاستفادة من المنافسة القائمة على السوق الصينية بين الشركات الأمريكية الأوروبية واليابانية. وتذهب الصين لأبعد من ذلك حيث تستطيع أن تستفيد حتى من المنافسة بين الدول الغربية والشركات التى تعمل بها. ويتعين على رجال الأعمال المحظوظين بالتعامل مع الصين المرور بعدة قنوات معينة قبل أن ينالوا هذا الشرف. فبداية ينبغى لرجل الأعمال الذى يريد أن يتعامل مع الصين اللجوء إلى مستشار له علاقات مميزة مع الصين بمعنى أن يكون له أصدقاء يتولون مناصب رفيعة فى الحزب الشيوعى الصينى فى جهاز الدولة، ورجال الأعمال الصينيين. وهذا الوسيط "المستشار" لا يتعين فقط أن يكون له علاقات متميزة فى الصين بل لابد وأن يكون هو نفسه فى مكانة رفيعة ومتميزة فى بلده. وهذا يعنى بطبيعة الحال ضمان الحكومة الصينية أن يقوم مثل هؤلاء الوسطاء بعملية دعائية إيجابية ومطمئنة للصين فى بلادهم. كما تضمن الصين أن يقوم هؤلاء بتوضيح أن

الصين ليست لديها نفس المفاهيم السياسية التي توجد في الدول الغربية. كما يتعين عليهم كذلك ألا يتحدثوا عن الحزب الشيوعي الصيني وعن ممارساته الديكتاتورية، وأن يوضحوا أن الحضارة الصينية مختلفة تماما عن الحضارة الغربية. ولا ينبغي الوقوع في خطأ الحديث عن العرقيات، بل يجب محاولة شرحها وليس التشهير بها. ولكي يكون هؤلاء الوسطاء أكثر فعالية فعليهم أن يتحدثوا عن التقدم الهائل الذي حققته الصين خلال بضعة عقود وخاصة أن ذلك كان بفضل النظام والسلام الاجتماعي وغياب الإضرابات!

وهؤلاء المستشارون يُعرفون لدى الحكومة الصينية على أنهم "أصدقاء الصين" وهم في كل الأحوال يقولون خيرا عن سياساتها وقاداتها. فلنأخذ مثلا ما قاله هنري كيسنجر والذي كان في ذلك الوقت إحدى دعائم اللوبي الصيني في الولايات المتحدة حين ذكر بعد مذبة التيانانمين أن دينج أكسيابونج يعتبر أحد المصلحين الكبار في تاريخ الصين... الذي اختار الإنسان أكثر مما اختار الفوضى في الصين. وهذا يؤكد كل ما ذكرناه أنفا. نضيف إلى ذلك شخصية أخرى مثل ألكسندر هايغ أحد السكرتاريين في الدولة الأمريكية، والذي لعب دورا مهما في اللوبي الصيني. بالإضافة إلى رئيس الوزراء الأسبق في فرنسا جون بييررا فاران الذي كان رجل المهمات غير الرسمية مع الصين.

إن الشركات الكبرى التي تريد التعامل مع الصين لا بد وأن تلجأ إلى مثل هؤلاء المستشارين ويقومون بالدفع لهم بحسب أهمية الموضوع والصفقة محل البحث. ولا يخفى أن هؤلاء المستشارين لهم علاقات وثيقة مع محافظي المدن الكبرى أو أحد الوزراء أو حتى مع رئيس الوزراء في بلادهم. بالإضافة إلى قيامهم بالاتفاق فيما بينهم بتقديم تصريحات في وسائل الإعلام متوافق مع المصلحة الصينية. وهذا يعتبر شرطا آخر غير رسمي ولكنه موجود من أجل نجاح مهمتهم وهي إبرام عقود اقتصادية مع الصين. إن عددا كبيرا من الشركات وخاصة الأكثر قوة يشكل جزءا من اللوبي الصيني في أوروبا والولايات المتحدة. وتحدث لقاءات من وقت لآخر بين القائمين على تلك الشركات ونظرائهم في الصين (ففي أبريل ١٩٩٤ استقبل جيانج زيمان (الرئيس

الصينى) بيل جيتس، والذي كان يشغل منصب المدير العام لشركة مايكروسوفت حتى ٢٠٠٨. وجماعة الضغط الصينى لا تتشكل فقط من كبرى الشركات ولكنها تضم كذلك عددا من المفكرين والجامعيين والنقابيين مما يشكل مجموعات ضغط قوية نذكر على سبيل المثال مجلس الأعمال الأمريكى- الصينى الذى يقوم بنشر معلومات وتحليلات تعمل على تجميل وإظهار الفائدة المشتركة من العلاقات الأمريكية الصينية وعدم وجود مخاطر منها. كما تقدم حججا تقلل من أهمية العجز التجارى للولايات المتحدة مع الصين، وأن هناك أخطاء فى الإحصائيات الخاصة بذلك وإن هذا العجز سيتلاشى مع تزايد الدخل والاستهلاك فى الصين وهو ما يكذبه الواقع بصورة مستمرة.

لا شك أن اللوبى الصينى وتنظيماته يتمسك كثيرا بالحرية (نقصد هنا حرية التجارة) ويصفون هؤلاء الذين يتحدثون عن التجارة غير العادلة وتخفيض قيمة اليوان والحمائية النقدية على أنهم قد أصابهم مس من الشيطان ويتحدثون عن مذاهب ومعتقدات من الماضى، والتى لا ترغب إلا فى عودة الحمائية. ويبقى لنا أن نضيف على ذلك أنه أحيانا ما يمارس الغرب كذلك ممارسات تجارية غير عادلة! ومن بين هؤلاء الذين يطلق عليهم أصدقاء الصين نجد الفنانين المفكرين والمؤلفين والجامعيين كل يسعى لكتابة مقالات أو مؤلفات ويقوم بعقد مؤتمرات وأفلام حول الصين ويتم ذلك من أجل تسهيل الحصول على تأشيرة دخولهم إلى الصين وقيامهم بالتحرك داخلها ومقابلة المسؤولين. على الرغم من عدم وجود شروط علنية لمثل هذه الصفقة من الصداقة وشروط الحصول عليها. ومن الضرورى أن تكون مثل هذه الكتابات والمؤتمرات والأفلام ودية وتتوافق مع ما ينتظره المسؤولون الصينيون.^(٩) فالأمر يتعلق بعمل دعاية للصين وهو ما كان يتبعه الاتحاد السوفيتى فى الماضى.

وفى بعض الحالات يمكن لهؤلاء أن يحصلوا على صفة "مستشار" للحكومة الصينية أو لمؤسسة بنكية هامة مثل البنك المركزى الصينى ويتم استخدام هؤلاء المستشارين - كما ذكرنا - من أجل الترويج للصين فى بلادهم عندما يطلب منهم تقديم النصح والاستشارة. وهؤلاء المستشارون لا يحصلون فقط على مكافآت باعتبارهم أصدقاء للصين والتى تتمثل فى شبكة لا تقدر بمال من العلاقات المهمة الذى يمكن أن

يحصلوا عليه ولكن كذلك فى شكل مكافآت نقدية.^(١٠) وهم عادة ما يعملون كاقصاديين فى بلدانهم التى تتعامل مع الصين (كالولايات المتحدة، وألمانيا، واليابان وفرنسا إلخ) مثل جوزيف ستيجلتز الذى حصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد بالإضافة إلى آخرين لم يحصلوا عليها. ويتم اختيارهم بالقياس على درجة انتشار مؤلفاتهم خاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد العالمى، والتمويل الدولى. والتجارة الدولية والسياسة الاقتصادية. ويتم اختيارهم كذلك بالنظر إلى مدى انتشارهم إعلاميا وكذلك قوة علاقاتهم بمديرى الشركات الكبرى والقطاع المالى، وكذلك برجال الحكومة فى بلدانهم.

وتجدر الإشارة إلى أن اللوبى الصينى يعتبر متطورا بدرجة كبيرة فى الولايات المتحدة ولكن، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، أقل من نظيره فى دولة كفرنسا. ويضم اللوبى الصينى فى فرنسا مجموعة من كبرى الشركات الصناعية وعددا من الشخصيات الاقتصادية والسياسية نذكر منها السيد جون ببيير رافاران رئيس الوزراء الأسبق. وهناك ربما خاصية تتمتع بها فرنسا عن غيرها فيما يتعلق بهذا اللوبى وهو أن حزبا سياسيا بالكامل هو اتحاد الحركة الشعبية UMP وهو يعد من أقوى الأحزاب اليمينية الفرنسية قد أقام عام ٢٠٠٩^(١١) علاقات من الثقة المتبادلة مع الصين، والذى بمقتضاه يلتزم الطرفان بعدم التدخل فى الأمور الداخلية لكلا الدولتين وعدم الحديث بالمرّة عن قضية "تايبيه" وهو ما يعتبر مفيدا للحزب الشيوعى الصينى. وكما هى العادة فإن كل الأفكار والتحليلات التى تصدر من أعضاء اللوبى الصينى فى فرنسا يجب أن تصب فى مصلحة الصين أو تكون متفقة مع الاتجاه العام للفكر الاقتصادى ومع ما ينتظره القادة الصينيون. ويمكننا أن نركز على سبيل المثال لا الحصر على الموضوعات التالية:

- إن التبادل الحر لا يجب أن يكون محل شك وأن العودة إلى الحمائية سيكون معناها التردى الاجتماعى وإفقارا للشعوب خاصة شعوب الدول الغربية.

- إن الصين دولة فقيرة وفى مرحلة انتقالية وتواجه مشكلات وبالتالي لا يمكنها إجراء تحرير فوري وسريع لتجارتها الخارجية وكذلك لقطاعها المالى وتحركات رؤوس الأموال.

- إن سعر اليوان منخفض قليلا عن قيمته الحقيقية وليس بدرجة كبيرة كما يقول البعض، وإن هذا السعر سيعود إلى قيمته الحقيقية في المستقبل.

- لا ينبغي اتباع أسلوب الصدمة في مواجهة الصين فيما يتعلق بسعر صرف عملتها فهذا أسلوب غير مجد. بل على العكس يتعين التحلى بالصبر حتى تأخذ التغييرات المطلوبة الوقت اللازم لها. (١٢)

- إن الأزمة المالية الحالية هي أزمة أمريكية في أساسها حيث إن الولايات المتحدة لجأت كثيرا للاقتراض في الوقت الذي كانت فيه مدخراتها غير كافية بشكل ملحوظ.

- في النهاية وهو الشيء الأكثر إثارة أن الصين تلعب دورا كمثبت وكباعث للاستقرار في الاقتصاد العالمى من خلال ما تقدمه من قروض للعالم وخاصة للخرانة الأمريكية ومن خلال كذلك تحفيزها لاقتصادها داخليا بما يساعدها في إنقاذ العالم من تلك الأزمة.

إن هذه الأفكار وللأسف يتم ترويجها وطرحها على مستوى عال ولكنها تتناقض في حقيقة الأمر مع النظريات التى سبق وأن طرحناها. ونعود ونذكر بأن انخفاض مستوى الأجور مع وجود سعر صرف منخفض للغاية لدولة الصين يؤدي بلا شك إلى ضياع وفقدان المنافسة للعديد من القطاعات الإنتاجية فى الدول المتقدمة وكذلك إلى اختلالات فى توازن تجارتها الخارجية بصورة مستمرة. الأمر الذى يدفعها لتعويض هذه الاختلالات من خلال اللجوء إلى الاقتراض المفرط، الأمر الذى أدى للأزمة الحالية. إنها ليست مشكلة يصعب حلها، فنحن لسنا بصدد محاولة معرفة (البليضة أولا أم الدجاجة). وهناك سبب أولى لهذه الأزمة يوجد فى آسيا بالإضافة إلى تلك السلبية التى تطغى على موقف البلدان المتقدمة فى مواجهه الهجوم التجارى، والذى تجد تفسيرها فى وجود مصالح كبيرة للشركات الكبرى فى الدول الغربية فى القارة الآسيوية. إن مسألة القروض العقارية والمخاطرة المالية التى قامت بها الولايات المتحدة يجب أن ننظر إليها من نقطة البداية بمعنى أن نبحث عن السبب الذى أدى لانفجار الأزمة. ومع

ذلك يبقى سؤال وهو لماذا يوجد مثل هذا الإجماع بين معظم الاقتصاديين على أفكار اللوبي الصينى؟ إن الإجابة تأتى من خلال موضوعات تتعلق بالمال والتمويل.

(٥) اللوبي الصينى والتمويل الدولى

لقد صاحب الاختلالات التجارية الهائلة للدولة الغربية وبخاصة الولايات المتحدة ارتفاع ملحوظ فى أسهم الشركات الكبرى المسجلة فى البورصة حيث استطاعت أن تحقق معدل ربح كبير ومحفز يصل إلى ١٥٪ بفضل تعاملاتهم مع الدول الآسيوية. وفى محاولة الولايات المتحدة ضمان حد أدنى من النمو الاقتصادى بالرغم من عجزها التجارى فإنها لجأت إلى تطبيق سياسة تنطوى على استمالة المديونية المحلية لزيادة الطلب المحلى، وكان لذلك أثر كبير فى تحقيق قفزة هائلة فى القطاع المصرفى والمالى وكذلك القطاع العقارى. وتمثل تلك القطاعات ما يبلغ من ٢٠٪ من القيمة المضافة فى الولايات المتحدة. ولا شك أن ابتكار وسائل وأدوات مالية جديدة لهذا الغرض مع وجود سعر فائدة منخفضة للغاية قد سمح بقفزة كبيرة فى التمويل وفى الأرباح الناجمة عنه (كما ذكرنا ١٥٪) ومن الطبيعى أن الأفراد الذين يوظفون تلك الأموال قد حققوا كذلك مكاسب هائلة .

ولقد سادت حالة من السعادة لما وصل إليه القطاع المالى والبنكى والذى نتج عنه ارتفاع فى رواتب ومكافآت العاملين فيه. وكل ذلك كان محفزا قويا لهم على تقديم المزيد من المنتجات المالية وبدا وكأن قطاع المال أخذ نفس الأهمية التى يتمتع بها تمثال الحرية فى نيويورك الذى يضئ العالم. وانتشر فى الأروقة الجامعية والإذاعات المسموعة والمرئية أن هؤلاء المتخصصين فى المال والتمويل يمكنهم تقديم خيارات اقتصادية فعالة بفضل التمويل^(١٣) الذى ينير لهم الطريق. باختصار كانت الأسواق المالية فى أوج عظمتها. ويجب القول إن القطاع المالى يحظى بمكانة اجتماعية متميزة فى الدول المتقدمة. فهو القطاع الذى لا غنى عنه ولا غبار عليه من أجل تحقيق النمو والتقدم. وعضدت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OCDE هذا الاتجاه الذى يؤكد نفعية التمويل. ولكننا لا نتفق فى ذلك.^(١٤) فالنمو الاقتصادى الناتج من نمو الإنفاق

الداخلي وصافى التجارة الخارجية باعتبارها متغيرات اقتصادية كلية فى حساب الناتج المحلى الإجمالى تصل بنا إلى نتيجة مغزاها أن التجارة الخارجية تبدو ذات أهمية هامشية. فالنمو الاقتصادى فى أمريكا، فرنسا وإنجلترا يقوده ويكون مدفوعا بالإنفاق المحلى مما يحفز على زيادة الاقتراض ومن ثم إعطاء أهمية بالغة للنظام المصرفى والتمويلى. وهذه المقولة الأخيرة حقيقة على الرغم من أنها تخفى المكانة الحقيقية للتجارة الخارجية. فالدول التى تعرف عجزا تجاريا تستشعر مع ذلك الحاجة إلى تعويض هذا العجز من خلال المديونية المبالغ فيها، مما يفسر تضخم الأصول لأنظمتها المالية والمصرفية.

وهكذا نرى القطاع التمولى يقوم بتوزيع مكافآت وحوافز للعاملين فيه ويستوعب أفضل خريجي الجامعات المتخصصة فى الاقتصاد. وهؤلاء من النخبة المنتقاة بعناية والسعداء لن يقوموا مع ذلك بتطوير نماذج من الممكن بها أن تكون سببا فى عدم بقائهم فى مناصبهم وأعمالهم وهم يملكون الأدوات النظرية الضرورية لكى تكون تصرفاتهم قانونية وهذه الأدوات تؤكد على فعالية الأسواق المالية وكذلك الأثر الضعيف المفترض للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادى، وذلك يشرح لنا باستفاضة نمو قطاع التمول وتضخمه.

وإذا أعطينا الاهتمام الآن للمؤسسات المالية وليس فقط العاملين بها يتعين علينا أن نتساءل عن أصل تلك البحبوحة والرخاء التى يوفرها الحصول على مكانة كبيرة فى تلك المؤسسات. بالطبع مصدر ذلك هو الأرباح الهائلة الناجمة عن تعاملاتهم المربحة مع آسيا وبخاصة الصين وعملائها من الشركات الكبرى الصناعية. وبذلك فلن يكون هناك مبرر لوضع نماذج وطريقة عمل التجارة الخارجية موضع الشك وبخاصة سعر الصرف. لأن هاتين النقطتين هما اللتان تسمحان بنجاح هؤلاء العملاء حيث إن رخاءهم وثراءهم يأتى من استمالة كبيرة للطلب المحلى الذى يسمح لهم بتطوير الائتمان وهو ضرورى نظرا لوجود عجز خارجى. باختصار فالقطاع البنكى والتمويلى يستفيد من الناحيتين، من الطريقة الحالية التى يعمل بها الاقتصاد الغربى والتى تؤدى مع الوقت إلى إعادة إنتاج ما نحن فيه الآن، والذى أسهم فى الأزمة التى نعانى منها.

(٦) انعدام الرؤية لدى المجتمع الأكاديمي

ماذا نقول إذن عن الخبراء؟ ماذا نقول عن الاقتصاديين في المؤسسات والمنظمات الدولية وهؤلاء الذين يقدمون المشورة للحكومات وهؤلاء الجامعيين المعروفين باستقلالهم ويقولون أنهم على مستوى ذلك العلم الذي نطلق عليه (علم الاقتصاد)؟ إن هذه القلة يتم تنظيمها عن طريق عالم المال والتمويل.^(١٥) وهذا العالم يتيح وظائف مرموقة لأفضل الخريجين من الجامعات المتخصصة في الاقتصاد ويعطى كذلك فرصا لاستشارة كبار المتخصصين في الاقتصاد. وقد أدى كل ذلك، إلى خلق نوع من التطبيع بين هؤلاء وما يقدمونه من أبحاث اقتصادية وبين عالم المال والتمويل. من هنا يظهر التأثير الواضح لهذا القطاع المالي على توجهات علماء الاقتصاد حول القضايا التي ذكرناها آنفا. وهؤلاء المسئولون عن الحياة الأكاديمية هم أنفسهم يعملون كمستشارين لدى أجهزة الدولة وفي الشركات الكبرى والبنوك. وهم يعتبرون ذلك نوعا من التتويج لهم يعضده الانتشار الإعلامي لهم. وبطبيعة الحال فهم حرصا على مستقبلهم العلمي قبل العلمي يدافعون عنه من خلال الأدبيات الاقتصادية التي ينتجونها بحيث تكون متوافقة مع ما تنتظره هذه الشركات الكبرى التي يعملون كمستشارين بها. وحيث إنهم يسيطرون على كل وسائل الإنتاج العلمي من مجلات علمية ودوريات فهم يسعون أن تحتوى هذه الدوريات على الأبحاث التي لا تتعارض مع التحليلات "العلمية" التي يقدمونها بشكل واسع. ونجدهم كذلك قد نجحوا في جعل مجال البحث العلمي الاقتصادي محصورا أو منغلقا وعليه كلمة السر المهمة، وهي إذا كنت ترغب في أن تبني مستقبلك البحثي فيمكنك أن تتصور أية نموذج اقتصادي ولكن الذي يتم نشره فقط هو ذلك الذي لا يمس ما اتفق عليه هؤلاء الاقتصاديون الكبار وخاصة لا يمس بمبدأ حرية التجارة ولا ينادى بالعودة إلى الحمائية.^(١٦)

وفي هذا الصدد نلاحظ أنه في المؤتمر العالمي في سان فرانسيسكو في يناير ٢٠٠٩ ظهرت أشياء تستحق الذكر. ففي القاعات الرئيسية كانت هناك مداخلات وأبحاث حول الأزمة المالية والتي يعالجها الكثيرون على أنها أزمة أمريكية. وفي قاعات أخرى وفي نفس الوقت هناك ورش بحثية حول الاقتصاد الصيني. وفي هذا المحتوى

فإنه لا توجد أية خطورة فى أن تظهر ورقة بحثية تتناول مثلاً "الصين والأزمة المالية" ! من هنا كان يبدو هذا المؤتمر سليماً وصحيحاً من الناحية السياسية. كما أنه لا يفوتنا الحديث عن ملتقى دائرة الاقتصاديين الذى تم فى مدينة اكس أون بروفانس جنوب فرنسا.^(١٧)

إن الحاجة الملحة تجعل هؤلاء الاقتصاديين "العازفين لمقطوعات مختلفة من نفس الألبوم لديهم نوع من حب الذات ولم يترددوا فى عامى ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ فى قبول السياسات المعضدة للطلب من خلال التسهيلات المثيرة للدهشة من قبل القطاع التمويلي بما فى ذلك خلق النقود من خلال التسهيل الكمي Quantitative easing^(*) التى مارستها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مستهدفة بذلك نوعاً من النمو الذى يتصف به النموذج الكينزى ولكن بطريقة مبالغ فيها، والذى أدى إلى اضطراب فى وجهة النظر الجيدة لكينز حيث التركيز حول العرض وليس الطلب.

إن أزمة الديون العامة والتدابير التقييدية للإنفاق من أجل مواجهتها، والتى تم وضعها محل التنفيذ عام ٢٠١٠ جعلتهم يعودون مرة أخرى للاعتقاد الذين تعودوا عليه. بيد أن الفجوة الكبيرة فى النظرية الاقتصادية كانت تتخطى دائماً كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية، فى حين أن الاقتصاديين يقبلون فى تحليلاتهم تقدماً للنمو الاقتصادى من خلال مجموع مرجح بمعدل النمو للإنفاق الداخلى وصافى التجارة الخارجية، الأمر الذى كان يجعلهم يتجاهلون هذا المتغير الأخير. علاوة على ذلك فإنهم يدافعون باستماتة عن حرية التبادل والعولة ويهاجمون كل عودة للحماية وهذا فى حد ذاته دليل على تمسكهم بالرغم من ذلك بأهمية التجارة الخارجية. وعلى كل حال فإنهم يقدمون مساهماتهم المتواضعة فى إطار توافق بين الدول المتقدمة ومن أجل إخطار الرأى العام بمخاطر إمكانية عودة الحماية. وذلك رغبة منهم فى تجنب وتقادى الحديث عن سعر صرف اليوان كمشكلة مركزية وتغيير التوجهات نحو حوارات غير صحيحة وكذلك نحو موضوعات أخرى مثل التكنولوجيا الجديدة والبيئة.^(١٨)

(*) هى سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومى عندما تصبح السياسة النقدية والمالية التقليدية غير فعالة حيث يشتري البنك المركزى الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المحددة مقدماً فى الاقتصاد. (المترجم)

(٧) سلبية الدول الغربية فى مواجهة الصين تصل إلى حد المغامرة

إن مصطلح "سلبية" يمكن أن يبدو غير ملائم عندما نتحدث عن الدول المتقدمة وموقفها فى نهاية عام ٢٠١٠. وفى الواقع فإننا نلاحظ أن مواقف هذه الدول دائما تدخلية. وهذا يعنى أنهم غير سلبيين أو مسالمين فهم نشطاء ولكن نشاطهم يتمثل فى الاستسلام والخضوع للدور الذى حددته لهم البلدان الميركاننتيلية وعلى رأسها الصين.

إن الطريق الوحيد الذى يمكن أن يكون مقبولا هو رفض كل الاختلالات الحالية فى المبادلات التجارية العالمية. وهذا يعنى إرغام الدول التى تتدخل فى تحديد سعر صرف قيمة عملتها بأقل من قيمته الحقيقية على أن تترك هذه الممارسات وفى حالة ما لم تتوقف هذه الدول عن تلك الممارسات فلا بد من عقابها من خلال الأدوات والوسائل المعروفة فى مجال الحماية التجارية بما يحقق التوازن. وبدلا من أن تسلك هذا الطريق فقد قامت البلدان الغربية باختيار طريق الاستدانة، حيث انتقلت من المديونية المبالغ فيها للعائلى وللشركات إلى المديونية المبالغ فيها كذلك للدولة ذات السيادة. ومن المؤكد أن تلك الدول لا تستطيع الاستمرار فى هذا الطريق إلى مالا نهاية مهما كان ما يقوله له جيمس كينيث جاليراث^(١٩) وكما توضحه السياسات ضد الاستدانة التى تمارسها الدول الغربية اليوم.

لقد سبق وذكرنا أن الولايات المتحدة تبنت سياسة الهروب إلى الأمام، والتى تعتمد على توافق واسع حيث كانت شركاتها فى فترة منتعشة وأعلنت أنه لابد من الاستمرار فى تطوير التجارة العالمية وأن سعر اليوان لم يكن يسبب مشكلة. كما أن البنوك ستضمن عملاءها وخاصة الشركات الكبرى. إذن لابد من الاستمرار فى تطوير الائتمان، حيث إن الحالة الاقتصادية صحية. وقامت الخزنة الأمريكية بوضع أذوناتها فى صناديق صينية بمعدلات منخفضة. أضف لذلك أن الخبراء أو الاقتصاديين الأمريكين يعتبرون أن العولة كشئ إيجابى يدعو لزيادة الائتمان وبذل مزيد من الجهد فى مجال التنافسية. ومع ذلك فإننا نجد بعض السيناتورات كانوا يطالبون بالعكس ويحذرون من الارتفاع الكبير فى معدل البطالة بالإضافة إلى جنون عملية هروب الأنشطة الصناعية إلى الصين.^(٢٠) وقد حاولوا توصيل أصواتهم ولكن لم يوجد أحد

يصغى إليهم فعالم المال والأعمال والخبراء شبه متفق، وهم أكثر اقتناعا بما يحدث. لقد أعطينا أفضلية ولا نزال على الأقل في أوروبا إلى الخطابات والدعوات المسكنة التي يقدمها وكلاء آلهة العولة السعيدة. الذين يبشروننا بأن الصعوبات سيتم التغلب عليها بفضل الأوراق المالية الجيدة وبفضل السياسة التي تعتمد على العرض. وطبقا لذلك يتعين السعى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج بما تسمح به الاختراعات الصناعية الناتجة من الجهود المتحققة في مجالات البحث والتطوير.

ولكن كيف يمكن لنا أن نتصور سيناريو للتنمية في الوقت الذي تتزايد فيه مواجهات الصعوبات الحالية وهجرة الصناعة التي تفجرت منذ وقت طويل في البلدان الغربية. بالإضافة إلى قوة المساومة التي تتمتع بها الصين والتي تسمح لها بالاستحواذ تدريجيا على التكنولوجيا الأساسية؟^(٢١) كيف يمكن لنا تنمية سيناريو للتنمية تكون فيه مهمة الصين هي إنتاج السلع المادية للعالم بأسره بينما تخصص أوروبا والولايات المتحدة في إنتاج السلع غير المادية في قطاع البحث والتطوير؟ يتعين علينا القول مرة أخرى إن سياسة العرض التي تستطيع أن تؤتي بثمارها، إذا حاولنا مرة أخرى تعبئة القروض العامة بصورة كبيرة من أجل تمويل التنافسية للشركات فإن ذلك لن يحل شيئا من مشكلة البطالة. فالاختراعات والتجديدات الصناعية التي تتم في الغرب ستجد تطبيقاتها في آسيا ثم في مرحلة لاحقة ستقوم آسيا بدورها بهذه الاختراعات والتطويرات. ففي الصين والهند سيتم تخريج أعداد من مهندسين أكثر مما تخرجه الدول المتقدمة ومن أجل إفعال السيناريو الجديد لتقسيم العمل الدولي فإنه يتعين في البداية كسر الحركية الحالية للاقتصاد الدولي القائمة على الميريكانتيلية الصينية والتي تفرض اليوم هروب الصناعات الغربية وغدا ستعمل أيضا على تحويل الأنشطة البحثية والتطويرية إلى الصين.

والدور الذي ستضطلع فيه الدول الغربية طبقا للسيناريو الأقل تفاؤلا والذي يطرحه اقتصاديو الألبوم متعدد الأغنيات سيكون هو تشكيل فضاء سياحي وثقافي. وهذا هو بالتحديد الدور الذي كان يتوقع لفرنسا في المشروع الجيوسياسي لهتلر! وهو ما يعنى إحداث نمو قوى في وظائف العاملين بالمقاهى وتراجعا لا مثيل له

فى العمالة بوجه عام والهجرة القسرية لعدد متزايد من الشباب للبحث عن فرصة عمل براتب يعادل ما يحصل عليه العامل الآسيوى. ولا ننسى هنا ما حدث فى قضية مولينكس فى فرنسا.^(٢٢) وفى نفس المنوال. نجد شركة SEB قد افتتحت لها مؤخرا مركزا صناعيا لها فى الصين. وهذا يوضح فى الغالب عادة أن المؤسسات الصناعية ترى عدد عمالها يتناقص بفعل الاستثمارات الجديدة حيث يتم تحويلها إلى أسيا فى حين أن الشركات المماثلة هناك فى حالة من الازدهار. كما نذكر مثلا آخر هو صناعة السيارات الأمريكية وهى ضحية للمنافسة غير العادلة من جانب الدول الميركانتيلية وعلى رأسها الصين^(٢٣) فمن ناحية نجد عالم المال والشركات الكبرى وحتى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التى وجدت انتعاشا ترتبط بالقلة الصينية المحتكرة ومن ناحية أخرى نجد الجزء الأعظم من الشركات والطبقات المتوسطة تسوء حالها. وتجدر الإشارة إلى أنه وحتى عام ٢٠٠٨، فإن السياسات الاقتصادية التى وضعتها الدول الغربية كانت بالأحرى فى صالح المجموعة الأولى، والتى فى عالم من الحرب الاقتصادية يمكن وصفها على أنها العدو الداخلى فى بلدناهم والتى تعرف الصين جيدا كيفية تقويتها وموازرتها.

(٨) الخوف من مواجهة الصين

وفى خضم تلك الأحداث والتطورات سنجد أن بعض الشركات الكبرى العالمية ستعرف ظاهرة الاستقلالية المتزايدة فيما يتعلق بعلاقتها بالدولة الأم أو دولة المنشأ. ويذكرنا ذلك بكلمات كارل ماركس حول أن رأس المال ليس له وطن.^(٢٤) فى الوقت الذى تظل فيه الشركات الأقل حجما والأكثر عددا مرتبطة بالدولة الأم. ولكن مع تنامي الطبقة المتوسطة فإنها ستمثل ضغطا متزايدا على البلدان الغربية ولعل انتخابات باراك أوباما تمثل مؤشرا هاما على ذلك. وفى مواجهة الصعوبات الاقتصادية الاجتماعية التى تزداد حدتها مع الوقت يبرز التساؤل الآتى: هل سيكون لدى القادة الغربيين القدرة والشجاعة على مواجهة الصين؟ وهنا يبدو ملانما الإشارة إلى عوامل

الضعف الموجودة فى طبيعة النظام الديمقراطى. حيث نجد أن قادة الدول الديمقراطية فى الغرب مقيدين بفترات رئاسية محدده تجعلهم مترددين وتجعل حكوماتها تبحث أن تحتفظ بمكانها خلال فترة حكمها القصيرة، ومن ثم فهم يفضلون دائما الحلول قصيرة الأجل. كما يفضلون كذلك الحلول التوافقية بين جميع الأطراف كما حدث فى الماضى بالنسبة لفرنسا وإنجلترا فى مواجهة ألمانيا النازية. وعلى النقيض فإن الدول الديكتاتورية الشمولية تمتلك ميزة كبيرة^(٢٥) حيث إن قادتها لا يحملون هموم الانتخابات ويستطيعون - ولأنهم باقون فى الحكم- وضع استراتيجيات طويلة الأجل محل التنفيذ وكذلك الالتزام بها. بيد أن القطيعة مع الصين ستؤدى حتما إلى ردود فعل ثأرية مضادة وإلى تصرفات غير متوقعة تتفاوت فى درجة أهميتها. هذا يعنى أن فترة من عدم التأكد ستبدأ وستواجه الأسواق خطر الانهيار لأنها لا تحب عدم التأكد.

وبالرغم من ذلك فهذا هو الطريق العقلانى فى الأجل الطويل. ونعلم كذلك أن رجال السياسة فى الغرب يخشون أن يسلكوا هذا الطريق لما يحمله من أهوال جسيمة فى الأجل القصير. إن الصين مصدر خوف لعدد من الشركات الكبرى، للطبقة السياسية ولعالم التمويل.

الصين مصدر خوف لصغار المدخرين. فكلنا يعلم أن اتباع سياسة شجاعة فى مواجهة الصين لن تستبعد أن يكون هناك انخفاض قوى فى قيم البورصات العالمية وهذا معناه أن الممتلكات وخاصة تلك التى تحتفظ بها الطبقة المتوسطة والتى تم تقديرها بأكثر من قيمتها لن تساوى فى الحقيقة إلا نصف قيمتها. وحتى مع تشكل هؤلاء من حدوث تلك المواجهة فإنهم فى الواقع ليس لديهم الرغبة أصلا فى مواجهة الحقيقة.... مواجهة الصين لأنهم خائفون! إن القادة الغربيين والطبقة المتوسطة فى بلدانهم خائفون . إنهم خائفون من أن تظهر أمامهم الحقيقة بصورة جلية تؤكد لهم صحة هواجسهم وهم لذلك يخشون كل التحليلات التى تقدم لهم تلك الحقيقة ويتمنون استبعادها.

ويوضح لنا جون لوك جريو هذه الحقيقة بكل دقة حين يذكر أن من أكثر الموضوعات إثارة في كل مرة يطرح فيها سؤال الحمائية هو رؤية الخيار الاقتصادي للحمائية وكأنه تعبير عن حالة من مرض نفسى قائم على الخوف. فالحمائية لا يمكن إدخالها أو إدماجها في المناقشات الاقتصادية حيث كل فرد يقدم هذا المبدأ يفترض أنه يتحدث تحت مظلة مملكة الخوف من المستقبل ولا يشعر بالفرص المتاحة. والبعض سيلاحظ أن كل هذه المناظرات ما هي إلا مناظرات فرضية، والتي يمكنها أن الحوار حول موضوع مرفوض من أصله وأن تطرح تساؤلات حول عقيدة من يخاف من العولة؟ من يخاف من الصين؟^(٢٦)

هوامش الفصل التاسع

(١) إن الصين لا تعتبر دولة ناشئة حيث إنها تستحوذ من الآن فصاعداً على شتى أنواع

التكنولوجيات الأكثر تطوراً لذلك فهي قد تخطت بمراحل تصنيفها كدولة ناشئة.

(٢) إن تلك القرارات التي تجول بخاطرنا في هذا الصدد لا تتعلق "بالوصايا القديمة" من نوع

"ضرورة زيادة القدرة التنافسية لصناعاتنا" أو "خلق مراكز تنافسية"، والتي تقوم على

منطق "الاهتمام أكثر بجانب العرض"، ولكن نغني تلك القرارات الواقعية التي تهدف للوقوف

بفعاليه ضد الحمائية النقدية التي تمارسها الصين، والتي تسعى كذلك لإعادة التوازن في

المبادلات التجارية العالمية.

(٣) انظر. Jules Michelet, Légendes démocratiques du Nord.

(٤) البروفيسور جوزيف ستيجلتز حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد وهو رئيس الاقتصاديين

الأسبق في البنك الدولي وكان المستشار الاقتصادي للحكومة الصينية وللرئيس الأمريكي

كلينتون وكذلك للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي.

(٥) نجد أنه في سبتمبر ٢٠٠٩ أي قبل بضعة أيام من اجتماع مجموعة العشرين في

بيسبورج، اقترحت (لجنة ستيجلتز) الأخذ في الاعتبار بمعايير إحصائية جديدة؛ وقد أعلن

الرئيس ساركوزي في الحال أن بلاده ستكافح من أجل أن تعمل جميع المؤسسات الدولية

على تعديل أنظمتها الإحصائية؛ وقد أعرب عدد من رجال الحكومة الفرنسية عن ترحيبهم

لمثل هذا الإعلان، حيث يرى البعض منهم أننا يجب أن نذهب إلى ما هو أبعد من مؤشر

الناتج المحلي الإجمالي، كما يرى البعض الآخر أنها المرة الأولى التي نقول فيها إن الأرقام

والإحصائيات الاقتصادية غير حقيقية بل وتكذب أحياناً.

(٦) إن هناك مؤشراً واضحاً يعكس هذا الإصرار على الهيمنة العالمية ويتمثل في استراتيجية

التوسع الجغرافي والذي بدأت الصين في انتهاجه وذلك من خلال الهجرة الإجبارية للسكان

(وهي تعتبر أحد التقاليد التاريخية الصينية) فى داخل الصين (تبيه وسينكيانغ)، وكذلك خارج الصين (منغوليا، وكازاخستان وروسيا) حيث نرى مجموعة من الخرائط الجغرافية الصينية تظهر بوضوح أن منغوليا وجزءا كبيرا من سيبيريا وكذلك الشرق الأقصى الروس هى فى الأصل جزء لا يتجزأ من الصين.

(٧) وظهر ذلك واضحا كذلك فى مشكلة لعب الأطفال المصنعة فى الصين وعدم مراعاتها للمواصفات الأوروبية، حيث كان ضروريا تقديم الاعتذار وإبداء الندم. وقد تولى السيد رافاران (رئيس الوزراء الفرنسى الأسبق) القيام بهذه المهمة بدلا من الصينيين.

(٨) إن هذا يجعلنا نسترجع بمرارة القضية المشهورة فى موسكو فى السنوات الثلاثينيات حيث أقام ستالين محاكمات صورية من أجل إقصاء معارضيه.

(٩) حيث نلاحظ أنه إذا كانت الكتابات والمؤتمرات والأفلام لا تتفق مع ما ينتظره الصينيون فإن القائم على تلك الأمور يفقد صفته كصديق للصين، فلا يمكنه الحصول على تأشيرة دخول للأراضي الصينية وبمعنى آخر يتم النظر إليه على أنه خائن للصدقة الصينية.

(١٠) لقد كان ستالين يقوم بدعوة المفكرين والمثقفين إلى روسيا بحيث تتم لقاءات مع نظرائهم الروسى ومن ثم يقوم هؤلاء المفكرون بنقل صورة جيدة عن الاتحاد السوفياتى إلى المجتمعات الغربية. كما نلاحظ السنوات السابقة للحرب العالمية أن كلا من هتلر وموسوليني قد ذهبوا لأبعد من ذلك بقيامهما برشوة الصحفيين ذوى الشأن فى بلادهم لكى يقوموا بنشر مقالات فى صالح ألمانيا النازية أو إيطاليا الفاشية. ويقوم مستشارو الحكومة الصينية حاليا بنفس الدور الذى كان يقوم به الصحفيون فى الماضى.

(١١) قام السيد بيرتراند أكرزفيسى والذى كان على رأس بعثة من حزب اتحاد الحركة الشعبية بالتوقيع على إعلان مشترك مع الحزب الشيوعى الصينى فى بكين ينص بصفة خاصة على أن الطرفين يتفقان على أسس الاستقلالية والمساواة الكاملة والاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لكل طرف، وأن يقوم الحزب اليمين الفرنسى مع نظيره الصينى بتطوير المبادلات بين البلدين وتحسين أدوات الفهم المشترك لخصوصية كل طرف وتعميق وتعضيد الثقة المتبادلة... إلخ.

(١٢) كما يرى السيد (أرتوس) أنه لا ينبغي الحديث عن تعادل القوة الشرائية للعملة الصينية حيث إن ذلك يعد أمرا غير مرحبا به. انظر فى ذلك:

- La Chine éditée par PUF (2008) (les Cahiers du Cercle des économistes) Sous La direction de P. Artus, notamment les articles:

- de P. Artus: L'objectif Central de Politique économique de la Chine: Croître le plus vite possible (pages 19 a 26).

- de H. Aglietta: La rivalité monétaire Sino - américaine et le régime de Change de la Chine (Pages 35 a 54)

(١٣) أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في نهاية شهر سبتمبر عام ٢٠٠٩ في مؤتمر صحفي: "أنه إذا كانت الأسواق فعالة، فإن ذلك ستكشف عنه الأيام القادمة" وكان من الممكن أن تكون تلك المقولة بمثابة مؤشر لتغير ما في التصورات الاقتصادية من جانب القارئ على الإدارة الفرنسية، ولكن ذلك لم يحدث.

(١٤) انظر في ذلك الفصل الثالث.

(١٥) إن "عالم التمويل" يشار إليه هنا على وجه العموم ويضم البنوك والمؤسسات التمويلية وكذلك البنوك المركزية وبعض المنظمات الدولية.

(١٦) في بعض الحالات، وينطبق ذلك على الولايات المتحدة كما هو الحال بالنسبة لأوروبا، تتدخل الحكومة الصينية بشكل مباشر وذلك من خلال الإعلان عن خبراء تقوم بدفع رواتبهم: والحالة الأكثر شهرة هي قيام الصين بتوظيف السيد جوزيف ستيجلتز كخبير اقتصادي لحكومتها، وهناك حالات أخرى مشابهة وهذا يذكرنا في جانب منه بما حدث خلال السنوات الثلاثينيات عندما كان الصحفيون الفرنسيون يتلقون راتباً من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية مقابل ما يقومون بكتابته من مقالات تخدم مصلحة هذين النظامين.

(١٧) انظر:

Olivier Pastre, Gouvernance: attention a la menace protectionniste, Enjeux - les Echos, juillet 2009.

(١٨) كما يحدث كل عام يتم تنظيم المؤتمر في مدينة إكس أون بروفانس حيث يلتقي العلم الأكاديمي مع رجال الأعمال أمثال السيد جون - وكلود تريشييه ، وباسكال لامى كريستين ولاجارد وعدد كبير من مديري الشركات. انظر . Enjenx - Les Echos

(١٩) إن الأمر هنا يتعلق بتحليلات خاطئة لمشكلة حقيقية، حيث إن التدابير المتخذة في هذا الصدد لا تستطيع أن تقدم حلولاً حقيقية من أجل إعادة التوازن إلى المبادلات التجارية العالمية.

(٢٠) السؤال المتعلق بقدرة الفيدرالي الأمريكي على الاستمرار في ممارسة عملية النقدية لمدىونه ورد عليه السيد جالبراث بالإيجاب حيث يرى أن الإفلاس يعتبر حلاً في مواجهة المديونية المرتفعة للوحدات الخاصة والذي ليس له أى تطبيق على أمور الدولة. وإذا كان الأجانب لا يريدون الاحتفاظ بديون أمريكية، فإن ذلك سيعنى تخفيضاً لقيمة الدولار وارتفاع محدوداً للتضخم المحلى ولكن لا يتعلق الأمر بتمويل للدولة. انظر (Journal le Monde, 13 octobre 2009).

(٢١) إن عمليات تحول التوطن الصناعى لا تعنى بالضرورة انتقال للشركات والمصانع من دولة لأخرى، فالعملية أكثر خدعة ومكراً عما يتصوره البعض ويتم على مستوى أكثر اتساعاً؛ فهى ببساطة تتمثل فى أن الاستثمارات الجديدة تتجه نحو الصين ولا تستفيد بها الدولة الأم التي تخرج منها تلك الاستثمارات.

(٢٢) هذه الحركة لنقل الصناعة تم شرحها بطريقة جيدة بواسطة السيد إيمانويل تود... انظر فى ذلك:

Emmanuel Todd, Apres L'Empire, essai sur la decomposition du systeme americain.

(٢٣) يجب التذكرة فى هذا الصدد بأن إغلاق مصانع مولينكس فى فرنسا مقابل نقل أنشطتها إلى جنوب شرق آسيا أدى إلى قيام مجلس إدارة تلك الشركة بإصدار قرار تلتزم فيه بإعادة تعيين موظفى الشركة الذين فقدوا وظائفهم فى فرنسا بالعمل فى فروعها الموجودة فى ماليزيا ولكن بنفس الشروط التى تنطبق على الموظفين الماليزيين فى نفس المجال. وقد قوبل هذا القرار بالترحيب من جانب الرابطة العمالية لهذه الشركة

(٢٤) الشركات المنافسة فى هذه الحالة، هى الشركات الكورية واليابانية؛ وتتميز بقوه تنافسية لا يستهان بها بحيث يمكنها أن تطلب مستثمرين صينيين لتوقيع عقود تحتية معهم.

(٢٥) إن نقل إدارة بنك HSBC (وهو البنك الأول على المستوى العالمى) من لندن إلى هونج - كونج والذي تم الإعلان عنه فى سياق اجتماع مجموعة العشرين فى سبتمبر عام ٢٠٠٩،

يوضح لنا وجهة النظر هذه؛ وفي هذه الحالة، نجد أن رأس المال البريطاني المندمج مع رأس المال الصيني يمكن أن يصبح من الآن فصاعداً في تراجع وضالة بالنظر إلى رقم الأعمال الذي يحققه البنك.

(٢٦) نحن نسجل هنا اعتراضنا ضد هذا اللغو الأيديولوجي الذي تتبناه متطوعة معظم المنظمات العالمية (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي، اللجنة الأوروبية، وغيرها) والذي يدعى أن الديمقراطية تمثل عاملاً قوياً وعنصراً مهماً للنمو الاقتصادي، ونحن نعتقد العكس ولكن لا ينبغي أن يفهم من ذلك أننا نتفق بأي حال من الأحوال مع النظم الديكتاتورية أو النظم السلطوية والشمولية!

الفصل العاشر

كيفية التصدى للتوجه الصينى نحو الهيمنة العالمية

لا يزال من الممكن العمل على إفشال الاستراتيجية الصينية السابق ذكرها فى الفصول السابقة. ومن الممكن كذلك إعادة النمو الاقتصادى فى معظم دول العالم. ومن أجل ذلك لا بد من إحداث تغييرات عميقة فى طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، وأول شئ يتعين علينا القيام به هو ضرورة إدراك قادة الدول الغربية الأكثر قوة أن المواجهة الاقتصادية مع الصين لا يمكن أن تحدث من خلال المواقف السلبية التى تؤدى إلى تحطيم وتدمير اقتصادياتهم، وينبغى على الأقل تطبيق تدابير حمائية، بصورة مؤقتة، من أجل أن تحمى نفسها من التهديد الذى يشكله الإغراق النقدى الذى تمارسه الصين. وفى النهاية يتعين الخروج من منظمة التجارة العالمية التى أصبحت فى حقيقة الأمر منظمة فى خدمة الصين، والسعى نحو إنشاء منظمة دولية جديدة هدفها تنمية تجارة عالمية متوازنة ومتوافقة مع ما نادى به اللورد جون ماينارد كينز فى مؤتمر بريتون وودز.

(١) صعوبة تفادى الدول المتقدمة المواجهة مع الصين

إن معظم الاقتصاديين الكينزيين قد أخطأوا فى مكان الحرب وضد من يجب القتال، حيث إن عدم تقديرهم التلقائى لأهمية التجارة الخارجية فى النمو الاقتصادى^(١) منعهم اليوم من معرفة الدور الذى تقوم به الصين فى زعزعة استقرار المبادلات العالمية. لذلك فقد تعذر عليهم فهم التحول عكس الاتجاه تماماً الذى حدث فى عام ٢٠١٠ من خلال السياسات التى وضعتها البلدان المتقدمة موضع التنفيذ. حيث

اصطدمت تلك السياسات بحائط صلب ليس هو "حائط النقود" كما كان الحال فى السنوات الثلاثينيات، حيث شكلت نحو مائتى أسرة ثرية هذا الحائط، ولكن اليوم يتمثل فى حائط سور الصين العظيم!

إن أزمة الدين الخارجى فى أوروبا التى تسببت فيها أسواق السندات سمحت بالقول إنه كان غير مجد الاعتماد على أى شىء يأتى من الصين. فالصين اليوم تنتظر إلى البلدان ذات المديونية العالمية قائلة لهم: لقد دخلتم بأنفسكم فى داخل المصيدة ولن نساعدكم فى الخروج منها لأننا نحن الذين أدخلناكم فيها.

إن المسألة لم تعد على الإطلاق تتعلق بنقاش أكاديمى بين الاقتصاديين من أجل التوصل إلى الحل الأفضل على مستوى الاقتصاد الكلى لأزمة تم تشخيصها على أنها نتاج عوامل خارجية عن اقتصاديات الدول المتقدمة. بل على العكس - فإن المسألة تتعلق بالأحرى بضرورة اتخاذ رد فعل لما قرره الصين خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٤^(٢) من مواجهة جيوسياسية مع البلدان المتقدمة، والتى تفاقمت بطريقة قاطعة بدءاً من عام ٢٠٠٧ لتشمل الجوانب التجارية المالية النقدية والتمويلية.

وفى هذا الإطار من المواجهة يكون بالأحرى بدلا من الجدل والتنافس غير الصحيح حول تدابير لا تزيد إلا الطين بلة، أن تلتزم الدول المتقدمة بإلغاء الميزة التجارية التى تستأثر بها الصين، والخروج من هذه المصيدة التى تعمل على خنق اقتصادياتها. أن تلتزم بقلب موازين الأمور لكسر صعود الصين بقوة والذى استمر فى تدمير العالم منذ عام ٢٠٠١. إنه من خلال اتباع سياسة هجومية يمكن الرد على الهجوم الصينى وسيصبح أمرا عاجلا أن نضع نهاية للميزة التى أعطتها الدول المتقدمة للصين وذلك من خلال هذا الخطأ الفادح بقبولها دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية دون شروط تتعلق بسعر صرف اليوان.

(٢) الدروس المستفادة من الأزمات السابقة

إن النظرة التحليلية للأزمات الاقتصادية الحديثة فى ١٨٧٥ و ١٩٢٩ تؤكد لنا أن التدابير الحمائية نقدية كانت أم جمركية هى وحدها التى سمحت بالفعل بالخروج من الأزمة.

(أ) الأزمة الكبرى ١٨٧٥ - ١٨٩٥ وكيف تم الخروج منها

وهى أول أزمة اقتصادية كبرى تواجه العالم الغربى. فقد كان القطاع الزراعى يمثل قيمة مضافة تفوق ٥٠٪ من إجمالى القيمة المضافة للاقتصاد الأوروبى آنذاك. وفجأة وجد المزارعون البريطانيون ونظراؤهم فى القارة الأوروبية أن تنافسيتهم تتراجع فى مواجهة المزارعين فى الدول الجديدة التالية (الولايات المتحدة - كندا - أستراليا - الأرجنتين - البرازيل - روسيا) وهؤلاء لم يكن لديهم أية نوايا للإضرار بالدول الأوروبية. كما أن الولايات المتحدة بصفة خاصة لم يكن لديها آنذاك أية مشروع لسلب الهيمنة العالمية من الإمبراطورية البريطانية. فالولايات المتحدة لم تفعل سوى أنها قامت بتطوير الزراعة والرعى بأسلوب واسع مما كان له أثر إيجابى على الإنتاجية الزراعية مقارنة بأسلوب الزراعة والرعى الكثيف الذى كانت تمارسه أوروبا. وقد صاحب ذلك، تطور فى طرق المواصلات الأمريكية (السكك الحديدية- السفن التجارية البخارية- المبردات... إلخ). من هنا كانت المنتجات الزراعية القادمة من هذه الدول أرخص ثمنًا عن تلك التى ينتجها المزارعون الأوروبيون.

وخلال سنوات عديدة كان هناك اتجاه شبه عقائدى مبالغ فيه يسعى إلى تبرير والالتزام بمبدأ (دعه يعمل - دعه يمر) مع غياب الرسوم الجمركية تحت حجة الميزة النظرية التى يفترضها التبادل الحر وبعد أزمة طويلة قاسية صاحبها ارتفاع البطالة فى المناطق الريفية بدأت تظهر النظرة المنطقية والعملية فى مذهب حرية التجارة وتمت العودة إلى الحمائية الجمركية على المنتجات الزراعية بفعل قانون ميلين Meline فى فرنسا والنصوص المشابهة له فى الدول الأوروبية الأخرى. وهكذا انتهت الأزمة الأوروبية ووجد الاقتصاد الأوروبى انتعاشا وازدهارا حتى عام ١٩١٤.

(ب) الأزمة الكبرى لعام ١٩٢٩ وكيف تم الخروج منها

هذه الأزمة أضرت هذه المرة بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ولقد كان هناك مركزان لهذه الأزمة الأول فى الولايات المتحدة والآخر فى أوروبا. ففى الولايات المتحدة نجد أن الرخاء الاقتصادى الناتج عن الفوائض التجارية الخارجيه قد أثار حالة هياج

أفرزت كما حدث في اليابان (١٩٨٥ - ١٩٨٩) فقاعات في بورصة (وول ستريت) تتفاوت في قوتها كان لها نفس النتائج التي حدثت اليوم بعد الأزمة العقارية عام ٢٠٠٧. أما في أوروبا، فإن بعد الحرب العالمية الأولى كانت البلدان الأوروبية تواجه اختلالات نتيجة العجز التجارى الذى خضعت له بصورة متكررة مع الولايات المتحدة. ولقد حققت تلك الأخيرة فوائض بالنسبة للمواد الأولية، الفحم، والبترو، الحديد، القمح، الذرة، القطن، السكر... إلخ، حيث إنها كما ذكرنا آنفا اكتشفت مبكرا نظام الإنتاج الواسع، كما أنها حققت فوائض فى تجارتها فى المنتجات الصناعية. وقد تراكم الدين العام لدى الدول الأوروبية. وحيث إن الولايات المتحدة كانت هى الدائن الرئيسى فقد كانت البلدان الأوروبية بحاجة إلى إعادة تقييم الدولار مقابل الإسترليني، والفرنك والمارك. وقد قوبل ذلك بالرفض وقامت الولايات المتحدة على الرغم من ذلك بإجراء تخفيض لقيمة الدولار عام ١٩٣٣ بما سمح لها بدءا من عام ١٩٤٠ بانتزاع الهيمنة العالمية من الإمبراطورية البريطانية.

ولكن كيف خرجت أوروبا من أزمة ١٩٢٩؟ من السهل تقديم إعطاء إجابة وحيدة مختصرة وهى الدخول فى حرب عالمية ثانية. ولكن هناك إحدى الإجابات المفيدة وهو أنه فى عام ١٩٤٨ اتخذت الولايات المتحدة قرارا بإعادة تقييم واسعة لسعر الدولار فى مواجهة الين والعملات الأوروبية. لقد كان من الضرورى إعادة الرخاء الاقتصادى وبسرعة للدول الحلفاء القدامى والجدد (اليابان، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا) من أجل تجنب أن يقعوا فى قبضة الدب الروسى. وقد لعب هذا القرار دورا مهما وسمح أن تشهد أوروبا ثلاثين عاما من التقدم والنمو وكذلك كان الحال بالنسبة لليابان.

(٣) إعادة تقييم العملة الصينية أمر مرغوب لكنه مستحيل

(أ) ضرورة تخفيض قيمة العملات للدول الغربية مقابل اليوان

كما ذكرنا آنفا، فإن الخروج من الأزميتين العالميتين السابقتين قد تم من خلال توقف الاختلال المتراكم فى التجارة العالمية والذى كان فى الحقيقة هو مصدر الأزمة

وقد أوجدت الصين بدءاً من عام ١٩٨٩ اختلالاً فى التجارة العالمية زادت حدته بدءاً من عام ٢٠٠١. وتسعى بؤوية أن تحافظ عليه من أجل أن تطول الأزمة فى البلدان الغربية بل ومن أجل أن تصبح أزمة ممنهجة ومنظمة تؤدى إلى أزمة ثقة لدى عملائها وفى اقتصادياتها. وفى عام ٢٠١٠ حدث مثلما حدث فى عام ١٩٤٨ أو فى عام ١٨٩٥ لذلك يتعلق الأمر بوضع نهاية للاختلال فى المبادلات الدولية. فمن غير المعقول والمحتمل أن تظل الدول التى تعاني من عجز فى موازينها التجارية مستمرة فى هذا العجز وأن تستمر دول أخرى فى الانتفاع بتراكم فوائض موازينها التجارية بصورة مستمرة. كذلك ليس من المعقول أن الدول التى تتمتع بفوائض تجارية ولديها مراكز دائنة على الدول ذات العجز التجارى أن تسعى لوضع هذه الدول فى حالة كساد وإغراق مستمر بدون المحاولة للخروج من هذه المعضلة من جانب الدول المدينة.

وعندما ترفض الصين إعادة تقويم اليوان فذلك لأنها تعلم جيداً أنها بذلك تمنع الدول الغربية من تحقيق فوائض تجارية كبيرة تسمح لها بتقليل ديونها تجاه الصين والخروج من مصيدة المديونية. والشئ المتناقض هو أن قادة الدول الغربية قد استخدموا كل وسائل وأدوات الاقتصاد الكلى بصورة متتالية ولكن كل ذلك لم يؤت بثماره من أجل محاولة الانطلاق الاقتصادى لبلدانهم. لقد استخدموا كل الوسائل ولكنهم تناسوا وسيلة واحدة لا مفر منها من أجل إعادة التوازن فى المبادلات الخارجية وتحقير الأنشطة. وهى القيام بتخفيض عملاتهم النقدية فى مواجهة اليوان لكنهم للأسف لا يستطيعون التحكم فى تلك الوسيلة.

ولقد عارضنا منذ منتصف ٢٠٠٧ الصعود والهبوط بين الدولار واليورو وبين الدولار والين لأن مثل تلك التحركات لم تعمل إطلاقاً على تحسين الحالة العامة لاقتصاديات مجموعة السبع، حيث إن الامر يتعلق بمعادلة صفرية بين تلك الدول. فالـيورو يعادل دولاراً وستين سنتاً الأمر الذى يمكن أن يحسن من التجارة الخارجية الأمريكية ويسبب خسائر لمنطقة الأيرو فى حين أنه إذا كان يعادل دولاراً وعشرين سنتاً فإن ذلك، على العكس، يحسن من التجارة الخارجية لمنطقة اليورو ولكن يعمق من العجز الخارجى للولايات المتحدة. وعندما نتحدث عن ضرورة إجراء تخفيض لعملات

دول مجموعة السبع فإن الأمر يتعلق هنا بإجراء تخفيض جماعى ذى مغزى وفى أن واحد مقابل العملة الصينية.

إن سعر الصرف الأكثر ملائمة هو بين الدولار واليوان. ونذكر أنه فى الفترة ما بين يوليو ٢٠٠٨ ويوليو ٢٠١٠ ظل سعر صرف اليوان مقابل الدولار ثابتا عند مستوى ٦,٨٢ يوان للدولار الواحد^(٣) وكان يصاحب ذلك تقلبات فى سعر اليورو حول حد ثابت هو ٩,٥٠ يوان لليورو الواحد حيث إن اليورو يعادل ١,٤٠ دولارا. ومن أجل أن تتنافس اقتصاديات البلدان الغربية الصعداء فإنها ستحتاج إلى أن يكون سعر الصرف بين الدولار واليوان هو ٣,٤٠ يوان للدولار الواحد^(٤) مما سيؤدى إلى تقلب ويشكل غير مباشر لليورو حول ٤,٧٥ يوان مقابل اليورو الواحد بدلا من ٩,٥ يوان حاليا. ولكن المشكلة هى أن تنظيم السياسة الاقتصادية العالمية يجعل من غير الممكن أن ننتزع من الصين ما لا تريد أن تعطيه.

(ب) الصين أثبتت أنها لن تتنازل عن قيمة اليوان

كما سبق وأن أوضحنا فالصين أقامت نظاما للصرف يتمثل فى عدم قابلية اليوان للتحويل مع وجود رقابة صارمة على العملات بالإضافة إلى التدخلات اليومية فى سوق الصرف بواسطة الحكومة الصينية. ولا شك أن هذا النظام قد ضمن للصين التحكم التام فى سعر صرف عملتها مقابل الدولار والذي يجعل من المستحيل على البلدان الغربية أن تفرض عليها إعادة تقييم اليوان ما دام كانت لا ترغب فى ذلك. على ذلك، فإنه من أجل إجراء إعادة تقييم لليوان فإن الدول الغربية تخضع فى واقع الأمر لإرادة ومشينة الصين. فهل تستطيع هذه الدول أن يكون لديها بصيص من الأمل فى تحقيق ذلك؟ إن الصين تعلم جيدا أن استراتيجيتها العدائية وأساليب الحرب الاقتصادية الخاطفة التى تنتهجها ترتكز أساسا على سعر الصرف بين الدولار واليوان، والذي يتم تحديده من طرف واحد هو الصين. لذلك فإنه من غير المعقول أن تتطلع الدول الغربية يوما أن تقوم الصين بحرمان نفسها من الشيء الذى تعتبره بالنسبة لها سلاحها

المطلق. أو أن تتخلى عن استراتيجيتها الهجومية التي اتبعتها خلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٤). إن افتراض موافقة الصين التخلي عن استراتيجيتها، يوازى تماما افتراض موافقة هتلر على طلب إنجلترا وفرنسا فى عام ١٩٣٤ بالتخلي عن إعادة تسليح ألمانيا. حيث كما نعلم أن هذه المسألة كانت بمثابة الاستراتيجية الرئيسية لألمانيا للغزو العسكرى وإخضاع باقى الدول الأوروبية تحت سيطرتها. أضف إلى ذلك أن السلوك العدوانى الدبلوماسى الذى أظهرته الصين منذ منتصف عام ٢٠٠٧ يؤكد لنا أن الصين لن تتنازل أبدا عن سياسة سعر صرف اليوان.

(٤) منظمة التجارة العالمية عائق أمام الدول الغربية والعالم عدا الصين

(أ) الحماية الجمركية أداة وقائية ضد الحماية النقدية الهجومية

إن الإغراق النقدى (من خلال سياسة سعر الصرف) الذى تمارسه الصين وتفرضه على العالم يشكل حماية نقدية هجومية بوجه خاص ومدمرة. وعندما تحتفظ الصين بسعر صرف لليوان عند مستوى يقل الضعف عن سعره الحقيقى فإن ذلك يتشابه فى تأثيره كما لو أننا قمنا بتقديم دعم للصادرات يعادل ٥٠٪ من قيمة السلع المصدرة أو لو أننا قمنا بفرض ضريبة جمركية على السلع المستوردة بنسبة ١٠٠٪ من قيمتها. ومما لا شك فيه أن الحكومة الصينية تتبع وسائل غش وتسعى لإخفاء الحقيقة. فهى تمارس عن عمد حمائية نقدية سافرة تعادل تماما حمائية جمركية صارمة الشدة. ومع ذلك فإنه من المهم الإشارة إلى أن تلك الحمائية ليست محل عقاب من قبل منظمة التجارة العالمية، حيث تلك المنظمة لا تعاقب الحمائية النقدية ومن هنا يظهر لنا العيب الجوهرى فى طريقة عمل تلك المنظمة.

مع العلم كذلك أنها لا تملك الحق ولا السلطة فى إرغام الصين على ترك ممارساتها الحالية على سعر صرف اليوان. وهنا نتساءل ما الذى يجب أن تفعله إذن البلدان الغربية إذا أرادت أن تتجنب استمرار هذه العملية المفزعة التى لا تتوانى فى زعزعة اقتصادياتها وكذلك مجتمعاتها؟ لا شك أن مواجهة الحماية النقدية للصين يتعين الرد عليه من خلال حماية جمركية دفاعية^(٤) من جانب البلدان الغربية.

(ب) منظمة التجارة العالمية أصبحت حارسا فى خدمة الصين

إن المشكلة الكبرى تكمن فى منظمة التجارة العالمية التى من المفترض أن دورها الأساسى هو محاربة الحماية الجمركية سواء كانت فى صورة ضرائب جمركية أو دعم للصادرات. وهذه المنظمة هى بمثابة الشرطى الدولى الأكثر قوة وفعالية فى مواجهة الحماية الجمركية ولكن فقط الحماية الجمركية فالمنظمة لا تعرف معنى الحماية النقدية. وحتى مع اعتراف السيد لامس المدير الحالى للمنظمة فإن سعر اليوان يجب أن يقع عند ٢,٤٠ بدلا من ٦,٨٠ للدولار الواحد فإنه لا يستطيع مع ذلك أن يجادل أو يعاقب الصين، وفى الوقت نفسه لا يمكنه أن يكون متسامحا مع البلدان التى تحمى نفسها من الصين. لماذا؟ يفسر ذلك فى أن التوكيل الوحيد الذى تملكه تلك المنظمة منذ إنشائها من قبل الأعضاء هو فقط الاعتراض على الحمائية الجمركية. وحتى عام ١٩٧٣ كان هناك شرطى وحارس دولى آخر هو صندوق النقد الدولى الذى تم إنشاؤه بموازاة مع منظمة التجارة العالمية لمعاقبة الحمائية النقدية. ولكن تحت ضغط الولايات المتحدة هجرت البلدان المتقدمة نظام سعر الصرف الثابت دون أن تحرمه ليحل محله نظام أسعار الصرف الموعومة. لذلك فهى قد قامت بالحجر على وظيفة الصندوق كشرطى ضد الحماية النقدية. وبعد ذلك بنحو ثلاثين عاما أقامت الصين استراتيجيتها نحو الهيمنة على العالم من خلال الطريق النقدى حيث التزمت بسعر الصرف الثابت والذى لا يتسبب لها فى أية عقوبات لأنه لم يتم تحريره دوليا. واستطاعت أن تحدد سعر صرف ثابت لليوان عند مستوى يخدم مصالحها. إذن لم يعد هناك حارس ولا شرطى دولى يمنع الصين من ممارسة الحماية النقدية. وفى نهاية المطاف، فإن منظمة التجارة العالمية بصفتها شرطيا متواضعا تستطيع أن تعاقب ويدون تردد الدول التى تسعى لحماية اقتصادياتها من خلال اتباع تدابير حمائية ضد الحماية النقدية التى تمارسها الصين. وإذا حدث واعترضت تلك الدول مع إبداء حسن نيتها فإن المنظمة تجيب عليها إجابة مختصرة وهى: الحمائية النقدية لا نعرفها ! بهذا الشكل لا نستطيع إلا أن نجزم بأن منظمة التجارة العالمية الحالية ما هى إلا حارس وشرطى يخدم مصالح الصين.

(ج) امتلاك الصين للوسائل الدبلوماسية من أجل عرقلة إصلاح منظمة التجارة العالمية

بالوصول إلى هذا الوضع يظهر علينا هؤلاء ممن يتظاهر بالسلمية والإصلاح والمبشرين بالجنة ليقترحوا علينا الطريق الدبلوماسي الطويل من أجل إصلاح منظمة التجارة العالمية. ولكن لماذا لا نقترح على الدول الأعضاء في المنظمة إجراء إصلاحات عميقة بحيث تعاقب المنظمة كلا من الحمائية النقدية والحمائية الجمركية؟ ربما يبدو هذا هو الطريق المضمون لكنه طريق غير قابل للتطبيق. فالصين يمكنها توظيف كل ما تملك من أنواع العراقيل ومضادات الحرائق من أجل ألا يؤدي هذا الإصلاح إلى أية نتيجة. وستقوم الصين بوضع شبكتها المكونة من حلفائها والبلدان التابعة لها في حالة تأهب بحيث إنه وقت التصويت على هذا الاقتراح لا يمكن الوصول إلى الأغلبية اللازمة التي يشترطها قانون المنظمة من أجل وضع هذا الاقتراح في موضع التنفيذ.

إن البلدان الغربية تهدر بلا شك طاقاتها وجهودها الدبلوماسية وتضيع وقتاً ثميناً في حال استمرارها في هذا الطريق. وعلينا أن نتذكر أنه في ربيع ٢٠٠٤ أصّر الكونجرس الأمريكي على أن تقوم الصين بإعادة تقييم اليوان وقد مضى الآن نحو ثمان سنوات ولم يحدث شيء. مع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه عندما أحسّت الصين بجدية الكونجرس الأمريكي في تهديداته لها قد قامت بتقديم بعض التنازلات في منتصف ٢٠٠٥ حتى منتصف ٢٠٠٨ حيث هبط سعر اليوان من ٨,٨٠ للدولار إلى ٦,٨٠ يوان للدولار. مع أن ذلك لم يكن كافياً إذا علمنا أن الهبوط في قيمة الدولار كان ينبغي أن تصل إلى ٣,٤٠ يوان للدولار، لقد نجح الكونجرس مرة واحدة لكنه لم ينجح مرة ثانية لأن الصين تعلم جيداً أن قراراً أحادي الجانب من قبل الولايات المتحدة ضدها باستخدام الحماية الجمركية سيقع تحت طائلة عقاب منظمة التجارة العالمية.

وعندما ننظر إلى محصلة السنوات الست الماضية من المبادرات الدبلوماسية وبوجه خاص - من خلال التهديد باستخدام العقوبات الجمركية- نجد أنها لم تفض إلى شيء في نهاية المطاف. حيث إنه لم يتم إعادة تقييم اليوان إلا بنسبة ٢١٪ خلال ست سنوات ويعتبر ذلك ضئيلاً إذا علمنا أن قيمة اليوان اليوم مساوية لنصف ما تجب أن تكون عليه قيمته الحقيقية بنحو ٥٠٪ .

(٥) ضرورة إنشاء "منظمة عالمية جديدة للتجارة الدولية"

فى ظل هذا الوضع الخطير الذى تمر به الدول الغربية فإنه لا يمكن لهذه الدول أن تسمح لنفسها بضياى سنوات أخرى إضافية فى مشروع إصلاح منظمة التجارة العالمية نظرا لأن الطريق المهيئ لذلك يظل بعيدا عن أن يكون مضمون النتائج. إن هناك إذن ضرورة ملحة للغاية للخروج من هذه المعضلة.^(١) والمخرج الوحيد والمعقول هو أن تقوم الدول المتقدمة بعد عقد تشاورات فيما بينها بتكوين منظمة عالمية جديدة للتجارة والتي ستصبح نسخة من المنظمة الحالية ولكن مع إدخال تعديلين جوهريين على القانون المؤسس لها :- أولا: أن الدول الأعضاء فى هذه المنظمة الجديدة لا بد وأن تكون عملاتها الوطنية قابلة للتحويل، أما التعديل الثانى فهو يتعلق بضرورة قبول كل الدول الأعضاء فى هذه المنظمة فرض عقوبات صارمة تصل للفصل النهائى منها فى حالة قيام دولة عضو بممارسة الحمائية النقدية بصورة متكررة. وفى مواجهة هذه المنظمة العالمية الجديدة فإن الحزب الشيوعى الصينى لن يكون أمامه سوى أن يقبلوا بهذه الشروط وينضموا إليها أو العكس.

- فى حالة ما قبلت الصين الانضمام لهذه المنظمة الجديدة فإنه سيتعين عليها بادئ ذى بدء إعادة تقييم عملتها بنسبه ١٠٠٪ (أى رفع قيمة اليوان بنسبه ١٠٠٪). كما يتعين عليها كذلك التخلّى عن نظام الرقابة على الصرف وعدم قابلية التحويل المرتبط به بالإضافة إلى وضع حد للتدخل فى سوق الصرف الأجنبى. وبذلك تنتهى الميزة التى تتمتع بها العملة الصينية وستفقد فى نهاية الأمر تنافسيتها النقدية المبالغ فيها ولن تستطيع أن تستحوذ بسهولة على جزء جديد من السوق العالمية. كذلك ستصبح الصين فى وضع منافس "طبيعى" كما هو الحال بالنسبة للبلدان الأخرى كالهند، والبرازيل، وتركيا على سبيل المثال.

- أما فى حالة عدم قبول الصين الانضمام لهذه المنظمة الجديدة وأصررت على الاحتفاظ بعضويتها فى المنظمة الحالية فإنها ستحاول إقناع الدول الحلفاء وبعض الدول الناشئة بالبقاء والاستمرار معها فى تلك المنظمة. وفى مثل الحالة ستقوم البلدان

المتقدمة الأعضاء فى المنظمة الجديدة بفرض ضرائب صارمة على المنتجات المصنعة فى الصين وكذلك منتجات البلدان الناشئة التى حذت حذو الصين. وهنا ستراهن الدول المتقدمة على أنه سيكون غير الممكن أن تواجه البلدان التابعة للصين تلك المنظومة الجديدة. وعلى ذلك يمكن لبعض الدول الناشئة مثل الهند، والبرازيل، وكوريا الجنوبية أو تركيا أن يتركوا المنظمة الحالية للانضمام للمنظمة الجديدة. وذلك بدافع الميزة التى سيحصلون عليها من تلك المنظمة وهى إمكانية منافسة الصين التى تسعى لاحتكارهم وفرض هيمنتها على مواردهم الطبيعية ومنتجاتهم النهائية.

وهذا الاقتراح يعتبر فعالا لما يتميز به من ثلاث ميزات رئيسية:-

الميزة الأولى: أن هذا الاقتراح يرفض أن تظل الحوكمة العالمية منحصرة فى مبدأ حرية التبادل. ونسارع بالقول إن التبادل الحر سيكون هو القاعدة المثالية لكل الدول المشاركة أيا كانت المعطيات الراهنة. ولكن عندما تقوم دولة كالصين بكسر قواعد لعبة التبادل الحر من خلال تدخلاتها وممارستها للحماية النقدية وتمنع باسم حرية التبادل الآخرين من اتخاذ تدابير حمائية جمركية ضد ممارساتها فإن قواعد اللعب لن تكون مقبولة فى ظل الوضع الجديد. ولا نعتقد أن هناك من يعترض على هذا التحليل.^(٧) وطبقا لهذا الاقتراح يمكننا أن نرى أخيرا تنافسية افتقدناها منذ وقت طويل، وسيمكننا أن نرى مرة أخرى روح المنظم فى إدارة شركائنا فى البلدان الغربية. مما يعد حافزا جديدا من أجل إقامة مشروعات صناعية ذات العائد الحقيقى وليس تلك التى تحيا على الدعم والمساعدة. يمكننا أن نرى الشركات الكبرى والصغيرة تنمو داخل البلدان المتقدمة بدون أن تكون مضطرة لنقل وحداتها أو عناصرها البشرية إلى الخارج. يمكننا أن نعود مرة أخرى لقدرتنا على خلق العمالة الصناعية والخبرة داخل الدول المتقدمة. وكل ذلك بلا شك سيعيد وبشكل دائم الثقة للأفراد وسيعمل على تحفيز الشركات.

الميزة الثانية: لهذا الاقتراح أنه سيكون الوحيد القابل للتطبيق. على الرغم من أنه سيتطلب مزيدا من الإصرار والتماسك من جانب القادة الغربيين. لكن نكرر القول بأن الاستسلام وقبول الوضع الحالى على ما هو عليه للعملة الصينية سيؤدى بهم إلى كارثة

قبل حلول عام ٢٠٢٠ . فالتضرع إلى الصين لن يفيد فى شىء على الإطلاق ولن يفيد أبداً . أما بالنسبة لإصلاح منظمة التجارة العالمية فإنه بلا شك سيتم تعطيله بسهولة من جانب الصين لذلك لا ينبغى التفكير فيه.

الميزة الثالثة: وهى أن هذا الإصلاح سيقوم بعزل الصين، حيث إن إطار التبادل الحر سيكون محصوراً فقط على الدول التى تحترم قواعد اللعبة العادلة فى مجال الصرف. وسنلاحظ أن هناك دولاً كـ الهند، وإندونيسيا، والمكسيك، والبرازيل أو تركيا ستكون أكثر حساسية فى هذا الصدد. فهذه البلدان سيكون لديها الاختيار إما الانضمام للمنظمة الجديدة أو الاستمرار فى المنظمة الحالية والعيش مع الصين التى ستستمر فى غلق أسواقها الخارجية ونهب أسواقها الداخلية. ونعتقد أن التفكير الصائب يحتم عليهم تفضيل الاختيار الأول.

وعند هذا المستوى من التحليل نعتقد أن القارئ الفطن الواعى يمكنه أن يشاطرنا تلك التحليلات التى قمنا بعرضها خلال هذا الكتاب. إن الصين تمثل خطراً مزدوجاً: فمن ناحية يوجد لديها توجه لا شك فيه نحو الهيمنة على العالم كما أنها من ناحية أخرى تمتلك نظاماً شمولياً وليس لديها على الإطلاق استعداد للتخلى عنه. كما أن سعر صرف عملتها لم يتوقف منذ أكثر من خمسة عشر عاماً عن إحراز نقاط مهمة فى كل المجالات، تارة ضد البلدان المتقدمة وتارة أخرى ضد البلدان الناشئة. لقد دام كل ذلك وقتاً طويلاً. والقضية الآن هى كيف يمكن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى، والسياسى للدول المتقدمة وكذلك لباقى دول العالم الذى يعتبر من الآن فصاعداً مهدداً من قبل الصين. إن القضية اليوم هى مسألة حياة أو موت للديمقراطية على هذه الأرض. وإذا قام القادة الغربيون وحلفاؤهم بتفضيل الانغلاق على أنفسهم لعدة سنوات أخرى بسبب ضعفهم، وإذا استمر الحال على ما هو عليه بالنسبة للعملة الصينية، فيتعين عليهم إذن أن يتحملوا المسؤولية الكاملة الضخمة أمام شعوبهم وأن يتحملوا مسؤوليتهم عن قيادة شعوبهم نحو الهلاك على حد قول إيلياس مورييس بل ونضيف إلى ذلك أن تلك الأزمة سنقود شعوبهم إلى العبودية.

هوامش الفصل العاشر

(١) لقد فهم كينيز في أواخر أيام حياته أن التجارة الخارجية تلعب دورا محددا للنمو الاقتصادي وأن الاختلالات في التجارة العالمية هي الآفة الأساسية في العلاقات الدولية والغريب أن كينز بهذا الاعتقاد الذي جاء متأخرا، يختلف عما يعتقدده معظم من تبنا أفكاره الاقتصادية.

(٢) نجد أنه في عام ١٩٩٤ صدرت وثيقة داخلية للحزب الشيوعي الصيني تشير لأول مرة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل العدو الرئيسي للصين. ومع ذلك فإن سياسة الإغراق النقدي التي اتبعتها الصين تعود إلى عام ١٩٨٩، حيث تبنت الصين منذ ذلك العام وحتى بداية ١٩٩٤ سلسلة من التخفيضات لعمليتها نتج عنها أن قيمة اليوان أصبحت أقل بكثير من قيمته الحقيقية.

(٣) الجدير بالذكر أنه منذ يوليو ٢٠١٠ ارتفعت قيمة اليوان بطريقة ذاتية حيث بلغ في نهاية نوفمبر ٢٠١٠ نحو ٦,٦٣ مقابل الدولار الواحد.

(٤) إن الأيرو بمقدار ٣,٤٠ يوان يعكس ضمنا حساب القوة الشرائية المتكافئة التي تطبقها المنظمات الدولية الكبرى؛ ولا شك أن الخبرة وحدها هي التي يمكن أن تسمح بالوصول إلى المساواة التي تكفل التوازن في التبادل التجاري. والأمر هنا يتعلق بتقديم القيمة الاسمية.

(٥) إن كلمه "حمائية" لها وقع سيئ، حيث إن هؤلاء الذين ينادون بها ينظر إليهم عادة باعتبارهم أشخاصا متأخرين ينتمون إلى عالم قديم قد ولى زمنه ويتجهون إلى الطريق العكس، ونود الإشارة هنا إلى أن كلمة حمائية تأتي من الحماية، لذلك فإن الحمائية الحقيقية هي في الواقع أداة للدفاع عن المصلحة وليست بآى حال من الأحوال تعنى الهجوم على الآخرين. إن العالم يواجه اليوم حمائية ليست بهدف الدفاع لكنها بالأحرى بهدف الهجوم؛ وهذا ما تقوم به الصين من خلال ممارستها للإغراق النقدي. ويمكننا أن

ثلث نظر هؤلاء الاقتصاديين الذين يخشون "العودة إلى الحمائية". إلى أنهم لا يخطر على بالهم أن العالم لن يتعرض لأية خطر في حالة العودة إلى الحمائية لأنه أى هذا العالم يختنق اليوم نتيجة الحمائية التي تمارسها الصين في شكلها "النقدى العدوانى".

(٦) إن القارئ غير الحذر يمكن أن يعترض هنا ويقول إنها ليست الحالة الألمانية أو اليابانية. ويمكننا الرد عليه من خلال الإجابتين التاليتين:

- إن ألمانيا التي لديها نمو ضعيف تمثل جزءا من منطقة الأورو التي هي في مجملها تعاني من عجز تجارى.

- إنه إذا كانت اليابان لديها فائض تجارى هش إلا أن نموها الاقتصادى لا يزال ضعيفا، وهي من مصلحتها أن تحقق البلدان الغربية معدلات نمو اقتصادى جيدة مما سينعكس على التجارة الخارجية لليابان بالإيجاب.

(٧) هناك خلط يقع فيه الكثير من المعلقين حول معنى المثالية أو الأفضلية، وذلك فى علاقتها بمسألة التبادل الحر، لذلك يرجى الرجوع إلى المصدر التالى:

- Maurice AlliasdausSonLivre de 1999, La mondialisation, La destruction des emplois et de la Croissance, L'évidence empirique.

المؤلفان فى سطور :

أنطوان برونيه Antoine BRUNET

اقتصادي فرنسى وعضو فى مركز دراسات الاقتصاد الكلى والتمويل الدولى (CEMAFI International). حائز على جائزة أفضل الاقتصاديين فى السوق الباريسية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦). يدير حاليا مؤسسة (A B للأسواق).

جون - بول جىشار Jean - Paul GUICHARD

اقتصادي فرنسى وعضو مركز دراسات الاقتصاد الكلى والتمويل الدولى (CEMAFI International). أستاذ الاقتصاد - جامعة نيس، يشغل كذلك منصب أستاذ محاضر فى برنامج جون مونييه للاتحاد الأوروبى. يقع فى دائرة اهتماماته العلاقات الدولية والتاريخ والتحليل الاقتصادى.

المترجم فى سطور :

د . عادل عبد العزيز أحمد

تخرج فى قسم الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة الأزهر، والتي عمل فيها معيدا ثم مدرسا مساعدا حتى عام ١٩٩٣، واصل دراساته العليا فى جامعة باريس فى التجارة الدولية حتى عام ١٩٩٥، حصل على درجة الدكتوراه بتقدير امتياز من مركز دراسات الاقتصاد الكلى والتمويل الدولى (CEMAFI) - جامعة نيس بجنوب فرنسا عام ٢٠٠٠. يعمل حاليا مستشارا اقتصاديا فى مكتب بيتكوم باريس ورئيسا للجمعية الأوروبية للتوسيط والتنمية المستدامة فى مصر ومقرها باريس. البريد الإلكتروني mehany@voila.fr. له العديد من الأبحاث والمؤلفات باللغتين الفرنسية والعربية.

التصحيح اللغوى : محمد حمدي

الإشراف الفنى : حسن كامل

